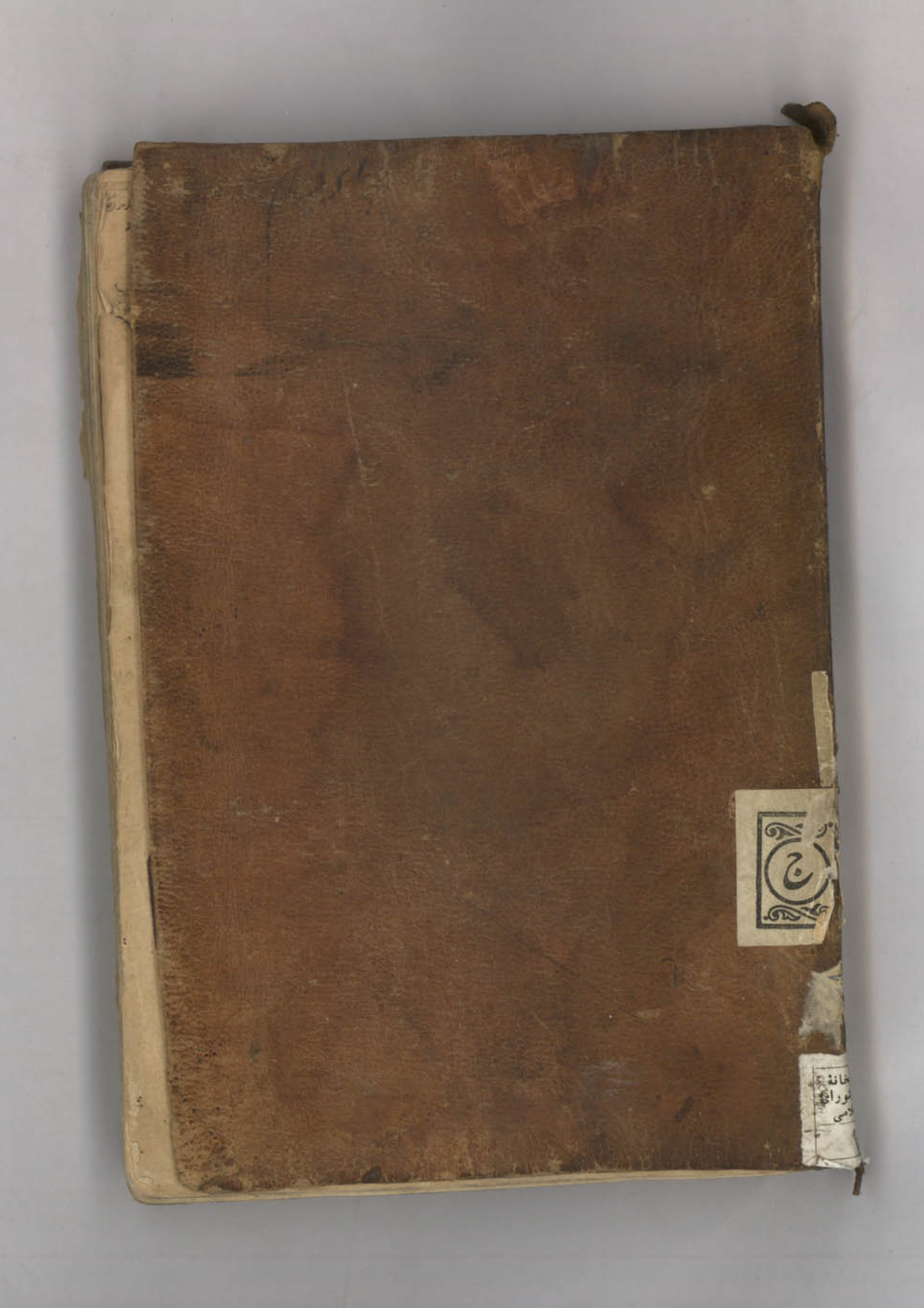




بازدید شد
۱۳۸۱
۲۹۹/۲
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ دفتر
۲۷۰۴۳
۲۹۹/۲
خطی فهرست شده
۱۷۸۴



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين اما بعد فان كتاب الالهيات من الشفاء لما كثرت
مراجعة المحصلين اليه وطال نظر العلماء في مباحثه والاشتغال بمطالبه والتدبر في دلائله وقد علق عليه غير واحد من الفضلاء
والاذكياء شروحا وتعليقات مع الاهتمام بشرحها او جرحها فرايت ان ارتب حواشي وتعليقات عليه كاشفة لكن
تبيين اغراض مباحث الكتاب ان مست الحاجة الى تفسير وتبيين والزمت على نفسي ان ان وصل الى اغراض بعض
شرح او تعليق او تحرير قاصدا طلب الحق ساعيا في ازالة الهوى عن النفس مراعيا للانصاف مجانبا للاعتساف
فان الى الله الرجعى والمنتهى فان وجدته حقا وصوابا اعترف بذلك تصريحا ولكن كان التعبير فيه قصور او تاملا
الا وذلك وشرطت على نفسي انه لو كان بعض ما في الكتاب مخالفا لما اعتقده وغير معتقد لم اتعرض لبيان ذلك في حقيقة
فان الغرض بيان ما وافق صاحب الكتاب وتفسير مقاصده والشرح عن الجرح والرد والنقد فان عثر بعض الناظرين
في هذا التبيين على عثرة وهفوة فليعذرني وليغفر لي فاني معترف بقلة البضاعة مقر بقصور الباع في الصناعة وعلى الله
التوكل في كل حال وهو المستعان في المبدأ والمآل اتيه في بعض النسخ بالنون وجودا وجود في
باليا يعني حيث انه اي علم هو من جملة العلوم المنطقية لعل المراد بالمعاني معانيها التصورية والتصديقية
وذكر الشيخ في اول ذلك في اوائل المنطق حيث قال ان الغرض في الفلسفة ان يوقف على حقائق الاشياء
كلها على قدر ما يمكن للانسان ان يقف عليه والاشياء الموجودة اما اشياء موجودة في الاعيان ليس وجودها باختيارنا
وفعلنا واما اشياء وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الامور التي من القسم الاول تسمى فلسفة نظرية ومعرفة الامور
التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية والفلسفة النظرية انما الغاية فيها تكميل النفس بان تعلم فقط والفلسفة العملية انما الغاية

فيها

٣

فيها تكميل النفس لا بان تعلم فقط بل بان تعلم ما يعمل به فتعمل والنظرية غايتها اعتقاد راي ليس بعمل والعملية غايتها معرفة راي هو
في عمل فالنظرية اولى بان ينسب الى الراي لحصول التعقل بالفعل يعني كون النفس عالمة بجميع الاشياء التي ذكرها
بالفعل ويحتمل ان يكون المراد به العقل المستفاد او العقل بالفعل بالمعنى المعروف وتفسيره بحصول الامر الذي هو الكمال
من جنب الملكات العملية لا ينطبق على المقصود من كلام الشيخ بانها اعمالنا انها تقع الخير او يسير الغير وجودا
في كيفية عمل او كيفية مبدأ عمل لعل المراد بمبدأ العمل الملكات التي هي مبادئ للاعمال ويحتمل ان يكون المراد
الآلات والادوات التي يتوقف عليها بعض الاعمال فانها مبادئ بوجه ما يطلب فيها اولا استكمال القوة
النظرية الطالب للاستكمال هو الانسان او النفس والمراد بقوله اولا ابتداء او اولا وبالذات والعقول ثانيا ومقابل
اولا وكل علم يحصل للقوة النظرية يحصل لها كمال والمقصود ان الفلسفة العملية هي التي يطلب فيها استكمال الانسان
القوة النظرية بحصول العلوم المذكورة يعني يطلب اولا ما هو الخاتمة من كمالها بتحصيل العلوم الخاصة المذكورة ليستكمل القوة العملية
وقوله يحصل بتخفيف او بتشديد والذي يتوهم من ظاهر الكلام المذكور ان يكون كمال القوة العملية غاية للعلوم المذكورة
او لبعض حاجات كمال القوة النظرية ولا شك في ذلك ولذا قلنا ان القوة النظرية اكمل من القوة العملية فلذلك
الفضلاء رحمهم الله تعالى كون هذه العلوم كمالا للقوة النظرية محل تامل لو حيث اخذها مما هو كمال العلم العملية يكون غاية العلم
وغايته غاية جهنا حصول ملكة العدالة للنفس وهي امر عدمي والمطلوب فيه امران الاول عدم انفعال النفس عن مقتضيات
القوة الشهوية والغضبية والوهمية لما يلازم العقل النظري في تحصيل كمالاته والثاني حصول هيئة استعلائية للنفس على البدن
وقواها لتستعملها على وفق المصلحة في طرق الهداية واصابة الحق فالاول لكونه عدميا لا يكون كمالا انسيا ولئن كان فيها
والثاني كمال للقوة العملية لا للقوة النظرية وثانيهما انه يتوهم على ما ذكره استكمال العملية لاجل استكمال خدمته للعلم يكون
كمال النفس غاية لكمال العملية انتهى قوله كل ما لعلم العملية يكون غايته نفس العمل لو اراد ان كل علم يتعلق بالعمل غايته محضه
في العمل مع وان اراد غير ذلك لا ينفع وقوله وهي امر عدمي لان الملكة ليست موجودة وما ذكره في وجه الثاني ايضا

بظهر جوابه بما ذكرنا في تفسير المتن   الا اشارة بوجه في كتاب البرهان حيث قال في سابع ثانية البرهان ان العالم الذي
موضوعه عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علمه لانها ليست ذاتية له على احد وجهي
الذاتي فلا العام بوحدة في حد الخاص ولا بالعكس بل يجب ان يكون العلوم الجزوية اجزاء منه ولان الموجود والواحد عامان
لجميع الموضوعات يجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما
تحت علم اخر ولان ما ليس مبدأ الوجود بعض الموجودات دون بعض بل هو لجميع الوجود المعلول فلا يجوز ان يكون النظر فيه
في علم من العلوم الجزوية ولا يجوز ان يكون هو بنفسه موضوع علم جزوي لانه لا يختص بشيء الا كل موجود ولا هو موضوع العلم الكلي
العام لانه ليس امرا كليا عاما فيجب ان يكون النظر فيه جزءا من هذا العلم ولانا وضعنا ان مبادي العلوم التي ليس … بيّنة بنفسها
فيجب ان يبين في علم اخر اما جزوي مثله او اعم منه فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي سائر العلوم تتضح
في هذا العلم فلذلك يكون كان في جميع العلوم برهن على قضايا بشرطية متصلة انه مثلا ان كان الدائرة موجودة فالمثلث العلاني
كذا او المثلث موجود فاذا اصير الى الحكماء الاول يتبين وجود المقدم فيبرهن ان المبدأ كالدائرة مثلا موجود فيتم برهان ان
ما يتلوه موجود فكان علم الاخر لم يبرهن على غير شرط انتهى   وليس في كثير منها اثبات الاله تعالى اذ ليس شيء
من مسائل تلك العلوم مسئلة يكون فيها اثبات وجود الاله تعالى لان ذلك لو كان انما يتصور على وجوه منها ان يكون الحال
لبعض الموجود والاله وليس شيء من مسائل بعض تلك العلوم اذ ليس محمول المسئلة من العوارض الذاتية لشيء من موضوعات تلك العلوم
ولا بوجه الذي فيه موضوعها ما تعتبر في موضوعات مسائل تلك العلوم او يقال كل موجود اما واجب … الى الواجب
وذلك بناء على ان الكلية معتبرة في المسائل البرهانية او يقال كل … وجود زائدة عليها محتاجة في وجودها الى الواجب
ومنها ان يقال الاله تعالى موجود وهذا الوجه كما سبق في الحكم ووجه سقوطه من الحكم المذكور في الوجه الاول وقال بعض
الفضلاء في هذا المقام وقد تطرق ان الطبيعيين يحتجون على اثبات الاله تعالى بما ذكروه من طريق الحركة وانه لا بد ان ينتهي المتحركات
الى محرك غير متحرك ولا محرك غير متناهي القوة وفيما للدور والتسلسل انتهى وبما ذكرنا في تفسير كلام الشيخ يندفع هذا السؤال

لان

لان هذه المسئلة ان اخذت على وجه تكون مسئلة طبيعية لا يكون فيها اثبات الاله تعالى … ذلك بالقوم لم … الوهن
ثم قال بعض الفضلاء في الجواب ان المراد ان اثبات الاله تعالى الواجب وجوده في نفسه ليس مطلوبا في غير هذا العلم والمحتج
الطبيعي على اثبات مبدء للحركة غير متناه في قوة التأثير ليس بجسم ولا جسماني لانه يجب في … احوال الجسم بما هو متحرك ان مبدء حركة
الغير المتناهية فليس مطلوبا اثبات وجوده في نفسه بل وجوده للحركة والمتحرك من حيث هو متحرك فاين هذا المطلوب من ذاك
وان لزم بالعرض من جهة ان وجوده للشيء يستلزم وجوده في نفسه وبهذا الوجه في الاعتذار من الذي سينكره الشيخ دام ظله
لنفي وجود الواجب في نفسه ليس مطلوبا في شيء من العلوم الا هذا العلم انتهى وقال بعض الاعلام ايده الله فيه نظر اما في السؤال
فلان اثبات ان المتحركات لا بد لها من ان تنتهي الى محرك غير متناهي التأثير ليس من اثبات الاله تعالى في شيء اذ لا بد ان
ان يكون معنى ما خوذا في الاله تعالى من وجوب الوجود او كونه خالقا للممكنات كلها او ما يشبه ذلك وظاهر ان شيئا من ذلك
لا يثبت في البحث المذكور وكون ذلك المحرك منحصرا في الواقع في الاله تعالى غير مجد انتهى والمذكور في الشفاء في الطبيعيات
ههنا محرك اول غير متحرك ولعل المراد بالاول على الاول … وكان لفظ الاول سقط من كلام السائل لكن الاول ما قال … على اول …
في الطبيعيات في فصل ان ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما الا ذات الباري تعالى … قال ان ذات الباري … قبل كل شيء
ثم قال بعض الاعلام بعد الكلام السابق واما في الجواب فلان المطلوب في الالهي ايضا ليس اثبات الوجود في نفسه للواجب تعالى بان يكون
المسئلة ان الواجب موجود بل المطلوب ثبوت الوجوب للوجود بان يكون المسئلة بعض الموجود واجب مثلا على ما حقق في محله وح
لا فرق بين البحث الطبيعي والالهي اذ في كل منهما لا يكون المطلوب بالذات اثبات الوجود للواجب لكن نعم يلزم من كل منهما ذلك
لزوما الا ان في الالهي لو كان يجب الطلب بهذه المسئلة ان الموجود واجب بناء على ان موضوع العلم الالهي الموجود ولا بد ان يكون الامر كذلك على ما
سيظهر من شرح كلام الشيخ لان الغرض الاصلي اثبات الوجود للواجب بخلاف الطبيعي لان الغرض الاصلي فيه ليس اثبات
الوجود للواجب في نفسه انتهى وعندي ان هذا الاعتراض مناقشة لفظية لان الذي يظهر من كلام المجيب ان الذي ليس مطلوبا في
غير هذا العلم اثبات الاله تعالى الواجب وجوده في نفسه وهذا الكلام يصدق على قولنا الامر الواجب يصدق على قولنا بعض الموجود واجب وكذا

قوله اثبات وجوده في نفسه قال ايده الله تعالى الكيف ما قوله من جهة ان وجود الشيء لغيره يستلزم وجوده في نفسه لان ثبوت شيء لشيء

لا يستلزم ثبوت الثابت فالصواب ان يقال ان كونه اشيء لمبدء يستلزم وجود المبدء في نفسه انتهى ولكن لا يخفى ان ليس

مقصوده من قوله وجود الشيء لغيره ثبوت الصفة للموصوف بل المراد ان كون الشيء متعلقا لشيء يستلزم وجود المتعلق كما اذا قيل انه

غلام حسن فقال قائل كون غلام حسن لزيد يستلزم وجود الغلام فرجع الكلام الى ما تصوره ولئن سلمت قلت اذا قيل المحرك لا

مبدء فان كون لا مبدء احتقر من مقولة الاضافة فلا بد من ثبوت المضاف اليه وهو الكون مبدء الشيء والكون مبدء الشيء يستلزم وجود

المبدء الذي هو المضاف المشهور ويكون المراد بقوله وجود الشيء لغيره كون الشيء منسوبا ومضافا الى غيره ولا يكون لهم كون

ذلك يعني لا يكون لهم البحث عن اثبات الاله في غير هذا العلم وكان تامه لا يحول اللام التعليل وليست الصلة للتامل اذ لا

لهم التامل لا يتعدى باللام والمراد من الاصول العلم المطلوب في كل علم اثبات الاعراض الذاتية لموضوعه لان الغرض الذاتي

الشيء اما له او لما يساويه او لجزئه موضوع المسئلة اما نفس موضوع العلم واما نوع منه واما عرض ذاتي له لا غير ذلك وكان

البحث عنه من وجه انما انتهى الكلام الى هذه المسئلة لان البحث عن وجوده بالبارع في العلم وذكر البحث عن الباري في هذا العلم من جهة البحث

عن وجوده فقط بل كان شمل البحث عن جهة وجوده يشمل البحث عن صفاته اليه خفي لا يتوهم الاختصاص ومن ذلك فيه مقولة العارضة

للاحتجاج على ان الموضوع لهذا العلم ليس الا تعالى يعني وجوده بان موضوع كل علم هو ما يسلم الوجود في ذلك العلم وبين وجود الواجب

في هذا العلم دون غيره فلا يكون وجوده مسلما في العلم وكان اللازم عليه ان يثبت ان مباحث وجود الواجب مختص بهذا العلم حيث

لم يذكر انه ليست موضوعه لهذا العلم لكن لما كان لم يكن الواجب وجوده علانية الى [illegible] فاذا ثبت ان البحث عن وجوده

بهذا العلم ثبت ان البحث عن وجوده مختص بهذا العلم لكن ارادوا سبيل وهم الواهم من جهة اخرى فقال ان العلام وسعادة من

ان وجود الواجب اما ان يكون عين ذاته ام لا وثبت المطلوب على الاول وعلى الثاني الواجب ان البحث عن صفات الواجب

انما مختص بهذا العلم فاذكره بعض الاعلام ايده الله تعالى ان هذا حشو في البين والمحصل والصواب اسقاطه من البين وعن علم

غيره وسيتبين لك انه غير قريب الاعن بعض العلماء انه قال ان الذي عليه ان المطاهر ان ما المراد موضوع العلم

على الرسم

الموجود كما استقر ... فالعلم بكونه موجودا لم يكن البحث عنه في ذلك العلوم وما بينها ان البحث عن وجوده يجب علي كونه خلافي من موضوع الفن

ومثل ذلك لا يكون من جنس مسائله فان اجيب بعض المعاصرين اجاب عنهما بان البحث عن وجوده انما هو بحمله على الموجود المطلق بمعنى

بعض الموجود واجب واقوال الحس شيء من الايرادين بشيء لا لما اورده من الجواب فانه غير صواب والصواب ان مسائل العلوم

سيما البرهانية يجب ان يكون كلية ضرورية كما تقدم في كتاب البرهان بل كما قررنا وحررنا في رسائل الرتهواني فما نحن فيه

لان اثبات الواجب من تقاسيم الوجود وهو لا يثبت تعالى مع ثبوت الممكنات لتقييد صحة تقسيم الوجود الى الواجب والممكن فكان قوله

لان الموجود منقسم الى الواجب والممكن وكل موجود اما واجب او ممكن ولا يخفى ان الاول اثباته تعالى مع ظهور ثبوت الممكنات لتقدير

تقسيم الموجود الى الواجب والممكن وبهذا يندفع هذا وايراد اخر اقوى مما مضى وهو انه لا يجوز ان يكون موضوع هذا العلم محمول

انتهى واعترض عليه بعض الاعلام ايده الله تعالى بوجوه منها ان ما ذكره ان تقرر في البرهان ان مسائل العلوم لا بد ان تكون كلية

ضرورية فهو خلاف الواقع بل الشيخ صرح بان المسئلة يجوز ان يكون جزئية ثم لا يمكن ان يكون شخصية والضرورية اليقيني غير وارد

بل التعميم في كلام الشيخ ان البرهان من قسم الضروري من الضروري وغير الضروري من غير الضروري انتهى وما ذكره من انه يتم في الا

لا يخفى ولا انه ذكره ومنها ان ما ذكره من ان اثبات الواجب من تقاسيم الوجود ان اراد انه من مسائل العلم فبطلانه ظاهر

وان اراد انه من المسائل وخاصة تقسيم الوجود الى الواجب والممكن بعد ثبوت الممكن لكون المسئلة ان الموجود منقسم الى الواجب

والممكن فهذه القضية طبيعية وهو بيانه ما ذكره من ان المسئلة لا بد ان يكون كلية ولو قيل حاصله ان كل موجود اما واجب او ممكن

كما يشعر به سياق كلامه فغير ان هذا ترديد وظاهر ان من هذا الترديد لا يلزم اثبات الواجب فلا بد ان لا يكون من الترديد

الا ما قاله المجيب المذكور انتهى ولعل الفقه ان في مبادي الفصول والمباحث البرهانية قد يكون بعض مباحث بعض الفن

العلمي بها و باقامة البرهان عليها و لا يمكن المسئلة بحسب الاصطلاح فلو التزم ان اثبات الواجب من هذا التقسيم كان الا

لا غير الفعال ولا يتوجه اليه النظر واما قوله كل موجود اما واجب او ممكن فلعل مراده بالممكن المحتاج الى الواجب او اخذ

في معناه هذا او قيده بذلك فيستقيم قيد الشيخ وهو صحيح ويترتب عليه اثبات الواجب وهو يكون الا رجاع كلام المحشي ما ذكره

وعندي فيه تسديد ومنها ان الايراد والانفراد بذكر الانه اقوى مما مضى ليس لعدم الجواز المدعى فيه ويجب الظاهر ما ذكر
في الايراد الاول او الثاني فقيس على هذا الايراد او عليه [illegible] فضلا عن ان يكون اقوى منها انتهى وفيه انه تعليل عدم الجواز
في الوجه الاخير ان محمول المسئلة لا شرط فيه ان لا يكون اخص من موضوع العلم وههنا ليس كذلك وليس المذكور في الايراد الا
هذا او قد تبين لك من حال هذا العلم على ما نقل بعض العلماء انه من ارائه [illegible] النظر ايراده وهو انه ان اراد البحث
عن المفارقات جعل المفارقات موضوعه واثبات العوارض الذاتية لها على ما هو المشهور عند الجمهور من معنى البحث عن الشئ
لم يكن المطلوب لازما والاول مطلوبا بل يكون اللازم خلاف المدعى وان اراد بالبحث عنها اثبات وجودها كما يشعر به قوله
ان البحث عن وجوده انما يظهر ما لا يناسب لان المصلح ان اثبات وجوده لا يكون الا في هذا العلم لانه مفارق وقد ابحث
في الطبيعي انه موجود مفارق وهذا الكلام [illegible] واعترض عليه بعض الاعلام بانه لا يلزم من [illegible] في المقدمة الاخيرة الوجود
بصير الكلام غير مناسب بل كان ان يقال البرهنة هذا العلم يبحث عن وجود المفارق وقد لاح من الطبيعي ان الله تعالى مفارق
فيكون البحث عن وجوده في هذا العلم وعلى هذا لا يكون غير مناسب الا ان يراد انه الوجود [illegible] لما كان [illegible] متعذر
الشيخ عن وقوع هذا البحث في الطبيعي وانه بالعرض فلا يقصر ما هو المقصود انتهى وهو متجه كلما حكم بالوحدانية والوجود [illegible]
وبالجملة [illegible] للاسباب وقوله رابعها بالرفع لا واحد منها في نفس الشيء [illegible] النظر
في الاسباب [illegible] عن تخصيص [illegible] كل واحد من الاربعة وقوله من حيث ان [illegible] عن قوله لا واحد منها [illegible]
بخصوصه من الاربعة اي احد كان ووجه قوله الذي لا لكن القول به انه لا مجال لتوهم كون خصوص واحد منها موضوعا [illegible]
شئ من حيث انه [illegible] ويحتمل ان يكون المراد [illegible] لا واحد منها الذي لا لكن [illegible] من حيث انه [illegible]
لكونه موضوعا من جهة اخرى مثل الكلي والجزئي والقوة [illegible] لانها الاعرض للاسباب من جهة كونها اسبابا وضع ذلك
لا يختص بالاسباب بل يعرض لغيرها ايضا ثم من البين الواضح دليل ثان على ان الموضوع لهذا العلم الاسباب
من حيث هي اسباب غير [illegible] الفرق [illegible] السابق ان هذا العلم على الوجه الذي ذكر القوم [illegible]

وجود

٥

يبحث فيه عن الامور التي ليست عوارض ذاتية للاسباب من حيث هي اسباب فلا يكون موضوع العلم الاسباب من حيث هي. الحكمة
وحاصل الثاني ليس فيه تعرض بانهم يبحثون عن الامور المذكورة في هذا العلم بل حاصله ان مسائل الكلام [illegible] بنفسها كيف
البحث عنها وليست من العوارض الخاصة بموضوعات علوم اخرى حتى يجب البحث عنها فيها فيجب ان يبحث عنها في هذا العلم وبعض
الفضلاء جعل هذا الكلام دليلا ثانيا وقرره بوجهين يرجع واحد منهما الى الوجه الاول الذي ذكره الشيخ وواحد الى الثالث
وبعض الاعلام ايده الله نقل الوجهين المذكورين عن الفاضل المذكور واعترض عليه بما ذكرتم قال والصواب انه
ليس وجها ثانيا بل هو من تتمة الوجه الاول والغرض دفع سؤال يورد عليه اما بان البحث عن الكلي والجزئي وكونها لعلة
لا يكون على وجه لا يكون مختصا بالاسباب القصوى ولا يكون الامور المذكورة بهذا الوجه من العوارض الذاتية لها بل
على وجه يصير الامور المذكورة بهذا الوجه من العوارض الذاتية للاسباب القصوى ودفعه بانا نعلم ان البحث عنها ليس على وجه
الاختصاص بل من حيث هي في انفسها واما بان البحث عن الامور المذكورة لعله يكون في هذا العلم على سبيل الاستطراد
والتبع فلا يلزم ان يكون من العوارض الذاتية لموضوع هذا العلم ودفعه بانا نعلم ان تلك الامور لا بد من البحث عنها في علم
سوى هذا العلم فلا مجال للقول بكون البحث عنها في هذا العلم استطرادا او تبعا قال وعلى هذا يكون ما ذكره الشيخ وجهين
لا وجوها والامر فيه سهل انه الاتفاق اي الجمع على ما فوق الواحد ليس بعزيز سيما في كتب الحكماء انتهى والوجه عندي ما ذكره
من التوجيه وما ذكره لا يصفو عن التكلف فتدبر واما الحس فلا يؤدي الا الى الموافاة يعني لا يتوهم انا اذا راينا ان
الاسهال وقع عقيب شرب السقمونيا مثلا علمنا ان السقمونيا سبب للاسهال لان الحس لا يدرك الا الموافاة والمقارنة
لا السببية والعلية نعم مما كذا على ما علمت اشارة الى ما ذكره في كتاب البرهان التجربة انما تفيد اليقين [illegible]
يقينيا وحاصله انه اذا شاهدنا كثيرا وقوع الاسهال عقيب شرب [illegible] ونحن نعلم بديهة ان الاتفاقي لا يكون اكثري الوقوع
بل الامور الموجودة في الاكثر انما تكون طبيعية او اختيارية فنحكم بان [illegible] ان شرب السقمونيا سبب للاسهال
ليس اذا كان قريبا عند العقل [illegible] قال بعض الاعلام قد حكم في الاشارات انه الحكم بان الحادث لا بد له من سبب [illegible]

بين

حيث قال تنبيه واشارة كل شيء لم يكن ثم كان فبين في العقل الاول ان ترجح احد طرفي امكانه صار اولى لشيء وبسبب
ولئن كان قد يمكن للعقل ان يذهل عن هذا البين ويفزع الى ضروب اخرى من البيان وهذا اشارة لما ذكره من حيث قال
لئن هذا الحكم ليس مبنيا انتهى والظاهر عندي انه لا منافاة بين الكلامين لان المراد بما ذكر في الاشارات ان كل ما لم
يكن يجب في ذاته ونفسه ثم كان فهو لسبب فالمراد بموضوع القضية هو الممكن بقرينة قوله احد طرفي امكانه وفرق لئن هذا الكلام
مسوق لبيان ان الشيء ما لم يجب لم يوجد من غير تعرض لنقض خصوص هذا الحكم بالحادث الزمانية وغرضه بما ذكر في الشفاء
عليه لئن كل ممكن حادث ذاتي لان ما بالذات متقدم على ما بالغير فكل ممكن قبل وجوده اما معدوم او ليس له وجود
ولبعد ذلك عن عز الممكن بما لم يكن ثم كان ومقصوده لئن كل ممكن اذ علم انه ممكن فبين في العقل الاول ما ذكره ومع هذا غرضه
من الحادثات ما في الحادثات تجب الذات بغير الممكنات تجب الى ان حين لم يعلم كونها ممكنات وما الحادثات الزمانية
وكيف ما كان فانه يعلم كونها محتاجة الى السبب حيث ان كل موجود اما واجب بالذات او ممكن بالذات وحيث ثبت
بالبرهان لئن الواجب بالذات واحد لا يمكن ان يكون تلك الحادثات جميعا واجبات بذاتها فثبت امكانها وتحقق
بما ثبت كونه حادثا زمانيا انه لا يمكن ان يكون واجبا لان الواجب بالذات لا يمكن عدمه ثم قال بعض الاعلام
ولعل الصواب ما في الاشارات لعقد الفصل بهذه ثم بذلك ثم على العبد تسليم الحسين هنا الا ان ورد فيها البيان
البرهانية بالسببية والمسببية بين الاشياء الذي حكم الشيخ انه لا بد منه وانه في هذا العلم او في هذا الكتاب ليس بهو على
اصلا بل لم نزد في المقام ببيان لئن الممكن محتاج الى العلة على دعوى البداهة على ما ذكرنا انتهى وانت خبير بجواب هذا الكلام
ان حملت على ما ذكرنا ثم قال فان كان البيان البرهاني هو التمثيل كنقص الثمر الى الميت دين وكنوعه على ما ذكره المحقق الكبير
في شرح الاشارات فقيه اولا ان الميزان ايضا في كلية الاشياء ثم الاقوى انه ليس فهم الاشياء فهو الحسن انه لا يرجح احد
كلية على اخرى مع التساوي ويرجح بعد انضمام شيء اليه وقد حكم بان الحسن لا يوري الا الى المتوافقة والمصاحبة الاتفاقية والسببية
والعلاقة الذاتية فلا وثانيا انه اذا حكم العقل بديهة في الميزان بالسببية فقد ظهر ان وجود السببية والمسببية في الجملة في السلبيات

هيئة

فكيف يحكم الشيخ بانه ليس هو بديهيا مطلقا الا ان يقال مراده لئن الحكم العام بالسببية فقد ظهر وجود المسببية نظرا من حيث الميزان
لا الحكم مطلقا لكن هذا ممتنع بعد هذه العبارة ويرد عليه ان الحكم البديهي الذي في الميزان كيف يمكن ان يصير سببا للحكم الكلي
انتهى وقد ذكر ما هو ليس مقصود الشيخ ان حاجة الممكن الى السبب نظري ولو سلمنا ذلك فان مراده كما ذكره المحشي كان
توجيه انما نشأ هذا كثيرا ان المكعب في الميزان لا يترجح الا الترجيح ولم ينشأ هذا ابدا بجانبه لغيره ذلك وقد علمنا ان الامور الاكثرية
لا يكون اتفاقيا فعلمنا ان ذلك امر سببي يقاس بتحصيل ما ذكرنا ثم قال ويمكن ان يكون مراد الشيخ هنا ان هذا الحكم
اي الحادث له سبب يحتاج الى البرهان سواء ان يحمد ملاحظة وجود الحادث بالكلية فالحكم بان له سببا ان حكم في بادي الرأي كونه
وجوده من ذاته فلا بد من تأليف قياس هو لئن وجوده لو كان من ذاته لكان واجب الوجود واذا كان واجب الوجود كان
يجب لئن يكون موجودا دائما فلما كان معدوما وقتا ما ظهر انه ليس لواجب الوجود وانه ممكن واذا كان ممكنا وليس وجوده
من ذاته فتخصيص الوجود وتميزه من العدم بامر غير ذاته ضرورة انتهى وهذا التوجيه لما ذكره الشيخ هنا وبين فيه رفع
المنافاة بين الكلامين وهذا اضافة لما ذكره سابقا من استصواب دعوى البداهة المذكورة في الاشارات
فتبين لصيغة الفعل المجهول وفيه ذكر لابطال الشق الثالث من الشقوق التي ذكرها في اول البحث ونحو لئن يكون
البحث عن الكليات من حيث حصول كل واحد واحد بان ذلك انتم قد تبين فساده بما ذكرنا في الشق السابق اول البحث
عن كل واحد من العلل كيف ما يتوقف على اثبات وجودها وهو في هذا العلم فيلزم محذور طلب وجود موضوع العلم فيه
باعتبار رقد طمسه قال بعض الفضلاء ما هو ان لا يكون الكليات باعتبار تحققها بتحققه الى ملاحظة الجزئيات
او لا كالكون الكلي جنسا او نوعا فان كون الكلي كالحيوان مثلا جنسا بالمعنى المنطقي يتوقف اعتبار على ملاحظة الجزئيات المختلفة الحقائق
لا من حيث كونها ذوات حسن فان ذلك المعنى لا يمكن تعقله في الجزئيات الا بتعقل منشأنه في الكليات وهو كونه جنسا
وانما المقدم معقول على تعقل الكلي من جهة هذا الاعتبار هي ذوات الجزئيات لا وصفها كما حقق في مقامه انتهى وحمل كلام
اساره الا ما ذكره في كتاب البرهان لئن الكليات الخمسة تعرف عند التعلم في الكتاب المنطقية ولئن كانت الجزئيات محسوسة لقم

في الحاشية فيجب ان يكون الموضوع الاول لو كان المبحوث عنه الكتاب من حيث كونها موجودة فقط وجهات
احدهما ان يكون الموضوع الكتاب من حيث الوجود وثانيهما ان يكون الموضوع اصل الوجود والاول قد ظهر بطلانه
بما ذكر لان السبب اذا كان موضوعا او جزء موضوع لم يمكن اثبات وجوده في هذا العلم واذا ثبت بطلان الاول
ثبت الثاني فلا يرد ان البحث عن شيء من جهة غير مستلزم لكون الموضوع تلك الجهة فان الطبيعي يبحث عن الجسم من حيث الحركة ولا يكون
وليس موضوعه تلك الجهة فقد بان انه يظهر بطلان ما ظن اي الظن بان موضوع هذا العلم الكتاب المقصود كما بان بطلان
ظن من زعم ان موضوعه هو ذات الباري تعالى هذا الكلام وما قبله اي كلام العلم الالهي الصادق والمقصود والاعلى في تحصيل قوله
موضوع هذا العلم ذكره في الفصل السابق بانه ظن كون موضوعها حيث كان ذلك بطلان الظنون وجعل عنوان الفصل بيان موضوع هذا العلم
من غير تعرض للتحصيل والذي في هذا الفصل تحصيل موضوع العلم وتعيينه فجعل عنوان الفصل تحصيل موضوع العلم حتى يتحقق اذ الحاصل قوله
ان موضوع العلم ما ذكر العلم الذي في العلم يبحث عن العوارض الذاتية لهذا الموضوع والعلوم التي تحت العلم الطبيعي في فروع العلم
الطبيعي البدن من ذلك يعني البدن من ان يكون موضوعه الجسم من جهة الهيئات المتغيرة والعلوم التي تحت الرياضيات اي فروع الرياضي
كعلم الجمع والتفريق وعلم الجبر والمقابلة من فروع الحساب وعلم المساحة وعلم الحيل المتحركة وعلم جر الاثقال وعلم الاوزان وعلم المناظر
وعلم المرايا وعلم نقل المياه من فروع الهندسة وعلم التقاويم من فروع الهيئة وعلم اتخاذ الالات العجيبة لحصول النغمات
لقدر النقس ودو ايقاعها من فروع الموسيقى خص منه هذه الاول وشاع ان الحكم من حيث الوجود ومن جهة ما هو جوهر ومن جهة ما هو
مراتب من هيولى وصورة موضوعه المعاد المعقولة قال الشيخ في التعليقات موضوع المنطق هو المعقولات الثانية
المستندة الى المعقولات الاول من حيث يتوصل بها من معلوم الى مجهول اي يتبع ذلك المعقولات الاولى كالجسم والحيوان
وما يشبهها والمعقولات الثانية مستندة الى هذه وهي كون الاشياء كلية او جزئية وشخصية ذاتية او عرضية وما اشبهها والتطرق في
اثبات هذه المعقولات الثانية يتعلق بعلم ما بعد الطبيعة فهي موضوع علم المنطق لا على انحاء وجودها مطلقا فان نحو وجودها مطلقا عقلت
هناك وهو انها ما وجودها ام لا وانها كانت الكليات اذ المعقولات من الشرط او هو تتوصل منها الى معلوم الى مجهول

وامارات

وامارات هذه الشرائط يتعلق بعلم ما بعد الطبيعة وهو لبيان ان الكلي قد يكون جنسا وقد يكون فصلا وقد يكون نوعا وقد يكون خاصة
وقد يكون عرضا عاما فان هذا ثبت في علم ما بعد الطبيعة الكلي الجنسي والكلي النوعي صار الكلي بهذا الشرط موضوعا لعلم المنطق
ثم ما يعرض للكلي بعد ذلك من لوازمها واعراضها الذاتية والجهات تثبت في علم المنطق والجهات الكلي الشرط الصير لها
المعقولات الثانية موضوعه لعلم المنطق وهو ان نبين ان الكلي قد يكون ايجابا او ممتنعا او ممكنا فقد يصير ذلك الكلي موضوعا للمنطق
واما تحديد هذه الاشياء وتحقيق جهاتها فيكون في علم المنطق لا في علم ما بعد الطبيعة كما في تحديد موضوعات سائر العلوم ومثال
المعقولات الثانية في علم الطبيعة الجسم فان اثباته يكون في الفلسفة الاولى وكذلك اثبات الخواص التي يصير بها الجسم موضوعا لعلم الطبيعة
وهي الحركة والتغير يكون فيها واما الاعراض التي تلزم بعد الحركة والتغير فاثباتها في علم فيصير الجسم المطلق الاعم الطبيعة كنسبة المعقولات الثانية
الى علم المنطق ونسبة الحركة والتغير الى علم الطبيعة كنسبة الجهات الجنسية والنوعية الى علم المنطق واما تحديد الجسم والحركة وتحقيق جهاتها
فيصح ان يكون في علم الطبيعة اذ تحديد المبادي والخواص التي يصير بها المبادي موضوعا لعلم ما يكون الى ذلك العلم ان كان
موضوع ذلك العلم مركبا واما اثبات المبادي والخواص التي بها يصير المبادي موضوعه لذلك العلم فيكون الى علم
فاثبات الجهات في علم ما بعد الطبيعة وتحديدها في المنطق كما ان اثبات الحركة في الفلسفة الاولى وتحديدها في علم الطبيعة والحركة
والسالب يثبت في علم ما بعد الطبيعة في باب الوحدة والكثرة فاذا وجد في كليا او يصير موضوعا لعلم المنطق واما ان
يناقض اي معدومه وغير ذلك مما هو سبيله في المنطق والمعقولات الثانية غير الكليات الجنسية والنوعية والرسمية والحكمية من موضوع
المنطق فلا وسائر الجنسية والنوعية والفصلية والعرضية والكاذبة تنفع بها في التصور والرسمية والحكمية وغيرها تنفع بها
في التصديق فهذه الكليات لا على الاطلاق بل على هذه الصفات وهي من حيث يتوصل بها من معلوم الى مجهول من موضوع
المنطق واما على الاطلاق فلا ينتفع بها في علم ومثال ذلك الصوت المطلق لا ينتفع به في علم الموسيقى فالمعقولات الثانية
على نوعين مطلقة ومشروطة فيها شرط ما ويصير بذلك الشرط موضوعا لعلم المنطق انتهى   واما الوجود والمعقولات الثانية المطلقة
باده او قد عرفت ان موضوع المنطق مثل مفهوم الكلي والكلي الجنسي والنوعي لا غير ذلك وهي منها ليس متعلقا بعض المشهور والماهية

لم يقصد بالمادة المحل ومحل الكلية مثلا الطبيعة لا يرد شيء من جهة ما في كلام الشيخ مبني على الترديد والشق الاول مبني على ارادة الهيولى
منه المادة والثاني على ارادة المحل المطلق منها وقال بعض الاعلام ايده ما ان الكلام يحتمل التقسيم والترديد اما الاول فبان يكون
المراد ان المعقولات المباينة وجودها العقلي اما لا يفتقر الى مادة اصلا وهو باعتبار وجودها في العقل او لتقل او الفقر الى المطلق على المادة
اصلا واما يفتقر الى مادة غير جسمانية وهو باعتبار وجودها في النفوس لان النفس قد يطلق عليها المادة باعتبار ان لم يرد بها مادة
وفي النفس قوة العلوم فيكون مادة بالنسبة اليها واما الثاني فبان يكون المراد وجودها في النفس فقط والترديد باعتبار اطلاق المادة
على النفس وعدمه على الاطلاقين فعلى الاول لا يكون وجود المعقولات في المادة اصلا وعلى الاول يكون في مادة لكن لا في مادة جسمانية
انتهى واطول ما يتكلف والوجه عندي ما ذكرناه ثم البحث عن حال الجوهر كما هو موجود ايضا شروع في الدليل المذكور او ان الفصل
لانه تمهيد مقدمة يحتاج اليها بعض مقدمات الدليل وهي كون لميتها من موضوعات العلوم التي هي غير الفلسفة اي ومبحوث عنها
اي شيء من الشيء الطبيعي عن الجسم من حيث الوجود او الجوهر او التركب من الهيولى والصورة منسوب الى [illegible] من حيث
عن تلك الجهات ليس الغرض منه لميتها اي شيء يحتاج اليها وكذا الكلام في نظائرها القول وحاصل الدليل ان مباحثها
يحتاج الى البحث عنها كوجود الجواهر وجوهرية الجواهر وجوهرية الاب م ووجود المقدار والعدد ووجود الامور التي ليست في مادة
كذوات المبدأ الاول والعقول والنفوس المجردة او في مادة غير جسمانية ككمالات النفس وليس البحث عن هذه الاشياء في العلوم المذكورة
اذ قد ذكر في المقدمة الممهدة ان المبحوث عنه في العلوم المذكورة اي شيء هو ليس [illegible] متقدمة [illegible]
منها القول ثم البحث الى قوله ليس يجب ان يكون [illegible] الى ان منها [illegible] وليس يجب ان يكون الى قوله ولا يجوز ان يكون لها
موضوع مشترك [illegible] للتقديم ان الابحاث المذكورة لا بد لها من علم [illegible] وظاهر انه لا بد ان يكون لتلك العلم جامع
لهذه الابحاث اولا لكن ان يجعل كل منها علما برأسه ولا يوجد موضوع مشترك لها الا الموجود فهذا العلم موضوعه [illegible]
هو الموجود واشار الى انه المراد ولا يجوز ان يوضع لها الا اخر ما ذكر وقال بعض الاعلام آية ما يفيد في قوله ثم البحث الى مقدمة
الدليل وحاصل الدليل ان مباحثها لا يكون في العلم الطبيعي والخلقي والتعليمي والمنطق وهو المقدمة التي [illegible] من اول الفصل

٨

لا بد منها واذا لم يكن في العلوم المذكورة فلا بد ان يكون لها علم اخر وهذا هو الذي ذكره من قوله ثم البحث الى قوله ولا يجوز ان يوضع لها الا ما هو
وفيه انه اذا كان وجود وكمالات لا يكون في العلوم المذكورة مقصودا بالذات في السابق على قوله ثم البحث كان قوله ثم البحث [illegible]
من جملة العلم بالمحسوسات في الاخرى فذكره تكرير فمطابقة الوجه ما ذكرنا فقال بعض الفضلاء الاجود لم يكن غرضه وعلى منهج اهل التحقيق
موضوع الفلسفة الالهي واثبات اينيتها فما بين العلوم والمنهج الذي يستحق ما به كان من جملتها موضوعات سائر العلوم الحكمية
الطبيعيات والخلقيات والرياضيات والمنطقيات فان موضوعاتها جميعا انما يثبت في علم اخر فوقها وهو ما في علم
الظهور ان وجود تلك الموضوعات الحقيقية لا بد ان يكون مطالب في علم هو فوق سائر العلوم واما هذا المنهج فمحتاج الى انما يتوجه
لا بد من اثبات وجودها وجهتها ولا يقع بيان وجودها وجهتها الا في علم هو غير تلك العلوم الجزئية وهو علم لا يرد عليه موضوع عام
للاشياء وما ذلك الا العلم الالهي الذي موضوعه الموجود المطلق كما هو موجود مطلق انتهى واعترض عليه بعض الاعلام بان الامر
الذي ذكره انه لا بد من اثبات وجودها وجهتها وقد ذكرها الشيخ في هذا المقام ليس الا موضوعات سائر العلوم الحكمية سوى الجوهر الذي
كان اوجده فظاهر انه وعلى هذا الاستقامة جعل الشيخ جامعا للوجه السابق وايضا لا يصلح ذكر الى ما ذكرناه من العلم
اثبات موضوع كل علم من هذه العلوم وبعضه لم يكن في علم اعلى يكون رأي يكون في علم اخر منها فلا بد من التمسك بما ذكره
الشيخ الاجود من هذه الابحاث ليس كما يتعلق بالمادة فلا يمكن ان يكون في هذه العلوم فالصواب ان ما هو منهج القوم
الاول بان موضوعات سائر العلوم الحكمية ليس الا الجسم من حيث التحرك والسكون والامور خاصة منه وهي موضوعات العلوم الجزئية
كما ان العلم الطبيعي والعدد والمقدار والامور خاصة منها موضوع العلوم الخلقية والمنطقية وما ذكره الشيخ في هذا المقام البحث عن حال الجوهر
وجوهرية الجسم بانه جوهر وعن الامور الصورية التي في مادة او هي في مادة غير مادة الجسم من المبدأ الاول والعقول والنفوس
المجردة وكمالات النفس وليس شيء من ذلك من موضوعات العلوم المذكورة وشرع في اغراضه الا انه يقابل ما ذكره في ذلك
الوجه الاول لان موضوعات سائر العلوم الحكمية لا بد من اثباتها وانما يثبت في علم اخر فوقها الظهور ان وجود تلك الموضوعات
لا بد ان يكون مطالب في علم اخر فوقها ووجه الظهور ان موضوع الطبيعي مثلا لا يثبت وجوده في الطبيعي ولا في العلوم التي تحت الطبيعي

لان البحث فيها اخص من ذلك والا في سائر العلوم المذكورة كالرياضيات وغيرها وليس علم اخر غير هذه العلوم كالمنطق والكلام

في الرياضيات وغيرها   وعن الامور الصورية التي ليست في مادة اي لعل المراد بالصورية العقلية وبالتي في مادة

ذات المبدء الاول تعالى شانه والعقول القدسية وبالتي هي في مادة غير مادة الاجسام الكلاليات اي مثل النفوس

وقال بعض الاعلام اي ما قاله وفي بعض النسخ وعن الامور التصورية وهذا هو الظاهر وعلى التقديرين اشارة الى موضوع علم المنطق

يقويه سياق الكلام حيث ذكر في اول الفصل حال الطبيعي ثم التعليمي ثم المنطقي وههنا اعاد عليها وذكر الطبيعي والتعليمي فالظاهر

ان هذا هو المنطق والقضاء على العبارة التي ذكرها في موضوع المنطق اي انه لا يتعلق بمادة اصلا او بمادة غير جسمانية

ورد عليه على ان المراد ههنا ليس موضوع المنطق ومن لم اولى يناسب الكلام كما يشك في ان المراد موضوع المنطق ليس الا

ثم اخذ في توجيه التعبير عنه بالصورية بوجوه لا يضر اقوى التكلف وفيه نظر لان الاظهر عندي في تفسير كلام الشيخ انه يريد

وتعيين موضوعات العلوم في المقدمة الممهدة السابقة على قوله ثم البحث في سياقه ولم يورد ههنا لتقديد الامور التي

لابد من البحث عنها في علم وليست في العلوم المذكورة لا اعادة عن الموضوعات على النسق السابق ولهذا اورد حال الجوهر كالموجود

وجوهر والجسم بما هو جوهر فان شيئا منها ليس بحثا عن موضوع علم من العلوم المذكورة وفي السابق تعيين اولا موضوع الطبيعي ثم

قال وكذلك الخلقيات ثم عين موضوع العلوم الرياضية وقال وايضا فان البحث يتجاوز الى اثبات انه مقدار مجرد

وظاهر ان اثبات المقدار ليس لا وجود المقدار ثم اشار الى موضوعات العلوم التي تحت الرياضي ثم الى موضوع المنطق

وما ذكر ههنا ليس على ذلك النسق حتى يكون اعادة لما لكان المذكور ههنا اولا حال الجوهر بما هو موجود وجوهر وليس مما ذكر

هناك ثم الجسم بما هو جوهر وهو ايضا ليس مما ذكر هناك ثم المقدار بما هو موجود ثم وكيف وجد منها وهذا ايضا ليس مما ذكر

هناك ثم ذكر الامور الصورية   وليس بحث لم يكن لما قال بعض الاعلام فان قلت لما ثبت في اول الفصل ان

الالهيات ليست في سائر اقسام الحكمة فما الحاجة الى هذا الكلام ان ذكر الشيخ ههنا قلت الجواب من وجوه احدها ان يقال

ان ما ذكر في اول الفصل مع دلائل سائر العلوم والبحث عن هذه الالهيات لانه لا يصح غرضا في البحث عنها فيها وانا ذكر [illegible]

سابق

سابقا وما ذكره ههنا دليل على انه لا يصح كون البحث عنها في سائر العلوم وثانيها ان الدليل الاول على انه لا يصح لكون البحث عنها الا

من العلوم المذكورة اوثنا بر الاول على ان البحث عن وجود الموضوع ومقوماته لا يصح ان يكون في العلم وثانيها ان الدليل

على ان البحث في هذه الالهيات ليس عن المحسوسات وما يتعلق بها ولابد ان يكون في العلوم المذكورة لبحث وعنها فلا يصح ان يكون

تلك الالهيات من هذه العلوم وثالثها ان غاية ما يثبت بالدليل السابق ان البحث عن وجود الجسم ومقوماته لا يجوز ان يكون في

خصوص الطبيعي وكذا البحث عن وجود المقدار ومقوماته في خصوص التعليمي وعلى هذا القياس وهذا غير مجد في المرام اذ لعل البحث

الاول في التعليمي والثاني في الطبيعي فاراد الشيخ ان يبطل وقوع كل من تلك الالهيات في كل تلك العلوم ولا يكفي ان يبطل الاحتمالين الاخرين

لابد في تتميم الكلام من انضمام القول بان الشيخ لم يتعرض لكون تلك الالهيات من الخلقية والمنطق بناء على ظهور بطلانه وبعده

عن العقل انتهى ويرد على السؤال انه غير متوجه بناء على ما ذكرنا في تفسير المتن ويرد على الجواب الاول ان المذكور سابقا تعيين موضوعات

العلوم المذكورة وهناك يدل ذلك بانضمام ما ثبت في البرهان ان الابحاث عن هذه الاشياء ليس في تلك العلوم وكذا يدل الامر المذكور

على ذلك ويدل على عدم الجواز انه على ما ذكر في المذكور ههنا حكم بعدم جواز البحث عنها في العلوم المذكورة بل لعدم كون الامور المذكورة

من المحسوسات ويرد على الجواب الثاني انه كما دل المذكور هناك بانضمام ما ثبت في البرهان ان ليس الالهيات في العلوم المذكورة كذلك

دل ايضا على ان الالهيات المذكورة امور خارجة عن اثبات عوارض موضوعات تلك العلوم فلا يصح البحث عنها فيها ولم يرد

على ذلك شيئا وعلى الثالث ان احتمال كون البحث الاول في التعليمي والثاني في الطبيعي نظير هناك انه يمكن ذكره بنحو ما ظهر ههنا

اما الجوهر فليس لم يوجد او فال بعض الاعلام كان الظاهر ان يذكر الجسم ايضا وتبين ان البحث عن وجوده وجوهر

ليس كما يتعلق بالمحسوسات بل المقصود والاهم بيان ذلك لبيان حال الجوهر لانه قد وقع استطرادا في الكلام فالظاهر

بعد التامل في سياقه على ما اشرنا اليه سابقا فلعل الشيخ لا يبالي بمثل هذه الامور بعد ظهور المقصود وبعد بيان حال

الجوهر يعلم منه حال الجسم ايضا بالمقايسة لكن انت خبير بانه لا يناسب طريق التعليم والارشاد وبناء الامر على

بالمتعلمين انتهى وانت خبير بما في هذا الكلام بعد الاحاطة بما ذكرنا سابقا   البعد المقوم للجسم الطبيعي

الصورة الجسمية الجسم المحدود يعني قابل التقدير بالذات ولكن المقدار بالمعنى الاول قال الفاضل العلامة
الا ان البحث عن المقدار بهذا المعنى ليس مقصودا بالذات اذ البحث كان عن موضوعات سائر اقسام الحكمة
لكنه يعرض له استطرادا انتهى وانت خبير بما فيه فان مبدا الاجسام الطبيعية او بعض الفضلاء ان المبدا المعتبر
الكائن المبدا به بالقياس الى اربعة اشياء فانه صورة مقومة لوجود الهيولى الاولى كالعقل الفعال على [illegible]
البسيط وهي علة لصورة الجسم بما هو جسم ومقومة لمادته وهو بالقياس الى الاجسام الطبيعية النوعية علة مادية او [illegible]
للصورة النوعية مادة او جزء مادة وهو علة كل واحد من هذه الاكوان والاعتبارات يمتنع ان تكون متعلق القوام [illegible]
المواد المحسوسة كيف وقد اشتغلت لحيثيات التقدم عليها بالذات انتهى فاما موضوع المنطق من جهة ذاته
لما ذكرت هو لازم البحث اشياء الممكن لما تتعلق بالمحسوسات وبين ذلك واستدل عليه وكان موضوع المنطق من جهة
ذاته اليه لكن لك ان تستدرك ذلك هنا وكذلك قد يوجد ايضا امورا قال بعض الفضلاء الفرق بين هذا
والوجوه السابقة ان المبحوث عنه المذكور فيها كان من جملة امور موجودة سواء كان وجودا واجبا او جوهرا او عرضا [illegible]
وسواء كان النوع عرضا خارجيا او عرضا ذهنيا واما المبحوث عنه المذكور في هذا الوجه فهو من جملة امور عرضت وجودها وجود
موضوعاتها بعينه لكن النفس تجردها وتخصيصها بانه غير حاصل من الموجودات والفرق بينها وبين الوجود لذا الوجود لنفسه وجود الموجود
وكل منها لا موجود وجود الموضوع لان نفس وجود الموضوع لان الماهيات على الوجود كنقض الوجود [illegible]
او الحصر وانكره لهيتيا من الامور الاعتبارية عند الشيخ كما صرح في كلامه وعرض عليه بعض الاعلام بان الفرق الذي ذكره لا يتم فيما
الامور التي اوردها الشيخ مثالا من موضوعات المنطق التي اوردها في الوجه السابق لان موضوعات المنطق ايضا امور اعتبارية
باعتباره انتهى وانت خبير بان كلام الشيخ على التقرير الذي ذكرناه لم يكن فيه ذكر المنطق في هذا الوجه بل [illegible] الكلام [illegible]
وجعل بعض الاعلام الفرق بان المذكور في الوجه السابق موضوعات سائر اقسام الحكمة وهنا امور اخرى [illegible]
وهذا الاخير في التفسير الذي ذكرناه في تفسير كلامه السابق ومن شرك في العلوم الى [illegible]

اولم

بعضه

بوجه والاستعمال الاهم من ان يكون على سبيل المسند المحمول في علم او الافتقار الذي يحتمل العلوم [illegible] مقاصده [illegible]
معلوما عنه في علم وليس ولا لواحد من العلوم سوى الكلام فيها الغرض لشيء معروض وجود هذه الاشياء البحث عن حقائقها
كما وجب الحاجة اليها ولا يتوسل شيء من العلوم الجزئية للبحث عنها على سبيل اقامة البرهان عليها [illegible] فلذلك فيها
ولا يمكن ان يكون وجوده يعني وجودا ما كون في الخارج او موجودا ذهنيا بعرف على التقدير الاول [illegible]
عوارض خاصة لشيء من هذه العلوم الا الغرض من هذا الكلام الى ان البحث [illegible] الاعراض اللاحقة بالموجود المطلق
فلا بد ان يكون موضوع العلم الذي يبحث عنها فيه هو الموجود المطلق وبيان ذلك موقوف على مقدمات اولها ان [illegible] امور
عارضة للاشياء وهو ظاهر لا يحتاج الى التنبيه وثانيها انه لا يجوز ان يكون البحث عنها في العلوم الجزئية المذكورة لان كل علم يبحث فيه عن
العوارض الذاتية المختصة بموضوع ذلك العلم وهذه الامور ليس من هذا القبيل واشار اليه بقوله وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات
هذه العلوم وليس غير الكلام الذي ذكر بقوله وليس ولا لواحد من العلوم [illegible] الا العلم الجزئي [illegible]
في الرجوع وثالثها انها ليست من الامور الاعتبارية الانتزاعية التي [illegible] العلمية [illegible]
ان يجده ويحقق في النفس واشار اليها بقوله وليست من الامور التي يكون وجودها الا وجود الصفات [illegible]
ليست من العوارض التي يكون وجودها غير وجود الصفات للذات بان يكون اعتبار [illegible]
للذات بل وجودها عين وجود الذات [illegible]
كل شيء كالنفس والممكن [illegible] لا يبحث عنها ولا يكون مطلوبا في علم ما واشار اليه بقوله [illegible]
وخاصتها انه لا بد ان [illegible]
الموجود المطلق وعند هذا تم الكلام وليست من الامور التي يكون وجودها الا وجود الصفات [illegible]
وجه في تفسير هذا الكلام ويحتمل وجه اخر [illegible]
سابقا وقد ذكرنا انها الحق [illegible]

ويحتمل ان يكون المراد بقوله وجود الصفات للذوات كون الصفات للذوات اي الكون الرابطي ووجودها لا وجودها في نفسها فيكون [illegible]

والامور التي هي كون وجودها لغيرها كون الصفات للذات اي الوجودات للذوات الجوهرية فيكون الغرض نفي كون تلك الامور

ذوات جوهرية وقال بعض الفضلاء الغرض من هذا الكلام وما بعده هو التوضيح والتاكيد ودفع التوهمات المفسدة التي [illegible]

كما لا وجود لها الا وجود الصفات الذاتية للذوات التي هي الحقايق الموجودة بوجودات مختلفة حتى لا يتوهم انه باستيناف البحث عنها

وعن احوالها ان البحث عنها عن احوالها وذلك التعدد راجع الى البحث عن تلك الذوات وعن احوالها لانك قد علمت [illegible]

كالاعراض والصفات لانها غير مستقلة الوجود ومنشا هذا التوهم هو كونها من الامور [illegible] التي ليس لها وجود خارجي غير

وجود الموضوعات والذوات فيتوهم انها عين تلك الذوات وقد [illegible] بين سائر الاعراض بان وجود سائر الاعراض

غير وجود موضوعاتها خارجا وذهنا ووجود هذه الامور متحد مع وجود موضوعاتها في الخارج لكن مغايرا في الذهن لانها من عوارض الماهية لا من

عوارض الوجود ولاجل هذه الدقيقة عبر الشيخ عن الحكم بكونها من الصفات لا من الذوات بهذه العبارة اشعارا بانها تخفى في ثبوت

وتعينها الا انها من الوجود غير وجود الذوات في ظرف كان [illegible] لكان لك ان تقول ليس بعرض منها ما لا وجود له الوجود

الا وجود الذوات انتهى ولا يخفى ان القايل [illegible] حاصل الغرض لا تغيير صريح اللفظ فانه ليس فيه الا سلب واحد وحاصل

الغرض نفي توهم ان الامور المذكورة امور وجودها ليس محض كون الصفات للذوات كالصفات الذاتية [illegible] في ان لها

وجودا رابطيا للذوات وفي الحقيقة وجودها وجود الذوات ومنشا هذا التوهم ان البحث عن احوال تلك الذوات المختلفة

يكون [illegible] الاستيناف [illegible] البحث عنها عن احوالها راجع الى البحث عن تلك الذوات وعن احوالها وهذا التوهم

[illegible] كون تلك الامور من الامور الاعتبارية التي ليست لها وجود خارجي متميز عن وجود الذوات [illegible]

تلك الامور عند الشيخ ليست من الامور الاعتبارية ثم ذكر الاشعار الذي ذكر في اول الكلام [illegible] من غفلة [illegible] ان عبارة

التي ذكرناها في تفسير كلام الشيخ [illegible] تعبير الشيخ ووجه اشعار عبارة القايل عليه ما ذكره لان الامر المنفي في الكلام ما لا وجود له اصلا

الا وجود الذوات فهو سلب جميع الوجودات الا كونها عين وجود الذوات فالنفي المستفاد في مقابلة الوجود بالوجه ما عن

[illegible]

وجود الذوات لان مقابل السلب من جميع الوجوه الثبوت بوجه ما وهذا اصلح مما ذكرنا في توجيه اول الكلام لان الغرض [illegible]

لا تغيير صريح الكلام بحذافير الالفاظ لما قلنا سابقا لا حيث قال ولا يمكن ان يتوهم معنى محقق الا بحيث معنى الوجود

ولا يرد بهذه مقدمة اخرى يضاف الى السابق حتى يتم المقصود فان المقدمة السابقة ظهر انه لا يوجد بصفة الاشتراك والتحقق

الا في الموجود وبهذه المقدمة يتبين ان وجود صفة اخرى تعرض في موضوع العلم فيه وهو انه غير [illegible] فانه لا يمكن غنيا

عن ذلك [illegible] هذا العلم او في شيء من العلوم الجزئية والثاني باطل لانه ليس من وظيفة شيء من العلوم الجزئية فكذا الاول

لما ذكره الشيخ [illegible] ان تكون اثبات الموضوع [illegible] وقال بعض الفضلاء هذا وجه اخر على ان موضوع العلم الالهي

هو الموجود المطلق لان موضوعه يجب ان يكون امرا عاما شاملا لجميع الموجودات محقق الذات غنيا عن تعريف ماهيته وانيته والامر

هذه الاوصاف لا يتحقق في شيء من المعاني الا في الموجود بما هو موجود فان غيره من المفهومات اما ان لا يوجد اصلا او لا يعم جميع الموجودات

او يكون اعم من الموجودات وغيرها فلا يكون تلك الاحوال المطلوبة احوالا صالحة له انتهى وفيه ان المذكور في التحليل [illegible]

اتصاف الموجود بما [illegible] من الاوصاف المذكورة [illegible] الا تم المقصود فكيف يكون هذا وجها مستقلا [illegible]

الامور التي [illegible] بما هو موجود من غير [illegible] موضوع [illegible] وليس [illegible] الموضوع [illegible]

التي [illegible] لا [illegible] من حيث [illegible] سواء كان [illegible]

[illegible] سواء كان اعم او اخص [illegible] الاول [illegible] فانه ليس يحتاج الموجود [illegible]

وهو الاظهر [illegible] لعدم الواسطة وقال بعض الفضلاء كل ما يلحق الشيء لذاته ولا يتوقف لحوقه على [illegible]

خاصا من انواعه فذلك الشيء من عوارضه الذاتية واحواله الاولية ولا ينافي ذلك كون اللاحق العارض [illegible]

من ذلك الشيء كما توهمه بعض اجلة [illegible] كلام الشيخ الا [illegible] حيث قال ان ما يلحق الشيء لامر اخص [illegible]

ليس من [illegible] مثل [illegible] الذاتي [illegible] المستقيم والمستدير [illegible] ومنشا هذا التوهم عدم الفرق بين العارض [illegible]

لامر اخص او [illegible] ان كل ما [illegible] الشيء [illegible] ان [illegible] لذاته وليس كذلك [illegible] الفصول المقسمة للجنس [illegible] كفصول الحيوان

من المسائل وغيره وكل واحد منهما عارض لذلك الجنس لذاته مع كونه اخص منه انتهى ولعل مراده من قوله الحق الجنس لذاته ولا يتوقف

على شرط ما ذكرناه في تفسير كلام الشيخ وحينئذ لا مجال لما في توهم انه للتشكيك وقال بعض الاعلام بعد نقل كلامه وفيه تامل اما اولا

فلان كل ما يلحق الجنس لذاته ولا يتوقف لحوقه على شرط ولا الفصل على ان يصير نوعا خاصا من انواعه لا بد ان يكون لازما لذاته

فلا نسبة الا التوهم لا يكون توهما وما ذكرناه في تفسير كلامه تندفع به الاعتراض ثم قال واما ثانيا فلان الالهي يبحث عن العدد

والمقدار وعن المقول عن عرض العدد والمقدار للموجود يتوقف على التخصيص بالكم المتصل والمنفصل اللذين هما نوعان من الموجود وكذلك

النقل متوقف على التخصيص بالجوهر الذي هو الطبائع منه فيلزم ان لا يكون تلك الابحاث في كتاب من العوارض الذاتية لموضوع العلم

انتهى ويمكن ان يقال البحث عن العدد والمقدار ليس على وجه لو سلك في العلم الاعلى المسلك الاعلى البحث عن وجود الكم الذي هو

المقول وانما البحث عن وجود العدد والمقدار في المبادي الواقعة طرق البحث ويمكن ان يكون في كلام الشيخ فيما سبق ان البحث

عن الواحد من حيث كونه مساويا للموجود وعن الكثرة من حيث كونها مقابلة للواحد وان هناك ينظر في العدد والمقدار والتقابل

بينهما وينظر في نسبة العدد الى الموجودات ونسبة الكم المتصل الذي يقابله بوجه ما الى الموجودات واما البحث عن العقل باعتبار

البحث عن واجب الوجود باعتبار كيفية صدور الموجودات عنه ونسبة المعلولات اليه وما اول ما يصدر عنه وقال بعض العلماء

في هذا المقام على ما نقل عنه الناظرون في هذا الكتاب قد زعموا ان الشيخ جعل الانقسام الى الانواع من الاعراض الذاتية على

ما سيظهر من تقسيمه الى اقسامه واحوال تلك الاقسام لا كل من تلك الانواع وان اطلاق العرض الذاتي على كل واحد من تلك

الانواع مسامحة واستشكلوا واوردوا الايراد بوجوه احدها ان الانقسام الى الخط والسطح انما هو بتوسط انقسامه الى

الكم الا المتصل فهو كون انقسامه الى الخط والسطح والجسم عرضا ذاتيا اوليا مع لزوم اثبات وجود ما هو نوع خاص

من الجسم وثانيها ان الانقسام الى الكلي والجزئي بتوسط انقسامه الى المعقول الثاني الذي هو منطقي وثالثها ان كلا من

من الوحدة والكثرة والقوة والفعل انما يشتمل الموضوع مع مقابله كما ان كل واحد من الانواع كذلك فما الفصل فجعل

في الصورة الاولى العرض الذاتي هو الانقسام الى الانواع وفي الصورة الثانية جعل نفس الامور نفس العرض الذاتي انتهى

وفيما ذكره الناظرون نظر لان الشيخ فيما اطلعت عليه من كلامه لم يجعل الانقسام من الاعراض الذاتية بل ذكر في الشفاء هو المتوسط الاول

ان القسمة قد تكون اولية وانواع القسمة غير اولية وان تم ان العرض الذاتي واما الايرادات فالجواب عن الاول

عما ذكرنا والجواب عن الثاني ان الجزئيات المدركة بكونها انما لا ترتسم في عقولنا فكيف يكون انقسام الموجود الى الكلي

والجزئي متوسط انقسام المعقول الثلاثة وعن الثالث ان التقابل بالمعنى المصطلح لا يصدق على الانواع ذلك

المذكور ثم اجابوا بما استحسنه وارتضاه بعض اجلة المعاصرين القادرين فقالوا الجواب عن الاول ان الموجود مما يقع

على الاجناس ويصح انقسامه الا ما تحتها والشيخ يريد ان الانقسام الى الاجناس عرض اولي ولا يلزم ان لا يكون الانقسام

الى ما تحتها عرضا ذاتيا واجابوا عن الثالث بان الشيخ في هذه القسمة جعل العكس الكلي والجزئي عرضا ذاتيا وهما يوصفان الموجود من

غير احتياج الى ان يصير خلقيا او تعليميا او طبيعيا وعن الثالث بان الشامل على سبيل التقابل ما يكون شاملا مع مقابل

واحد واقول الصواب عندي ان ليس من الرد والايراد شيء والكل مبني على سوء فهم المراد والذي يجب ان يدرى

ان الشيخ لم يجعل الانقسام الى الانواع عرضا ذاتيا بل اشار الى ان البحث عن المقولات يجب ان يكون من حيث هو مقسم الى الانواع

والانواع انواعها او مما هو مقسم لها الكيفية بل من حيث انه عام فيكون البحث من احوال الموجود المطلق والبحث عن الكلي

والجزئي واحوالهما يجب مما هو مقسم الى الاعراض الذاتية للموضوع ولقد تقرر في البرهان انه قد يكون موضوع المسائل

ما يكون هو مقسم له عرضا ذاتيا لموضوع العلم واما ان المقولات بانواعها مقسم الى انواع الموجود والكلي والجزئي واحوالهما

اعراض ذاتية فقد ادمجناها في كتاب رياض الرضوان بما لا مزيد عليه والان نذكر الا الوجه فاقول ان الكم هو العرض

المعتبر في حده مما لا يستدعي معنى الموجود فيكون العرض هو الموجود في موضوع والجوهر هو الموجود لا في موضوع ولا يخفى ان ما يتبدل

مما ينسب الى ان يصير مقسم لانواع الموجود وان انواعها كالنواع كذلك ساير ما جعل مقسم للاعراض الذاتية فلا يعتبر

في حدود ما لا كسبية ولا في حدودها الحقيقية معنى الموجود ولا يخفى ان ما حققناه ظهر رد الايرادات كلها واما الاجوبة

التي نقلناها فيع ما فيها من التكلفات والتعسفات مبنية على مقدمات ممنوعة ومقدمات باطلة فقد حرر ما يلي

محل التغيير

والاعراض عن النوع والاقراض لا يكاد يتم مهما شيئ انتهى كلامه ولعل غرض هذا الهمام من ان البحث عن المقولات كما هو
انواع الموضوع ليس الا لاجل ان المقولات محمولات للموجود ولا جعلها موضوعات في المسئلة لما ترتب عليها ما ذكر ان البحث عن احوال
الموجود المطلق والبحث عن الكلي والجزئي احوالها كما يبحث عما هو بمنزلة الاعراض الذاتية للموضوع وكان في الكم لا يخفى ان البحث
عن احوال الكلي والجزئي يكون كجعلها محمولات عليها او هما ليسا موضوع العلم بل هو حقيقة كالنوع فكل فيه [illegible] ما ذكر [illegible] موضوع
المسئلة عن نفسها ذاتيا لموضوع العلم وخص ذلك بالعرض الذاتي دون النوع وقال بعض الاعلام بعد نقل العبارات المذكورة
المنقولة عن بعض العلماء [illegible] نقل الفائدة عند [illegible] والنقوض لتحقيق الحق فيها الا ان ما ذكرها
انه يحققه غيابت الحكماء لا يندفع الايرادات كلها بانه ان حاصل ما حققه ليس الا ان غرض الشيخ ليس ان انقسام
الموجود الى الانواع عرض ذاتي له بل ان البحث عن المقولات بحث عن انواع الموجود ولان المقولات انواع للموجود المقرر ان
في العلوم قد يبحث عن نوع الموضوع ولذا البحث عن الكلي والجزئي ونحوهما بحث عن عوارضه الذاتية لانها من عوارضها
الذاتية وقد تقرر ايضا انه قد يبحث في العلوم عن احوال العوارض الذاتية لموضوع العلم فهذان البحثان [illegible]
موضوعها هذا العلم وليسا باجنبيين عنه وانت خبير بانه بمجرد هذا لا يتم [illegible]
كان لاعتبار ان الكلية والجزئية ونحوهما ليست من العوارض الذاتية للموجود وباقي كلام لم يندفع بما ذكره [illegible]
انه واما ثانيا فلانه قد خلط البحث عن العوارض الذاتية لنوع موضوع العلم وعوارضه الذاتية بالبحث عن وجود نوع
وعوارضه الذاتية والكلام ههنا في البحث الثاني بانه ان ما تقرر انه قد يكون موضوع المسئلة نوع موضوع العلم او عوارضه الذاتية
هو ان يحمل النوع او العوارض الذاتية موضوعا وثبت له احوال فهذا مما جوزوه وما نحن فيه ليس كذلك اذ الكلام انه
يبحث في هذا العلم عن وجود الجوهر والكم والكيف مثلا ولا يمكن ان يكون المسئلة ان الجوهر او الكم موجود للوجوه الثلاثة
التي نقلنا عن غيابت الحكماء انفا عند شرح قول الشيخ وسنبين لك عن قريب ان البحث عن وجوده لا يجوز ان يكون
الا في هذا العلم وح لا بد اما ان يكون المسئلة ان الموجود جوهر مثلا او الموجود منقسم اليه وكذا فلا بد ان يثبت ان الجوهر

اوالانف

١٢

او الانقسام عرض ذاتي للموجود حتى يتم الكلام فظهر ان ما حققه لا يسمن ولا يغني من جوع ويرد عليه ايضا انه لو كان مراد الشيخ
ما ذكره لما كان لمتوضحه لان انقسام الموجود الى الجوهر والكم والكيف لا يحتاج الى انقسام اخر قبله اذ لو كان كذلك الامر
نوع النوع ايضا لما كان مخلا بالمقصود اذ كما انه يصح ان يجعل موضوع المسئلة نوع موضوع العلم كذلك يصح ان يجعل نوع نوعه
كما صرح به البعض ايضا انتهى وفيه نظر لان غرض هذا العالم ليس توجيه كلام الشيخ بنحو لا يتوجه عليه الايرادات [illegible]
لان يندفع به نقض ذلك جميع ما يتوجه الى كلام الشيخ ان توجه اليه شيء انه وقد حصل مقصوده بما ذكره فان [illegible]
من بعض عبارات الشيخ ان مقصوده ان الانقسام الى الانواع من العوارض الذاتية لا كل من الانواع واشتغل اذ لك
واورد وادعه ما من الايراد وهذا الفاضل على ان تفسيره لهذا التفسير لا يرد عليه ايراداتهم ولا يتوجه عليه ايراداتهم [illegible]
ليس اولى وظاهر ان هذا لا يتوجه الى تفسير هذا الفاضل فلذا اعترض معترض بان الشيخ ذكر ان الكلي والجزئي من الاعراض [illegible]
بالموجود وليس كذلك لان ثبوتهما للموجود بتوسط المعقول الثاني كان جوابا لهم مراد الشيخ بالاعراض الخاصة ما يلحق الموجود من حيث
انه موجود من غير اعتبار حيثية [illegible] طبيعيا او غيرها ويرشد الى ذلك قوله فانه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الاعراض
والاستعداد لها الا ان يتخصص طبيعيا اه او المراد بالاعراض الخاصة الاعراض الذاتية والمعتبر في العرض الذاتي انما هو كون
موضوع العلم داخلا في حده وههنا كذلك لان المعتبر في حد الكلي انه مفهوم والوجود المطلق معتبر في المفهوم [illegible]
معتبرة في المقدمات البرهانية ولو سلمنا انه من ذلك كان نوع المحمول بالنسبة الى موضوع المسئلة او موضوع العلم [illegible] كذلك
فان المسئلة كون المفهوم كليا [illegible] ما ذكره من الخلط غير واضح وقد اوضحنا كلامه سابقا وذكر ان الكلام ههنا في وجود النوع عن
واضح ايضا فان الشيخ لم يذكر في هذا المقام سوى ان من جملة مطالب هذا العلم امورا هي كالانواع للموجود وكون الغرض
منحصرا في البحث عن وجودها غير واضح ولو سلم ذلك فليس الغرض في هذا المقام متعلقا ببيان ان البحث عن وجود اي شيء
يدخل في مسائل هذا العلم حتى يتعرض لذلك واما ما ذكره بعض الاعلام [illegible] فيظهر اندفاعه
بالتامل فيما ذكرناه وبعد ان تعرف ان غرض الشيخ من قوله فانه ليس يحتاج الموجود الخ بيان كونه نوعا لا انه لو كان [illegible] النوع

كان مصيرا بالمقصود ثم قال الشيخ للاعلام بعد كلام [illegible] والحاصل ان تحصيل الاشكال ههنا ان العرض الذاتي الذي يبحث عنه
في العلم ان كان المراد به انه يلحق الشيء من غير شرط اصلا كما هو ظاهر كلام الشيخ ههنا فيلزم ان يكون [illegible] للموضوع
ولا يجوز ان يكون اخص منه فيشكل بالامور والمحمولات الخاصة كالجوهر في الحساب او غيره مما لا يخفى ولو قيل ان الجوهر
ليس محمولا بل الانقسام [illegible] ان الانقسام الى الانواع التي تحت الاجناس ليس [illegible] الانقسام الا الى الاجناس فلا يكون
عرضا ذاتيا وتبطل [illegible] تمثيل الشيخ للعرض الذاتي بالمستقيم والمستدير للخط على ما نقلنا سابقا عن بعض [illegible]
ولئن كان المراد به انه ما لا يحتاج الموضوع في لحوقه الا الى تخصيص ولا تهيؤ او ان يصير اخص فيرد ان انواع الجوهر والكم مثلا
يحتاج الموجود في لحوقها الا ان يتخصص وكذا الكلي والجزئي ونحوهما الا غير ذلك مما لا يحصى في هذا العلم وفي سائر العلوم
وان اريد انه لا يحتاج الا الى تخصيص تخصيصا عرضيا كتخصص الجسم باستعداد الحركة والسكون ومن الانسان بحيثية الصحة والمرض
وبذلك يفرق بين كون علم جزء العلم وبين كونه فرعا بان يقابل الاحوال التي تعرض موضوع العلم بالتخصيصات الذاتية كلها
داخلة في ذلك العلم وجزء منه كاحوال النبات والحيوان والانسان بالنسبة الى العلم الطبيعي وما كان بالتخصيص عرضي
فهو فرعه وتحته كالطب الذي يبحث عن بدن الانسان من حيث الصحة والمرض فان حيثية لما كانت عرضية بالنسبة الى بدن
الانسان كان العلم الباحث عن احواله من هذه الحيثية فرعا للطبيعي لا جزءا ولذلك جعل الطبيعي [illegible] فرعا للالهي لا جزءا منه فان
تخصيص موضوعه بامر عرضي فيه مع قطع النظر عن ان مفهوم الوجود الذي هو مفهوم كالجنس له [illegible] تخصيصا ذاتيا [illegible] العلوم معطوف على [illegible]
على انهم جعلوا المقولات بل الانواع الموجودة وانواعها انواع الموجود كما اشار اليه الشيخ [illegible] المباحث تقول
ان موضوع الطبيعي وان كان تخصيصه بامر عرضي فرعا لكون الاحوال المبحوث عنها بالذات داخلة في العلم الالهي الذي موضوعه الموجود بل فرعا له
لكن موضوع الرياضي هو المقدار المجرد عن المادة ليس تخصيصه تخصيصا عرضيا بل تخصيص الوجود بالماهية [illegible] تخصيص ذاتي علما باحوال الوجود او علم
ههنا فيلزم ان يكون الرياضي داخلا في العلم الالهي لا فرعا له [illegible] الوجود والمعقول [illegible] التخصيص [illegible] المتعارف
ههنا ولو قيل ان المراد بالعرض الذاتي ههنا ما هو مصطلح البرهان [illegible] واختلاف [illegible] الموضوع [illegible]

للمستقيم ايضا او كثير من محمولات العلوم بل اكثرها على الظاهر ليس كذلك مثلا [illegible] فيه الكلي والجزئي ونحوهما ليس كذلك اذ ليس [illegible]
داخلا في حد الوجود ولا الموجود او جنسه [illegible] في حدها وكذا ان لم يكن المراد بالعرض الذاتي العرض الاولي اي
ما لا يكون له واسطة في العروض انتهى ولا يخفى انه يظهر من الشفاء ان المبحوث عنه في العلم الاعلى بعضه عرض ذاتي للموضوع
والظاهر ان المراد به العرض المصطلح عليه في كتاب البرهان وبعضه عرض ذاتي لنوع من موضوعه وبعضها [illegible]
عنه في العلم حيث قال كل البحث [illegible] العلوم الجزئية [illegible] العلم الالهي [illegible] البحث عنه في العلم الاعلى فان [illegible] كتاب
البرهان ومنها عوارض موضوعات الاعراض الذاتية ما هي كلية انواع او اجناس متوسطة او عالية مثل [illegible] الانسان [illegible]
الحيوان والجسم والكم فان لكل واحد منها اعراضا ذاتية على ما قلنا ومنها ما نسبته [illegible] الاجناس والانواع [illegible]
ولكنها ما بسوية وهي لوازم غير داخلة في ماهية الاشياء الداخلة في المقولات مثل الوجود والوحدة [illegible]
العالية وعوارض لها عوارض ذاتية تبحث عنها في ما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب والممكن وقد يكون ايضا
اخص من الواحد والموجود وكالانواع لها وقال في موضع آخر منه في فصل [illegible] اختلاف العلوم [illegible] عموم
عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزءا من علمه لانها ليست ذاتية [illegible]
حد [illegible] بل لكل منها علم [illegible] العلوم [illegible] الموجود والواحد [illegible] الموضوعات [illegible]
سائر العلوم تحت العلم الناظر فيها [illegible] العلم الناظر فيها تحت [illegible] ليس [illegible] الوجود
الموجودات دون بعض [illegible] الوجود [illegible] النظر في [illegible] العلوم [illegible]
لعلم جزئي [illegible] الموجود [illegible] العلم الكلي العام [illegible]
ولا ما قد يتفق [illegible] العلوم [illegible]
ان يكون مبادئ سائر العلوم تصح في العلم الاعلى [illegible] العلوم [illegible] موجود
فالمثلث [illegible] والمثلث [illegible] موجود [illegible] الدائرة [illegible] موجود

يتم برهان لنا بانه موجود فكان علما من الجزء ولم يبرهن عليه في شرط الطبيعي لما عرفت في الفصول الوجودية الداري يبحث
عنه في هذا العلم الاعلى في الغير و [illegible] ان احدها ان يكون المراد به ما ذكره ههنا حيث قال ومطالب كالامور التي تعرض للموجود
من غير شرط و[illegible] مثبت للموضوع بنفسه حتى يكون المثبت له نفسه من غير اعتبار قيد فيه يحتمل ان يكون موضوعا للعلوم الجزئية المذكوره
في كلامه كالطبيعي وغيره او المراد نفي الشيء ما سوا كان قيدا للمثبت له او واسطة في ثبوت الحكم له وبعض الاعلام حمله على ان
ذات الموجود بنفسها علة للاحق ولازم من ذلك كون اللاحق لازما وحمل المعنى الذي ذكره ظاهر كلام الشيخ وليس كذلك كما ارشد اليه
التمثيلات التي اشار اليها ابقاه واظهر من كره استعمال لفظ اللاحق في مقابل اللازم لو مراد ههنا الا ان يكون المراد باللواحق
الذاتية ما هو المصطلح عليه في كتاب البرهان ولو لم يكن لبعض المباحث في العلم المذكور كما للسلم من اعتبار [illegible] ولعل الناقد عليه ارادة تلك
المباحث جملة [illegible] كان يشير اليه بعض العبارات المنقولة من كتاب البرهان وانظر في الفصل الرابع منه المقالة [illegible] من
كلام لبعض الاعلام من ان [illegible] من محمولات العلوم [illegible] الشيء على الغاية ليس كذلك وتمثيله بالكلي والجزئي ونحوهما محل تأمل لان
الكلي بمعناه المفهوم الذي [illegible] او المراد بالمفهوم ما وجد في الذهن والوجود في الذهن لا يكون ادراكه حيوانا ادراك مطلق الوجود
فيكون الوجود الذي هو موضوع العلم ماخوذا في معناه والمراد بكونه الموجود في الاعيان لانه موضوع [illegible] اذا وجد في الاعيان
كانت لانه في موضوع ونظيره [illegible] في معناه من ادراك مطلق الموجود وكذلك [illegible] المعاني والوجوب والامكان [illegible] واورد
على الاحتمال الثاني الذي ذكره من ان انواع الجوهر والكم كتابه الموجود في كونه [illegible] ان تخصيص نفسه انه يجوز ان يكون الانواع
لم يبحث عن الانواع بل عن كونها اعراضا [illegible] ما اشير اليه سابقا واورد على الاحتمال الثالث بقوله [illegible] مع قطع النظر
عن مفهوم الوجود الى تمام الكلام في الايراد [illegible] قد عرفت [illegible] موضوع العلم [illegible] بالمقولات والاعراض الخاصة
[illegible] وعرفت العبارة المنقولة عن الشيخ عن قريب حيث ذكر فيها ان الذي عمومه عموم الموجود والواحد [illegible] ان يكون
العلم بالاشياء التي تحته [illegible] لانها ليست ذاتية له [illegible] القاعدة وانزلوا
المقولات منزلة انواع الموجود ولانهم انزلوا انواع المقولات منزلة انواع الموجود فلكلام الشيخ ههنا [illegible] وذلك

ول

١٥

ولم يذكر في كتاب البرهان فيما اذكر سوى ان موضوع المسألة قد يكون موضوع العلم وقد يكون نوع موضوعه وقد يكون عرضا ذاتيا
لموضوعه لا نوعا ما ذكر هناك ولم يذكر ان موضوع المسألة قد يكون نوعا لنوع موضوع العلم وعلى هذا فقوله [illegible] انهم
جعلوا المقولات منزلة الانواع للموجود وانواعها انواع انواعه كما اشار اليه الشيخ ووجوا عليه في المباحث محل نظر
وقوله بعد ذلك لكن موضوع الرياضي هو المقدار المجرد من المادة وليس تخصيصه تخصيصا عرضيا بل تخصيص الموجود بما يحتاج
اليه التخصيص [illegible] عليها ما يحوجه اليه ههنا فيلزم ان يكون الرياضي داخلا في العلم الالهي لا داخلا تحته محل تأمل على ان ترتب
اطلاق الحكم بكون الرياضي داخلا في العلم الالهي على كون المقدار المجرد ليس تخصيصه تخصيصا عرضيا محل تأمل لان علم الاكر
المتحركة والمناظر والموسيقى لا يجري فيها هذا الحكم ولعل مراده المساهلة في التعبير وكذا في اطلاق الحكم بان موضوع الرياضي
هو المقدار المجرد [illegible] وقوله ايضا يلزم ان يكون المباحث الكلي والجزئي ونحوهما خارجا عن هذا العلم لانه لا
يحتاج الى تخصيص الموجود بالمعقول الثاني وهو تخصيص عرضي محل نظر لان من مباحث الكلي المذكور في ما بعد الطبيعة ان
المفهوم بعد الموجود في العقل ينقسم الى الكلي والجزئي فالجهة الكلية ومنها امور احدها ان الموجود في العقل كالانسان
مثلا كلي وليس من مسائل ما بعد الطبيعة وثانيها ان مفهوم الموجود في العقل كلي وهذا ايضا ليس من مسائلها وثالثها ان معنى الموجود
في العقل حيث ينقسم الى الكلي والجزئي يختص بمعنى الكلي المنطقي [illegible] قد يتصف بكونه [illegible] كثيرين بالفعل او [illegible] ممكن
وهذا من مسائلها [illegible] يكون هذا المعنى عارضا للموجود في العقل ويكون [illegible] وبعض الاعلام ان لحوق هذا المعنى يتوقف على لحوق
معنى المعقول الثاني للمعقول المطلق وهذا محل نظر لان الموجود في العقل ينقسم الى الموجود الاول فهو كالانسان والى الموجود
الثاني فهو كالكلي المنطقي وهو معقول ثان فيلحق الموجود في العقل معنى المعقول الثاني وكذلك [illegible] الموجود في العقل الى
المنطقي ومقابله فيلحقه معنى الكلي المنطقي وكون اللحوق الثاني يتوقف على اللحوق الاول في موضع المنع وقال بعض الاعلام
بعد الكلام المنقول [illegible] والذي يخطر بالبال في حل الاشكال ان هذه المباحث المتعلقة بالموضوع وعوارضه وانواعه لبعض
العلوم [illegible] ليست مسائل عقلية كانت مبنية على مقدمات قطعية [illegible] مباحث [illegible] ومباديها

على مقدمات استحسانية وعلى هذا القول اذا كان معنى موضوعا لعلم وكان له انواع واقسام وكان لبعض انواعه واقسامه مباحث احوال
كثيرة ومباحث متشعبة وكان لبعض انواعه واحكامه ذلك اما مطلقا واما مقيدا بالتقييد فكان الانسب ان يجعل احوال البعض الاول
من جملة العلم الذي هو موضوعه ذلك المعنى واحوال البعض الثاني علما آخر وتحته فالقوم كانهم قصدوا ذلك وبنوا الامر
بجملة المباحث على ذلك مثلا الموجود الذي هو موضوع العلم الالهي له انواع واقسام كثيرة ووجدوا لبعض الاقسام
منها مباحث كثيرة كالجسم الطبيعي مقيدا بالحركة والسكون والعدد والمقدار من دون تقييده ولبعض الاقسام
مبدء العمل والافعال والاعمال من حيث تؤدي الى صلاح المعاش والمعاد والمعقولات الثانية من حيث تعمل الى المجهولات
فجعلوا الكلام في هذه المباحث علما برأسه وانه جزء من العلم الذي موضوعه الوجود ومباحث لبعض الاقسام الا وهو لمن يكن لذلك
او وجوه في ذلك العلم فلذلك صار مباحث المفارقات وكذا ما هو من جملة ذلك العلم وبين على حال الطبيعي والالهي
الكلام بان يقال فالعرض الذاتي لموضوع الوجود والذي يبحث عنه في العلم الالهي لكن لم يوقف الى [illegible]
في الموارد الا ان تخصيص بالتقييد صار من موضوع الطبيعي والتعليمي او الخلقي او المنطقي والاخرى جعلها بالتخصيص وذلك
كون النقل المحتاج الى التقييد بالحركة والعدد والمقدار والبعد والمحتاج الى التقييد بالاتصال والانفصال [illegible]
بان يقال وعلى هذا يرتفع الاشكال من دون تكلف وكان قول الشيخ فان ليس يحتاج الموجود في قبوله الى [illegible]
الا ان تخصيص طبيعيا او تعليميا او خلقيا او غير ذلك ناظرا الى ما ذكرنا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره من ان مباحث الموضوع
والعوارض الذاتية وافراد بعض العلوم عن بعض ليس مبنيا على المقدمات التعليمية بل [illegible] لكنه شرط الصواب
تسهيله روعي فيها فوائد من ذلك سهولة التعليم والتعلم فانهم جعلوا الكلي مع موضوعات لتمييز بعض العلوم عن بعض [illegible]
طالب كل علم بما يناسب غرضه والتمييز للعلوم بعضها عن بعض [illegible] الامر على الطالبين وجعلوا العوارض الذاتية
يناسب حال الموضوعات وجعلوا في المقدمات البرهانية اعتبارا لشرائطها بحذر ورعاية فيها وفي موضوعات المسائل ومحمولاتها
شرائط استحسانية في افراد العلوم بعضها عن بعض فصولا خاصة مناسبة لامور ذكرها والمباحث [illegible] ذلك لتمييز بعض العلوم

خاص بالنسبة الى موضوع البعض وجعلوا الافراد الخارجة عن العام وجعلوا علما على حدة [illegible] راجع الى اقسام الى العدد والعشر
كي يشير منها الكثرة والقلة وكذلك في غيرها من المباحث — والبعض من هذه الامور من ان الانواع لم يقبل التحليل الى ان
الموجود عرض عام بالنسبة الى المهيات وليس من المقومات الذاتية وجه شبهة الانواع اندراجها تحت الموجود ونحو الاعتبار
الانواع المندرجة تحتها كما ذكره السيد [illegible] فان الواحد والموجود والكثرة في حكم النوع بالنسبة الى القوة
والفعل اكثر من الامكان الذاتي والاستعدادي يشمل جميع المقولات فهو شبيه الوجود وكذا الامكان بالفعل الاعم
وكذا المتصل والكل والجزء ويحتمل ان يكون المراد بكونها كالانواع تارة انها تصير موضوعا لمطالب كالانواع
موضوعات العلوم وقال بعض الاعلام اقره الله وانما كونها مثل الانواع فكان من جهة انها تحتاج في تحصيل الموجود
في ضمنها تحصيله محصلا موجودا فكانها انواع لها بخلاف السيد ذكر بعد ذلك من الواحد والكثير ونحوهما فانه لا يحتاج في تخصيص الوجود
بها وتحصيله في ضمنها حقيقة محصلة موجودة فليست مثل الانواع وقد نقله عن غياث الحكماء وجوابه انه لو كان المراد الاول
دون الامور السيد كما انتهى وفيه نظر لان معنى الواحد والكثير موجودان عند الشيخ ولا فرق بين الكم والكثير في التحصيل وعدمه وما نقله
عن غياث الحكماء انه غير جار في المقام والمعتبر كون الكثير مشبها بنوع النوع والكلام في معناه المفهوم وهو الموجود والذي نوع
نوع النوع — والقائل ان يقول اذا جعل الموجود اي قال بعض العلماء فيما نقل عنه لقائل ان يقول ان [illegible] المراد
غير ظاهر فان الموضوع هو الوجود مطلقا على ما قرره وظاهر ان اثبات مبادي الوجود اثبات المطلق ليس اثبات الموجود المطلق فان
لزم البحث عن مبادي الموضوع الممنوع فلزوم الامر الممنوع ممنوع ولا يذهب عليك ان هذا ليس هو الجواب الذي يشير اليه قوله
ثم السيد ليس هو الموجود كله او وفق بين الامرين ثم اقول التوجيه السؤال الكرتية وجوه منها انه اذا كان العلم موضوعه الافراد
لم يكن اثبات جميع تلك الافراد في ذلك العلم لاستلزامه اثبات الموضوع اولا وجود له الا في تلك الافراد والمراد بالموجودات
في قولهم كيف يكون اثبات مبادي الموجودات جميع الموجودات حسب القيد الحكمي باللام فيتم التقريب وفيه وجه قوله لان
البحث في كل علم عن لواحق موضوعه لا عن مباديه وبهذا يظهر وجه الجواب الذي اشار اليه بقوله المبدء ايضا [illegible] انتهى ويلزم الا العلم

انه ينقسم الى انواع او الى مواد ارباب العلوم لا يذكر المبادئ المشتركة بل لا يذكر في كل علم مبادئ لا تشترك فيها بل يبين ان انقسام الاعم
الى انواعه فيذكر اقسام الفلسفة التي تحتها نعم اسباب الموجود المعلول وعوارض الوجود ومبادئ العلوم الجزئية فانها الاسباب
تعليل لصحة البحث عن الاسباب القصوى في هذا العلم بناء على ان البحث في علم عن مبادئ انما يصح في غير المبادئ المشتركة
لجميع مسائله فذكر ان الاسباب القصوى اسباب لكل موجود معلول اي لجميع الموجودات حتى يلزم ان يكون من المبادئ المشتركة
فلا يصح البحث عنه في هذا العلم والمراد بمعلول [illegible] وكل موجود معلول المعلول لتلك الاسباب او معلول غير تلك الاسباب
او المراد ان كل معلول لا يخرج عن الاستناد [illegible] ببعض تلك الاسباب فلا يرد ان بعض تلك الاسباب ايضا معلول للبعض [illegible]
تلك الاسباب من جهة وجود [illegible] لا يكون متعلقا بمعلول [illegible] يكون متعلقا بالوجود ويمكن ان يكون متعلقا بالاسباب قوله
ولان اي نحو علم مبادئ العلوم ويبحث عنه لعلة ويكون قوله فنقول كلام مترتب عليه ويمكن ان يكون قوله ولان
تعليل متقدم لقوله فنقول   فهذا العلم يبحث عن احوال الموجود بناء على ان العلم يبحث عن العوارض الذاتية لموضوعه
ويبحث في هذا العلم ايضا عن الامور التي هي للموجود كالانواع والاقسام بناء على ما قرر ان مبادئ العلوم الجزئية لا بد ان
يبحث عنه في العلم الاعلى لا في تلك العلوم الجزئية والمذكور في كل علم اما مبادئ واما مسائل والمعتبر في المبادئ [illegible]
مذكورة في البرهان والمسائل [illegible] موضوعات ومحمولات والمعتبر في موضوع المسئلة ان يكون [illegible] موضوع العلم
بان يكون نفسه او نوعا منه او عرضا ذاتيا له او يكون من الاعراض الذاتية لنوع [illegible] او لانواعه او يكون عرضا ذاتيا
لعرض ذاتي ومحمولات المسئلة اذا كانت موضوعاتها من جملة موضوع الصناعة كانت من اعراضها الذاتية واخص
اعراضها وفصول انواعها واعراض انواعها [illegible] موضوعاتها من اعراضها الذاتية جاز ان يكون محمولاتها اجناس
محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله واعراضه واعراض اعراضه واجناس [illegible] وفصولها وما يجري مجراها [illegible]
مصرح به في كلام الشيخ والمذكور في العلم الاعلى لا يخرج عن شيء من ذلك ولا حاجة الى [illegible] ان جميع مسائل العلم لا بد ان يكون
بحثا عن العوارض الذاتية لموضوع العلم وقال بعض الفضلاء يريد بيان ان البحث عن مبادئ العلوم الجزئية من وجه [illegible]

وعلى ما ركبه يصح [illegible] هذا العلم فان موضوعات العلوم الجزئية امور مخصوصة والتي يبحث عنها في هذا العلم احوال الموجود المطلق الذي هو
اعم الاشياء فكيف يكون مبادئ تلك العلوم الجزئية مسائل هذا العلم فبين ذلك وكشف عن وجهه [illegible] من احوال موضوع العلم
الاعلى فقد يكون امورا اخرى كالانواع والاقسام فقد يكون من العوارض الذاتية للمقسم وذلك اذا كانت القسمة اولية
كقسمة الجنس الى الانواع وقسمة الموجود الى الموجودات [illegible] انها كقسمة الجنس الى الانواع [illegible] في الموجودات
[illegible] الطبيعة [illegible] ومع ذلك اقسام [illegible] من العوارض الذاتية اذا كانت القسمة اولية [illegible]
لان يصير القسم بسبب لحوق عارض غريب فان المراد من القسمة الاولية ان لا يحتاج المقسم في الانقسام [illegible] الى لحوق امر
خارج عن ذاته فان قسمة الحيوان الى الانسان والفرس وسائر الانواع قسمة اولية والاقسام اعراض ذاتية له وقسمته الى الابيض وغيره
والى الضاحك وغيره والى الكاتب وغيره [illegible] والاقسام ليست اعراضا ذاتية له ولما كان القسم [illegible] في بعضها اعم وفي بعضها
مساويا وفي بعضها اخص [illegible] القسمة الاولى وكانت القسمة [illegible] الاخيرة [illegible]
العارض [illegible] من الاحوال الذاتية للموضوع [illegible] فقوله فنقول ان هذا العلم يبحث عن احوال ذاتية للموجود المطلق [illegible]
احوال [illegible] الذاتية كالمقولات [illegible] اقسام الذاتية كانواع المقولات [illegible]
موضوع علم من العلوم سواء كان ذلك التخصيص [illegible] والمقابلات [illegible]
والسكون فانه قسم من الاقسام الاولية الذاتية للموجود بما هو موجود [illegible] موضوع الطبيعي [illegible]
[illegible] من احوال الموجود بما هو
موجود [illegible] داخل في العلم الاعلى [illegible] الكم المطلق فانه قسم [illegible] موضوع
الرياضي [illegible] الكم المطلق [illegible]
غريب [illegible] الوجود والمطلق [illegible] متصل [illegible] بل مقدار [illegible] التعليمي [illegible] الكم المطلق
مراتب [illegible] الكم المطلق من الاقسام الاولية للموجود [illegible]

ولذا جعل مقدارا لا متوقف على جعله كما منفصلا ولا جعله كما متصلا يتوقف على جعله كما مطلقا بل الكل فلا يجتمع مجعول بجعل واحد
موجود بوجود واحد فاذن لا يكون فيما اذ جعل قسم من موضوع علم فرعي لا يكون مما هو خص عن الاقسام الذاتية الاولية للموضوع
هذا العلم يقع البحث عنه فيه بل قد يكون وقد لا يكون فيها كل من الوجهين اذ حصل في هذا العلم من خاص لصاحب لا يبحث عن احوال
الذاتية من صاحب علم فرعي فيسلمه اليه من صاحب هذا العلم وهو ما خذه ويتسلمه منه من غير تركيب في نظر الكلي لصاحب علم فرعي ان يبحث
عن وجود موضوعه وحده لهيئته والا لكان من تلك الحيثية من صاحب علم هو فوق علمه فالمهندس مثلا لو بحث عن وجود الكم
المتصل ومرتبته بما هو هو بالجملة عالما الهيا لا مهندسا انتهى وظهر انه الكلام محتمل مخلطا وتغيير لكلام الشيخ الا ان
زاد مصطلح تكثير العرض الذاتي والاولية واعتبار الاولية في المطالب البرهانية واعتبار اولية العام في ذلك و
للاعلام ايده الله لنقل كلام هذا الفاضل ثم قال وههنا ابحاث ولقد اكتفي بالنقل حاجتنا في نقلها الى قال
وما وسهما انه لم يظهر من كلامه لم القسم يجب ان يبحث لا مثل اي قسم حتى ليصل الى كميل وذلك القسم موضوعا للعلم الاولي قسم
لا يصلح له ولم يتم ... انه ما اسرف ان الكم المطلق يجب ان يكون موضوعا للعلم الاولي ويبحث عن احواله في العلم الالهي وان تقسيم الى
تحته ونحوه ... لكن ان يبحث عنه في العلم ولكن يجب ان لا يكون البحث عنه خارجا عنه مثلا ... كما يبحث في المقام
ولا يظهر المقصد من دون تحقيقها والحق كما ذكرنا سابقا انهم جعلوا الالهي من اقسام الموجود موضوعات العلوم متعددة من الطبيعي
والخلقي والتعليمي والمنطقي اما مقيد بقيد ام لا ... ابحاث ... عنها ... والطائفة الاولى ليست ...
اخذوا جميعا وادرجوا في علم واحد وبحثوا عن احوالها في ذلك العلم وجعلوا امر موضوعه الموجود ولا يصلح شيء سوى ما ذكرنا ...
من كلام الشيخ وان لم ... يعني بعض من تلك الطائفة الاولى والطائفة الاولى فرق في كونها عرضا ذاتيا بالنسبة الى الموجود بل انما
انها جميعا عرض ذاتي او ليست جميعا عرضيا ذاتيا لكن لما لم يكن لهذا البعض مباحث كثيرة ... وان لم يكن على حدة
فلذا اصطلحوا في مقام ما هو اعلى ان يجعلوا العرض الذاتي اشهر منهم ان يبحث عنه في العلوم بحيث ما لا يحتاج عروضه للموجود الى ان
يتخصص تخصيصا طبيعيا او تعليميا او خلقيا او منطقيا حتى يشمل جميع مباحث الطائفة الثانية والاولى ... الى التعمير ...

من انه لا يكون عروضه بسبب امر اخص او اعم ثم الاكثر انه على هذا ان سائر موضوعات العلوم المذكورة من العوارض الذاتية للموجود
ويبحث عنها بعنوان انه يعرض للموجود جسم قابل للحركة والسكون او انه كم مطلق الى غير ذلك فيكون من جملة العلم الالهي لا الانواع
التي تحت هذه الموضوعات ليست كذلك اذ لا يصدق على المقدار مثلا انه لا يحتاج الموجود في عروضه له الى ان يتخصص تخصيصا
طبيعيا او تعليميا او نحوهما بل يحتاج في عروضه له الى ان يصير كما مطلقا وهو تخصيص تعليمي فاراد وان حملوا ذلك ... ملزم
ايضا في العلم الاعلى اولا لكن جعلها على حدة ولا يمكن ادخالها في العلوم الجزئية فقالوا الاشياء اذا لم تكن عرضا ذاتيا
بهذا المعنى ايضا للموجود ويجوز ان يبحث عنها في هذا العلم لكن بشرط ان يكون البحث عنها امر لا يتعلق بالمادة ويكون مما لا يليق
بموضوعات العلوم الجزئية فلذلك اندرجت تلك المباحث ايضا في هذا العلم بانه لم نقل الموجود مقدار مثلا التي هو
مسئلة هذا العلم وان كان المحمول فيه المقدار بحسب الظاهر ... لكن موضوع العلم موضوع المسئلة لا محمولها ... ما ظهر
فيكفي لكن لا يشكك ان المقصود ... ان المقدار موجود ففي الحقيقة البحث عن الوجود والذي لا يتعلق بالمقدار والمادة
وغيرهما من موضوعات العلوم الاخر الجزئي فيصح ان البحث ليس عن الجهة المتعلقة بالمقدار والمادة فاندرج في هذا العلم ... على
ما قالوا وتحقيق العلم اذ البحث عن المقدار باعتبار الحالة التي تكون له من حيث هو مقدار فلا يجوز ان يعد داخلا في هذا العلم
بل يكون اما من اجزاء العلم التعليمي ان لم يخرج المقدار عنه وان جعله على حدة بناء على عدم تكثر الابحاث المتعلقة به
او يكون علما على حدة ان لم يوجد فيه كالوجود الكم عن الا ... وهذا الكلام بناء على ما ذكرنا من ان هذه الابحاث داخلة ...
العقلية التي تكون بناؤها على المقدمات البرهانية عن الامور التي ... فلا حرج فيما فعلوه وصنعوه ولا منع فيما جعلوه لانه
ليس مما لا يتحمل ... بل هو موافق على ما لم يكن الا كثير انتهى ونظرهم من كلامه ان الكم المطلق يجب ان يكون موضوعا
لعلم اخر ... فان الكم المطلق وسائر المقولات جعلوها من انواع الموجود المطلق فيصلح ان يكون موضوعا في مسائل
العلم الالهي ومحمولا ايضا ان كان عرضا ذاتيا بالمعنى الذي ذكره الشيخ وهو لم يكن الموضوع اخص ... في معناه ...
فيظهر من كلامه ان القسم الذي يحته مما يمكن ان يبحث عنه في هذا العلم ولا يكون ... خارجا وفي الفاضل قسم الكم اللذين هما المقدار

والعدد موضوعان للهندسة والحساب وان البحث عن وجود هما كوجود هما في العلم الاعلى ثم ما ذكره من وجه الفرق بين الطائفتين بعيد

من العلوم في جعل بعضها في العلوم الجزئية وبعضها في العلم الاعلى صحيح لعمري لكن الاكثر بعضهم جعلها على الحدين لكن ليس الامر منحصرا

في ذكر الاكثر بل قد يكون الداعي الى ذلك تعلق الاهتمام بالبحث عنها مع حصول داع الى اوله يحب لا يختلط

مع مباحث الفن ومع ذلك جعل العلم على المحدين بعضها مذكوره في كتاب البرهان حيث كان بيان العدد

[illegible] لان كون الانحصار في لسبب الفضايات ام غريب لا المعنى الاول وهو على ارجح اقسام وقد ذكر ان لا يطلق ان يسار

الموضوعات بالنسبة الى موضوع العلم الاعلى منه الجنس والفصل اي نحو ذلك لكن لما جعلوا المقولات ثم الانواع

العلم المذكور كان حكمها حكم ذلك وجهها جعلها موضوعات المسائل او محمولاتها في العلم المذكور واما الانواع المقولات

كالمقدار مثلا فلا دود على الاولى الاوجه الحكم المذكور فلا يصح جعل كل منها موضوعا لعلم مقرر ثم فيما ذكره من تعريف [illegible]

الذي المصطلح هنا وتفسير الذي يسنده اليه المشهور تامل الا ان يراد المشهور عنه جماعة من المتأخرين ثم ما ذكره من ان المقدار

يحتاج في عروضه للموجود الى ان يصير كما مطلقا وهو تخصيص تعليمي محل تامل ثم قوله فاراد او ان يحملوا الخ كلام محل تامل

فيكون اول مسائل العلم اول الوجود بما هو وجود ومبادئ من مبادئ العلمية لا عللها واسبابها فان الوجود بما هو وجود ليس

مبادي بعد المعنى قال بعض الفضلاء المباحث المذكورة في هذا العلم ذكره لكنها مندرجة تحت جميع احوالها

البحث عن اسباب الوجود ومندرج فيه مباحث العلل والمعلول واثبات المفارقات العقلية واثبات المبدء الاول للوجود واثبات

المبدء الاول للوجود واثبات المادة الاولى والصور المنوعة للاجسام واثبات العلامات للطبائع واثبات الاجسام الفلكية

والعقول بها والعقول التي هي غايات لها فان جميع هذه المسائل بحث عن مبادئ الوجود وثانيها البحث عن عوارض

الوجود كالوحدة والكثرة والقوة والفعل والتام والناقص والقدرة والعجز والمتقدم والمتأخر والقديم والحادث [illegible]

منها الاشارة الى انها باي وجه تكون من العوارض للوجود مع انه ليس في الخارج بحسبها على حقيقة معروضة [illegible]

من العوارض لا يكون لا باعتبار من الذهن ومن جملة التحقيق كالذي يقع بين الماهية والوجود في الخارج و [illegible]

محمولا عليها لا لكمال الذاتيات عليها وثالثها البحث عن اقسام الوجود التي هي مبادئ العلوم الجزئية فانها تكون من موضوعات [illegible]

ليس يجب ان يكون البحث عنها من حيث كونها مبادئ بل من حيث وجودها في ذاتها وبعد ان في نفسها لكن من مباحث

من المبادئ للعلوم الجزئية بقي هنا سوال وهو ان مباحث الماهية وخواصها وفصلها وحدها وانها هل هي موجودة ام لا والوجود

يخصها من مسائل هذا العلم وخارجة عن هذه الاقسام المذكورة غير مندرجة فيها فلم لم يذكرها الشيخ هنا ويمكن الجواب عنه

بان الغرض هنا ليس في بيان الحصر بل الاشارة الى بعض مجامع مسائل العلم او بان الاصل في الاشياء هي وجودها

لا ماهياتها فالبحث عن الماهية وان اوجب ليس بالاصالة بل على وجه التطفل انتهى وكان العلوم الرياضية قد كان

يوضع فيها بعض تكميل الموضوع في بعض العلوم الرياضية بما هو مجرد عن المادة وهذه اشارة الى ما ذكره في البرهان

ان موضوع علم قد يكون عارضا لبعض انواع موضوع اخر كالموسيقى فان موضوعه النغم وهو عارض لبعض انواع الجسم و [illegible]

فقد احدث النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها امر غريب هو انما هو العدد فيطلب لواحقه من جهة اقترن

ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب في النغم قال فيجب ان يوضع في العلم

الذي تحته موضوع تحت العلم الذي هو ما اقترن به وذلك مثل الموسيقى تحت علم الحساب وانما قلنا ان

جهة ذاتها لان النظر في النغم من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الاعلى او عوارض انواعه وذلك جزء من العلم

الطبيعي لانه تحته وذكر ايضا في البرهان انه قد يكون كل واحد من العلمين ينظر في جهة دون الجهة التي ينظر الاخر فيه مثل

ان جسم العالم او جسم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي وليكن جرم الكل هو موضوع العلم الطبيعي بشرط وذلك الشرط هو ان لم

يكن انما او انه اشترك في البحث عن كرة ذلك الجسم فهذا يكمل نظره من جهة ما هو كم وله احوال تلحق الكم وذلك

يكمل نظره من جهة ما هو ذو طبيعة سبقت هي مبدء الحركة والسكون على هيئة ولا يجوز ان يكون الذي يكون عليها سكون تعاقب

اللف والاستحالة بهيئة مختلفة في اجزاء فيكون في بعضه زاوية ولا يكون في بعض زاوية لان القوة الواحدة في مادة واحدة

يفعل صورة متشابهة واما المهندس فيقول ان الفلك كري لان سالاه كذا والناظر الى ما ذكره يحكم بان الطبيعي

انما ينظر من جهة القوى الثلث والمهندس من جهة الكم الذي فيه فيتفق في بعض المسائل ان تختلفا في الموضوع واحد في الاكثر
انتهى وتحقيقه ان هذا الجسم الخاص موضوع في الطبيعي من حيث كونه مبدأ الحركة والسكون بالذات وفي الهيئة من حيث
كونه معروضا للكم ويظهر ان الاحوال اللازمة للشيء من جهة بعينها مثل تلك الحيثية فيجعل العلم الذي يتعلق بتلك الحيثية
بها كالمقدار المتعلق بالرياضي واستصعب بعض الاعلام الاشكال في هذا المقام وحكم بتعسر حله وحاصله ان في هذا العلم الالهي البحث
عن الموجود من حيث هو على اشياء مثل الواجب تعالى والعقول والنفوس الفلكية والمادة والصورة والكلي والجزئي والوحدة
والفعل والحركة والسكون والكم والمقدار ونحو ذلك مما يبحث فيما يكثر عنها ويبحث عن وجودها وعن احوال اخرى للموجود وفي
كثير من المباحث يلزم اشكال عند التزام قواعدهم مثلا اذا بحث عن العقل من حيث وجوده بان يقال العقل موجود ولزم
ايرادات ثلثة نقضا على قواعد الحكماء والتزم البحث عنها الاول انه لا بد ان يقال المسئلة ان شيئا ما داخل في موضوع العلم
وقولهم البحث في كل علم لا بد ان يكون من حال موضوعه وليس على الاطلاق بل لا بد ان يكون من حال موضوع العلم او حال انواعه
او احوال انواع انواعه الى غير ذلك مما فصل في محله ولا يخفى كون النوع … او الموضوع مع ثبوت في الواقع … لهذا البحث ولكن
الحكم في مسئلة العقل من هذا القبيل ولا يلزم … من كون الوجود محمولا على العقل … عوارض الذاتية …
بالموضوع او يقال كون محمولات المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها غير لازم بل اللازم عدم كونها … عن موضوعاتها …
العلم وهنا كذلك فان ذلك ليس كما مر … ظاهر كلماتهم وقواعدهم المشهورة المقررة وان …
الموجود محمول على العقل لكونه جزءا من الموجود وثبوته للوجود بتوسط الجوهر ليس من العوارض الذاتية له مع اعتباره
في المحمولات فلا بد ان يقال ليس العرض الذاتي المراد ههنا العرض الذاتي المشهور بل لا يحتاج لحوقه الى تخصيص الوجود
تخصيصا يصير به موضوعا لاحد من العلوم الجزئية وفيما لا يخفى تكلف واما البحث عن الاحوال الاخرى للعقل من جهة
تصوير المسئلة سهل اذ يقال العقل كذا والا جرم فان موضوع المسئلة قد يكون نوعا من موضوع العلم لكن يلزم اشكال
… على ان هذا البحث يقتضي كون جميع مسائل العلوم الاخر مسائل لهذا العلم … مثلا كالعقل في الحكم …

من كون نوع الموضوع موضوع المسئلة انما هو اذا لم يقيد بقيد عرضي والجسم الذي هو موضوع الطبيعي قد قيد بعرض هو مبدأ الحركة
والسكون وهذا هو الفارق بين الامرين لقول اكثر المباحث الطبيعية صحيح لكن يبقى الايراد في المباحث الرياضية
لان الكم الذي هو موضوع الرياضي لم يقيد بقيد عرضي … ما اورده من الاشكال والجواب … ان المسئلة
ان العقل موجود ولا يخفى من جهة الموضوع لان ما ذكره الشيخ من ان موضوع المسئلة قد يكون نوع موضوع العلم ان
ممتنعا بالنسبة لنوع النوع فظاهر وان خصصناه بالنوع فلان العقل من العوارض الذاتية لموضوع العلم لان العرض الذاتي
ان يكون الموضوع … في تصوره ههنا كذلك بناء على ان معنى الموجود … امر …
ما اخذ في معنى العقل الوجود ويكون معنى المسئلة ان مفهوم موجود … ولا جرم في كون العرض الذاتي
العلم موضوعا في المسئلة ولكن وفيه ايضا من جهة المحمول لان المحمول هو الجنس للموضوع والنوع لما كان المسئلة
بعض الموجود عقل والا جرم فلان المحمول عرض ذاتي للموضوع لان العرض الذاتي عند الشيخ ومن تبعه … ما ذكرناه … ان
… بعض … الجواب … المسئلة في اثبات العقل ان الواجب موجد للاشياء بتوسط …
العقل ويظهر وجود العقل بالتتبع او ان الواجب … غير عقل … المسئلة …
موضوع المسئلة نوع من موضوع العلم والمحمول عرض ذاتي له واما البحث عن الاحوال الاخرى للعقل فتوجيهه بنظير الاوجه التي ذكرنا في الاشكال
ولو قيل … لا يكون سائر العلوم الاخرى مسائل لهذا العلم … كالعقل فيقال الاعراض المتعلقة بالبحث عن الجسم في العلم
الطبيعي متعلق بالبحث عنه من حيث هو مبدأ الحركة والسكون وهو بهذا الاعتبار ليس نوعا … واما الايراد في المباحث الرياضية
بان الكم الذي هو موضوع الرياضي لم يقيد بقيد عرضي فجوابه ان موضوع الرياضيات ليس هو الكم المطلق بل موضوع بعض العلوم
الرياضية العدد وبعضها المقدار وبعضها النغمات من حيث كونها معروضات للعدد وبعضها الاجسام من حيث المقادير
والكل قيدا بالنسبة الى الوجود الذي هو موضوع العلم الاعلى عرضي وقد ذكرنا سابقا انهم اخرجوا عن هذه القاعدة الموضوعات
وجعلوها مباينة لانواع الموضوع فتنبه غير ذلك في عموم الحكم ولا يلزم من اعتبار كون الكم مثلا نوعا من بعض الحيثيات

ان يكون انواعا بشرط النوع الشيء مطلقا واما البحث عن الكلي والجزئي ونحوهما وعن المقدار ... فمن الفلسفة الاولى
في العلم الالهي فتقدم الكلام فيه في بعض الحواشي السابقة وهذا العلم يشارك الجدل والسوفسطائية من وجه قال الشيخ
في كتاب البرهان الصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم غير الفلسفة الاولى هي الحكمة الاولى والجدل والسوفسطائية والحكمة الاولى
تفارق الجدل والسوفسطائية في الموضوع وفي مبدأ النظر وفي غاية النظر اما في الموضوع فلان الحكمة الاولى انما تنظر في العوارض
الذاتية للموجود الواحد ومباديها ولا تنظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية والجدل والسوفسطائية
ينظران في عوارض كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي ولا تقتصر الواحد منهما على عوارض الواحد والموجود فالحكمة الاولى
اعم من العلوم الجزئية بعموم موضوعها وهما اعم نظرا من العلوم الجزئية لانهما يتكلمان في كل موضوع كلاما مستقيما او معوجا كل
بحسب صناعته وقد تفارقهما من جهة المبدأ لان الحكمة الاولى انما تاخذ مباديها من المقدمات البرهانية اليقينية واما الجدل فمبادئه
من المقدمات الذائعة المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية فمبادئها من المقدمات المشبهة بالذائعة واليقينية من غير ان تكون
كذلك في الحقيقة وقد تفارقهما من جهة الغاية لان الغاية في الحكمة الاولى اصابة الحق اليقين بحسب مقتدر ان في طاقته والجدل
الارتياض في الاثبات والنقض المشهور بقدر ما لا البرهان النفعاني المدنية وربما كانت غايته النصيحة بالعدل او ذلك العدل
ربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع والذي بحسب المعاملة فان يكون الالزام وجيبا تسليم ولذلك كان الالزام حقا
والضمير احيانا واما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود وغاية السوفسطائية التراءي بالحكمة والتعد
بالباطل وقال في المغالطات لكن المغالطين طائفتان سوفسطائي ومشاغبي فالسوفسطائي يتراءى بالحكمة ويدعي البرهان
ولا يكون كذلك بل اكثر ما [illegible] ذلك واما المشاغبي فهو الذي يتراءى بانه جدلي وانه انما ياتي في محاوراته بقياس
من المشهورات المحمودة ولا يكون كذلك والحكيم الحقيقي هو الذي اذا قضى بقضية يخاطب بها نفسه وغيره قضاء حقا
وصدقا فيكون قد عقل الحق عقلا مضاعفا وذلك لاقتداره على تمييز الحق والباطل حتى اذا قال قال صدقا فهذا
هو الذي اذا انكر وقال اصاب واذا انكر غيره قولا وكان كاذبا امكنه اظهاره والاول بحسب القول والثاني بحسب [illegible]

ان يظن

ان يظن به انه حكيم قال الشيخ في المغالطات ولشبه لم يكن نقض الناس بل الكثير منهم لقديم اشار بظن الناس انه حكيم ولا يكون
حكيما علما اشاره لكون في نفسه حكيما والعقيدة الناس في ذلك ولقد رأينا وشاهدنا في زماننا قوما [illegible] فانهم
كانوا يتظاهرون بالحكمة ويقولون بها ويدعون الناس اليها ودرجتهم فيها سافلة فلما عرفناهم انهم مقصرون وظهر حالهم للناس
انكروا ان تكون للحكمة حقيقة وللفلسفة فائدة واكثر منهم لما لم يمكنه ان ينسب الى صريح الجهل ويدعي بطلان الفلسفة من اصلها
وان ينسلخ كل الانسلاخ من المعرفة والفضل قصد الطعن [illegible] وكتب المنطق والتباين في العيب فاوهم ان الفلسفة
افلاطونية وان الحكمة سقراطية وان الدراية ليست الا عند القدماء من الاوائل والفيثاغوريين من الفلاسفة واكثر منهم
قال ان الفلسفة وان كان لها حقيقة فلا جدوى في تعلمها وان النفس الانسانية كالبهيمة فاسدة باطلة ولا جدوى للحكمة
في العاجلة واما الآجلة فلا آجلة ومن احب ان يعتقد فيه انه حكيم وسقطت قوته عن ادراك الحكمة او عاقه الكسل والدعة
لم يجد عن اعتناق صناعة المغالطين محيصا ومن هاهنا نجمت المغالطة التي عن قصد وربما كانت عن ضلالة انتهى ليس لنا
يكون مبدأ اه اعلم ان الدور انما يلزم اذا كانت كل مسئلة من هذا العلم مبدأ لكل مسئلة من ذلك العلم وبالعكس او جميع مسائل
هذا العلم مبدأ لجميع مسائل ذلك العلم ولم [illegible] على سبيل الكلية المذكورة وبالعكس او بعض مسائل هذا العلم مبدأ لبعض مسائل
ذلك العلم الآخر وذلك البعض بعينه مبدأ للبعض الاول الذي فرض كونه مبدأ واما اذا كان جميع علم مبدأ لجميع علم وبعض
العلم الآخر مبدأ لبعض العلم الاول او بعض علم مبدأ لبعض علم وبعض العلم الثاني مبدأ لبعض العلم الاول فلا يلزم دور
الا مع فرض كون مسئلة العلم مبدأ لمسئلة علم آخر وتلك المسئلة من ذلك العلم الآخر مبدأ للمسئلة الاولى بعينها
بل ربما كان المبدأ ماخوذا الآخر ما ذكره قال الشيخ في موضع من الشفاء بعد ما ذكر حال العلمين المختلفين في العلو والدنو
باعتبار مبادي بعضها لبعض في الاكثر واما في الاقل فربما اخذ العلم الاعلى مبادي من العلم الاسفل بعد ان لا يكون تلك
المبادي متوقفة في الصحة على صحة مبادي الذي تبين في العلم الاعلى او يكون تبين مبادي من العلم الاعلى لكن الذي تبين بها ثانيا
من العلم الاعلى مسائل ليست مبادي لها والمبرهن الذي فرض من هذا العلم الاسفل على كل البعض مسائل علم واحد يكون مبادي

بالقياس الى بعض المسائل منه او بسابقه مسائل منه هي اقرب الى المبادي منها الا بعد ان يكون مسائل علم ما مبين المبادي من علم اخر
ثم يصير تلك المسائل مبادي لمسائل اخرى من ذلك العلم الاعلى بلا دور فيكون في احكام مسائل علم من علم اسفل المبادي من علم اعلى
مبين بها مسائل من علم اعلى واما ان يكون تلك المبادي الماخوذة من العلم الاسفل لا مبين من مبادي العلم الاعلى بوجه فذلك
مثل ان يبين المبادي البينة بانفسها او بالحس او بالتجربة واذا كانت تلك المبادي مسائل العلم الجزئي من مسائل
من العلم الاعلى صارت بواسطة العلم الجزئي مبدء المسائل من العلم الاعلى لكن المبادي الحس والتجربة لا يبطل الامر في علم اسفل
والاعلى فوق بل الامر كما لا يبطل الامر هذه في العلم الاعلى ما كان مبنيا على المبادي البينة بنفسها انتهى وحاصل هذا الكلام ان
المسئلة من العلم الاسفل التي صارت مبدء للعلم الاعلى على وجهين الاول ان تثبت تلك المسئلة في العلم الاسفل بالبرهان اللمي
بان يصير مبدء المسئلة من الاعلى وذلك على قسمين احدهما ان لا يكون تلك المسئلة من العلم الاسفل متوقفة على شيء من مسائل
العلم الاعلى وثانيهما ان يكون متوقفة عليه لكن لا على المسئلة التي هي المبدء من العلم الاسفل مبدء لا حتى لا يلزم دور الثاني
لا يكون مبادي ماخوذة من العلم الاسفل في العلم الاعلى من غير ان يبين تلك المبادي من مبادي العلم الاعلى بوجه بل يبين
بالمبادي البينة او بالحس والتجربة وحاصل كلام الشيخ هنا ان المبدء للعلم الاعلى لا يكون مسئلة الا في العلم الاسفل فيجوز
ان يكون مسئلة من العلم الاسفل مبدء للعلم الاعلى ويكون من غير ان يكون تعاكس بين المسئلتين في المبدئية فلا دور ثم قد يجوز
ان يكون الانظار من هنا تمام الجواب لا انه جواب ثان لان حاصل الكلام الاول ان الدور لا يلزم الا اذا
التعاكس بين المسئلتين في المبدئية وهو غير لازم وكان السائل ان يقول اذا كانت هذه المسئلة من الالهي مبدء المسئلة
طبيعية ولهذه المسئلة ايضا مبادي لا بد ان يبحث عنها في هذا العلم او في غيره وكذا او المبحوث عنه في كل علم من العلوم
والعلوم الفلسفية محصورة فلا محيص عن لزوم الدور فاضاف الى الجواب ان في اللزوم مسائل يرا هينها من مقدمات بينة
غير محتاجة الى اقامة البراهين عليها حتى ينتفي هذا السؤال وظاهر ان مقصود هذا الكلام من غير الكلام السابق اولا
لا يندفع اصل الايراد على انه انما يكون مبدء العلم الاعلى حاصلا من ان ما يرى من مسائل العلم الاسفل

ان مبدء

ان مبدء العلم الاعلى ليس حقيقة مبدء العلم الاعلى حقيقة بل المبدء الحقيقي ما يفيد اللم لا ما حصل بالتجربة والحس كما في بعض ما ترى انه
مبدء العلم الاعلى من العلم الادنى وليس في الجواب استقلال للسؤال كما زعمه بعض الاعلام حيث قال فيه ان ما ثبت بالوجوه وكان
المراد منه ان المبدء الحقيقي هو الذي يفيد لم الشيء واما الذي لا يفيد اللم بل الان فليس مبدء حقيقيا بل مبدء انية كما لو فرض
ان الحس مبدء للمحسوسات وظاهر انه ليس مبدء حقيقيا لها بل انما يتعلم ويعرف وجودها منه فكذلك المبدء الذي
يفيد الان ليس مبدء حقيقيا بل انما يفيد العلم بوجود الشيء فقط كالحس ومحط الجواب على ان المبدء الحقيقي
ليست بين هذه العلوم وبين العلمين الاخرين حتى يلزم الدور بل هي اللم مبدء حقيقي لها لانه يفيد اللم فيها وذلك العلمان
مبدءان مجازيان لانهما يفيدان الان فيه انتهى وانت خبير بما نقلنا بان المستفاد من ظاهر كلام الشيخ ان بعض مسائل العلمين
مبدء حقيقي لبعض مسائل العلم الاعلى مفيد للم وكون بعض المسائل لا يكون كذلك لا يكفي في دفع السؤال فلا يكون هذا
وجها مستقلا وقد اعتمد بعض الفضلاء حيث جعل هذا الكلام من الشيخ وجها ثانيا وفيه انه قد يتوقف مسئلة وجوده برهانان
من علتين مختلفتين احدهما برهان ان دليل الوجود وثانيهما برهان لم يعطي لمية الوجود وعلته واطلاق المبدء في الاول
ليس على الحقيقة او حاصله ان لا دور في هذه المسئلة وهذا لا ينفع في دفع توهم الدور الكثير من التعاكس المبدء
فان المبدء الطبيعي يعني المبدء البحث الطبيعي اي المسئلة الطبيعية وفي بعض النسخ المبدء الطبيعي وهو ايضا بهذا المعنى وحاصله
ان ما كان مبدء لمسئلة طبيعية قد يكون بديهيا لا يحتاج الى البيان والبرهان وقد يكون بيانه في الفلسفة الاولى بما لا يكون
بيانه كذلك الا مما يبتني على المبدء المسئلة الطبيعية فالمبدء في مرتبة ثالثة او في الفلسفة فانه بعد الطبيعة باعتبار وكذلك
ان يكون بين بعينه المعلوم بغير بيانه في الفلسفة الاولى بما لا يبين الفلسفة ذلك الا مرانه المبدء المذكور ولكن انما يبين
ان ذلك المبدء فيما ان في الفلسفة مسائل اخرى غير ما نبينه ذلك المبدء حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الاعلى لا يحتاج
ذلك المبدء الى استخراجه من المقدمات المبينة له لا يتعرض لها في اثباته بغير انتاج العلم الاعلى او صاحب العلم الاعلى بيان ذلك
ويحتاج الى احتياج الشيء الى الطبيعي او صاحب الطبيعي بل لعقد ما فوق غير ذلك وقد يجوز ان يكون العلم الطبيعي او الرياضي

زجهة علما وفي ما قلنا سابقا ان ما يظن من الطبيعي والرياضي انه مبدء الالهي منها ما ليس مبدء الالهي فلا يحول الى السؤال
وقد سبق عليه وكذلك لمن منها ما يتم المقدمات اليقينية بنفسها وذلك الغير لا يعين التعاكس الذي يوجب اشتباه الدور
ومنها مبدء المسائل من الالهي وبغير ذلك المسائل من الالهي مبدء له فلا يلزم الدور فالحق ان المجموع جواب واحد لا تفصيل
وغير واحد من الناظرين زعم ان المذكور بعينه اجوبة وليس بشيء كما نبهنا عليه وزعم بعض الاعلام ان الظاهر ان يجعل جوابين
وهو غير مستقيم عندي وقد اشرنا اليه سابقا فقد اتضح حاصل ان ما هو مبدء ابواب العلم الالهي من العلوم الطبيعية
على اقسام منه الاول ما يثبت من مبادئ علم نفسها ولا يلزم فيه دور والذي يكون ما هو من مسائل العلم [illegible]
فلا دور ايضا الثالث ان يكون المبدء من الطبيعي مبدء لا بما يثبت في هذا العلم ليسه نفعي لمسائل العلم الالهي الذي المقصد
في العلم الالهي اثبات وجوده من جهة انه مثبت بالعلم الطبيعي وجوده من جهة انه لا دور فيه ايضا وكيف [illegible]
لما ذكر ترتيب هذا العلم وبين انه في مرتبة بعد الطبيعي المذكور يريد ان يشير الى ان هذا الترتيب غير لازم وان هذا لاجل التسهيل
للمتعلمين والمحصلين المتوسطين ولذلك صار هو متأخرا لكن الى ترتيب العقلي التعليمي وليس الامر كذلك بالنسبة الى النفوس
الزاكية القادسة وانه يمكن ان يكون وضعه مقدما كما انه في نفسه تقدم بحسب الذات والشرف وذلك بنا اعتدال في نفوس [illegible]
طرق الى حصول الوثوق الا بما هو من هذا العلم وهو معرفة الواجب تعالى شأنه وصفاته العليا وبراءته من الصفات [illegible]
الامكانية وما يناسب القدس في ترتيب المقدمة وطرق ارتباط المعلولات به تعالى وترتيب سلسلة الممكنات اليه من المقدمات
من المقدمات اليقينية الكلية من غير نظر الى خصوص المحسوسات الموضوعة في مسائل الطبيعي والرياضي وبيان ان العالم
ان قد ثبت المسائل في العلوم الطبيعية من حيث النظر في الحركة وانها موجودة وانه لا بد لها من محرك ينتهي الى محرك اول
غير متحرك وتارة ينتهي الى ان الزمان والحركة لا يتقدم عليها شيء وتارة يتبين ان النفس [illegible] القوة
الى الفعل وان يخرج من القوة الى الفعل الا به ان يكون عقلا كاملا من كل وجه لا يعزب عن علمه شيء من الموجودات وههنا
طرق اخر لا حاجة منها الا الاستغاثة بشيء من الامور المذكورة بان يكون من مبادئ مسائله يكون الموضوع فيه او من حيث الوجود

والكون

والسكون او نوعها او عرضها ذاتيا بل الحق ان البحث في هذا الطريق بالنظر في الحال عن الوجود بان يقال مثلا لو كان شيء موجود لكان
وجه ان الشيء ما الحيلة لوجد فكان اما واجبا لذاته او لغيره وينتهي الى الواجب لذاته او يقال ان هناك شيئا ما موجودا بديهة
فيلزم وجود الواجب لذاته او يقال نفس بديهة ان الوجود داير في نفس الامر فلا يكون مالم يكون موجودا وما الاول او على الاول
لمن كان واجب الوجود وذاته اعلى [illegible] والا يلزم كونه واجب الوجود وهذه اعلى طريقة المتألهين ولم [illegible]
كان [illegible] لمن كان [illegible] من غيره او حتى الاستناد الى [illegible] الغير كان واجبا
لذاته والا بعيد الكلام حتى ينتهي الى الواجب لذاته او يقال بعد العلم بوجود ما ان ذلك الموجود اما ان [illegible] وجوده
بالنسبة الى ذاته او يرجح احد الجانبين على سبيل الاولوية او الوجوب والثالث يستلزم وجوب الوجود والاولان يستلزمان
الحاجة الى العلة وينتهي الى الواجب لا غير الى غير ذلك من الوجوه وتلك الوجوه ولئن لم تكن موجودة في كلامهم بهذا البيان والترتيب
الخاص لكن جميعها وما يشابهها مستفادة من اصولهم المثبتة بالبراهين وقول الشيخ كما سيتضح لك فيما بعد اشارة [illegible]
الى هذه الطريق اعني معرفة المبدء من النظر في اصل الوجود وكيفية العلم بذاته وصفاته ومن هذه الجهة يمكن الاطلاع على
المبدء على سبيل السلوك من العقل الى المعلولات بحصول العلم بتفاصيل المسائل المبحوث عنها في العلم الالهي [illegible] وذلك
لخواص من الانبياء والاولياء وخلص العباد وكثير من المحصلين الناظرين في العلوم [illegible]
على ما ينبغي [illegible] السلوك من العلل والمبادي الى المعلولات [illegible] ذلك الا في بعض مراتب الموجودات اجمالا دون التفصيل
والشيخ في الاشارات [illegible] الوجود وتامل [illegible] ثبوت الاول ووحدانيته وبراءته عن الصفات
الا تامل [illegible] الوجود ولم يحتج الى اعتبار من خلقه وفعله وان كان ذلك دليلا عليه لكن هذا الباب اوثق واوثق
اي اذا اعتبرنا حال الوجود يشهد به الوجود من حيث هو وجود وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الوجود والى
مثل هذا اشير في الكتاب الالهي سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق الاية اقول ان هذا حكم لقوم
[illegible] القول اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد اقول ان هذا حكم للصديقين الذين يستشهدون به لا عليه انتهى وظاهر الصديقين

انهم يستشهدون به اي بالحق تعالى على غيره من المعلولات والممكنات ولا يستشهدون بالمعلولات من حيث الممكنات عليه ولا ينافي ذلك استشهادهم واستدلالهم بالنظر في طبيعة الوجود حيث انها متحدة معه باعتبار وهو ان حقيقة الوجود عين ذاته

وهذا ان قلنا ان معرفة الواجب تعالى ليس بديهية عند الصديقين ولمن قلنا بكونها بديهية عندهم فالمقصود انهم

لا يستشهدون بشيء عليه اصلا وحينئذ كان الطريقة المسلوكة عند المحصلين الالهيين مشاركا لطريقة الصديقين في وجه

دون بعض ما به وجه وذكر بعض الاعلام ايده الله ان في كلام الشيخ ايماء الى ان احدهما ان ما ذكره من الاستدلال بالوجود

على النحو الذي ذكره استدلال بالحق على نفسه وهو طريقة الصديقين لا يكاد يستقيم اذ ليس الاستدلال في هذه الطريقة

ايضا الا من الوجود والذي يكون من بداهة الحس وهو على ثبوته تعالى وهذه الطريقة الذي يكون بحصول الصفات من جملة العجيب

صار الاستدلال به استدلالا بالحق على نفسه بل الظاهر انه لا فرق بين هذا الاستدلال والاستدلال الذي ذكره المتكلمون

غاية الامر ان يقال الفرق بينهما ان المتكلمين يستدلون على ثبوت الامكان ثم يستدلون به على ثبوت الواجب وفي هذه الطريقة

يستدل على ثبوت الامكان بل يكتفي بالترديد بان يقال ان الوجود والذي يثبت به اما ممكن او واجب الى اخر الدليل

والظاهر انه بهذا القدر لا يلزم ان يكون استدلالا بالحق عليه او هو ايضا استدلال من الوجود المحسوس كما في استدلال المتكلمين

غايته انهم اثبتوا الامكان ايضا وهم لا يثبتون على ان الظاهر ان بعض المتكلمين لم يثبتوا اولا الامكان فعلى هذا ليس الا انهم

زعموا ان الاستدلال موقوف عليه بل ليس كما هو الواقع نعم لو استدل احد بهذا النحو على ان الحق انما يجد بديهية

ام لا بعد ما يتسمى بالوجود وهذا الامر لابد لمن يكون حقيقة الاعتبار ربما وليس حقيقة لابد من جزء المبدا او الا يلزم التقدم الشيء على نفسه

فمن الواجب تعالى كان ليس صحة مقدماته ولمن كان ادعاء ما اما بالبداهة او البرهان لكان في استدلالا بالحق عليه

لكن ان كلام الشيخ الذي ذكره في الاشارات وتجريده هذا الكتاب منزلا شهره و ما ذكرنا من تفسير كلامه فيهما

وكلامه في الاشارات نظرا لدفع الاعتراض واعلم ان ليس في هذا الكتاب تصريح على ان في هذه الطريقة استدلالا

بعين الحق عليه وان في الاشارات كما فسره وليس ايضا في كلامه في الموضعين اشارة الا الافتراق بين الطرق

وطرق المتكلمين بل نظره الى طريقة الطبيعيين ونظيره من كلام المحقق في شرحه هذا الموضع من الاشارات ان المتكلمين يستدلون بحدوث

الاشياء على وجود الواجب لا من امكانها وقول بعض الاعلام لمن المتكلمين يستدلون على ثبوت الامكان ثم يستدلون

على ثبوت الواجب تحرير واقع وبما قلنا سابقا ولا حقا ظهر لمن له ادنى تدبر مجال نظر وبما ذكرنا ايضا يظهر اندفاع ما ذكره

بقوله و اما ثانيهما فلان هذا الاستدلال الذي ذكره ايضا استدلال من الامور المحسوسة او هو باعتبار الوجود الذي يجده بالحس مع

قطع النظر عنه كيف يمكن الاستدلال بالمقدمات الكلية العقلية على ان الوجود مبدا الا ان يقال لا حاجة في الاستدلال بالوجود

المحسوس بل يوجد ايضا وجود نفسنا كاف في المطلوب لكن الظاهر ان النفس ايضا عندهم من الامور الطبيعية لما تراهم يبحثون عن احوالها

في الطبيعيات فالاستدلال بالوجود ما ايضا استدلال من الامور الطبيعية الا ان الذي كان مراده ان لا حاجة في هذا

الاستدلال الى اخذ المحسوس والامور المتعلقة بالمحسوسات من حيث انها كذلك فان الوجود الذي هو من المحسوسات ماخوذ

ومنظور فيه من حيث انه وجود لا من حيث انه متعلق بالمحسوسات ويستدل به على وجوده تعالى اشهر وفيه نظر الا بين المقصود ان

في هذه الطريقة يمكن البحث عن الواجب تعالى من غير نظر الى المحسوسات اصلا فان الانسان اول ما يثبت اشتراق الموجود

ويتامل فيه ثم يتدرج من ذلك ويحصل له بتوسط مقدمات عقلية ترقى على انه صور المعاني العقلية المجردة المنتزعة منها كما هي

افرادها في المحسوسات او مثل غيرها ايضا كالوجود والوحدة والشيئية ويتدرج عن هذه المقام لا يعرف شيء منها وكيفية الموجود ان

يكون من ان يكون الموضوع في بعض وبما يتناول الوجود والموجود وتثبيت الكلام في تقسيم عليه اثبات وجوده تعالى

لا لغير ذلك على ما ذكر من ان يكون فيها القضايا الحسية كقولنا النار محرق والكوكب مشرق من القضايا المستعملة في الطبيعيات

او الرياضيات ثم في قوله الوجود الذي نجده بالحس الخ او الوجود لا يدرك سواء قيل انه موجود عارض للاشياء او قيل

باعتبار او قيل انه عين ذات الواجب تعالى كما هو راي المتالهين وقوله الظاهر ان النفس عندهم من الامور الطبيعية

للبحث عنها فيها ففيه ان المسئلة الطبيعية ان الجسم الحيوان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعي كذا وكذا ايده وجسم الانسان الخ

نوع موضوع العلم والنفس كذا وكذا المتفق عليه وتدبره وما كان من هذه الحيثية مما يصح ان يكون مسطورة ولا يلزم ان يكون النظر

في النفس مطلقا من هذه التفصيل الامور الرياضية المحضة المراد بها ما لا يكون المادة المخصوصة معتبرة في قوامه كالافلاك
في علم الهيئة قال الشيخ الاعلام ايده الله هذه الكبرى وعلى ما ذكره في وجه تسمية العلوم وعلى ما يستفاد من قوله واما الذي
يستحق ان يسمى بهذا الاسم الخ او يفهم منه لنزهة العلم بحث عن الامور التي يتقدم على الطبيعة بالمعنى المذكور اما بالذات
او بالعموم على الوجه الذي قررناه ولذا سواه لا يحسن ذلك الا ما ورده على وجه التسمية فلا يقال المقدار والعدد ايضا
بعد الطبيعة بالمعنى الذي قرره من ان ليس بعدها بعد الطبيعة واما على ما يفهم فلا يقال انهما متقدمان اما بالذات او بالعموم
على الطبيعة وكان قول الشيخ اولا هي الفلسفة الطبيعية واذا وجب ان يكون علم الحساب والهندسة علم ما بعد الطبيعة الخ
لا لوجهين اشهر والاقرب عندي ان غرض الشيخ الايراد على قوله واما الذي يستحق ان يسمى الخ اورده في تحقيق الايراد ما يدل
على ان المقدار والعدد بعد الطبيعة من حيث اعتبار المشاهدة ولا في الجواب ايضا ايماء الى ذلك على ان القول
بان ... بعد الطبيعة محل تامل واما قول الشيخ فيجب ان يكون علم الحساب علم ما بعد الطبيعة فليس المراد وجوب تسمية
علم الحساب بما بعد الطبيعة فان هذا الامر ترتب على سابق كلامه بل المراد ان علم الحساب يجب ان يكون من جملة علم ما بعد الطبيعة
فلما كان النظر فيها انما هو في ما او ظاهر لنزهة الاشياء اشياء منها لا يتقدم على الطبيعة بالذات ولا على وجه العموم
سطر في الحساب والهندسة ايضا قبل الطبيعة توجيه لنزهة علم الهندسة قد ... من مباحث العدد
كما في المقالة السابعة والثامنة والتاسعة في كتاب الاسطقسات فيكون قبل الطبيعة ومن جملة علم ما بعد الطبيعة وخصوصا
المباحث العددية لان جميعها قبل الطبيعة فيجب ان يكون علم الحساب من علم ما بعد الطبيعة واما التوجيه بان المبحوث عنه
في الهندسة هو المقدار ويطلق على الصورة ايضا والكم وما يرادف اليه فيوقع الشك كما زعمه بعض الناظرين ففيه
تامل والاعتراض الاظهر اولى بذلك في جواب الاولوية ان الاحتياج الى المحل يقتضي ضعف ... فانها لا تفارق المحل ... النور
لا تفارق محله وقد عرف في شرح المنطقيات والطبيعيات قال الشيخ الفلسفة الفرق الذي ذكره في ...
التعليمي هو ان الجسم الذي هو قبل الطبيعة وهو مقوم للطبيعة هو جوهر ... ثلثة متقاطعة على قوائم وكذلك الابعاد الثلاثة

مطلقة

مطلقة لا بتغير فيها انها على اي حد ونهاية ولا تعين فيها ما ترسم من الطول والقصر فلا يكاف بها الجسم والكم بعد المعنى فلا بد
من النسب كالتنصيف والتضعيف والتثليث والتربيع والتجذير والتكعيب والمساواة والمفاضلة وغيرها والجسم الذي هو لعله الطبيعة
وهو متقوم بالمادة وهو القابل للابعاد المحدودة التي يوجد فيها الجزء المعاد الماسح لها بالقوة وهو القابل لان تنسب من تلك
النسب المذكورة وهو الذي يصح لان ينظر في احوال المهندسون ويتكلم في لواحقه الذين هم الرياضيون وكذلك السطح
الذي هو قبل الطبيعة غير السطح التعليمي الذي يبحث عنه المهندسون فان الصورة غير الكم وكذلك الصورة هي ان يكون بحيث يمكن ان يفرض
فيه بعدان على الصفة المذكورة وذلك لا يحتاج الى نهاية تبين ما يصح فيه فرض هذا الابعاد والسطح بالمعنى الثاني هو ...
لانه كمية السطح بالمعنى الاول ونسبته الى ذلك كنسبة الجسم الذي من باب الكم الى الجسم الذي من مقولة الجوهر وكذلك الخط
في ... احد بما يطلق البعد الواحد وهو غير قابل للمساواة واللامساواة التي هي التي يكون فرادا وازواجا ...
فيكون الحقيقية التي من باب الكم وان كانت من لوازم الجسمية التي هي الصورة صورة ما يتوهم التشابه التحقيقي لكن صورة
الجسم اذا وجدت منها الكمية بما خوذ في الذهن بين الموجودين تقسيما والمعلوم الشيخ ان هذا الفرق كما ثبته وذكره في بعض المقادير
اثبته وذكره في انواعه للشك ايضا فيما ذكره فيها كلها العدم المفارقة عن المادة من كل وجه دون المقدار فيه وقد ثبت
انها متحدة الوجود مع المقدار لا قوام له الا بالتبعية من هذه النكتة انتهى وفيه نظر من وجوه منها ما ذكره ... السطح معنيان
احدهما ليس من مقولة الكم والآخر من مقولة الكم محل نظر ولا وجه له وكانه توهم من قول الشيخ في الطبيعة فالسطح ايضا
لصورته غير الكمية التي فيه ليس معناه كما توهمه ويحتمل نقل العبارة وتغير الكلام في المقالة الثالثة في الفصل الرابع منها
ومنها قياس الخط على السطح واعتبار التعيين فيه ومنها ما ذكره من الاعتراض على الشيخ بالفرق بين طبيعة المقدار والجسم
لمفارقة المادة وعدمها فان الشيخ لم يفرق بين الامرين بذلك فانه حكم في انواع المقدار المطلق ... وطبيعة
واشار الى انه كان من الرياضيين موضوعه المقدار المطلق فليس ذلك المقدار ما هو مبدء للطبيعيات وصورة ...
عن نوع كم وان اطلق المقدار على ما كان صورة الفلك بحسب اشتراك الاسم لم يصح ايضا بقولها الحسي مع تنوع الهندسة بالحقيقة

هو المقدار لما انه ماذكره بان المقدار المطلق المبحوث عنه في الرياضي انما هو المقول على الثلثة وفيه اشارة الى عدم
عن الطبيعة فانه هذا الفرق الذي ذكره الفاضل للشيخ ومن اي شيء نشأ هذا الاشتباه واعلم ان قوله انها قابلة
لفرض الابعاد فيه في قوله الجسم الذي هو قسيم الطبيعة هو جوهر يفرض فيه الابعاد الثلثة المراد منه يمكن ان يفرض فيه الابعاد لا انه يفرض
بالفعل والمراد بقوله تلك الابعاد امتدادات مطلقة لا يعتبر فيها انها لا يعتبر فيها امكان فرض الابعاد محصورة محدودة
بل المعتبر فيها امكان فرض الابعاد مطلقا على اي وجه كان وكان بعض الاعلام ايده الله فهم من هذا الكلام الفرق
بين الجسم الطبيعي والتعليمي باعتبار التعين وعدمه وكذا الفرق بين السطحين والخطين حيث قال ان القوم كانهم فهموا
من عبارة الشيخ ان الفرق بين الجسم الطبيعي والتعليمي باعتبار التعين وعدمه ثم بنى على ذلك واستصوب ما هو الصحيح
في تفسير كلام الشيخ وانى اطلع على ذلك في كلام القوم ثم قال بعض الاعلام واما الفرق بين السطحين والخطين فمع ان [illegible]
الجسمية المبهمة الذي حققناه لا شك انه اذا اعرض لها الجسم التعليمي المتناهي فتكون نهاياتها ايضا متناهية وكذلك نهاياتها
امر غير ذاتها ولا شك ايضا ان الجسم التعليمي المتناهي ايضا له نهاية غير ذاته والظاهر ان النهايتين لا يمكن ان يكونا امرا واحدا
فنهاية الجسم الطبيعي هو السطح الذي ليس من باب الكم ولا يكون موضوعا للتقدير والمساحة والمساواة والمفاوتة بل
باعتبار عروض السطح التعليمي ونهاية الجسم التعليمي هو السطح الذي من باب الكم ويصلح للتقدير والمساحة والمساواة والمفاوتة
بل باعتبار حيثية اعني الطول والعرض فقط وقس عليه الخط ايضا وليس الفرق بين السطحين والخطين باعتبار التعين
وعدمه كما في الجسمية بعينه كذا فالسطح الطبيعي هو الذي يمكن ان يفرض فيه بعدان والتعليمي هو البعدان والخط الطبيعي هو
الشيء الذي يفرض فيه بعد واحد والتعليمي هو البعد الواحد انتهى وفيه نظر لان الجسم الطبيعي يعرضه التناهي من حيث
عروض الكم والجسم التعليمي له عروض التناهي للجسم التعليمي فيكون عروض التناهي للجسم التعليمي فيكون عروض التناهي للجسم
التعليمي بالذات وللجسم الطبيعي بالعرض وح لا [illegible] في كون شيء واحد نهاية لهما فيكون نهاية لاحدهما بالذات
وللاخر بالعرض فقوله الظاهر ان النهايتين لا يمكن ان يكونا امرا واحدا في موضع المنع وقوله فنهاية الجسم الطبيعي هو السطح

الذي

الذي ليس من باب الكم محل تامل لانا نقول ان نهاية الجسم الطبيعي لا يخ اما ان يكون جزءا من ذلك الجسم او لا والاول محال لانه كان مبدأ
من ذلك الجسم كان منقسما بالقوة فلا يكون جزء الاول منه نهاية وننقل الكلام في الجزء الثاني وهلم جرا فلا يكون الجزء الاول نهاية
وكذا لا غير النهاية وعلى الثاني لا يخ اما ان يكون جوهرا او عرضا لا وجه للاول لان ذلك الجوهر لا يمكن ان يكون نهاية للامر المنبسط
في جميع الجهات من جميع الجهات الا ان يكون كما او متكمما فيكون جوهرا متكمما متقدرا اي جسما فيلزم التسلسل [illegible]
استحالة وجوده في محله على ان هذا القائل قد اعترف [illegible] كلاهما عرضان [illegible] لان السطح [illegible] من حيث
فرض انه ليس بكم لا يمكن ان يكون نهاية للامر المنبسط في جميع الجهات من جميع الجهات الا بان يكون متكمما وقد اعترف [illegible]
ايضا بان هذا السطح يمكن ان يفرض فيه بعدان فاذا فرضنا ان النهاية من مقولة الكيف مثلا وفرضنا انه لونا [illegible]
مثلا وظاهر ان الكيف لا يكون منبسطا الا بانبساط محله بالعرض فمحل ذلك اللون مثلا حيث كان منبسطا في جهتين
لا يخ اما ان يكون جزءا من ذلك الجسم وهو منبسط في جهتين بحسب انبساط ذلك الجزء او بحسب انبساط ما فوق ذلك الجزء
فقد ظهر مما ذكرنا ان منقسمه الا يمكن ان يكون نهاية واما ان لا يكون جزءا من ذلك الجسم وح ان كان جوهرا فيلزم ما ذكرنا
وان كان عرضا كان كونه نهاية باعتبار كونه منبسطا في جهتين لا بد ان يكون محله او الحال فيه كما اذا فرضنا [illegible] وظاهر
انه من حيث كونها لونية لا دخل له في كونها نهاية لذلك الجسم لحصول الانتهاء وان زالت اللونية والانوار وكذا
الحكم في ساير الكيفيات وساير انواع المقولات مثلا لا يمكن ان يكون السطح الطبيعي الذي يدعيه ويدعي انه نهاية
الجسم علما او قدرة او اضافة او انا الى غير ذلك فظهر ان اعتبار السطحين لا وجه له [illegible]
لتقدمه على الامور الطبيعية بالعموم وما فوقه [illegible] موضوعه هو الموجود المطلق [illegible] الوجود
في الخارج لتقدم الباري تعالى شانه عليها في الوجود وقال بعض الفضلاء ان القبلية والبعدية قد يكونان حقيقيتين وقد يكونان
اضافيتين فالقبل الحقيقي ما لا يكون قبله قبل والبعد الحقيقي ما لا يكون بعده بعد فعلى هذا التوصيف موضوع هذا العلم بانه علم
ما قبل الطبيعة وما بعدها باعتبارين يمكن ان يكون من جهة المعنى الحقيقي منهما واما موضوع التعليميات فتوصيفه بالقبلية

والبعدية انما يكون بحسب المعنى الا ان تشبه منهما على التقسيم بما يلقى فيها ادنى مناسبة ولا يلزم فيهما ما يلزم في التعريفات
من الاطراد والانعكاس وقال بعض الاعلام بعد نقل هذا الكلام وفيه ان موضوع الالهي وهو الموجود بما انه قبل الطبيعة
قبلية حقيقية باعتبار انه لا اعم منه لكن بعديته الحقيقية بالنسبة اليها اي وجودها ولا يخفى ان هذا انما يتاتى على ما هو المشهور
في العدد بان من افراده ما وجد قبل الطبيعة مفارقا عنها فالظاهر ان نظره في تفسير القبلية والبعدية بالمتقدم والمتاخر
الوجوديين وعلى هذا الاختيار في كون الموجود المطلق متقدما او متاخرا لا موجود بعده ولذلك كان نظره في التقدم الى جانب العلة
وتاخره اذ هو الاولى الا انه كان له توجيه ولكن السياق المحقق لما ذكر ان ظاهر النظر فيكون
قد سمي توجيه يندفع به سؤال وهو انه اذا كان المعتبر بما بعد الطبيعة علم ما هو مباين عن كل الوجوه للطبيعة واندرج في
هذا العلم المباحث التي ليست من هذا القبيل فاشار الى الجواب بان التسمية من قبيل تسمية الشيء باشرف اجزائه
ولكن السياق المحقق اي المقام يحتمل الكلام ليأتي كلاما تحقيقيا بل كان كلاما جاريا على ظاهر النظر كما قال اشار
الى الكلام التحقيقي ووجه ذلك انه لما قال ظاهر النظر ان يكون علم العدد من علم ما بعد الطبيعة واستثنى منه ما ذكره وكان
في الكلام والاشارة الى وجود امر صحيح غير ما يقتضيه ظاهر النظر وكان في الامرين خلل اما الاول فلان كون علم العدد من علم
ما بعد الطبيعة في حال عدم الاستثناء خلاف التحقيق واما خلل الاستثناء فلان الاستثناء وان كان يخرج علم العدد من علم ما بعد
الطبيعة لكنه يخرج كثيرا من مباحثه الخ فاشار الشيخ الى التحقيق في هذا الباب وقال بعض الاعلام لما كان الجواب
المذكور لا يدفع الاشكال عن وجه التسمية فقط لكنه يغير الاشكال الاول من حيث انه يفهم من كلامه ان هذا الاسم بحسب ما يشتمل
بالذات او بالعموم وفي غيره لا بحسب عنه مع ان علم العدد بحسب علم العدد وهو متقدم بالعموم على الطبيعة قال لدفع الاشكال
ايضا ولكن السياق المحقق يخرج الحساب عن علم ما بعد الطبيعة الى اخر ما قال وان كان لا يمكن ان يكون العدد موجودا
اي في الخارج الا عارضا لشيء في الوجود اي الخارج فان العدد موجود عند الشيخ في الخارج حقيقة لكن باعتبار وجود معروضه
في الخارج كما زعمه بعضهم وفي الخيال ايضا هو غير مفارق للمادة قال بعض الاعلام فيه نظر لان المراد بالوهم ان كان

فاز

فلا يلتفت التسمية به

معناه المتعارف فلا ثم الحصر الذي ادعاه من ان العدد اما ان يكون موضوعا لاي نسبة تعقلت من زيادة او نقصان اذا كان حيوانا
او انسانا او في الوهم وخروجه بان يكون في العقل او الاعداد والكلية التي في العقل لا شك انها موضوع لاي نسبة تعقلت
كالاعداد الجزئية في الوهم وان كان المراد به اعم من العقل والوهم مجازا فيلزم ان لا يكون مقارنا للطبيعة الا ان يحمل على النفس
ايضا من الصور الطبيعية ولو قيل ان مراده ان الوهم لا بد ان يأخذ هذه الاحوال والصفات التي التضعيف والتنصيف
والزيادة والنقصان وكونها من الاعداد التي في المادة او ما يشابهها هذه الاحوال التي في المواد لا يمكن ان يتصور
الكلي قلنا ان موضوع العدد الحاصل في المواد وهذا هو المراد بقوله فما بعد وشبهه لم يكن اول نظره فيه وهو في الوهم
لقوله على ان يلزم ان يكون جميع الامور الكلية التي بحث عنها في العلم الالهي مقارنة للمادة ايضا لان ادراكها على وجه
العموم لا يكون الا بعد توهمات جزئية لا تحصل مستعدة النفس لادراكها على الوجه الكلي والتوهمات الجزئية انما يكون باعتبار
انتزاعها من المواد الجزئية اشهر والجواب ان الموضوع في المسألة انما هو الطبيعة الكلية وانما الحكم على الطبيعة من حيث الافراد
والطبيعة التي يصح الحكم على افرادها بالنسبة من حيث عروض النسب المذكورة لها لا يكون الا ما كان افرادها الكلم الموجود في المادة
في الخارج او الكم الحاصل في الوهم فان الموجود في الخارج يعرض له النسبة التضعيفية والتنصيفية وغيرهما او حاصل العدد الا من
بالنسبة الى افراده وكذا الكلي فرد مرتسم في الوهم بالنسبة الى افراده واما الامر المدرك بوجه عقلي فلا يصدق عليه انه
تضعف لمدرك عقلي اخر او تنصف فان العدد العقلية الكلية لا تتصف بهذه الامور وبهذا ظهر اندفاع النظر
لانه وهم ان الوهم هنا بالمعنى المصدري اي التوهم ان تعرف حال النسبة الشيء والوجود الى المعقولات
بغير ان يجعلها مقومات او عارضات للمقومات في محل تحت مقوم لا ليس يحتاج الموجود
في ان يكون جوهرا الا ان يصير طبيعيا او تعليميا قد مر سابقا بان موضوع الطبيعي والتعليمي والامر الذي على افراد علم
من علم وجعله على حدة وغرض الشيخ هنا ان الموجود المطلق الذي هو موضوع الصناعة ليس يحتاج في كونه جوهرا
الا ان يقيس تقييدا يصح به ان يكون موضوعا للطبيعي او التعليمي فالبحث عن ثبوت الجوهرية للموجود من هذه الصناعة

نحب لنه بوقف على الجوهر الذي هو البسيط لان ثبوت ذلك للوجود لا يكتاج الا الى تحقيق كحضا طبيعيا
او تعليميا في الدلالة على الموجود والشئ واقسامهما لنحو الدلالة على ان معنى الوجود والشئ ليس كذلك لانه كان
فانهما بديهيان وان ما يذكر في تعريفهما ليس الغرض منه التعريف الحقيقي بل احضار معانيهما في البال
فقول ان معنى الموجود ومعنى الشئ ام قيل لما فرغ من بيان ان كلا من مفهومي الوجود والشئ بديهي مستغن عن التعريف
وان كان لكل منهما الفاظ مترادفة حاول بيان انهما متغايران في المعنى متساويان في التحقق ليس احدهما اعم منه او لا
من الاخر اما بيان الاول فبقوله فان لكل امر حقيقة هو بها ما هو الخ واما بيان الثاني فبقوله ولا يفارق لزوم معنى
الوجود اياه الخ وحاصل ما علل به الاختلاف بينهما انه يصح ان يقال حقيقة كذا موجودة ولا يصح ان يقال حقيقة كذا
شئ وفي هذا التقييد نظر فان للمنازع ان يمنع عدم صحة ان يقال حقيقة كذا اي او يمنع الفرق بينهما في الصحة وعدمها
او عكس الامر فان الجمهور اعترفوا بان الحقيقة لا يقال حقيقة الا عند اقتران الوجود بها فيكون قولنا حقيقة كذا موجودة كانه
يقال الماهية المقترنة بالوجود لها وجود واما التعليل في عدم الصحة ان يقال حقيقة كذا اي لانه غير مجهول النفس تام لانه
ليس من شرط ما يصح ان يقال ان يكون مجهولا البتة فالبديهيات التي هي المبادي الاول صحيحة ولو كانت غير مجهولة انتهى
وفيه نظر لان تقييد الشيخ ليس الا ان قولنا حقيقة كذا موجودة او قصدنا بالحقيقة الماهية كلام مفيد معناها
واشار الشيخ اليه بقوله فان لكل امر حقيقة هو بها ما هو مقيدة بالمجمل بخلاف قولنا حقيقة كذا شئ لمنع عدم صحة الاول
الذي ذكره غير منتج وكذا منع الفرق بينهما في الصحة وعدمها وكذا القول بعكس الامر مع انه غير ضار بالمقصود وقد افاد
ما ذكرنا بعض الاعلام وهو الذي يسميه بالوجود الخاص قال بعض الفضلاء اعلم ان المفهوم من كلام الشيخ في هذا الموضع
ان لفظ الوجود مشترك بين امرين فقد يطلق ويراد به المفهوم العام البديهي وقد يطلق ويراد به الماهية المخصوصة كما في المثلث ونحوه
الا ان والحق ان لكل من الوجود والشئ مفهوم عام مشترك وامور مخصوصة في الاعيان الا وهو ان يطلق عليها ذلك المفهوم
لا باشتراك الاسم فقط فان الوجود مقول بالتشكيك على افراده بوجوه من التشكيك فهو في بعضها اقوى وفي بعضها اضعف وفي بعضها

اقدم

اقدم وفي بعضها ليس اقدم والمهيات ليست كذلك والفرق بين الوجودات الخاصة امور مجهولة الاسامي شرح اسمائها انه انسان
او فلك او مثلث او غير ذلك مما يرتسم الحين في الذهن الامر العام ونسبة الوجود الى اقسامه كنسبة الشئ الى اقسامه كما في اقسام المعلوم
الاسامي والخواص المحدود وليس كذلك اقسام الوجود والسبب في ذلك ان كثرة الوجودات هويات عينية لا صورة لها كلية
في الذهن حتى توضع لها اسامي بخلاف اقسام الشئ فانها تكون مهيات ومعان كلية فاعلم هذا فانه من مزال الاقدام الفرق
بين الوجود والشئية مما لا حاجة فيه الى ما تكلفه الشيخ في بيانه فان افراد الوجود هويات بسيطة ليس لها جنس ولا فصل ولا هي ايضا
مفهومات كلية ذاتية او عرضية بخلاف اقسام الشئ كما مر وكان الفرق حاصل من جهة المهيات ووجوداتها الخاصة فكذا
الفرق حاصل بين مطلق الشئ ومطلق الوجود انتهى ولا يخفى ان غرض الشيخ في هذا المقام ليس بيان الفرق بين معنى الوجود ومعنى
الشئ بحسب الاصطلاح الذي نقله وهو ان المراد بالوجود المعنى البديهي والمراد بالشئ نفس الماهية واما ان المراد بالوجود خصوص الوجود
العام وبالشئ الماهية الخاصة فليس بمقصود ولو كان في كلامه ما يوهم هذا او في كلامه ما يدل على ما ذكرناه وما ذكره هذا الفاضل
ان لكل من الوجود والشئية مفهوم عام مشترك وامور مخصوصة يطلق عليها ذلك المفهوم لا ينافيه ما ذكره الشيخ والظاهر ان الشيخ لا ينكر
ذلك والفرق بين الوجود والمهية بان احدهما مقول بالتشكيك دون الاخر كذلك لا يتعلق بهذا المقام يعني الفرق بين معنيين وقوله
مجهولة الاسامي شرح اسمائها انه انسان لا يخلو عن شئ من الضعف وما اشار اليه من كلام الشيخ فيه لطف يحتاج الى زيادة
من الوجه لا وجه له فتدبر اقول افاده كونه اقول افاده من الاول معنى الوجود اياه الخ اثبات للتلازم بين الوجود المطلق
يعني ان كل ما يصدق عليه شئ يصدق عليه انه موجود وبالعكس وليس المراد ان معنى الوجود هو معنى الشئية وفيه اشارة الى ما ذهب اليه
المعتزلة من ان الشئ يصدق على ما لا يصدق عليه الموجود ولم يكن غرضه خبر البتة ولا كان معلوما الا علم انه قال
بعض الاعلام الظاهر ان ضمير عنه والمستتر في كان راجع الى المعدوم المطلق فيرجع الى الامر في الكتاب الذي ذكره في المعلم
من قوله انه متصور في النفس فقط او على تقدير كونه متصور في النفس لا يكون معدوما مطلقا وكذا ما ذكره في الخبر
واذا اخبر عنه بالسلب ايضا فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن او على هذا ايضا لا يكون معدوما مطلقا الا ان كلام الشيخ في الكشف

لمنقطع وما هو بمنزلته ولا يخفى بعده او يقال ان الضمير راجع الى مطلق المعدوم لا المعدوم المطلق وهو الفاضل التعليم جعل
الاولى ان يجعل الضمير راجعا الى المعدوم المطلق كما هو الظاهر ويقال ان الاستثناء متصل وكذا ما هو بمنزلته وليس المراد
بالمعدوم المطلق الذي فرض معلوما المفهوم الذي في الذهن وكذا الحكم عليه بل هذا المفهوم وجه له وكان الحاصل ان المعدوم المطلق
لا يكون معلوما الا بعنوان انه يوجد وجه في الذهن كالاذو التصور ما شريك الباري تعالى وجعلناه الملاحظ افراده التي
معدومة مطلقة او التصور ما مفهوم اجتماع النقيضين وجعلناه الة كذلك فالافراد معلومة لنا بالوجه وليس هذه الصورة التي
ناقد هنا مشيرا الاثر خارجي حتى يلزم انه يكون موضع الحكم شيئا لا يكون موجودا فثم يلزم ان يكون الشيء معدوما فالمعدوم المطلق
كما زعموه لان المعدوم المطلق الذي هو الافراد انما هو معلوم بالوجه لا بالذات ولا تشتبه له والمعلوم بالذات الذي
هو العنوان موجود وكذا الحال في الاخبار وفيه تكلف لان الظاهر من جعل الصورة وجها للمعدوم المطلق كون الصورة
معلومة عليه وهذا ليس بمستقيم لان هذه الصورة ليست معلومة قد يحكم بحسب الحال في نفس الامر لا في الذهن ولا في الخارج ولذا اشترك
الباري واجتماع النقيضين ومعنى قولنا شريك الباري مستحيل الوجود ان الواجب تعالى ليس لشريكه بالضرورة والوجه في وجه الاستثناء
ان المراد بالمعدوم المطلق في كلام الشيخ معنى شامل للصورة الذهنية ايضا حتى يستقيم الاستثناء ومعنى قوله واذا اخبر عنه
بالسلب او قصد ان يخبر عنه بالسلب بعد اذا قصد ذلك فقد جعل له وجودا فلا يكون معدوما مطلقا فقد جعل له
وجودا بوجه ما في الذهن قال بعض الفضلاء او تقول في مقام نقض العقدية السالبة ان الوجه في استدعاء الموضوع جهة
تعلق الحكم اذ لا بد من تصور الموضوع والذي يقال من ان موضوع الموجبة اخص من موضوع السالبة معناه انه مع قطع النظر
عن المساواة فيما في استدعاء الوجود من جهات اخر كان لخصوص الحكم الايجابي اقتضاء الوجود للموضوع لا يكون الاستثناء
في الحكم السلبي اذ سلب الشيء عن المعدوم جائز واما ايجاب الشيء للمعدوم فهو محال في نفسه الا انه مقتضي الايجاب وجود الموضوع
دون السلب واما من جهة تعلق الحكم فكلاهما مشتركان في استدعاء وجود الموضوع وفي المحصورات خارجية تقتضيان جعل ذلك
جهة عقد الوضع فيها الذي يعتبر الحكم كما بايجاب في الشخصيات والطبيعيات وقال بعض الاعلام ان غير ذلك في المحصورات خارجية النقضان

جميعا وذلك من السهو لان عقد الوضع ولئن كان بمنزلة الحكم الايجابي لكن الظاهر ان صدق الحكم على نفس الالف السلب عن الكاتب لتعين
وجود ماهية الالف بل على تقدير عدم تصديق ذلك الحكم انتهى وفيه نظر لان ذلك الفاضل ادعى ان صدق الحكم
الايجابي يقتضي وجود الموضوع بل عرفت ان عقد الوضع يقتضي وجود الموضوع ولئن كان الحكم السلبي المذكور في القضية لا ينافي كون
الموضوع معدوما وكيف يرجح على المعدوم شيئا ذكرا ولا اثرا لا يمكن الحكم الايجابي ولا السلبي على المعدوم المطلق بناء
على ان الحكم يقتضي الاشارة الى الموضوع ويريد ان يشير هنا الى نوع تنبيه على ان نسبة الايجاب لا يختص من المعدوم وبين
ولا يمكن الا وعاء النسبة فيكون كانا بالقياس الى الوصف موجود للمعدوم حاصل له نعم ايجاب الشيء على المعدوم انما
اثر حاصل للمعدوم ومعنى الحاصل هو الموجود فيكون معناه انه الوصف موجود للمعدوم ومن اجلى البديهيات ان وصفا لا
للمعدوم المطلق لا يجب الوجود في نفسه ولا يجب الوجود الرابطي ولا وجه لما ذكره بعض الاعلام ان الوجود مشترك لفظي بين
المعنيين وعلى تقدير عدم الاشتراك ايضا فالمعنيان متباينان ولا محذور في كون الوصف موجودا بالمعنى الوجود للذي لا يكون
موجودا بالمعنى الاول قال ولو فرض ان المعدوم لا محذور انما ذلك انه كثيرا من اهل الحكم لو صح والكلام في مقام ايضا
في مقام التنبيه او عسى ان يكون ما نبه به اقرب الى اذعان بعض الاذهان ولذا اكل كذلك التنبيه انما المحقق فان
ما لا يكون موجودا في نفسه انما نسبه على قياس الكيف بكون المعدوم في نفسه موجودا والشيء بعبارة ربما يكون اظهر بالنسبة الى بعض
الاذهان وقال بعض الاعلام انه والمقدمة خرج عن اصل المدعى حيث ان الموضوع لا بد ان يوجد وظاهر ان لزوم الوجود
للموضوع في الحكم الايجابي اظهر كثيرا من لزوم المحمول انتهى وانت خبير بما فيه ثم قال على ان في صحتها ايضا نظرا لان الظاهر
ان المحمول لا يلزم ان يكون له وجود بل يكفي فيه صحة انتزاعه عن الموضوع بالضرورة او البرهان كيف ولزوم ثبوت المحمول
اما ان يكون في ظرف الاتصاف او في ظرف ما سواء كان ظرف الاتصاف اولا اما الاول فباطل قطعا لان
في الاتصافات الخارجية مثل الاتصافات ونحوها لو كان يلزم ثبوت المحمول في الخارج يلزم التسلسل والتحملات الى الغلط
في امور غير متعددة على ما يظهر عند الرجوع اليها واما الثاني فكذلك ايضا وظاهر ان الاتصاف يتعدد بالمعنى الخارجي لا ما

لوجود البصر في ذهن عمرو وفي المبادي العالية او لا يكونوا اما ان يقال ان زيدا متصف بالبصر الذي في ذهن عمرو مثلا او ان متصفا
بل تحقق في ذهن عمرو وشرط الاتصاف واستحضار الاول ضرورية وهو يستلزم ان يقال ان زيدا متصف بالسواد الذي في عمرو بل
هو فحش واما الثاني فهو وان لم يكن ضروريا بمنزلة الاول لكنه كانه قريب من الضرورة مع ان الظاهر انا بديهيون بان
المحمول لا بد ان يكون ثابتا [illegible] انه لا بد ان يكون ثابتا ولا يلزم ان يكون الاتصاف به بل كان ثبوته شرطا للاتصاف فقابله
انتهى واعلم ان الصفة قد يكون موجودة في الخارج وقد لا يكون بل حصولها انما في الذهن وهو على قسمين احدهما ان يكون
انتزاع منشأ [illegible] الخارج كوجود زيد اعمى والاعمى [illegible] عبارة
والعمى عدم البصر عما من شانه البصر وليس معنى قولنا زيد اعمى ان هنا امرا موجودا في الخارج ولكن زيد متصف به بل
لان زيدا متصف بمعنى العدم [illegible] في ذهن عمرو بل معناه ان وجود زيد في الخارج [illegible] التعقل
معنى عدم البصر وشرع منه وذلك انتزاعا لا يكون [illegible] والاختراع ولهذا الكلام في مثل قولنا زيد ليس باعمى
وثاني القسمين ان لا يكون انتزاع الصفة من الحيثية المذكورة وظهر مما ذكرنا ان القسمان الاخران عنده من الاضافات الانتزاعية
وجماعة من المتاخرين يسمون القسم الاول من الاخيرين اتصافا خارجيا والثاني ذهنيا في الاصطلاح لكنه [illegible]
الا امر واحد من غير ان يكون هناك تلبس شيء بالشيء واتصافه به بل [illegible] وذلك في الخارج [illegible]
وفي تعوق [illegible] ان الكاتب شيء وحمله على المعدوم [illegible] لا يصح [illegible] بل يلزم [illegible]
فلا بد ان يكون [illegible] فاما ان يكون موجودا المعدوم خارجا او ذهنا او لا يكون موجودا اصلا فان كان موجودا للمعدوم
بوجه كان ايضا وجود [illegible] ولئن كان في ذهنا واو ثبت للمعدوم امر موجود يلزم ان يكون المعدوم موجودا بوجه [illegible]
موجودة للمعدوم [illegible] الصفة موجودة للمعدوم اصلا فلا يصح الحكم له وحمله عليه [illegible] على كلام الشيخ اصلا وكان
القائل [illegible] الطريقة التي [illegible] من المتاخرين [illegible] في تصحيح كلام الشيخ [illegible] فقد [illegible]
لئن يكون له وجود [illegible] لانه او اوجب [illegible] الموضوع فقد [illegible] الموضوع [illegible] ثبوته له ولئن [illegible] موجودا

في الخارج

في الخارج ولا يصح هو الحكم الايجابي الا بعد انتزاع الصفة من الموصوف واما [illegible] ان يكون موجودة في الخارج وهو معنى اتصاف الموصوف
بالصفة هيهنا وليس غرض الشيخ هيهنا ان وجود المحمول وجوده الخارجي [illegible] لزوم ثبوت المحمول [illegible] على التقدير
لا يضر المقصود [illegible] لزوم التسلسل الذي [illegible] اليه [illegible] في كلام [illegible] فلذلك [illegible]
بالتامل فتامل [illegible] ومن نقيضيها [illegible] ومن نقيضيها [illegible] ثبوت المعدومات
والتلازم بين الثابت والموجود [illegible] لذلك بطلان قول من يقول ان المعدوم يعاد [illegible] لانه [illegible] الوجود
لعدم الصحة الاعادة [illegible] الاعادة [illegible] جائزة لان المعدوم [illegible] الوجود ومعناه ان المعدوم الذي [illegible]
معدوما [illegible] وجاز [illegible] موجودا معادا [illegible] فالموجود المعاد هو الشيء الذي كان معدوما [illegible]
ثانيا الا ان حصل له الوجود ثانيا فقولنا [illegible] المعدوم او شيء [illegible] الوجود والمعاد [illegible] موجودا
بعد العدم واذا كان ذلك الشيء المعدوم [illegible] الا [illegible] مانع من جواز [illegible] وذلك [illegible] المعدوم
الكلام [illegible] ان يكون تعليلا لقولهم لصحة الاعادة [illegible] المعدوم اذا فرض اعادته ثم فرض [illegible] موجود مثل المعاد [illegible]
بين المعاد وبين المثل المبتدأ فرق [illegible] المعاد [illegible] الفرق [illegible]
لان [illegible] الذي كان معدوما فصار موجودا والمعاد في حال العدم غير المثل [illegible] المعاد فقد صار المعدوم موجودا [illegible]
حينئذ مانع من جواز الاعادة وفي [illegible] النحو الذي اومأنا اليه فيما سلف [illegible] الاشارة [illegible]
بثبوت المعدومات وفي [illegible] لبطلان قولهم ما سبق من [illegible] موجود ولئن [illegible] الوجود [illegible]
ويحتمل [illegible] وذلك [illegible] تعليل لبطلان قولهم [illegible] فقد صار المعدوم موجودا انه اذا كان [illegible]
في حال العدم موصوفا بكونه غير المثل فقد صار المعدوم موجودا لان ثبوت [illegible] في الخارج [illegible] موجودا [illegible] النحو الذي اومأنا
اليه حيث [illegible] الاتصاف [illegible] وجود الموصوف او المراد انه اذا كان في حال العدم موصوفا بكونه غير المثل كان [illegible]
فيلزم ان يكون له وجود فقد صار المعدوم وهو خلاف الفرض [illegible] النحو الذي اومأنا اليه [illegible] التلازم بين الثبوت والوجود

وهو يحتمل ان يكون قوله لانه اول شيء نحكم عليه بالوجود تعليل لبطلان قول القائل بصحة اعادة المعدوم بعينه لانه اول شيء نحكم
ويرد عليه انه نحكم عليه انه عين المعدوم بالوجود وذلك لان المعدوم اذا اعيد لا بد ان يكون بين المعاد وبين المبتدأ الذي يكون
مثله فرق وليس فرق عندهم الا ان المبتدأ ليس هو المعدوم بعينه الذي استمر ثابتا الى الان صار موجودا وهو ابطل الصفات
المعدوم بالوجود لما ذكرنا وعلى هذا المجموع قوله لانه اول شيء نحكم عليه بالوجود مع قوله وذلك لانه لا فرق في الحكم بوجود جهة
لبيان استحالة اعادة المعدوم فذكر بعض الاعلام الوجه الاخير الذي ذكرناه في تفسير الكلام لكن يظهر من كلامه ان جعل
المثل المشارك في الماهية ودون العوارض المشخصة حال مراد الشيخ ان المعدوم اذا اعيد يجب ان يكون بينه وبين ما هو مثله [illegible]
مثله اي المثل المتعارف بمعنى المشارك في الماهية دون المشخص فرق اي فرق احدهما معاد والاخر مستانف وان
كان هذا الفرق باعتبار ان مثله ليس هو اي ليس معادا لانه ليس الشخص الذي كان معدوما والاول شخصه شخصه كذلك المعاد
فانه الذي كان معدوما وتشخصه تشخصه وفي حال العدم كان المغايرة ثابتة فقد صار المعدوم موجودا على النحو الذي ادعاه الشيخ
فيما سلف انما لان ثبوت المغايرة في حال العدم وجواز استناد التشخص الى التشخص الاول بانه عينه انما يكون
مع استمرار ثبوت حال العدم والثبوت هو الوجود على ما ادعاه الشيخ فيما سلف فلزم ان يكون المعدوم موجودا حال
العدم او يكون مراده بالفرق لا الفرق في المغايرة والاستينافية على ما ذكرنا بل في الهوية اي يجب ان يكون بين المعاد
والمثل المفروض فرق في الهوية وهو ظاهر وهذا الفرق لا بد ان يكون بان المعاد تشخصه عين تشخص الاول والا لم يكن
المتشخص الاول وسرد الكلام الى اخره انتهى ولكن لا يخفى ان هذا التوجيه شديد التعسف والاحتمال كما نظرنا الى ما ذكره
في اخر كلام الشيخ في التعليقات حيث قال فيما نقل عنه اذا وجد الشيء وقتا ما ثم انعدم واستمر وجوده في وقت اخر
وعلم ذلك او شوهد ثم ان الموجود واحد واما اذا عدم فليكن الموجود السابق ا وليكن المعاد الذي حدث ب
وليكن المحدث الجديد جـ وليكن ب كو في الحدوث والموضوع والزمان وغير ذلك ولا يخالفه الا بالعدد فلا تميز
بين ب عن جـ في استحقاق ان يكون ا مما اليه دون جـ فان نسبة الامرين معا اليه من كل وجه الا في انتسبه

الى

التي ينظر هل يمكن ان يختلف فيهما او لا يمكن لكنهما اذا لم يختلفا فليس ان يجعل لاحدهما اولى من ان يجعل للاخر وفاقا [illegible] انما
هو ا لـ ب دون جـ لانه كان لـ ب دون جـ فهو نفس [illegible] والشبهة وانعقد المطاف في بيان نفسه بل نقول الخصم انما كان
باطلا اذا صح مذهب من يقول ان الشيء يوجد فيفقد من حيث هو موجود ويبقى من حيث انه بعينه ذات وان الغير [illegible]
ذات ثم يعيد اليه الوجود امكن ان نفي بالاعادة ولا ان نبطل من وجوه اخرى واذا لم نسلم ذلك فاذا جعل المعدوم في حال العدم
ذات ثابتة او لم يمكن احد الحادثين مستحقا لان يكون قد كان له او هو الموجود لـ ب دون الحادث الثاني بل ان كل
كل واحد منهما معادا او لا يكون ولا واحد منهما معادا واذا كان المحمولان الاثنان يرجعان لعدم الموضوع الا [illegible] كان احدهما
منهما غير نفس مع الاخر فان استمر موجودا واحدا او واحدا او ذاتا ماته وجوده كان باعتبار الموضوع الواحد لهما موجودا واحدا
شيئا واحدا او بحسب اعتبار المحمولين شيئين اثنين فاذا فقد استمراره في نفسه ذاتا وجود تعلق به الاثنينية
الصرفة لا غير انتهى واعلم ان ظاهر كلام الشيخ بل صريحه دال على ان قوله لانه وقوله وذلك لان الى دليلين على نفي جواز اعادة
المعدوم وبعض الفضلاء جعلهما دليلين بهذا المطلوب ووجه الاول انه بتعيينه جواز نحكم عليه بالصفة الوجودية بعد
بالوجود ولا ان المعاد هو موجود من الوجود كالمستانف قال وقد ثبت لان المعدوم لا يوصف بالصفة الثبوتية سواء كان
كانت ثبوتية او كانت اضافية فامتنع ان يوصف بالصفة وجودية فكيف بنفس الوجود واعترض عليه بعض الاعلام بان القول باعادة
المعدوم لا يستلزم القول باتصاف المعدوم بصفة وجودية بل الوجود لان الاعادة التي هي ترتب الوجود الى الوجود المعاد
في انما الاتصاف هو الموجود المعاد لا المعدوم نعم يمكن حمله على المعدوم حال العدم انه يجوز ان يوجد او لوجد في حال الاعادة
وهو كان القضايا يكون وقد صرح الشيخ بجوازه وبين وجه صحته وقال الفاضل المذكور في توجيه الكلام الثاني لو جاز اعادة
المعدوم بعينه لجاز ان يوجد معه ابتداء ما يماثله في الماهية وجميع العوارض المشخصة لان حكم الامثال واحد ولان وجود
فرد [illegible] هذه الصفات من الممكنات واللازم باطل لعدم التمييز بينه وبين المعاد لان التقدير اشتراكهما في المهية
وجميع العوارض فلو كان الفرق بان احد المثلين هو الذي كان معدوما والمثل الاخر ليس الذي كان معدوما [illegible]

ان هذا في حال العدم كان غير ذلك فقد صار المعدوم موجودا او صار مخبرا عنه كما سبق واعترض عليه بوجهين احدهما
ان عدم التميز في نفس الامر غير لازم كيف ولو لم يتميز لم يكونا شيئين عند العقل غير مسلم الاستحالة اذ ربما يتميز
عند العقل ما هو متميز في الواقع وثانيهما انه لو تم هذا الدليل لجاز وقوع تخصيص متماثلين ابتداء بعين ما ذكرتم
ويلزم عدم التميز وحاصله انه لا تعلق لهذا البحث باعادة المعدوم اقول الجواب اما عن الاول فبان التميز بين
الشيئين بحسب نفس الامر لا ينفك عن التخالف اما في الماهية واما في العوارض المشخصة فاذا لم يكن ثم
وقوله لو لم يتميز لم يكونا شيئين من باب اخذ المطلوب في بيان نفسه لان الكلام في انه هل يجوز الاعادة بعينه و
ومثله معه لم يكونا شيئين لعدم الامتياز بينهما مع ان احدهما معاد والاخر مستانف واما عن الثاني فبان فرض المثلين من جميع
الوجوه حينما كان ولو كان رفعا للامتياز الواقعي لكنه فيما نحن فيه يلزم ذلك لتحقق الامتياز الواقعي بوجود
وضع الاعادة انتهى وفيه نظر لان كلام الشيخ لا يحتمل الحمل على هذا المعنى لان فرض وجود المثل مع اعيان المعاد ما مجتمعا
معه وفرض اجتماع المثل المغاير المشارك في الماهية والعوارض المشخصة مع المعاد فرض مستحيل لان الذي قرر الشيخ في
مواضع من الكتب ان المشخص هو الوضع والزمان لان الوضع الواحد لا يقبل الاشتراك فكيف يمكن فرض وجود
متغايرين على وضع واحد فقوله لو جاز اعادة المعدوم لجاز ان يوجد معه ابتداء ما يماثله وكذا قوله وان
وجوده لكل من هذه الصفات من الممكنات ثم الصفاوات التسليمية الجواب عن الاعتراض الثاني ان فرض المثلين
من جميع الوجوه رافع للامتياز الواقعي ودعواه لزوم تحقق الامتياز بمجرد وضع الاعادة محل تامل اذ للقائل ان
لا يسلم جواز وجود معاد ومبتدأ معا كما بينا وللقائل ان يقول ايضا على الشيخ ايضا على وفق التوجيهات الذي تصحيح ان
قوله وفرض مبتدأ بدل المعاد بحيث يكون مغايرا مع الاشتراك في العوارض المشخصة مستحيل لكنه يتم الكلام على ان
المعدوم اذا اعيد الظاهر ان هذا الكلام مبني على ما تقرر عندهم ان الوقت داخل في الموضوع والموضع في المدخلية
في التشخص وقد رجع الجواب الى كان لما هو ما هو ومن خواصه وقد صرح في هذا وفي قوله فان كان المعدوم يجوز اعادته

مما يشعر بان الكلام مبني على ان الوقت جزء او ان اجاز اعادة الشيء جاز اعادة الزمان معه وفيه منع وانه وعلى هذا فالجواب في اولا لها
برأسه فان السابق على هذا الجواب فيما ذكرناه قال بعض الفضلاء اعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم انه لو اعيد في الوقت الاول
يكون مبتدأ وانما يلزم ذلك لو لم يكن الوقت ايضا معادا ثم هذا الكلام انما يرد على ما يقال لو اعيد الزمان بعينه لزم ان يكون
لانه لا مغايرة بين المبتدأ والمعاد بالماهية ولا بالوجود ولا بشيء من العوارض المشخصة والا لم يكن لا اعادة بعينه بل مثله
والا فحقيقة بانه في اي زمان كان كان سابقا وهو في زمان لاحق فيكون للزمان زمان فيعاد بعد العدم ويتسلسل او يتناهى فيهما انه
لا يحتجب على فطانتك ان السبق والابتداء واللحوق وامثالها من المعاني الذاتية لاجزاء الزمان كالاحق مقام
وبالجملة وقوع كل جزء من اجزاء الزمان بحيث وقع او يقع من الضروريات الذاتية للهوية الزمانية لا يتصور كونه ابدا
كل جزء منها الا غيره من لواحق الاجزاء فلو فرض وقوع يوم الخميس يوم الجمعة كان مع فرض وقوعه يوم الجمعة يوم الخميس وكذا
لو فرض وقوع امس في الغد كان مع كونه في الغد امس لا انه كونه امسا معقوم لا لانه ان امس خرج فتقول الزمان المبتدأ
كونه مبتدأ من هويته فلو فرض كونه معادا لا ينسلخ عن هويته فيكون حينئذ مع كونه معادا يجب الفرض مبتدأ بحقيقة
لازم من تمام فرضه فاستقر الاساس وانهدم الجواب انتهى وهو جيد   ولا تعلق لغيره فيه انه الواجب
قال بعض الاعلام اراد بنفي التعلق بالغير في الوجود كما يفهم من كلامه فيما بعد نفي التكثر فيه وانتفاء عدم تركبه
من الاجزاء الذهنية والخارجية وتفرد كون حقيقته تعالى مشتركا فيها وعلى الاول يمكن لنا حمل المراد بالوجود الوجود
الاثباتي او الوجود الخاص اي الحقيقة على ما ذكر في الفصل السابق او على تقدير تحقق التكثر في ذاته تعالى معاذ الله بحيث
يصح ان يقال وجوده الاثباتي متعلق بالغير اما باعتبار ان وجود الكل متعلق بالجزء اي متوقف عليه فلكون التعلق
بمعنى التوقف واما باعتبار ان وجود الكل وجود الجزء فلكون وجوده متعلقا بالجزء الذي هو غيره فلكون التعلق بمعناه
الظاهر وكذا يصح ان حقيقته الخاصة متعلقة بالغير بناء على توقف الكل على الجزء من حيث الذات مع قطع النظر
عن الوجود كما هو راي البعض ومع قطع النظر عن ذلك ايضا يصح ان الكل متعلق بالجزء باعتبار انه مركب منه ومتحصل

قوله سواء قلنا بالتوقف اولا وعلى الثلاثة الظاهر ان يكون الوجود بالمعنى الثاني ويكون المراد بالتعلق الارتباط والاحتياج في المعنى
ان خصيصه تعالى ليس مرتبطا ومنتسبا الى غيره تعالى اي لا وجه في غيره تعالى انتهى ولا يخفى ما فيه من التكلف والوجه عندي ان يكون المراد
المراد بالتعلق بالغير الارتباط بالغير على وجه التوقف ولزم الكل على احد الانحاء والمراد بالعلم في قوله لا تعلق له العلم الحضوري
او المراد بالتعلق الارتباط على وجه يكون اعم من تعلق الاعراض بالمحال او تعلق الموضوعات بالعوارض المشخصة لها او تعلق الصور
بالهيولى او تعلق الهيولى بالصور او تعلق الحركات بالمبادي والنهايات والمسافات او تعلق الكل بالاجزاء ونحوه
لا ما ذكره في الحاشية سابقا في الامور المتعلقة بالوجوب والامكان من كون حال تعريف الوجوب والامكان وما يتعلق بذلك
ثم نقل بحث امتناع اعادة المعدوم وفرغ منه والان اراد ان يرجع الى ما يتعلق بالوجوب والامكان من الاحاديث والاحكام
لا ما سبق فكانه قال في الفصل متعرض القوافي وجب الوجود وكذا اوله ونرجع الى ما كنا فيه وقال بعض الفضلاء لما ذكر
ان معنى الوجود والشيئية العامين مما عرف الاشياء بالتصور او وجود او اشار الى ان المفهوم بعد ما عرف ولا تقوم
من الضروري واللاضروري فاذا نسبت الضرورة الى الوجود يكون وجوبا واذا نسبت الى العدم كان امتناعا واذا نسبت
اللاضرورة الى واحد منهما او كليهما كان الامكان العام او الخاص فهذه الاعراض كلها من مناسب المعنى والمفهوم فاخذ في
والعوارض الذاتية للاقسام كالاولية للموضوع هي كالمبادي للاحوال الذاتية للاقسام فينبغي تقديمها انتهى اقول العدم
للبحث عن كذا وقال بعض الاعلام ولا يبعد ان يكون مراد الشيخ منه العود الى ما ذكر في عنوان هذا الفصل الذي ما ذكره بعد
القول الاول للشيخ في البرهان على المطالب كلها عود الى ما ذكره في العنوان بالتفصيل وتوضيح له انتهى وفيه تعسف
الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته الظاهر ان مقصود الشيخ من هذا الكلام كما يظهر من مواضع من مصنفات
هذه المسألة في هذا الكتاب وغيره انه ليس له صفة موجودة زائدة لذاته تعالى فان نسبتها اليها نسبة الوجوب الى الامكان وكذا ليس له حال
انتظارية تعالى فليس لتعالى صفة منتظرة ولا حالة منتظرة كحصول الحدوث ولا علم منتظر ولا اراده منتظرة ولا قدرة ولا ارادة
واما الاضافات الاعتبارية والامور العدمية فلا يكون امكانها [illegible] وهو تعالى افاضة الوجود على كل مستعد عندهم

على سبيل

على سبيل الوجوب ولعدم الاستعداد ولا تخلف على المواهب ودليلهم على ذلك كما يظهر من مواضع من كلامهم انه لو كان بعض كمالاته ممكنا
الزائدة بالامكان امكن اتصافه بها او لم يمكن عدم الاتصاف بها فلا يمكن حصولها له من الذات لان الشيء لا يحصل ما دام فيه من
الامكان فلا بد ان يكون حصولها له لعلة العلة خارجة فلا يخلو اما ان يكون لنسبة الى تلك العلة فيه الامكان او الوجوب والاول
باطل لما ذكر فلا بد ان يكون على سبيل الوجوب فلابد ان يكون نسبة تلك العلة الى ذاته تعالى على سبيل الوجوب ايضا لما ذكر فنسبة
حصول الصفة الى العلة المفروضة على سبيل الوجوب ونسبة العلة الى الواجب تعالى على سبيل الوجوب فيلزم ان يكون نسبة حصول الصفة
الى الواجب تعالى شانه على سبيل الوجوب لا الامكان وهذا كان مقصودهم كما ذكرنا فيقع مقصود الشيخ مما ذكره في كتاب النجاة وكتاب
المبدأ والمعاد حيث قال فيهما واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته والا فان كان من جهة واجب الوجود ومن جهة
ممكن الوجود فكان تلك الجهة يكون له او لا يكون له ولا يخلو عن ذلك في كل واحد منهما العلة فيعلق الامر بها فكانت ذاته متعلق الوجود
بعد امرين لا يخلو منهما فلم يكن واجب الوجود بذاته مطلقا بل مع العلتين الوجوديتين او عدميين او وجودي فواجب الوجود لا متاخر
عن وجوده وجود منتظر ولا طبيعة منتظرة ولا صفة من الصفات منتظرة انتهى قوله كل واحد منهما العلة يعني علة لا بشيئه
الى الواجب على سبيل الوجوب اذ لو كانت تلك العلة مستندة الى الواجب تعالى على سبيل الوجوب كانت تلك الجهة الموجودة
على سبيل الوجوب لا الامكان وينقل عن المتأخرين انهم قرروا الزم مراد المعنيين من هذا القول الذي ايرادا كافيا في جميع الحال
من الصفات وجودية كانت او عدمية ونقلوا البرهان عليه بانه لولا ذلك يلزم توقف حال من احواله على غيره وذاته المقتضية
متوقفة على تلك الحالة فيكون متوقفة على الغير اذ المتوقف على المتوقف متوقف فيكون ممكنا ولا يخفى عليك فساد النقل
في المطلوب والحجة ولزم القدماء لا ينكرون تحقق الامور الخارجية الا وجب الاعتبارية والعدمية فقال الشيخ في التعليقات
بعدما فصل انواع الاتصاف بصفات واجب الوجود لذاته اما ان يكون لوازم فلا ينكر بها على ما ذكرنا واما ان يكون على لزوم
من خارج وذلك المعنى اضافة والمعنى عدمي فلا ينكر بهما الى المتأخرين اعترضوا على القدماء بوجهين احدهما انه يلزم عليهم ان الذات
المقدسة [illegible] تلك الحالة المتوقفة عليها والثاني [illegible] المحوج استحالة التوقف ممنوعة وبالصفات على اقسام حقيقية وحقيقية

وان اضافة واضافية سلبية والقسمان الاولان لو سلم ثبوتهما على الواجب تعالى لم يلزم منه الا [illegible] انه وقال المصنف [illegible]
واتصال لا يكفر الكفار بهما فانه خالق الحوادث رازق الحيوانات فهو عز كل حادث لكانه عز كل [illegible] لكن على قولكم [illegible]
قول اهل الحق فانهم القائلون بقدم الكلام والايراد فيراد ان على ما فهموه من كلامهم لا على [illegible] وما ذكره لبعض الاعلام
لئن ما اورده من الايراد فيرد على ما نقله من القدماء وهو الظاهر من كلام الشيخ في النجاة وفي المبدأ والمعاد ويجعل ما ذكره قوله
بعد تحقيق كلام يظهر من كلام الشيخ في النجاة والمبدأ والمعاد لئن مراده هو الصفات الحقيقية الوجودية لا ما يشملها
والاضافيات [illegible] حيث قال بل مع الغفلة الوجود [illegible] وعلى هذا لا يرد الايراد الاخير عليهم لكن الايراد
الاول وارد [illegible] الكلام مناقض لكلامه السابق المنقول عنه قال بعض الاعلام لو قيل مراده هو الصفات
الوجودية عين ذاته تعالى بناء على ما اشتهر من امتناع قيام الصفات الزائدة بذاته تعالى واذا كانت هذه الصفات عين ذاته
فلا يكون استناده الى الغير والا لزم احتياج ذاته تعالى اليه وحيث كان كلامهم مختصا بهذه الصفات اندفع عنهم الايرادان
جميعا لم يكن بعيدا وكان اقرب كلامهم الى الصواب في الجملة لكن فيه بعد ان علم [illegible] عينية الصفات الحقيقية لا يرجع
الا الى النزاع [illegible] لا يصدر عنها بذاته ما يصدر عنها باعتبار الصفة الزائدة [illegible] القدرة مثلا [illegible] بانه يجوز
حينئذ ان تقال [illegible] وانه تعالى ليس [illegible] الحيثيات [illegible] ذاته تعالى [illegible]
الغير حتى يكون محالا بل [illegible] بهذه الحيثية والاستحالة ممنوعة [illegible] الحقيقية صفة اضافية باعتبار
وقد مر جواز توقف مثل تلك الصفات على غيره تعالى انتهى وفيه [illegible] الحكماء [illegible] الصفات يرجع
مقصودهم الا نفي الصفات الحقيقية عن الواجب تعالى [illegible] الذات مع الصفة [illegible]
يعني ان ما يترتب على المجموع [illegible] الذات والقدرة مثلا في الممكنات يترتب على ذات الواجب تعالى [illegible]
واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته [illegible]
ليس [illegible] ذاته ووجوده [illegible] الكلام [illegible] المقصود [illegible] باعتبار [illegible]

بلغ

بالتراع او تماثلا [illegible] وجب ان يكون كل واحد منهما [illegible] والمراد [illegible] يكون كل واحد منهما مع [illegible] الوجود
لذاته بحيث لا يصح [illegible] بدون الآخر ولا يكون احدهما علة للآخر غير مضاف [illegible] المضاف الحقيقي [illegible]
لئن يكون [illegible] عرض له الاضافة [illegible] الاضافات الاعتبارية [illegible] يكون المراد منها [illegible]
بالنظر الى الذات [illegible] الاضافة الطارئة [illegible] بعيد فان تخصيص [illegible] القرآن [illegible] الوجود
بذاته [illegible] وذكر اولا بناء على المضاف الحقيقي [illegible] باعتبار [illegible] يكون [illegible]
سلب [illegible] على الوجهين اللذين ذكرناهما [illegible] غير مضاف [illegible] المضاف [illegible]
الا في الاضافة الحقيقية [illegible] لشيء [illegible] قلنا [illegible] الخارج اولا [illegible] المضاف [illegible] الواجب
ايضا اما على الوجه الاول فلان كون المضاف الحقيقي [illegible] توهم انه لا حاجة في [illegible] الواجب [illegible]
واما على الثاني فقط [illegible] وذكر بعض [illegible] المجعول اولا وبالذات [illegible] المعلول [illegible]
لئن مرتبة ذات العلة متقدمة في لحاظ العقل على مرتبة ذات المعلول [illegible] بالذات [illegible] مرتبة [illegible] المجعول له
وفي [illegible] المتقدم [illegible] الاضافة [illegible] ذات الجاعل [illegible] والمعلولية [illegible]
واما الجاعل [illegible] في مرتبة [illegible] ذات المجعول [illegible] الجاعلية والمجعولية [illegible]
هو في نفس مرتبة ذاته [illegible] الاضافة بخلاف المجعول فان الاضافة [illegible] مرتبة الذات المعلولة [illegible]
المعلول [illegible] قال [illegible] ذلك حيث قال [illegible] عدم كون المعلول
في مرتبة ذات العلة [illegible] عدم صدق [illegible] المرتبة [illegible] الجاعلية والمجعول [illegible]
[illegible] كون [illegible] تلك المرتبة [illegible] بانه [illegible] الجاعل [illegible]
[illegible] سواء كان المجعول له [illegible] والكلام [illegible] الغموم [illegible]
[illegible] المذكورة

ولا بغيره اما الاول فلان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته لانه لو وجد كونه متغيرا لكان هناك حالة [illegible]
فلا يكون شي منها واجبا بالنظر الى ذاته فاذا اعتبر ذاته وحده لم يجب له وجود فظاهر انه اذا كان وجوده بسبب الغير
فمع قطع النظر عن الغير كان معدوما فهو اذا لم يكن وجوده بسبب ذلك الغير والاعتراض المنقول عن بعضهم بانه يجوز ان يكون له
نحوان من الوجود احدهما بذاته والاخر لغيره او يكون له وجود واحد يكون مستندا الى الذات والى الغير وح لا يلزم انه اذا اعتبر
بذاته لم يجب له وجود بحيث جدا وظاهر ذلك انه لا يكون المطلوب الذي ذكره سابقا انه واجب الوجود بالذات
لا علة له وجوده والمطلوب ههنا انه لا يجتمع وجوب الوجود لذاته ووجوب الوجود لغيره ومبنى الامرين فرق الشيخ
المعلول ما يجب وجوده بالغير بل ثبوت [...] ما يجب وجوده بالغير [illegible]
وبرهان والماخوذ في دليل المطلوب السابق كلما وجوده [illegible] فاذا اعتبر ذاته دونه لم يجب له وجوده [illegible] لا يحتاج الى
برهان والماخوذ في المطلوب ههنا الممكن ما يجب وجوده لغيره فلا يكون الواجب دون غيره [illegible] على اثبات [illegible]
مالم يجب لم يوجد وقوله علم من ذلك الظهور [illegible] بعض المقدمات وقال بعض الاعلام هذا المطلب ليس [illegible]
السابق حقيقة وليس بينهما تفاوت يعتد به يصح لان كمال [illegible] مطلبا [illegible] واشد ظهورا [illegible] لانه
لو كان يجب وجوده لغيره اي يريد التنبيه على استحالة كون شي واحد واجبا بالذات وواجبا بالغير [illegible] او لما كان
الشي واجبا لغيره يستلزم امتناع جواز كون ذلك الشي موجودا بدون غيره الذي [illegible] وجوب الوجود بالذات فالجواز
وجود الشي بدون غيره ملزوم [illegible] لوجوب الوجود بالذات ومن كان كون الشي واجبا بالغير يستلزم [illegible] وجوب
الشي لذاته استحال اجتماعه معه والى هذا [illegible] بقوله لو كان يجب وجوده لغيره فلا يكون لو وجد دون غيره ومعنى
قوله يستحيل وجوده واجبا بذاته انه لو جاز وجوده بدون غيره او لو وجد دون غيره استحال عن الوجوب بغيره اي بغيره [illegible]
عند الوجوب بغيره [illegible] وفيه اشارة الى ان الجواز المذكور [illegible] الوجوب لذاته [illegible] وجوب الشي لذاته يستلزم [illegible]
وجوب الشي لغيره وهو [illegible] ايجاب الغير وجوده [illegible] استحال الاجتماع وقوله والذي [illegible] وجوده [illegible]

حد

حد حاشيته بمنزلة التعليل وبمنزلة عكس النقيض للمرتبة السابقة [illegible] وقول بعض الاعلام هو المقدمة مستدركة
في السابق محل نظر ولو كان لا يحصل عن غيره جزاء هذا الشرط قوله فيما بعد فلا علة وليس كذلك بل [illegible] بعض الاعلام
جزاء الشرط محذوف [illegible] قوله من البين ان كل ما لم يوجد ثم وجد فقد يختص بامر جائز غيره معناه ان كل ما لم يوجد لم يجب ذاته
ثم وجد سواء كان حادثا او دائم الوجود وفاق راي الشيخ [illegible] فلا عدم [illegible] فقد يختص بامر [illegible]
وحال هو الوجود جائز غيره [illegible] فالمراد [illegible] يختص بامر [illegible] فان هذه المقدمة
ليست [illegible] بل [illegible] والمراد ان كل ما لم يوجد يجب [illegible] ثم وجد فقد يختص [illegible] واذا نظر الى ذاته
واذا جاز [illegible] نظر الى ذاته كان المختص محتاجا الى امر غير ذاته ولعل [illegible] عند الشيخ بديهي ولهذا لم [illegible]
الاولوية ولم يتوجه الى دفعها وقوله وذلك [illegible] التخصيص [illegible] لان هذا التخصيص [illegible] غير النظر الى الذات
وحاصله ان هذا التخصيص [illegible] نفس الماهية [illegible] لان [illegible]
لا يكفي فيه وجود ماهيته [illegible] محذوف معلوم بالقرائن [illegible] فلا بد له من علة وقال
بعض الاعلام على قوله من البين ان كل ما لم يوجد ثم وجد [illegible] فان معدوما ثم وجد
فالمقدمة التي ادعاها [illegible] بامر جائز غيره [illegible]
لا [illegible] يجوز ان يكون [illegible] موجود [illegible] او معدوما [illegible] والوجود
الدائم [illegible] على [illegible] يكون واجبا او كونه
على ما عرفت [illegible] الذات [illegible] اذا اعتبر ذاته يجب وجوده [illegible] لا يكون [illegible] اعتبر [illegible] موجودا [illegible] الا بعد
ابطال الاولوية الذاتية ولعل الشيخ لم يتعرض له لان [illegible] في ابطال الاولوية الخارجية واثبات ان الممكن ما لم
يجب لم يوجد جاز في الاولوية الذاتية [illegible] يقول القوم ان الاولوية الذاتية

ظ لان الاول

من سبعات السابقون القدماء لم يتعرضوا لها ليس كذلك لانهم المتقدمون الاوائل رحمهم تركوا الاولوية الذهنية تمسكا بشبهاتهم انتهى
وانت خبير بما فيه بعد ما عرفت ما فسرنا به كلام الشيخ على ان هذا الشيخ لم يرجح الشق الاول ايضا او لقائل ان يقول العلة الاولى في مرتبة
وجوده والعدم في مرتبة عدمه او لا نظر الى الذات فيقع الحاجة الى ابطال الاولوية الذاتية والذي يستعمله في ابطال الاولوية الخارجية
ليس من ان ما جاز وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته يحتاج الى غيره في تخصيص احد الجانبين لم يرد عليه شيء وقد ذكرناه بالمعنى المجازي
جاز غيره نظرا الى الذات محتاج الى امر غير الذات فيمثل المذكور هناك بما ذكرناه ولا حاجة الى المقايسة وجه المهية
المراد اصل المهية والمراد حصول حيثية كما في الممكنات فان الواجب لا مهية له بل المراد اتصاف المهية بالوجود وانتزاعه منها
ولستند اليه وجود الذات اي نفس الشيء المتصف الى ما هو فالاضافة بمعنى اللام وضمير اليها راجع الى المهية وبالجملة
اليها ممكنة ايضا اذ لو كان قبل اعتبار العلة الموجودة والنظر الى البحث فانه كان ممكنا يلزم ان يكون كذلك بعد اعتبار النظر
الى العلة الموجودة فكما كان قبل ان يوجد ولا ان لا يوجد غير متخصص باحد الامرين من جواز الوجود وجواز العدم او احد الامرين
من الوجود والعدم فقوله غير متخصص خبر ان ويحتمل ان يكون المراد بقوله غير متخصص باحد الامرين انه لو جاز ان يوجد بعد العلة
والمفروض انه لا يمتنع عدمه بالنسبة اليها جاز ان يوجد في غيره العلة ايضا والمفروض انه يمتنع بدون العلة الا ان وجوده بالنسبة
الى الذات البحت الا ان يكون مساويا بالعدم او راجحا على الاول فالوجود بالنسبة الى نفسه والعلة اما مساويا او راجحا اولا
لا تفاوت بين الاعتبارين وعلى الرجحان كان امتناع العدم مشاهدا او لانه اذا كان مع عدم علة الوجود والعدم ممتنع فبشرط
عدم العلة عدم الرجحان اللازم من العلة فبعد وجود العلة كان العدم ممتنعا ايضا يلزم اولوية الرجحان وبه نظر حكم الثاني
بالمقايسة فالاولى ان يكون العدم مع وجود العلة الموجودة للوجود ممتنعا جاز ان يوجد وان لا يوجد مع عدم العلة فالمراد بقوله
غير متخصص باحد الامرين انه غير متخصص بجهة الوجود او العدم من العلة او المراد باحد الامرين علة الوجود وعلة العدم وعلى هذا قوله
غير متخصص ثبت اذا احال على الاخير الاول وكلام الشيخ مبني على انه اذا جاز وجوده وعدمه بالنسبة الى العلة لا يكون وجوده متميزا
العدم فيحتاج الى ايجاد الثالث وان كان الوجود اولى بالنسبة الى العلة ولهذا مقدمة بينة عند الشيخ غير محتاجة الى بيان ومع ذلك بين
ان

طرق الحجة عليه هذا المطلوب سهل الحصول لظهوره اول النظر او بادنى تدبر ولا يجوز ان يكون واجب الوجود متكافئي الوجود
اتحاد او لما ثبت ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون له علة الوجود فظهر ظهورا واضحا ان واجب الوجود لذاته لا يمكن ان يكون
له علة من جهة ما يتضمنه الوجود بحيث يكون محتاجا اليها ولا يكون محتاجا اليه ومن ذلك ظهر انه لا يمكن ان يكون واجبا الوجود بحيث
يكون كل منهما معلولا للاخر بالاشتراك من جهة الوجود وكل منهما مستقلا في غير حاجة له الى الاخر منهما ولا يمكن احدهما معلولا للاخر وغير
حاجة له الى الاخر فانه حينئذ يكون الاخر واجبا والاول ممكنا وبقي احتمال ان يكونا متكافئين متساويين في النسبة بلا برهان للبطلان
هو ادخال بطلان الاحتمالين المذكورين في ضمن الفرض وهذا التعليق انما هو جهة خبر حيث قال لا يصح ان يكون واجب الوجود
لذاته له سبب فاذا لم يكن له سبب لوجوده فليس لوجوده سبب ولا ان المتعلق له سبب والذي لم يكن وجوده الا بسبب فليس واجب الوجود
لذاته ولا يصح ان يكون مستفيد الوجود من شيء اخر وذلك الشيء مستفيد وجوده منه الا ان فانه يكون كل واحد منهما اقدم من الاخر
ولا يستند ما هو متاخر الى الاخر فلا يصح احدهما الا الوجود الاخر الذي لا يوجد الا بالاول فلا يكون له وجود اصلا ولا يصح ان يكونا متكافئي
الوجود مثل وجود الاخوة فانه لا يخ اما ان يكون كل واحد منهما مع وجود مالا خر او كل واحد منهما لذاته فان كان كل واجب الوجود
بذاته كان ما يساويه الاخر وجوده فلا يكون لاحدهما تعلق بالاخر في الوجود ولم لم يكن هذا وجب انه يجب ان يكونا باعتبار
وانه ممكن الوجود فلا يكون وجوده الا بسبب الوجود بالسبب متقدم بالذات لا ان كل واحد منهما محتاج في وجوده الى امر خارج
متقدم عليهما او لا تقدم لاحدهما على الاخر او فرضناهما متكافئين والعلة يجب ان يكون متقدمة لو كان احدهما علة والاخر
معلولا فانه يكون احدهما واجبا لذاته والاخر وجوده مستفادا منه واما ان لا يكون له وجوب بالذات كما في
احتمال بهذا وجود الاخرين الثالث غيرهما لما كان ظاهر البطلان لكان فرض عدم ذلك مع عدم حاجته الى البرهان مكان توضيح
فان يجب ان يمتنع وجوده مع وجود الاخر ويلزم صحيحا او المراد بالتبعية اللزوم ولا يرد ما قال البعض الاعلام ان اراد بالتبعية معناه
الظاهر فهو مسلم لكن التكافؤ لا يلزم التابعية في الوجود بل اللزوم وهو اعم من التابعية وان اراد علاقة اللزوم كما هو قوله
ويلزم فهو مسلم لكنه اول النزاع واما ان لا يكون واجبا فذاك يصح ان يكون هذا الشق التبيين خلاف الفرض وهو

يكفي في ابطاله لكن الشيخ اراد ان يلزم عليه مفاسد اخرى زيادة والمبالغة في الابطال فلهذا لم يكتف وباعتبار الاخر وجوده
هو مبني عليه ونفي على عدم جواز استنادهما وجوب الوجهين الى ثالث ولا يرد عليه الاعتراض ببعض الاعلام العفو فقولنا لو از
ان يكون وجوبه من ثالث او لا يكون لم يتعرض الشيخ لبيان فساد هذا القسم بناء على ما ذكرنا سابقا ان انفراد
احدهما بالعلية ينافي وضع المسئلة وايضا ينافي فرض التكافؤ فيجب ان يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود وهو وان
كان منافيا للتوقف في الواقع لكن بحسب بادي النظر يتوهم انه لا ينافي وجوب الوجود اذا كان وجوب كل منهما بغير ذاته
عن علة خارجة ولا وجوب احدهما بالنسبة الى الاخر وبالعكس فذكر هذا الشق ولم يتعرض لكونه خلاف الفرض بل ذكر
بعض المفاسد المترتبة عليه مع فائدة استيفاء وجوه المطلوب وليس من تفطن ان المفروض في المفروض في هذا القسم
هذا القسم انه ليس في اجلاء ذاته ومع ذلك لم يكن واجبا في ذاته فليس بواجب من غيره والا لكان ثالث كما في كان فرض
اصل المسئلة كون الواجبين وجوبهما بالذات فقد ظهر كما سبق ان الوجوب بالذات لم يكن ان يكون احدهما معلولا
لعلة ثالثة بالانفراد من غير تكافؤ ومنهما الا بصورة التكافؤ كانت محتاجة الى البيان في الجملة بل مر الذي يكون
كان وجوب الوجود واما احتمال ان يكون وجوب الوجود لذاته من مكان الاخر فهو الشق الذي يبطله بعد هذا اولى استدلال الاعلام
كما زعمه بعض الاعلام في حال ما لا يتعلقان بعلة خارجة كما هو مقتضى فرض وجوب وجودهما بل يجب ان يكون احدهما
او احدهما لازما من جهة الاول بالذات وهناك سبب اخر لوجوبهما لوجوبهما جميعا اي العلاقة التي بينهما زعم بعض
الفضلاء ان هذا الكلام اشارة الى المشهور من ان الشيئين في العلة الواحدة الموجبة لا يكفي في حصول التلازم
ما لم يكن بين المتلازمين بسبب تلك العلة ارتباط وتعلق لاحدهما بالاخر وهو محل نظر كما ذكرنا في تعليقاتنا على الاشارات
وكلام الشيخ هنا دال على ذلك بل فيه احتمال ان احدهما الذي يكون المراد لوجوبهما جميعا مع اكتساب العلاقة بينهما استناده
الامر مع العلاقة الى العلة من غير اعتبار الواسطة في بينهما والعلاقة بينهما قوله او لوجوب العلاقة بينهما على العلم
لوجوبهما وبتوسط المعلولين لوجوب العلاقة بينهما وما بينهما ان يكون قوله باكتساب العلاقة التي بينهما ناظرا الى قوله احدهما

هو الاول

هو الاول بالذات بناء على ان العلاقة التي بين العلة والمعلول ثم مر في اقتضاء العلة للمعلول ويكون في بين الاول والثاني الاول والثاني
على طريق اللف والنشر والمتضايفان ليس احدهما اي لما كان التلازم بين العلة والمعلول ظاهرا لكن القسم الاخر
من التلازم لم يكن بذلك الظهور استشهد بالمتضايفين بان تلازم المتضايفين ليس من قبيل القسم الاول من التلازم
بل من قبيل الثاني والموجب لهما العلة التي جمعتهما مع المادتين او الموضوعين الموصوفين بهما وذلك الاخر ليس اولى بالتقدم
ليس يمكن ان يكونا متكافئي الوجود في حال ما لا يتعلقان بعلة خارجة وتحرير الكلام ان الواجبين لا يخلو اما ان يكون معه
مع الاخر واستصحابه له امرا معتبرا في نفس وجوده وقوام حقيقته اولا وعلى الاول لا يكون شيء منهما واجب الوجود
بذاته لان واجب الوجود بذاته ما اذا اعتبر بذاته بحيث فرض معدوما جميع ما عداه يكون وجوده متحققا وعلى
التقدير المذكور لا يمكن فرض وجود احد الواجبين بدون الاخر فضلا عن وجوبه لانه لا يمكن حلول الوجود بغير قوام
حقيقته وبهذا يتم النقض للزوم خلاف الفرض المستحيل لكن لما كان المطلوب اسقاط التكافؤ في حال ما لا يتعلقان
بعلة خارجة لم يكتف بذلك فقال فيصير كل منهما من معلولا ويكون كل منهما لا يكون علة بالتكافؤ صاحب المكافئ وفيه انه
مكافئ الاخر ما ذكره اولا فالغرض من هذه الزيادة ابانة زيادة الفساد وفي هذا الشق وعلى الثاني يكون المعية
والاستلزام امرا خارجا عن ذاته وهذا هو المراد من الطرفان في اللحوق لا كونه عرضا تعارفا ولم يتعرض لبيان فساد
هذا القسم بناء على ظهوره وذلك بناء على ان فرض التكافؤ والمعية في قوة فرض الاستلزام لما كان مع زيادة في
نفس التكافؤ كلام سابقا والاستلزام بين الشيئين يكون اما بان يكون احدهما علة للاخر او غير الاخر كالشيئين او
يكونهما معلولين لعلة واحدة والاول مناف للتكافؤ ويلزم الثاني المطلوب وهو ان الواجبين لا يمكن تكافؤهما في حال ما
لا يتعلقان بعلة خارجة وعلى هذا الوجه يكون قوله والقسم الاخر على المطلوب كما سنظهر توجيهه ويحتمل ان يكون تمم الكلام الاول
وتقرره ان الشيء الثاني المستلزم كون الاستلزام والاصحاب خارجا عن قوام الذات وهذه مقدمة واضحة اي ضياف اليها مقدمة
اخرى وهي ان الوجود الذي يخص احد الواجبين لا يكون مع مكافئة من حيث هو مكافئة بغير احد الوجودين لا يكن ان يكون معلولا للثاني من وجوه

معلول الاول لزوم الدور المستحيل وقد فرض استلزام منهما والاستلزام المستلزم لئن يكون احد الواجبين معلولا اولا بل يكون هو
معلول العلة متقدمة لا يكون الا متأخرا على ما قيل الا ان العكس وفيه بحث وارد على تقدير ... بحسب الواقع والحقيقة
لئن كان معلولا لغني لئن كان احدهما معلولا كما هو لازم هذا الفرض وح اما لئن يكون وجوده الخاص عن الواجب الا فرق لكن حيث
كونه مكافيا منعكسة في العلية والتقدم بل بحسب وجوده الخاص المتقدم فقط وهذا انما في فرض الكلام بل احد مختص بالعلية والاخر
بالتأخر والعلاقة منهما ان اخر احدهما او العلة والاستناد الى تقرره ويكون صحيحا ... بحسب المفروض معلولا على العلاقة منهما
لان العلاقة تستند الى العلة كالاب في الابن المتضائفين فان الاب علة الابن لوجودهما ... علة موجبة ... واما لئن يكون
بان يكون العلاقة فيهما ناشئة من امر خارج موجد لذاتيهما وقوله والعلاقة عرضية يعني عرضية ... الذات فيكون التكافؤ
الا بالغرض المباين لذاته او المعنى الخارج اللازم لذاته ومن اعتبر فيه ان الذي كلا منافيه لئن يكون واجبان متكافيان
ذاتيهما وان فرض استغناء كل منهما بالكلية ... عرف لمن الاستلزام على وجهين والاول اضاف التكافؤ المفروض ...
... المطلوب ... لئن يكون قوله ... الاول ... قوله ... معلولا ...
معلولا ايما ... ذلك ... كلام الشيخ وقال بعض الاعلام ... جعل العنوان ...
معلولا ظاهر وانه اراد انه لا يخلو اما ان يكون وجود كل من الامرين وحقيقته ... ان يكون ... يكون التلازم
بينهما ... ذاتيهما لا باعتبار امر خارج عنهما بان يستند ... ذات كل منهما ...
بذاته لما ... في الدليل السابق انه ... الواجب بالذات ... لئن يكون
واجبا بالذات وبالغير ولزم الواجب ... وجوده ... ويكون ممكنا فيصير معلولا ...
لتوضيح المرام وتفصيله وان الدليل تام بهذا القدر ... انه ... خلاف الفرض كما ذكرنا سابقا والفرق بين
الدليلين باعتبار ما ذكره في التوضيح والتفصيل فقط ... احدهما ... واحد ... الظاهر من كلامه ...
الكلام دليلا على قول الشيخ في اصل المسئلة ولا يجوز لئن يكون واجب الوجود ... واجب الوجود ... فيه ...

حمل

جعل المبين ... فلا يكون ... اجاب بان التفصيل المذكور في الدليل السابق لا يخلو عن بعد ... الشق الاول التقسيم ...
كل منهما مستند الى ... يكون الاخر وهذا امر لا كلام ... في شيء من اقسام التلازمات الا ما كان باعتبار الاشتراك
في العلة الموجبة لم يكن الا مستندا الى شيء ... وفي صورة كون احدهما علة موجبة ... الاستناد ...
من العلة ولئن المعلول الى العلة فيه ... جعل الشق الاول ... كل منهما مستند ... لا يكون الا ...
باعتبار عروض امر لاحق كالاب والابن كما يظهر ... من كلامه ... الامرين ... قول الشيخ واما لئن يكون
فيكون المعية طارية مع انه ... عن ... الظهور ... عن البيان وايضا التلازم ...
في مسئلة التكافؤ ... من اقسامه ... عن جوازه ... بعض ... انه علل ... قول الشيخ ...
ما حقيقته ... لئن يكون مع الاخر ... المضاف الحقيقي والمضاف ... لا يكون الا ... على بعض الاعلام ...
اما اولا فلانه ... الشيء لئن لا يكون ... كالمضافين ... قول الشيخ واما لئن يكون
فيكون المعية طارية على الوجود الخاص لاحقة له او لا يلزم من عدم كون التلازم باعتبار الماهية ... لئن يكون التلازم
طاريا على الوجود لاحقا له ... لئن يكون باعتبار الوجود في نفسه كسائر المتلازمين من المتضايفين ... المعية ...
على الوجود ... الطارية على الماهية سواء كان باعتبار الوجود او لا كما هو المصطلح في الوجود ...
مع قطع النظر عن جميع التلازمات التي ليست باعتبار الامر العارض كالاب والابن ... والمصنوع فانما هو باعتبار
الذات ليست طارية على الذات سواء كان في المتضايفين او غيرهما غاية الامر ... المتضايفين باعتبار الوجود ...
وفي غيرهما باعتبار الوجود الخارجي فجعل تلازم المتضايفين باعتبار الذات وتلازم غيرهما طاريا عليهما لا يخلو عن بعد ...
لئن الظاهر من كلام الشيخ ... انه ... خلاف الفرض ... المعية بين الواجبين بحسب الذات ...
... اعلى ... الفرض لئن الواجبين يكون ... باب ... التلازم المتضايفين ... لئن يكون ...

بحث الذات لا لحق علاقته كالاب والابن فهو ظاهر واما ثانيا فلانه اذا لم يكن علاقة [illegible] ثابت [illegible] بل طار [illegible] لكن لو ان
[illegible] في الوجود الخارجي لا باعتبار امر لاحق [illegible] الشيء لم يكون احدهما علة [illegible] معلولا [illegible] ان حيث [illegible] لان
لان [illegible] انما يصح [illegible] تقدير كون المتلازم [illegible] في باعتبار الامر اللاحق كما [illegible] الا انه [illegible] الشيء الذي يكون [illegible]
الاول بالمعنى ذكره [illegible] يكون التلازم باعتبار الوجود [illegible] او باعتبار اللاحق و[illegible] الشيء لا يلزم ان يكون في جميع افراده بل يجوز
ان يكون باعتبار الفرد [illegible] ان الشيخ بعد ذلك بان العلاقة [illegible] الشيء الذي ذكره [illegible]
فيكونان من حيث [illegible] التعميم [illegible] ان [illegible] اللزوم باعتبار اللاحق في افراده في اللزوم باعتبار الوجود
ايضا الكلام [illegible] انتهى وفيه نظر اذ قد عرفت [illegible] كلام الشيخ [illegible] وليس منحصرا فيما ذكره [illegible]
ويجاوز [illegible] ايضا [illegible] قوله الظاهر من كلام الشيخ [illegible] الشيء [illegible] خلاف [illegible] المعية بين [illegible]
بحث الذات [illegible] ما ذكره [illegible] كلام الشيخ [illegible] واما ثانيا [illegible] ما ذكره [illegible]
في هذا المقام وجعل عنوان الكلام قول الشيخ وذلك [illegible] اشارة الى ما سبق [illegible] وليس [illegible] الوجود [illegible]
اذا لم يكن احد الوجهين [illegible] مطلقة [illegible] خارجة كذلك فلا يخلو اما ان يكون [illegible] واحد منهما [illegible]
مع الاخر [illegible] كذلك [illegible] الاول [illegible] وجوده [illegible] كوجود الاضافات [illegible] الاعراض [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الممكنات الناقصة الوجود [illegible] الوجود [illegible] وكيف يكون علة الشيء الذي [illegible] الوجود
[illegible] مطلقا [illegible] مطلقا فلا يكون [illegible] العلاقة [illegible] الطرفين [illegible] المتضايفين [illegible]
شان [illegible] ذاتية [illegible] وجودية [illegible] وجود [illegible]
المتضايفين [illegible] الاضافة [illegible] وجود [illegible] الطرفين [illegible] وجود
لا يكون [illegible] متعلقا بالاخر [illegible] كان مع الاخر انتهى وفيه نظر [illegible] وكيف يكون علة الشيء الذي [illegible]

مانوجود

في الوجود الا [illegible] ما ذكره غير منطبق على كلام الشيخ ومقصوده واما ثانيا فلانه حمل الشيء الاول على الامور الاضافية والامور [illegible] الوجود
وعلى هذا يكون الشيء الثاني وهو ما لا يكون كذلك [illegible] المتلازم [illegible] والمتقدم [illegible] وهو [illegible] ليس [illegible] كلام
قول الشيخ فيكون المعية [illegible] بالمعنى الذي فهم [illegible] البعض [illegible] حيث قال بعد نقل كلامه [illegible] الا ان
[illegible] كان [illegible] فيه نظر [illegible] وجه ظاهر وما ذكره [illegible] وجهه [illegible] واما ثانيا فلان [illegible] يكون [illegible] وجود
واحد منهما [illegible] لم يكون مع الاخر [illegible] معقولة بالقياس الى الغير [illegible] مع ما [illegible]
عليه انه [illegible] قوله والاعراض والصور المنطبعة لان الاعراض غير الاضافات والصور المنطبعة ليست [illegible] الكون
مع الاخر [illegible] في الذهن [illegible] في الخارج [illegible] قوله المذكور [illegible] ظاهر [illegible] وجود [illegible]
لا [illegible] الشيء الاخر والتقابل [illegible] لا يكون [illegible] وعلاقة وجودية [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] الشيء الثاني [illegible] لا يكون [illegible] انتهى ويكون [illegible] العلاقة [illegible] منهما [illegible]
[illegible] لم يكون المعية [illegible] الوجود [illegible] باعتبار امر خارج [illegible]
لا يلزم ان يكون [illegible] العلاقة [illegible] بل [illegible] لم يكن [illegible] المعلول [illegible] او [illegible] ذلك [illegible]
انه لما كان [illegible] في هذا [illegible] خارج [illegible] المعلول [illegible]
[illegible] انتهى وانت [illegible] كلام الشيخ فيكون [illegible] العلاقة [illegible] خارج [illegible]
الا [illegible] الذي ذكرنا [illegible] الشيء الاول [illegible] العلاقة [illegible]
احد المتضايفين على الاخر لا يلزم ان يكون [illegible] العلاقة امرا خارجا [illegible] لم يكون [illegible] العلاقة
[illegible] او [illegible] العلاقة ذاتية [illegible] العلاقة امرا خارجا
موجبة [illegible] الوجه [illegible] العلاقة الوجود [illegible]
واما [illegible] العلاقة الوجودية [illegible] هذا الايراد [illegible] انتهى [illegible] الكلام [illegible]

ثم لا يكون لهذه الذوات الوجوبية ذوات كانت او واحدة من الذاتين على التعدد فاذا كانت كافية لم يحتج عند التعدد فكيف يمكن التوزيع بينها

ولذا كانت علة لشاركهما امرا خارجيا كان المجموع علة مركبة والمجموع امر ثالث فلا وجه لهذا الايراد وقد عارض بعض

ثم ان هذا الاطلاق لغو قرينه متعلق بقوله فانه يتوقف على الفرد المعين شي منه العين المعين و فيما بناه

المتحقق امر زائد على الماهية او فانه ليس انه هو المبني على الشخص ليس من معنى انه موجودا بل بانه صار ذلك الشخص

ذلك هذا الترديد ايضا بناء على ما ذكرنا فانه المتحقق وقال بعض الاعلام والا ولانه لا يكون كذا ذلك في الموصوف فيكون على ما

ما سبق وبعد حاصل المعنى انه فارق هذا المعنى النوعي في الفرد الا فراد صار ذلك المعنى النوعي بسبب ذلك الفرد وكان

نفس لهذه المعنى النوعي ذلك الفرد انتهى وفي الاولوية تامل ثم افاد بعض الاعلام والتكرار في الفقرة الاولى ولذا كان امره سهلا

او كلام لم يتعلق فارق المعنى النوعي امر صار بسببه ذلك الامر النوعي ذلك الفرد وكذلك يصح ايضا ان يقال انه فارقه امر صار

ذلك الفرد ذلك الفرد ولكن في الفقرة الثانية كانه لم يكد يستقيم اذ الصحيح ان يقال انه فارق ذلك المعنى نفس انه ذلك الفرد لانه

صار بنفسه ذلك الفرد ذلك الفرد الا ان يحمل ذلك السلب على السالبة ويحمل الاسم ان ضميرها مستترا فيها راجعا الى المعنى النوعي

والتقدير الا الفرد الآخر انتهى كانت الذوات واحدة او لم يختلف لما فرض ان يتعين كل واحد بامر عارض لحق الحقيقة النوعية

المشتركة ولذلك اللواحق عن مستندات الحقيقة وفرض ارتفاع علة الاحكام ان ترتفع تلك الاعيان تلك العلل يلزم ارتفاع تلك

اللواحق وارتفاع تلك اللواحق يستلزم ارتفاع التعينات او عينه يلزم من ذلك زوال التعينات العارضة على الحقيقة النوعية وعلى هذا

ما يلزم من ذلك زوال الاختلاف لكن اصل الحقيقة النوعية غير قابل للعدم لانه حقيقة واجب الوجود ولا يقبل العدم فيلزم بقاء

الذات على صفة الوحدة ويمكن ان يقال ارتفاع التعينات يستلزم ارتفاع المتعينات لان التحقق الا وجود له عنه على التعينية

فيلزم ارتفاع الذوات ولما كان لكلا الوجهين وجه رد ذلك الشيخ ويمكن ان يكون وجه الرد دون الوجه الآخر مع انه طال الكلام

من يتوهم ان زوال التشخص لا يستلزم زوال الحقيقة بناء على ان اصل الحقيقة امر واحد يزول عنه العوارض المشخصة ويحصل لها

عوارض اخر مع بقاء اصل الحقيقة كما زعم بعض معاصري الشيخ وهذا ولذا كان بما طلاق الحقيقة الكن تعين الحق في الاول لم يكن

متعلق

متعلق الفرض في هذا المقام وقال بعض الاعلام كان الترديد بناء على انه او لم يكن العلل الخارجية فاما ان يقال انه لا بد من الحق

الوجوبي ولا بد ان يكون علة قطعا واما فرض ان العلل الخارجية ليست سبية فلا بد من ان يكون علة المعنى النوعي فيجب ان يتعدد الذات

في واحد واو يقال انه لما فرض ان المعنى النوعي ليس له علة العلل الخارجية فلو فرض ارتفاع العلل الخارجية ليلزم الحق ذات التعدد

ولا يبقى الا ما ذكره الشيخ الاول الا بناء كون الكلام بعد فرض كون المعنى ليس على ما ذكرناه السابقة من فرض ارتفاع العلل الخارجية

فرض امر كالحكم المشترك محال انه هو كون المعنى المشترك علة بعد فرض كونه ليس له علة انتهى وفيه لطف

بعد ما لا اوفقه في المعنى اي المعنى الذي فرض انه الماهية وهو مصير وجوب الوجود فان كان شرطه في وجوب الوجود

حاصلة ان الوجوبي المفروض ليس الذي فرض اختلافهما في معنى الاصل مع الاتفاق في وجوب الوجود ولا يخلو اما ان يكون الوجود

المتاكد الوجوبي بدون خصوصيته ما به الاختلاف ام لا وعلى الاول لم يكن الخصوصية معتبرة في اصل وجوب الوجود

ويتحقق الوجود الوجوبي بدون خصوصيته المذكورة فوجوب الوجود متقرر بدون هذه الخصوصية فالخصوصيات بالنسبة

الى حقيقة وجوب الوجود بمنزلة اللواحق والعوارض وقد ابطل ذلك في على الثاني يلزم الثاني الكلام في الخصوصيات وكل الى

بعضه وهذا مبني على ان اصل معنى وجوب الوجود لا يمكن ان يكون عارضا لما فرض ذات واجب الوجود ولم يثبته ههنا

على انحصر وجوب الوجود لا يمكن ان يكون تمام المعية كما من تقابح فادون يكون بعض المعنى المشترك فيه فيكون تلك الخصوصيات

بالنسبة واذا لم يكن خصوصية الفصول معتبرة في المعنى الجنسي وظاهر ان تقرير الفصل ليس شرطا في حصول الجنس

بسبب المطلوب والشيخ اهمل ههنا بيان بعض المقدمات لظهوره او اعتمادا على البيان في غير هذا الموضع ويحتمل ان يكون

المراد بقوله لم يكن شرطا ان الخصوصيات معتبرة في تقرر اصل معنى وجوب الوجود وعلم الشيخ في غير هذا الكتاب

قرر المقام بنحو آخر حيث قال بعد ما اثبت اولا انه ليس وجوب الوجود عارضا للذات ولا تمام معنى الذات يجب وجوده

كل واحد منهما بما يشارك به غيره ولا يتم به وحده وجوده بل انما يتم وجوده بمجموع ما يشارك به غيره وما يتم به وجود

ذاته فالذي يتم به وجوده ذاته على ما يشارك به غيره فاما ان يكون شرطا في نفس وجوب الوجود او لا فان كان كذلك

في نفس وجوب الوجود وجب ان يوجد لكل واحد ... لكل واحد من الماهيتين ...
الفصل ... وقد وضح منهما اختلاف في النوع ... اما ان لم يكن شرطا في نفس وجوب الوجود ...
[illegible]

ولئن لم يكن بطل ... وجوب الوجود واحدا او كثيرا الاختلاف بين ...
الجنس ولا واحد من الماهيتين المذكورتين شرطا في وجوب الوجود ...
وجوب الوجود مشترکا فيه على ان يكون لازما او يكون جنسا ...
[illegible]

بالتسلسل وهو ليس بمحال وحقيقة الجنس في شيء انتهى والجواب انه ان اريد بالقوام [illegible] الوجود كما هو الظاهر [illegible]
فهذا وهو مبني على ان الجنس والفصل موجودان في الخارج وليسا من الامور الاعتبارية التي ليس لها تحصل وجودي [illegible]
العقل بملاحظته واذا كانا امرين متغايرين بحسب المفهوم وسلم وجودهما لم يكن اتحادهما بحسب الوجود والا لاتحاد المتغايرين
في الوجود وكما زعمه قوم من المتأخرين من غير ان يكون لذلك اثر في كلام المتقدم عليهم بل لا تصور معنى اتحاد المتغايرين
في الوجود الخارجي [illegible] ولعله يكون زيادة بيان لهذا في بعض المباحث الآتية ثم ان حقيقة وجوب الوجود بالذات ليس الا الوجود
المتأكد الذي لم يكن قابلا للعدم وهذا لا بد ان يكون موجودا بالبسط نظرا بالبديهة اولا في بادي الرؤية ولا يمكن ان يكون موجودا
ممكنا اولا سعدم الوجوب بالذات من الممكن فلا بد ان يكون الوجود الواجب بالذات من [illegible] التصحيح [illegible]
والا لم يكن موجودا مع قطع النظر عن الغير وعلى هذا لا يمكن [illegible] الجواب الفاضل الاتفاق ان الوجود المتأكد
الذي لا يقبل العدم لذاته كما علمت اشارة لا زيادة الوجود في الماهيات الممكنة وقد علم ذلك سابقا وما ظنه [illegible]
ان كان بسيطا لا يكون حقيقة الحيوانية معنى غير ما كان الوجود والوجود لازما لها فكانه قد علم ذلك حيث ذكر ان الوجود مفهوم [illegible]
ولئن كان المراد منه سلوبية ان وجوب الوجود هو الوجود المتأكد الذي هو الموجود الحقيقي فلم يعلم من الكتاب [illegible]
انه علم في موضعه انتهى وليت شعري ان ذكر ان الوجود مفهوم [illegible] الذي [illegible] كلامه ان الوجود موجود
اذا كان صفة لشيء [illegible] بعض الفضلاء ان المراد بالصفة بهنا [illegible] الموصوف [illegible]
بالموصوف [illegible] في المنطق فاما ان يكون واحدا فهذه الصفة المراد بهذه الصفة [illegible] الوجوب الوجود المطلق [illegible]
الموجود لهذا الموصوف الحصة المعينة الكاملة [illegible] معين [illegible] الدليل [illegible] الوجوب الذاتي المطلق [illegible]
اما [illegible] الوجوب الذاتي المطلق انه لم يكن حصص الحصة المعينة منه الثابتة [illegible] الواجب [illegible] ذلك وعلى الاول
وجود حصة اخرى لان المفروض كون وجوب الوجود عين هذه الحصة المخصوصة [illegible] لا يكون [illegible] وجوب الوجود
تعين [illegible] المتحد مع عين الحصة فامتنع وجود واجبين وايضا يلزم [illegible] حصة اخرى لم يكن [illegible] الحقيقة

المطلقة

المطلقة لم يكون [illegible] على التقدير المذكور لان التقدير ان وجوب الوجود اذا ثبت لشيء كان عين تلك الحصة المعينة [illegible]
لاستلزام عدم ذلك الا مكان [illegible] وهو باطل وح يلزم خلاف مقتضى الحقيقة في كل واحد من الحصتين وايضا يلزم ان يكون
احد الحصتين عين الآخر والا فمقتضى الحقيقة ان يكون عين كل من الحصتين فلا يمكن الا بحمل الحصتين [illegible]
على واحد منهما فيلزم تحقق الكثرة بدون الواحد والايضا صدقه على الكثير يتوقف على صدقه على الواحد وصدقه على الواحد
يتوقف على صدقه على الكثير الا غير ذلك من المحالات وعلى الثاني يكون وجود حقيقة وجوب الوجود ولا حصة [illegible]
ممكنا او على هذا التقدير اما ان يكون كونه بهذا التعين الخاص لذاته فيجب ان لا يكون له تعين آخر والا يلزم تخلف مقتضى
الحقيقة عنه واما ان يكون لسبب فيكون ممكنا فيجوز ان يكون هذا الشيء غير واجب الوجود بذاته هذا خلف [illegible]
المراد بقوله وجود اله لا وجود لصفة الخاصة لا صلة وجوب الوجود ممكن وقال بعض الفضلاء اراد بهذه [illegible]
الصفة هذه العنوان الذي هو وجوب الوجود والترديد انما وقع في تحقق معين منه كما سيشير اليه [illegible]
اصل المعنى المشترك اولا اقتضاه واما اصل هذه صفة وجوب الوجود واذا كانت حاصلة لشيء [illegible] حقيقتها [illegible]
في هذا الواحد الموصوف او لا يقتضي فان اقتضت حقيقتها ان يكون في هذا الواحد الموصوف والا فيلزم ان لا يوجد شيء سواه [illegible]
فلا واجب الوجود غيره ولا يلزم التعيين بذاتها وحقيقتها ان يكون في هذا الواحد فيمكن بهذه الصفة [illegible] وجوب [illegible]
ان يزول عن هذا الواحد ويكون حصولها فيه لعلة فيجوز ان يكون هذا الشيء ممكن الوجود وهو واجب الوجود بذاته هذا خلف قال
ويرد عليه انه اختلط من باب [illegible] بين المفهوم والفرد فان صفة وجوب الوجود بذاته يحتمل ان [illegible]
للاتصاف فرد وجوب الوجود ويحتمل في بادي النظر ان يكون لها موضوعات متعددة كل واحد منها [illegible] لذاته [illegible]
فلا [illegible] بل نسبة الا مكان في المفهوم العنواني والصفة ونسبة الوجوب الى الفرد والموصوف فان [illegible]
في نفسها ان يكون لزيد مثلا وان لا يكون [illegible] فيجب لذاته ان يكون انسانا واما [illegible] المتقدم [illegible]
منها ان وجوب الوجود غير خارج عن حقيقة واجب الوجود فلو اشترك بين شيئين لكان مقوما لكل منهما فامكانه [illegible]

وجوب الوجود ولا يخلو عن صعوبة لا يبعد ولا يخفى ان حمل عبارة الكتاب على هذا التقرير بعيد جدا ثم جواب الاحتمال الذي ذكره
في الامر اد وهو انه يكون الفرد مقتضيا للاتصاف بوجوب الوجود ولانه وجوب الوجود لا يخلو اما ان يكون داخلا في قوام
الفرد او خارجا عارضا وعلى الاول لا يصح انه يكون الشيء مقتضيا لما هو جزء قوامه ولانه كان مستلزما مع لزوم التركيب
والثاني ايضا باطل لان وجوب الوجود عبارة عن الوجود المتاكد فهو نحو من الوجود وعلى ذلك التقدير يكون كل منهما قاطع مطلقا
النظر عن الوجود العارض فكيف يمكن انه يكون مفيد المسألة العارض مقتضيا له والاستصحاب الذي ذكره محال باطل
لان حقيقة وجوب الوجود اذا كان داخلا في قوام الفرد وهو حقيقة وجود الفرد فاذا كان معللا بعلة لزم انه يكون الفرد ايضا
معللا بعلة وهو محال فان قال قائل ان هذا السؤال ايراد متوجه الى الشق الاول من الدليل وتقريره حاصله انه يكون وجوب الوجود
صفة لهذا وانه كان على سبيل الوجوب الذاتي لا يمنع كونه صفة لا اخر ولا يمنع كونه صفة للاول وعلى هذا يمكن انه يكون الامر على الوجه المذكور
في الشق الاول من الدليل ولا يلزم منه ان يكون وجوب الوجود صفة لغيره ما فرض اتصافه به اولا وتقرير الجواب انه كلامنا فيما بعد
ابطاله وهو فرض وجود جنس مع اعتبار الشق الاول في تعين وجوب الوجود صفة لشيء من حيث هو مع قطع النظر عن الانفراد الا الى
وحاصله انه فيه يرده فرض جنس مع اعتبار الشق الاول انه اذا كان معنى وجوب الوجود يقتضي انه يكون عين احد الحصتين فلا يمكن ان يكون مقتضيا
لان يكون عين الحصة الاخرى ايضا لان الموضوع في الشق الاول انه وجوب الوجود اذا كان موجودا لشيء يجب انه يكون عين تلك الحصة الموجودة
لهذا الموصوف ولا يمكن ان يتعين وجوب الوجود بكونه صفة لاشياء بان يكون عين هذه الحصة لانه خلاف مقتضى ذاته فان قال
على ما ذكرنا يقتضي انه لم يكون عين تلك الحصة الاخرى ولا يمكن انه يتعين ايضا بكونه مثل لب ايضا مثل ما ذكرنا وقولنا فذلك الشيء
لا هو لعينه لا في وجوب الوجود وعلى تقدير كونه صفة لاحدهما ليس صفة لا هو لعينه حتى يحقق فيه مقتضى الحقيقة وهو كونه صفة للاخر ايضا
بل هو شيء صفة الاخر الواجب فيهما بحيث بينهما فان هذا الاخر الفاعل لذلك التقدير لانه يكون مقتضى وجوب الوجود انه يكون عينهما
ان يتعين وجوب الوجود بواحد منهما لانه خلاف مقتضاه وهو تتمة بالاخر في تقرير الكلام وجه اخر وهو انه يكون المراد انه كلا منا في الشق الاول
في انه وجوب الوجود يتعين بكونه عين احد الحصتين لمقتضى ذاته فذلك يميز وجوب الوجود المتعين بكونه عين هذه الحصة ليس صفة لا هو

لعينه

لعينه بل هو شيء صفة الاخر الذي يجب فيهما ما يجب فيها في الفرض المذكور لا يمكن كون الوجوب المطلق صفة للاخر وفي الكلام وجه اخر
وهو انه كلامنا في وجوب الوجود المتعين بكونه صفة له اي للاخر نفي الفرد الذي هو غير ما فرض اولا بان مقتضى الحقيقة انه يكون عين ما هو
صفة له فان الطبيعة اذا اقتضت شيئا فاذا اقتضتها لا بد انه يجب مقتضاها في كل حصة منها فلا بد انه يجب في وجوب الوجود المذكور
كونها عين الحصة الاخرى حيث فرض هناك كون الحقيقة مقتضية لكونها عين ما تحت الموصوف والحال انه ذلك ليس صفة للاخر لعينه بل
منهما وفي تقرير الكلام وجه اخر وهو انه كلامنا في تعين وجوب الوجود وكونه صفة له اي لوجوب الوجود من حيث هو واما الوجوب الوجود
المطلق من حيث لا يقتضي فيه الا الى وحاصله انه اذا فرض انه وجوب الوجود صفة لشيء غير ان يقتضي الا كونه صفة لشيء اخر كان ما في
نقول المتعين من وجوب الوجود المطلق بكونه عين احدهما المتعين اي الوجوب المطلق من حيث هو واما من حيث الا يقتضي الا كون الشيء اخر كالتباين وهذا
مقتضى لكون وجوب الوجود بنحو مستتبعا فلا يمكن انه يكون الا واحدا فذلك ليس صفة للاخر لعينه بل ما فرض صفة للاخر مشكل وتشبيه
الواجب فيهما ما يجب في ذلك المسألة وقد فرض الامثلة وعبر حالها مثل الالف وكمال انه يكون وجوب الوجود فاعلا للتعين حيث انه يقتضي كونه صفة للاخر
بعض كلامنا في تعين وجوب الوجود وصفة له من حيث هو غير ان يقتضي الا الى الامر الاخر ونقل عن بعض سادة العلماء في نفي الكثرة
المذكور بمنع ويحقق على ان انه لو كان كون طبائع وجوب الوجود لا يقتضي ذلك الطبائع فذلك الطبائع لب الفصل يكون كونه لب الفصل كونه
لب الجنس لعينه كونه لا بل منه فيكون كون ذلك الطبائع المتباين مقتضى نفس طبيعته فيكون كونه مشتركا ايضا بين الافراد فلا يكون الواحد
لان كونه لا معنى بحسب نفس الذات بل كونه لواحد كما اذا كان مقتضى طبيعته انه يكون الناطق او اللاحيوان كان كون تلك الطبيعة النوعية اولا
بمنع بالنطق الاخر فكل ذلك الطبيعة لكونها امرين متقابلين فكذلك الامر يتشابك الى منع واخص حيث يلزم تحقق الكثرة بدون الوحدة والكثرة
بدون الواحد انتهى وورد ذلك الطبائع لب الفصل فيكون كونه لب الفصل مقتضاه بناء على انه المفروض في الشق الاول انه وجوب الوجود اذا كان
موجودا لشيء فوجب انه يكون عينه ويمكن التطبيق على كلام الشيخ بان يقال كلامنا في الصورة المفروضة في تعين وجوب الوجود ومعنى مثلا
مثلا لعدم العقول لا يمكن كون وجوب الوجود صفة للاخر كونه لاحدهما ليس عين كونه للاخر بل مثله والحال انه مقتضى طبيعة كونه لا كونه لب
شيء كان صفة لشيء يلزم انه يصدق على ذلك الصفة المتحققة كونه لا كونه لب الامتحن الطبائع كالف الحصص وهو محال فلا يصدق الطبيعة الواحدة

من الحيثيتين فلا يحصل الكثرة وان حصلت يلزم ان يكون الكثير مبدأ الواحد وهو من جملة ما لا يعلم او لا يعد تطبيق كلام الشيخ عليه واما
لان قوله كونه لا يستحق بحسب الذات لقابل كونه لواحد لئن اراد انه كونه لا يستحق فقط القابل كونه لواحد فمسلم لكن لا يلزم منه اقتضاء
كونه لا وكونه سبب اقتضاء كونه لا يستحق فقط وهو ظاهر ولئن اراد ان كونه لا يستحق مطلقا القابل كونه واحدا فمم او لكن لئن يكون الوجه
والكثير معا وذكر لئن ما اورده في التمثيل هو الضابطة والمشابهة وفيه نظر لان الحصة الثابتة في الواحد يكلف فيهما معنى الطبيعة وما يدل
على الطبيعة لان مقتضى الطبيعة لئن يكون لا ولى معارضة لئن كونه لا يستحق بحسب الذات كالفاعل القابل كونه لواحد كان الطبيعة المجردة
يصدق مع احادها بعينه فيصح طباعها ان الصدق على الاقل والاكثر منها ثم لئن بعض الاعلام قرر السؤال والجواب المذكور في كلام
الشيخ هو ما قال لئن الجواب الذي ذكره الشيخ ليس بظاهر منطبقا على الجواب بل ليس ظاهره الا انه كلا منافي حصوص حصة وجوب الوجود
الذي في موصوف بعينه لان لعين هذه الصفة وخصوص الحصة ليست صفة لموصوف اخر بل الذي في الموصوف الاخر حصة اخرى لا هي نفسها
فقال وانت خبير بان هذا ليس في مقابلة السؤال المذكور اصلا اذ السؤال المذكور كان باعتبار لئن اصل الصفة موجود في الموصوفين معا
وذلك لا ينافي وجوب صفتيهما الاحدهما او على التقدير صفتيهما الا وصفتيهما الا ذلك الايضا باقية كالاما والايلزم تكلف منفصلا كالامور التي
منفصلا وليس في القول ان خصوص حصة منها صفة لامر بعينه حتى لعل انه الجواب في مقابلة وهو ظاهر ولا يظهر القبال اوجه للسؤال يكون
هذا الجواب متصلا بالسؤال والا اصل الدليل الذي اشار الى تقرير الى الورود على السؤال بحيث يكون الجواب في مقابلة وبالجملة المقام لا يخلو عن اشكال قال
فقال الشيخ انحطاط في الجواب بكان السؤال ما له عليك يكون الجواب في مقابلة ولكن لم يساعده عبارته ثم ذكر وجها يتكلف بالشيخ
وانت خبير بحسبك ان العبد اعاطبتك في طرف المقال كون الواحد منها واجب الوجود وكونه هو ما لم يكمل ان يكون المراد ما احد
منها الواحد من الواجبات الخاصة لفرد بحيث حصص وجوب الوجود وعلى هذا التقرير الحاصل ان كون الحصة واجب الوجود
المطلق اما عين كونه هو بعينه وح يلزم ان يكون كلما هو واجب الوجود فهو هو بعينه ذلك الفرد الذي ثبت له الحصة
ولئن كان كون الحصة واجب الوجود غير كونه هو بعينها فاما ان يكون كون واجب الوجود ذا الحصة لامر الذات اي الذات واجب الوجود
فيكون كلما هو واجب الوجود عين الحقيقة المعينة ولئن كان ذلك بسبب وعلة فلخصوصية وجوده بسبب فيكون معلولا وهذا محال

دليل

ويحتمل ان يكون المراد بالواحد منهما الواحد من افراد واجب الوجود بغير كون الواحد من افراد واجب الوجود هو المطلق
والقرر الحصة ونحوه وعلى الاول لا فرق بين هذه الحصة والحال انه في الشق الاول من الترديد بني بعينه فان المذكور في الاول
لئن يكون من اجابة في وجوب الوجود المطلق لئن يكون عين الحصة وفي الثانية كون واجب الوجود عين الحصة من غير اعتبار الوجوب ولا فرق
بين الامرين في الواقع والفرق بينهما في الشق الثاني من الترديد فاجعل في الحصة السابقة الشق الثاني لئن يكون ثبوت خصوص الحصة
لواجب الوجود معلولا وبقي شق اخر ان يكون الحصة مستندة الى ذات واجب الوجود ولما كان تاركه هذا الحكم في الشق
الاول ظاهرا اكتفى بالظهور وههنا جعل الشق الثاني ان كونه واجب الوجود غير كونه عين الحصة وقسمه الى قسمين وبني فساد كل
واحد على التلازم فالفرق بين العبارتين لئن في الاول جعل الشق الاول من الترديد لئن يكون في اجابة الوجوب المطلق لئن يكون عين الحصة
الثابتة لفرد وههنا ان كون الفرد واجب الوجود عين هوية الفرد وتعينه والفرق بينهما واضح ولذلك لا الشق الثاني في الحق
وفي الحصة وعبارة الشيخ ليس بكافي في عدم الفرق قال بعض الاعلام في تقريره ان الحجة حاصلة لئن الواحد من افراد واجب الوجود لئن كان
كونه واجب الوجود وكونه هذا الواحد بعينه واحدا فواجب الوجود واحد وهو ظاهر ولئن كان غيره فكون واجب الوجود هو
هذا المعين لئن كان بسبب كونه واجب الوجود فيلزم ايضا ان يكون واجب الوجود واحدا ولئن كان بسبب اخر غير كونه واجب الوجود
فكونه هذا المعين بسبب فيكون لهذا المعين سبب فهو معلول فلا يكون هذا المعين واجبا لذاته ثم انه لا بد لئن يكون كل
فرد معين من واجب الوجود واجبا لذاته قال ولا يخفى لئن هذا الدليل على ما قررنا لا فرق بينه وبين سابقه الا بالعبارة على ان الامر
لئن هذا الدليل فصل بين عينية وجوب الوجود والهذية الفرد المعين وسببيته لها والزم في كل منهما ما هو العهد ولم يفصل
في السابق بل جعل التقريب قسما واحدا او جعلها في هذه الصفة اي وجوب الوجود للفرد المعين لئن تشبه ما هو اعم من
العينية والسببية او يقال انه مخصوص بالسببية وطوى ذكر العينية اعتمادا على الظهور واحاله على السببية وبالجملة ظاهر انه
لا فرق بين هذا الدليل وسابقه الا بمجرد العبارة على ما طرح به الشيخ انتهى وانت خبير بما فيه بعد التأمل فيما ذكرناه ونقل عن
بعض سادة العلماء انه قال اشارة الى الدليل السابق هذا القول من سيد المتألهين طيبة وجوب الوجود ومقتضاها الجنسية الا ان لها ان ادلها

المحمول عليها وما ذكره من بعد العبارة اقرب من سبيل التطويل وكلام الفردين مشكل بحسب حال الطبيعة ايضا كما مر غرض
القائل لان المذكور في الدليل الاول باعتبار النظر في اصل الطبيعة وجوب الوجود وقيل استعمالها في الحصص من غير نظر الى الافراد
وفي الثاني باعتبار السراية الى الفرد وباعتبار اتحاد كونه واجب الوجود وكونه هو بعينه وعدم الاتحاد ولئن كان نظر النظر
في الطبيعة ايضا لكن القصد الذاتي وليس نظره الا ارجاع ضمير لذاته الى الفرد ولا يتوجه عليه ما ذكره بعض الاعلام بان حاصل
التحصيل او الظاهر ان كلا منهما بحسب حال الطبيعة وجوب الوجود لعينها لا بحسب حال الافراد كما قررناه وكان جعل ضمير لذاته راجعا الى
اما ان يكون مراده ارجاعه الى الفرد المتميز المستفاد من قوله لانه هو بعينه ولا يخفى انه خلاف الظاهر من سياق الكلام
كيف لا يقال ان مغايرته وجوب الوجود لعينه لو كان لذات الفرد يلزم ان يكون كل ما هو واجب الوجود فهو هو لعينه
ضعفه انتهى واعلم انه تعالى عن ان يكون له ما ذكره بعض الصابئة في بعض رسائله ان هذا المطلوب لان هذا البرهان
وجود وجميع سائر ما ذكر في الهيئة ومن الجائز في العقل ان يكون في الوجود موجودان نوع كل منهما منحصر في شخصه
في وجوب الوجود فهذه الادلة لا تمنع كان اقامة برهان غير هذا البرهان ولم اطلع الى الان ولا يخفى
في مفهوم وجوب الوجود بحصول احدهما ان يكون اكثر من واحد وقد اطلع الشيخ في هذا الموضع من الكتاب وغيره
ان يكون اكثر من واحد والبرهان عليه مذكور في الهيات الشفاء وفي النجاة وغيره من كتبه ورايت في الكتاب
لان كونه ان تعدد الواجب محال مطلقا اما ان كان نوعهما واحدا فلما مر ولئن كل منهما لغاير النوع الاخر فلان
بحيث ان لا يكون ليس حقيقتهما واحدا فان مفهوم وجوب الوجود كلية ولا يكون اختلاف حقيقتهما الا بان
الواجب مركبا فلا يصح وجود وجوش من نوعين لكان وجوب الوجود عرضيا لازما لكل منهما وقال الفاضل الدواني في بعض تصانيفه
هذا الكلام من قبل ما لم يتصور ان يكون هناك حقائق مختلفة يصدق على كل منهما وجوب الوجود لا يكون تلك الحقائق متحدة
عرضيا لازما او يكون مفهوم وجوب الوجود واحدا وذلك المفهوم الذي هو وجه لتلك الحقائق وجوه لم يكن نوعهما واحدا
لانه هو نفسه هو تلك الحقائق لا الوجه المذكور ولئن اراد به تلك الحقائق انفسها فلا تم الوحدة اولا يلزم من وحدة الوجه وحدة ذي الوجه

لجواز

بجواز ان يكون امرا خارجا عن حقيقته ما هو وجه له ثم لو كان ما هو معلوم لنا كنه وجوب الوجود لصح ما ذكره انتهى واعلم ان البراهين المذكورة
في هذا الكتاب على التوحيد وسائر البراهين المذكورة في كتب الكلام مبنية على مقدمة تتبين للعلماء من حيث البداهة فيها ولذلك
الشيخ وضعا احدهما ان وجوب الوجود امر موجود وكان الوجود ايضا موجود وليس ذلك بمحض ادراك العقل وانه اعتبار
ان العقل اذا لم يتصرف امرا ما فرض وجيا او موجودا او لم يدرك في معنى كان المعنى المسمى بالوجوب بعين الوجود الحقي الشامل للامور
الصدق الواجب الوجود من غير القياس في عرضه حاصلا فيه وذلك لان كل شيء يحكم بوجوده فليس ذلك الا بان امرا مما يكون حاصلا في
الصرف الذي ليس له امر ما من ولا ما نفر ونحو لو ادعينا حصل الهوية الصرفة مهيته ما ادركنا ما فيه وذلك الا ان الحكم يكون في المهية موجوده مع
والادراك بل لا بد من اعتبار امر الوجود اللازم المصحح للحكم المذكور سواء كان خارجا عن اصل الذات كما في الممكنات او عين الذات كما
في الواجب في الذات الا يمكن ان يكون امرا لا يكون لمحض حصول الا بمحض ادراك الذهن وملاحظة وتعرفه الا ادراك او تجرد او ادراك
الذهن لا يكون مناطا ومصححا للحكم بكون شيء ما موجودا في خارج الذهن لان مصحح الحكم المذكور ما يكون مانعا للعدم والبطلان
والاتسام العقلي لا مدخل له في ذلك في هذا سبيل الحكم بالوجود وكل موجود وحكم اصل الوجود ايضا على هذا السبيل خصوصا في الوجود
يمتنع قبوله للعدم والاضمحلال والكلية وهو الاصل الاصيل في الوجود وهل يمكن ان يقال في الذي مثل بالنور وهذا الذي
للبصر بالبياض وهذا الذي حلو بالحلاوة ثم يكون لهذه الذي مخلطا او مباينا ذلك حلا بعد ذلك فهو يحكم اتكيف يحكم
ان يقال ما برالشيء موجود وليس بموجود بل هو معدوم صرف لا شيء بحت وقد اشار اليه الشيخ في هذا الكتاب بقوله لان يخلو
اما ان يكون لقولنا واجب الوجود معنى ما حقيقة او لا يكون محال ان لا يكون لهذا المعنى حقيقة وهو مبدأ كل حقيقة بل هي
ما كان حقيقة وتصحيحها وثانيهما ان معنى وجوب الوجود معنى واحد لا يمكن ان يكون معان مختلفة ليست غير الوحدة المتحدة بل عام
منهما من الوحدة النوعية والجنسية وهذا احدهما الشيخ بالقوة وضعا وتسليما من غير اقامة برهان عليه حيث قال في الكتاب
وجوب الوجود لا يخلو ان يكون معنى مشترك فيه احد وجوه من الوجوه لا يتفق الحقائق والانواع في الحقائق والانواع اما
اول ذلك فان وجوب الوجود لا ماهية له لغيره غير وجوب الوجود فلا يمكن ان يكون لحقيقته وجوب الوجود اختلاف يقع بحسبه الوجود

اشهر والمستفاد من هذه العبارة ان الاختلاف في وجوب الوجود باعتبار المهية المعرية به كيف فعند عدم المهية لا اختلاف
في معنى وجوب الوجود وحاصله انه لو كان امران خاصان مستقلان في الحقيقة النوعية او الجنسية لم يكن حينئذ من حيث هما شي من الوجود
بل الوجود مع شي وخصوصية غير الوجود والظاهر ان هذه والمقدمة ايضا بديهية لا تحتاج الى بيان وبرهان فلما ادعاه جاء بما هو
وينبه عليه انا اذا ادركنا وجوب الوجود والواقعي الذي هو منشا الاثار واحكام ووضعناه كالحكم لا يحصل في الذهن الا بعد اخر
ولذا الحكم في ادراك اصل الوجود ومطلقا ليس شرط تعقله في الحكم بالاشتراك الجنسي او النوعي او الفردي سوى انا نأخذه في الفرد
من المعنى وفي ذلك ايضا هذا المعنى فنحكم بالاشتراك ثم نعرض انسام ان ذلك الاشتراك بملاحظة امر اخر ولا تنبعث الا من انقسامه ليس الحيوان
منه كاين افراد او العلل كل فرد وحصة متغايرة بتمام ذاته لحقيقة اخرى والاشتراك في امر عارض اعتباري عن موجود فلو وجد وجوب وجودين
فلا شك ان المدرك من وجوب الوجود في كل منهما معنى واحد فلا كلوا ما ان يكون المدرك بالعقل اصل معنى وجوب الوجود ولم
لم يكن يدركه بالكنه او وصف من اوصافه وجه من جهاته ونعت من اعتباراته والثاني باطل لان ادراك وصف الشي في وجه من
احدهما ان يكون الوصف بكنهه من غير ان يكون آلة لملاحظة شي اخر والامر هنا ليس كذلك بحسب الفرض وما يتوهم كون المنظور
والمقصود الوصف الحقيقي او الاعتباري لم يكن آلة لملاحظة شي اخر فيكون الوصف الحقيقي او الاعتباري ههنا الملاحظ الوجوب
الواقعي المتاصل والامر ههنا ليس كذلك لان ادراك الشي بالوصف يكون مع وجهين احدهما ان يدرك العقل الشي سابقا ثم اثره
ينضم او وجد فيه صفة لازما او لا حاصا لم يحمل بعد ذلك الوصف المشترع او الموجود آلة لملاحظة ذلك الشي وظاهر ان الامر هنا
ليس كذلك فيما نحن فيه ان يكون بحسب البديهة او ضرورة البرهان ان العارض الذي جعله موجودا قياما لحظ العارض وكما لم
لملاحظ المعروض وهذا الوجه ايضا مفقود ههنا كما يظهر بالتامل وبعد وضوح ما بين المقدمتين نقول حاصل البراهين المذكوره
في هذا الفصل نفي وجوب الوجود بمعنى الوجود الحقيقي المتاكد عن موجود واحد بالمعنى الذي ذكرناه فاذا فرضنا واجبين فاما
ان يكون ذلك المعنى عين حقيقة كل منهما والاختلاف بينهما بالعوارض وهو محال كما في التحقيق واما ان يكون ذلك المعنى جنسا لهما
وهو محال ايضا كما بينه واما ان يكون امرا عارضا لهما لازما او لاحقا ولم يتعرض الشيخ لبيان بطلانه في هذا الفصل لذكره ذلك

في غير هذا الموضع ومن ههنا يظهر ان تمام البراهين المذكوره في هذا الفصل موقوف على المقدمتين المذكورتين فيما سبق وهذه المقدمة التي لم
يذكرها في الشفاء حيث قال ان وجوب الوجود اما ان يكون شيئا لازما لماهية تلك الماهية هي التي لها وجوب الوجود كما تقول الشي انه مبدأ
فيكون لذلك الشي ذات ومهية ثم يكون المبدأ لازما لتلك الذات كما ان امكان الوجود قد يوجد لازما لشي في نفسه جوهر الا انه
مثل انه جسم او بياض او لون ثم هو ممكن الوجود ولا يكون داخلا في حقيقته واما ان يكون واجب الوجود بنفس كونه واجب الوجود وهو واجب الوجود
ويكون نفس وجوب الوجود طبيعة كلية ذاتية له فنقول اولا انه لا يمكن ان يكون وجوب الوجود من المعاني اللازمة للماهيات فان تلك الماهية تكون
لوجوب الوجود فيكون وجوب الوجود متعلقا بسبب فلا يكون وجوب الوجود موجودا بذاته مع ذلك فان وجوب الوجود من المعلوم انه
لو لم يكن داخلا في مهية شي بل كان الشي كالانسان او شجر او سماء او ماء او غير ذلك مما قد علمت ان الوجود ووجوبه غير داخل في مهيته كان
لازما له كالخاصة والعرض العام لا كالجنس والفصل ولو كان لازما كان تابعا غير متقدم والتابع معلول فكان وجوب الوجود معلولا
فلم يكن وجوب الوجود بالذات فقد حصل انه بالذات فان لم يكن وجوب الوجود كاللازم بل كان داخلا في المهية فان كان نفس
ما دام ان النوعية واحدة ولم يكن داخلا في المهية فتلك المهيتان اما ان يكون بعضهما الكلي فيكون نوع وجوب الوجود مشتركا فيه
وقد ابطلنا هذا او يكون لكل منهما مهية فان لم يشترك في شي لم يكن ان يكون كل واحد منهما قائما لا في موضوع وهو معنى الجوهر المشترك فيها
بالسوية وليس لاحدهما اولا وللثاني ثانيا افلا تكون مع جنس لهما فان لم يكن كذلك كان احدهما في موضوع فيكون ليس واجب الوجود
فان اشتركا في شي ثم كان لكل منهما العدة بمعنى على حدة تتم به مهيته ويكون داخلا فيهما فيكون كل واحد منهما منقسما بالقول وقد قلنا ان
واجب الوجود لا ينقسم بالقول ليس الا واحد منهما واجب الوجود انتهى ونقل بعض الاعلام عبارة النجاة في جملة ما نقله من ليس الفضلا
واعترض عليه ان وجه منها انه قد او يكون نفس وجوب الوجود طبيعة كلية ذاتية ليس قسيما لقسميه السابقين الا ان يتكلف ويحمل الشق
الثاني على كون وجوب الوجود معنى شخصيا يكون نفس ذات الوجود والجواب ان الذي وجد في نسخ النجاة الموجودة عبارة
التي ذكرها في كتاب المبدأ والمعاد ايضا والذي وجدته هناك ايضا بالواو وعليه اشتد فيه الاعتراض منها انه قوله فلا يكون
وجوب الوجود موجودا بذاته رد على انه لا محذور فيه اذ لعل منشا الامر يكون امر اعتباريا لازما للذات الى جهة الا ان يبنى الكلام

علما ذكرنا سابقا من ان البديهة حاكمة بان الوجود الذي يكون موجودية الاشياء باعتباره لا بد ان يكون امرا حقيقيا هو المراد
بوجوب الوجود وقال وانت خبير بان بعد ثبوت تلك المقدمة وضم المقدمة الاخرى اليها من كونه واحدا بالتعين يثبت
كثير من المطالب من التوحيد وعينية الوجود للواجب وعدم كونه ذا ماهية كلية وكون تشخصه بذاته وعدم امكان ...
من دون حاجة الى تلك التطويلات التي ارتكبها الشيخ من دون فائدة يعتد بها والجواب ان كلام الشيخ في النجاة وغيره
المتقدمين ليس بقليل التبيين كونها الا علما ماورده الفاضل الكاشي وقد عرفت انه بعد اعتبار المتقدمين لا حاجة ... المقدمات
التي ذكرها الشيخ ... دفع الاعتراض ومنها ان قوله ... ليس الا اعادة وجه السابق والجواب ان نسخ الكتاب التي عندنا مختلفة
ففي بعضها فان ... ولا كلام في هذه النسخة وفي بعضها هذه الزيادة موجودة وتوجيهه ان الكلام الاول مبني على حمل
لازم الماهية المذكور فيه على المعنى المتبادر منه وهو ان يكون الماهية سببا له بناء على ان احتمال كون وجوب الوجود معللا
بغير الذات ظاهر الفساد وفي الكلام الثاني مبني الامر على اعتبار اللازم بالمعنى الاعم من كونه معلول الذات او غيرها وسياق
الدليل على هذا الاعتبار فلا تكرار ومنها ان قوله فان كان مهيته عارضا الى ان النوعية واحدة ... لم يجز ان يكون وجوب الوجود
نوعا محصلا ... وجاز ان يكون حقيقة كل منهما وجودا او وجوبا خاصا ... الا ان ...
كون الوجود الحقيقي معنى واحدا بالبداهة وقد عرفت انه بعد اخذ هذه المقدمة والمقدمة الاولى فلا حاجة الى ...
وجوابه ما ذكرنا في جواب الاعتراض الثاني ومنها ان قوله فيكون نوع وجوب الوجود مشتركا فيه وقد ابطلناه ... لازم
منها ان يكون نوعا عاما مفهوم وجوب الوجود مشتركا فيه وما ابطله هو كون مفهوم وجوب الوجود نوعا مشتركا فيه ...
من الوجود والجواب ان الذي لزم ههنا ان نوعا من الانواع المندرجة تحت مفهوم الوجود مشتركا فيه كما اعترف به المعترض
وقد ابطل ... الكلام المنقول عنه بقوله ولا يجوز ان يكون نوع واجب الوجود بغير ذاته واقام البرهان ...
ان ههنا مسلكان ذكرهما الشيخ في كتبه الاول ان الحكمة ... واجب الوجود ... عليه
نفي واجب الوجود لا ند له ... وجوب الوجود ... واجب الوجود لا شريك له ... قول ...

وقد ابطلنا اشاره الى المسئلة الاولى ومنها قوله ... لقوله فان لم يشترك في شيء ... لانه فرض ان وجوب الوجود ... الماهية
وقد اخذ الفاضل وحده هذه المعنى كما ظهر من كلامه فكيف يمكن ان لا يشتركا في شيء مع قطع النظر عن الاجزاء ...
هذا الشق بعد اخذه وحده هذه المعنى لكن الامر فيه سهل اذ كثيرا ما يفرض الشيخ الاقسام البديهية البطلان سواء كان بطلانه
لكونه خلاف الفرض الذي فرضه اولا او لامر اخر وقطع النظر عن وضوح بطلانه ويتكلم عليه الى اخر ما ذكره من التشنيع ... والجواب
ان الشيخ لم يفرض كون وجوب الوجود داخلا في جميع ما يصدق هو عليه بل يمكن حمل الكلام على ان المراد ان وجوب الوجود
داخل في ماهيته في الجملة كما يظهر من التدبر في كلامه ومع سقوط الاعتراض ... المقدمات ... الماهية
... كونه وهي التي نقلناها عن الفاضل الدواني قال ... الاعلام ... الادلة المذكورة ... من اصلها
... المشهورة ... كونه هذه الايرادات ... بتمهيد مقدمتين احدهما ان الامر الذي موجودية الاشياء به ... هو
سبب الموجودية ... فيه بل ما هو الموجود باعتباره اي الوجود ... لا بد ان يكون امرا
حقيقيا متحققا في الخارج وقد ادعى البداهة فيه وثانيتهما ان الامر البديهي لا بد ان يكون معنى واحدا اما بالبداهة ايضا او
بان الدلائل التي ذكرها القوم لاثبات الاشتراك المعنوي للوجود ويدل على ذلك ... ان الوجود الذي ... الموجودات
امر واحد ... الموجودات امر حقيقي ... هذا الامر الحقيقي معنى واحد ... وهو الموجود
بالذات وما سواه اما موجودات ... باعتبار علاقة ... باعتبار قيامه ... ذوق المتالهين
او موجودات بالعرض باعتبار شئونه واعتباراته على ما هو رأي الصوفية ثم ذكر ان ما ثبت ان هذا المعنى واحد ...
فيجوز ان يكون له افراد متكثرة اما بالفصول بان يكون هذا المعنى الحقيقي معنى جنسيا او ... فيكون ...
التوحيد لابطال هذه الاحتمالات اذ ذلك ... من التوحيد ان الواجب ... ذات معين ليس فرد معين ...
ولعد ما بين المقدمتين ... الايرادات ... على ... او ... الكلام ... بعد حذف التطويلات الزوائد ...
الواحد الحقيقي سواء كان معنى جنسيا او نوعيا ... فيلزم انحصاره في فرد وهو ... او ... فيلزم ... محذور ان

ان يكون الفرد المعين من الواجب الوجود محتاجا الى غيره وهو محال كما ذكرناه وثانيهما انه يكون هذا الامر الجنسي في تعينه محتاجا
الى الغير وهو ما لم يتعين لم يتحقق فيكون في تحققه محتاجا الى الغير مع ان التحقق والموجود به وهو الموجود الجنسي ولا يمكن
القول ان هذا الغير لعله يكون عين الفرد فلا يلزم محذور لان الفرد ان كان عين هذا الامر الجنسي فكيف يمكن عروض الغير
غيره فلا يكون له ان يكون سببا لتحقق هذا الامر الجنسي اذ الموجود الجنسي في يكون هذا الفرد لا بهذا الامر وهو خلاف الفرض
وبعد ما عرفت هذا يسهل عليك توجيه الدلايل التي ذكرها الشيخ ودفع الايرادات المذكورة عنها انتهى ولا يخفى ان توجيه
المقام بهذا النحو لا يصلح لتوجيه كلام الشيخ والكلام في نفسه لا يصفو عن الخلل فان قوله بعد ما ثبت ان الوجود الذي
تنتسب اليه الموجودات امر حقيقي متحقق لا اعتباري مسلم لكن هذا الامر الحقيقي معنى واحد البتة وهو الموجود الخاص بالذات
محل تامل اذ لم يثبت بعد ان الوجود موجود بمعناه واحد بالمعنى الاعم بدون اضافات اخر وبيان وبرهان كون الحقيقة
الوجود وان قيل انه عارض للواجب والممكن كما هو راي جماعة من المتكلمين له حصص موجودة لم يرض بعضها للواجب
وبعضها للممكن ولا يلزم كونه موجودا بالذات ولا يلزم ايضا تجرده وذلك لان وجود الاشياء الممكنة باعتبار انتسابها الى الوجود
المطلق لا لمعروضه كالنعوت كلامه ثم اضافة قول الشيخ من ابطال كون معنى وجوب الوجود جنسا للواجبين انواع لها
الا المقدمتين غير واف باتمام المطلوب من غير اضافة مقدمات اخرى كما لا يخفى على المتأمل وقول الشيخ ليس في معنى
وجوب الوجود لا يمكن ان يكون عين ذات الواجبين المفروضين ولا جنسا وبهذا الحسب لان الوجود المطلق الموجود ان لم يكن
ان يكون جنسا للحصص او للافراد المعروضة له مطلقا الاعيان وح لا يندفع بهذا الكلام المتكلم الذي يقول بان وجود
الواجب موجود زائد على ذاته وهو مقتضى ذاته او لم يثبت بعد وذلك لان وجود الواجب عين ذاته لم يثبت لم قوله هذا المعنى
الواحد الجنسي سواء كان معنى جنسيا او نوعيا لعله اما بذاته فيلزم الى اخر ما ذكره محل نظر لان المراد بالتعين اما تعين الوجود
في ضمن واجب الوجود وكان المعروض له الوجود جنس او نوع بالنسبة الى حقيقة واجب الوجود او تعين اصل الوجود ولنحو
جور في هذه المرتبة لم يكون احد الذوات الواجب حيث ليس له عينية الوجود وعلى الاول الكلام المعروض الى انسبة المرتبات

الوجود

الوجود الذي هو جنس بل بالفصل ولا يلزم الفساد الاول يعني كون الفرد المعين من واجب الوجود محتاجا الى غيره بل الى الجنس
محتاجا الى الفصل وكذا الفساد الثاني في بيان ذلك لانه القدر المسلم من المقدمة الاولى ان الوجود الذي للاشياء موجود بها
لهذه الاشياء موجودة بمعنى ان حصص الوجود السارية كلها موجودة ثم وجود الحصص لم يقتصر وجود الطبيعة فقط بان الطبيعة
المطلقة موجودة فالتعين لنحو وجود الطبيعة مانع لوجود الحصص والافراد كما صرح الشيخ في محله وجود التي باعتبار وجود
الحصص المعينة من الوجود لا باعتبار اصل طبيعة الوجود المطلق فلا فساد في كون الطبيعة المطلقة من الوجود محتاجة في تعينها
الى الغير وكذا في تحققها وجودها اذ ليس التحقق والموجود بها الطبيعة المطلقة بل الحصص المخصصة وح بقي ايضا فساد احتمال
كون الوجود زائدا في كل شيء محتاجا الى بيان وعلى الشارح وهو لم يكون الترديد في تعين اصل الوجود والمعروض كون
طبيعة الوجود جنسا او نوعا بالنسبة الى الموجودات وحينئذ لم يبق بعده كون وجود الواجب عين الذات كان
احتمال الزيادة على ما لا انه لم يقم على نفيه البرهان مع المعترض لم يقل الخلل انه يكون الوجودات باسرها زائدة على الذوات
وعين وجود الواجب مستندا الى ذاته كما هو راي جماعة من المتكلمين وح لا يلزم المحذوران المذكوران كلا الا يكون لعدم البيان
السابق وهذا الاحتمال وان كان فاسدا لكن الكلام في ان فساده يحتاج الى بيان يستغني عن البيان المذكور ولعل الشيخ
المقصود بعد ثبوت المقدمتين اللتين ذكرهما برهان اقوى مما نقله عن بعض الاعلام وهو لانه الوجود المطلق موجود واحد
بالمعنى المذكور فاما ان يكون من وجوب الوجود بذاته فلا يكون له تعين زائد على معناه او لا يكون كذلك وعلى الاول يلزم
انحصار وجوب الوجود فيه ويلزم انه يكون وجود الممكنات منتسبة خاصة اليه لا لموجود الوجود للماهيات الممكنة كما هو راي المتأخرين
وعلى الثاني اما ان يكون عين الحقايق النوعية للاشياء والذوات الى جنب لها او خارجا عنها لاحتمالها او مختلف الحال
في ذلك بالنسبة اليها كما سبيل الى الاول ويلزم ان يكون حقيقة جميع الاشياء واحدة ويختلف فيها بالعوارض المشخصة وهو من البطلان
ويلزم ايضا ان يكون حقيقة واجب الوجود مشتركة بينه وبين غيره وقد ابطله ولا الى الثاني او يلزم ان يكون معروض الوجود
حيث لذاته واجب الوجود وهو باطل لما ابطل الشيخ كون حق الحد جنسا لواجب الوجود ولا الى الثالث لانه يلزم على

هذا السعد بان يكون الوجود لا حقا له اذ واجب الوجود فلا يكون اما ان يكون اللحوق المذكور بسبب اقتضاء الذات او بسبب غيره

والثاني على ان البطلان وكذا الاول لان الذات مع قطع النظر عن الوجود اللاحق موجودة ام لا والاول باطل اذ لا يكون

بهذا الاعتبار موجودا بهذا الوجود اللاحق ولا بغيره او يلزم ان يكون للشي وجودين وعلى الثاني يلزم ان يكون الشي

الذي يكون عدما صرفا واكان مجتمعا مقتضيا للوجود لجميع الحكم واذا تاملت ادركت استخراج بطلان صور الاختلاف

ولكن ان راعى النسبة بين الوجود المطلق وبين حصصه العقلية الجنسية النوعية والوجود والعقلي الحق فيها والذوق

ايضا طرق اخرى لا يناسب ايراده بهذا التعليق فان الغرض منه تفسير ما في الكتاب واحد بالكلمة الظاهر ان

مراده بالواحد بالكلمة ليس لمعناه وحقيقته القدم جنس وفصل وذكر بعض الاعلام ان الواحد بالكلمة في اصطلاحهم

الواحد بالوحدة النوعية اي النوع الواحد ويقولون له الواحد بالكلمة باعتبار ان شرح اسمه ليس لافراده معناه الحقيقية

لا فراده متخالفة في الوجود والعدد بخلاف المعنى الجنسي وما ذكره غير واضح عندي وواحد بالعدد

حقيقة النوعية غير ذاته بل هي شرح اسمه فقط ولا يصدق على غيره بل الحقيقة على حقيقته من قوله هو شرح اسمه

نافلا قوله واحد بالعدد وذكر بعض الاعلام انه نافلا قوله واحد بالكلمة وهو غير موافق لما ذكره في تفسير الواحد بالكلمة

ووجوده غير مشترك فيه اي وجود واجب الوجود بغير الوجود الواجب لا يتصف به غيره والحقيقة المتعددة الافراد

ويمكن ما سبق علمه ان حاصل الاول ان حقيقته واجب الوجود لا يتعدد الفرد وواحد هو ذات الاول العلاوة ان

والثالث ان معنى وجوب الوجود لا يثبت لحقيقة اخرى وشي آخر وهذه مسئلة ثانية وقال بعض الاعلام انا ناقلا كونه واحدا

واحدا بالعدد والمراد بالوحدة الحقيقية المتعددة المعنى النوعي اذا كثر افراده كان ما هو تمام حقيقة كل فرد مشتركا فيه

الاشتراك فيه لوجب الانحصار في الفرد والواجب تعالى ولذلك لم يكن حقيقة كلية لكن يصدق لنا الحقيقة لا يتعدد الا هو ظاهر

ويمكن ان يكون كل الفقرتين ناظرا الى الوحدة بالعدد ولان النوع اذا كان منحصرا في فرد يصدق على ذلك الفرد انه

اي ما هو تمام حقيقته فقط ولا يشاركه فيه غيره وقس عليه ما هو تمام النوع المنحصر في الفرد كما فيه يكره فيه نظر

اهنر

بهر والتوجيهان ضعيفان كما يظهر بالتامل فهو الفاعل لبسائط الحقيقة المراد بحقيقة الماهية الموجودة لا القادة وعدم ساطعة

انما سواء هو الماهية التي هي معروض الوجود وهو الوجود الذي هو موجود الفاعل بسبب التحقق كما قال وهو حاصل الهوية

وقد يرسم بعض الاعلام بان الذي يكون وجوده لا وانما لا يكتسب لان يكون غير بسائط الحقيقة مطلقا فان المركب لعدم يحدث من المادة

كذلك واما الصورة فعلى الاول يكون مراده بعدم البسائط الحقيقية عم ان يكون يركب شي او متعلقا بي

بما انه بعد ما عرفت تعين المقصود وقال الفاضل ظاهر سياق كلامه المراد بما بالذات الامكان وما بالغير الوجوب او الوجود

يرد عليه انهما لا يدخلان في هوية الممكن فلا يلزم حصولها في المركب كنه قال ويمكن ان يكون المراد بما بالذات الماهية

وبما بالغير الوجود وهذا الفاضل غير نافع في دفع الايراد اذ الوجود عرض لاحق للذات وفيه ان المراد بالحقيقة ليس الماهية

بل الماهية الموجودة كما ذكرنا ومع ذلك يندفع الايراد واول الاوائل الصادقة الظاهر ان المراد للاول

المقدمات المستعملة في العلوم ومنها المورده في اوائل العلوم على سبيل المصادرة والوضع حتى يفهم كل شي من تلك

في المحصل السهو انه لا واسطة بين الايجاب والسلب وليس المراد جميع البديهيات على الاطلاق والنظرية قوله سبق ان

ومعنى قوله مقولا بالقوة او بالفعل ما ذكره في كتاب البرهان حيث قال والمبادي العامة تستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة

واما بالفعل واذا استعملت بالقوة لم يستعمل على انها مقدمة وجزء قياس بل استعملت قوتها فقط فيقال ان لم يكن هذا حقا

فمقابله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شي اما ان يصدق عليه السلب او الايجاب لانه مما هو مستغنى عنه الا فيما

سكت المغالطين والمتاكدين واذا استعملت بالفعل خصصت اما في جزئيها معا كقولنا في تخصيص المبدا المذكور

في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما مباين فقد خصصت الشي بالمقدار وخصص الايجاب والسلب بالمشارك والمباين

والمقدار الموضوع فكتخصيص المقدمة العامة وهي قولنا كل الاشياء المساوية لشي واحد متساوية الى ان كل المقادير المساوية لمقدار

واحد متساوية فخصص الشي بالمقدار وترك المحمول كما انتهى واما قولنا الكل اعظم من الجزء ومعناه ان مقدار الكل

اعظم من مقدار الجزء مبني على ان مقدار الشي مع غيره ليس اصغر من مقداره وذلك الشي وحده وربما فيكون اعظم او لا واسطة

بين السلب والايجاب واستعمل مثلك المقدمة بالقوة دائما وقولنا الاشياء المساوية لشي واحد متساوية فيبني على ان الشيئين وبرد كل منهما الشي لا يمكن ان يكون اصغر واعظم من الاخر فيكون مساويا له اولا وبطل بين الايجاب والسلب كما مر وقولنا الشي الواحد لا يكون في مكانين فيبنى على ان الشي الذي كان في مكان واذا فرض كونه في مكان اخر لزم ان لا يكون في المكان الاول وهو ح مع ذلك كونه في المكان الاول لزم اجتماع النقيضين وليس كما زعم بعض الفضلاء والعلم بان الكل اعظم من الجزء مبني على ان زيادة الكل على جزئه ان لم تكن معدومة كانت موجودة لامتناع ارتفاع النقيضين واذا هي موجودة مع الجزء يلزم ان يكون الكل اعظم اولا لزم من الاعظم الاول كذلك وكذا قولنا الاشياء المساوية لشي واحد متساوية مبنية على ذلك الفرض فان تلك الاشياء اذا كانت طبيعتها كطبيعة الواحد فاستحال ان تكون طبيعتها مختلفة لاستحالة اجتماع النقيضين وكذلك قولنا الشي الواحد لا يكون في مكانين فان الشي الواحد لو حصل في مكانين لما امتاز تحالة عن حال الشيئين كما يليق مكانين واوالم يتميز الواحد عن الاثنين كان وجود الثالث كعدمه فيكون ذلك الثالث جمع فيه الوجود والعدم فحمل الاولى في قوة الثاني والاثبات لا يرتفعان والاخر يجمع في قوة قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان واستخبر لضعيف ماذكره
النوع من هذا الكلام بان طريق اثبات المتحير المسترشد وذكر اولا انه من كان متحيرا مسترشدا ومن عرف ذلك له هولاء معاشرون مع الناس بالمكالمة والمحاورة والمشاركة في المعاش المحتاج الى المخاطبة فقول الفيلسوف المسترشد لواحد منهم او الكلمة التي تقصد بها تلك كونها من الاشياء المعينة ولا تقصده فان قال ان الكلمة لم افهم شيئا منها فمن جملة المسترشدين المتحيرين وانقطع الكلام في نفسه وليس الكلام معه بهذا القرب بل التحط الجاهل بل العلاج بالكي او غيره وكذا ان قال ان الكلمة فهمت باللفظ كل شي ولا تميز عندي دلالة اللفظ على شي دون شي وان قال ان الكلمة فهمت منها اشياء معينة او شيئا بكثرة محدودة فيما كان حال فجعل اللفظ دالا عليها باعتبارها بحيث لا تخلو عن تلك المعاني لا غيرها فهذا العاقل ممكن المخاطبة معه وطلب ارشاده بالمحاورات العلمية فهو متحير مسترشد فهو دون الجاهل او الجاهل المسترشد المتحير بان طريق التميز بين المسترشد وغيره وقوله اذا كان الامر دليلا على ان الماهية التمييز من الانسان وكان يلزم عدم التمييز منها

اتمام الحجة على المسترشد وحاصله انه اذا كان اسم واحد كالانسان مثلا عنده دالا على معنى واحد لابد ان يخلو ذلك الاسم عن غيره كالانسان بمعنى المباين للانسان فالذي يدل عليه اسم الانسان لا يكون الذي يدل عليه اسم اللاانسان وان كان اللاانسان يدل على الانسان بمعنى يدل على ما يدل عليه لفظ اللاانسان بحسب الواقع وباعتقاد المتحير فيكون الانسان واللاانسان والحجر شيئا واحدا وكذلك جميع ما هو خارج عن ما دل عليه لفظ الانسان ولذلك حكم المتحير من الفاظ هذه ونحوها من ان يكون كل شي كل شي بمعنى انه لا يتميز شي من الاشياء عن غيره ويلزم من ذلك انه لا يكون للكلام مفهوم ويلزم من ذلك انه لا يكون التفاهم فذلك من جملة المتحير المسترشد فيكون حكمه حكم الطائفة المتقدمة وقوله ثم لا يمكنه الى الالتفات في شي مما خوطب به الا ان التسليم ذلك في جميع ما خوطب به ويرجع الى التفهيم السابق في هذا الكلام المسترشد والمسلم اعتبارا للانكار على البعث لبعض الكتابة دون بعض فحيث يتميز كون ما يدل عليه احدهما كالانسان غير ما يدل عليه الاخر كاللاانسان وحيث لا يتميز كالابيض واللاابيض يكون عنده اللاابيض واحدا فيكون كل شي هو ابيض لا ابيض وكل لا ابيض فهو ابيض ويلزم منه ان يكون كل شي كل شي ولم لا يكون للكلام مفهوم كما ذكره في المقدمة بعد علمه الكلام وقال بعض الاعلام عند قول الشيخ فان كان الانسان يدل على اللاانسان الى لا يخفى ان الظاهر ان مقصود الشيخ من هذه التقسيم والمسوق للمتحير كيف حيث عليه من طريق فهم المعاني من الالفاظ وان بين الالفاظ في الواقع مرادا ومغايرة وما يكون شيئا ليس شيئا او ليس كل شي كل شي فان واثبت خبر بان اسباب التمييز عنهما باعتبار فهم المعاني من الالفاظ ومر ما ذكره قبل ذلك القول ادعى انه الانسان يفهم منه شي خاص لا يفهم منه غيره ولا حاجة بعد ذلك الى هذا القول الشهير وفيه نظر لان الذي ظهر من السابق انه العاقل المسلم انه في الكلمة لم يفهم شيئا في البعض دون البعض ان التصريح بانه يسلم ذلك في كل مخاطبة ومحاورة في المقدمات والمخاطبات التي يورده عليه الزاما واثباتا للحجة عليه ولهذا ذكر بعد ذلك انه لا حكم اقتضاء التمييز وحكم عن التمييز على سبيل التمهيد ثم اشتغل باتمام الحجة كما ذكرنا في تقييد المتن ثم قال بعض الاعلام بعد نقل عبارة ان العوام ههنا او الظاهر منه انه يستدل على ان الانسان لا يدل على اللاانسان والا لزم ان يكون جميع الاشياء شيئا واحدا وهو محال

وفيه انه لو كان استحالة هذا ظاهرة لكان بناء الكلام عليها ما في حاجة الى توسيط الالتفات وانه يمكن تتميم المطابقة بينهما على انه
يلزم الدور في السياق اذ قد عرفت ان المقصود اثبات الاعتبار من الكتابة في الواقع لعدم تعقل المعاد دون غيره من النقض الاعلام
مثلا فلو كان اثبات هذا المفهوم باعتبار الكتابة كان في وراء ذلك وانت خبير بما ذكرنا في تفسير كلام البعض ان ليس الغرض من هذا الكلام
الاستدلال على ان الانسان لا يدل على الانسان فانه يلزم ان يكون كل شيء كل شيء وهو محال بل الغرض ان من سفه القول بان
الانسان يدل على الانسان ليس يكون كل شيء كل شيء فيلزم انه لا يكون للكلام مفهوم للغرض الذي اشير اليه وقوله فيلزم من حمل
ان يكون كل شيء كل شيء وان يكون كل شيء من الكتابة النفي ولانه لا يكون للكلام مفهوم ليس الغرض منه الزام محالات حتى
يستدل به على بطلانه ما يلزم عليه بل الغرض منه ترتب الامور على الامر المذكور حتى يظهر منه ترتب كلام المنطق فانه يترتب على الاولين
ومع ظهور اندفاع ما ذكره هذا القائل بما ذكرنا لا يظهر له وجه الا ان يكون السلب الكتابي ولا يصدق حمل الانسان
التصديق بالثبوت والسلب هو التصديق بعدم الثبوت فلعل المراد وبعدم الاجتماع عدم اجتماع متعلق التصديق في الواقع وان المراد
بعدم صدقهما عدم صدق التصديقين وقال بعض الفضلاء الفرق بين القولين فيهما ان الاول يحسب الحكم بالاتفاق والثاني بحسب
والثاني بحسب الحمل المتواطي والثاني الحمل على وجه اجتماع البياض واللابياض في موضوع واحد ممتنع وكذا صدق الابيض واللاابيض
على ذات واحدة وكذلك امتناع البياض واللابياض على موضوع واحد وكذلك الابيض واللاابيض على حمل وقال بعض الاعلام
الظاهر ان المراد بالاول التناقض في المفردات وبالثاني التناقض في القضايا وكذا قوله لا يرتفعان ولا يكذبان معا واو الكذب معا كذلك
يعني الايجاب والسلب في محل بعض كقولنا زيد ليس بانسان والكلمتان صادقتان في الكتابة ليس كذلك نحو زيد ليس بانسان او الانسان
وكون زيد ليس انسان يصدق زيد ليس بانسان او ليس الانسان فانهما حملان لشيء واحد فيكون فيه جمع النقيضين والتوجيه
لما ذكره بعض الاعلام بان سلب الانسان لا يستلزم صدق اللاانسان حتى يلزم صدق الانسان واللاانسان او ليس الكلام في ان
ارتفاع الانسان واللاانسان محال لانه يسلم لزوم ان الانسان لو ارتفع لصدق اللاانسان سقط في البرهان الفاد
بعض الفضلاء والثالث مبادي البراهين يشمل البراهين مع انها جزء منها الذي لابد منه الا على سبيل قولنا في ذكرها حجة منها

وكذا الحال في كون البراهين نافعة في معرفة الاعراض الذاتية لموضوعاتها لكن معرفة جوهر الموضوعات مما يتعارف منهم
انهم اذا قالوا الفلسفة نافعة في ذلك الشيء كان الغرض ان الغرض الاصلي الذاتي في ذلك الشيء والاول نافع في حصول العلم الكلي
مبادي البراهين تنفع في البراهين والبراهين تنفع في معرفة الاعراض الذاتية لموضوعاتها فظهر ان الغرض الذاتي في العلوم
معرفة الاعراض الذاتية لموضوعاتها فاستدرك ذلك بقوله لكن جوهر الموضوعات الذي كان مما يختلف فيه في العلوم الطبيعية
والتعليمية يعرف بالحد فقط فيقع للفيلسوف منها الى كسب فيكون لهذا العلوم دون غيرها من العلوم نفع في الامرين
جميعا يعني في معرفة الاعراض الذاتية وتحقيق جوهر الموضوعات لكن قد يتشكك على هذا بان حاصل الكلام
انه لم يتكلم في جواهر الموضوعات على سبيل التحديد والتصور كان هذا وظيفة العلوم الجزئية وقد حصل التعارف
ما يلزم الفيلسوف ان يكسبه وايضا قوله ما يعرف بالحد فقط الى اخره يدل على التفاوت بين ما كان في العلوم الجزئية وبين
ما يعرف هنا ولذا تكلم فيها في التفصيل صار الكلام فيها مبهما وقد عرفت ان الغرض من البرهان معرفة الاعراض الذاتية
لموضوع العلم وليس اثبات الموضوعات من هذا القبيل فقول الشيخ التي كانت موضوعات في علوم اخر الى اخر ما ذكره
حاصل الجواب ان موضوعات العلوم الجزئية عوارض ذاتية لموضوع هذا العلم الذي هو الموجود المطلق واثبات وجود موضوعات
العلوم الجزئية في هذا العلم على سبيل اثبات تلك الموضوعات للموجود المطلق فيكون اثباتا للعوارض الذاتية لموضوع العلم
فيكون ما لا يبرهن عليه في علم اخر برهن عليه ههنا ويكون من وظائف هذا العلم دون العلوم الاخر لان موضوعات العلوم
لا تحصل فيه بل في علم اخر والصادق المصدق لا علم اخر وقسم هذا العلم الى جوهر الى اخر ما ذكره والفرق بين هذا الوجه وبين
الوجه السابق ان بناء الوجه السابق على ان الامور المذكورة من حيث انها موضوعات للعلوم الجزئية لا يتم تحصيلها في
تلك العلوم بل في غيرها ومن حيث كونها عوارض ذاتية لموضوع هذا العلم لا بد ان يكون البحث عنها في هذا العلم وفي هذا الوجه
الاخير قطع النظر عن كون الامور المذكورة موضوعات للعلوم الجزئية فلا حاجة الى تحصيلها فيها بل الغرض في هذا الوجه ان تقسيم
هذا العلم الى الجوهر وعوارض خاصة له الى اخر ما ذكره وقال بعض الاعلام في تفسير هذا الكلام لما ذكر ان الموضوعات التي كانت

وما يلف ليعرف بالجدا انكانت موضوعات للعلوم السالفة كيف لم يحصل في هذا العلم وأورد ذلك عليه وأجاب إن أراد بعد ذلك الخ
يشير إلى أن هذا الشك والجواب ليس مخصوصا بالموضوعات التي موضوعات للعلوم السالفة بل لو قطع النظر عن ذلك أيضا نقول
لم لا يجوز أن لهذا العلم أيضا موضوعات وعوارض ذاتية لها سواء كان موضوعات للعلوم الأخر أو لا ويرد في بادي الرأي أن المذكور
فيها أو في هذا العلم لا بد أن يتكلم فيها وكذلك أنه ليس على سبيل التحديد والتصور فقط بل على سبيل التصديق فيكون لما هيا ويورد
لم البرهان يمتنع في معرفة الأعراض الذاتية لموضوعاتها فكيف يستقيم البرهان على نفس الموضوع والجواب إن هذه الموضوعات
ولئن كانت موضوعات بالنسبة إلى أعراضها الذاتية لكنها محمولات وعوارض بالنسبة إلى الموجود المطلق الذي هو موضوع هذا العلم
والبرهان إنما هو على ثبوت هذه اللواحق الذي هي موضوعات بالنسبة إلى لواحق أخر للموجود المطلق فيكون البرهان ما فيها
في ثبوت الأعراض الذاتية لموضوعها ما كان ما قبلها له في هذه المباحث أيضا فلم يلزم محذور فالموهم قوله وأيضا لا تورد هذا
هذا الذي ذكرنا من تعميم الشك في إيراده مع قطع النظر عن كون الموضوعات موضوعات للعلوم الأخر وبيان الجواب أيضا
على هذا الوجه ومع قطع النظر عن أنه موضوعات العلوم الأخر محمولات لموضوع هذا العلم وإضافة مزيد توضيح وتفصيل لكون تلك
الموضوعات سواء كانت موضوعات للعلوم الأخر أو لا محمولات وعوارض لموضوع هذا العلم ليس مما سبقه إليه أحد ولذلك الموضوعات
أحوال العرض للموجود وأقسام له من دون التوضيح والتحقيق الذي فيه هكذا ينبغي أن تفهم هذا المقام انتهى وعندي أن حمل الكلام
على إيراد السؤال والجواب على أسلوب آخر بعيد عن أسلوب الكلام مناف عنه والظاهر ما ذكرنا فيكون ذلك الجسم الذي هو
موضوع العلم ما كان الجسم للعلم الطبيعي وبدن الإنسان لعلم الطب أو الجوهر مطلقا الذي ليس موضوعا للعلم لذلك
ذلك فتبع الثمرة والتعدد يتناول المقصد ما لم يكن في الخبر ولا عارضها لطبيعة الموجود أن المقارنة وتكون هو الكل الأول
إشارة إلى الأعراض واللازم إلى الجواهر أو الأول إشارة إلى احتمال كون الطبيعة متغايرة للعدد والثاني إلى كونها متحدة معها
بجوهرها فإنه ليس لأنه موجود أي وليس لأن الموجود يصير هو إياه وذلك بناء على اقتضاء الجعل الخارجية فإنه ليس لأنه موجود
جوهرا أو عرض فإنه لو كان بسبب كونه موجودا جوهرا لم يكن أن يكون عرضا أصلا وإلا لزم تخلف مقتضى الطبيعة عنها فليس

البحث

البحث عن مبادي التصور وإلحاقه جدا هذا الكلام مذكور على سبيل الاستطراد والغرض متعلق بقوله وليس البحث عن مبادي البرهان
برهانا ويكون متعلق الغرض في العلم وحاصله أن البراهين التي تكون مسئلة في العلم وغاية ما يلتزم في مباحثه ما كان فيه إثبات الأعراض
الذاتية للموضوع وأما البحث عن تحصيل وجود الموضوع فإنما هو بحث عن مبادي البرهان المتعلق بالمسئلة ولئن كان البحث عنه
بحثا لقصد بقيا يقينيا فاندفع بذلك هذا الوجه أيضا المقالة الثانية وأقسامه بقول كلي [illegible]
المقالة الثانية
عن عروض لخصوصيات الأقسام وأحوالها على الوجه الجزئي لأن الوجود للشيء قد يكون بالذات مثل وجود الإنسان
الأمور التي يحمل عليها الأشياء فقد يكون نفس ذات ذلك الشيء أو داخلا في قوامه وهذا هو الموجود بالذات وقد يكون خارجا
عن ذاته وماهيته وهذا هو الموجود بالعرض قال بعض الأعلام ظاهر العبارة يوهم أن مراده الوجود الرابطي لكن كان غرضه
ليس … بل المراد أن الأشياء يكون موجودات بالذات وموجودات بالعرض والأول كالإنسان فإنه موجود بالذات
والثاني كالأبيض فإنه موجود بالعرض وعبر عن هذا المعنى بما عبر تنبيها على الذي إثبات الذي هو موجود لوجوده بالذات وعرضا
بالعرض انتهى وفيه نظر لأن الأبيض إذا كان من الموجودات كان إما جوهرا أو عرضا ولا ذات … فلا كان
معنى كونه موجودا بالعرض كونه بالعرض في الوجود ولا يختص هذا الحكم بل يجري في الأعراض والأظهر محصلا لغير ذلك يقول
عليه والأمور التي بالعرض لا تحد تحتمل أن يكون المراد أن الأمور الخارجة عن قوام الأشياء التي غير محصلة الحد أو المراد
المراد أنها لا تنحصر بل لا تتناهى أو من جملتها الاعتبارات التي لا تقف عند حد أو المراد أنها غير منضبطة ولا تستوفي بتي
فإن نسبة الإنسان أمر ثابت منضبط بخلاف كونه أبيض فإنه يتغير ويتبدل بحسب الأحوال والأحيان متحصل القوام
والنوع في نفسه المراد أن يكون الحكم بأن الشيء فيه متحصل بحسب الأمثال حصول الأمر في تتميم قوامه إلا في تتميم نوعيته حتى لا يمكن
أمر آخر يحصله نوعا محصلا ولئن كان له في نفسه نوعية محصلة كالعناصر الموجودة بأعيانها في الياقوت فإن انضمام الصورة
الياقوتية يحصلها نوعا آخر غير النوع السابق وليس المراد بقوله في نفسه أن لا يكون التحصل ذلك الموجود فيه كما زعمه بعض الأعلام
أو على هذا يكون قوله لا الجزء منه مستغنى عنه إلا لكفى أن حلول الصورة الياقوتية مثلا يجعل العناصر المتصورة نوعا على حدة

بخلاف الاعراض وقد يعرض الشيخ لذلك في مواضع من كلامه من ذلك قوله اعلم ان الامور التي تسمى صورا تخلق القوام محالها
انواع المقولات ليست اي امور تتقسم بل الامور والطبائع التي تقوم ماهية جنس وتخالف القول انه فصل يقوم
به الجنس على النحو المذكور في المدخل واما الاعراضات التي لا يكون على هذه الصفة فلا يجب ان يجعل ولا يحب ان تكون
مقولة بل يجعل لها مقولة محمولة عليه حقيقة فيكون الانسان نوعا اقارب كيف الا تقوم به ولا هو تابع الا انه بل عارض
غريب يكون المجموع منهما ليس نوعا البتة لشيء من حيث هو مجموع قال بعض الاعلام ان هنا اشكالا لانهم جعلوا الصور
النوعية التركيبية جواهر وهيئة السرير مثلا عرض وعلى هذا لا يجوز ان يقال السرير ليس بنوع واليافوت مثلا نوع وذلك
انه لا سبيل الى اثبات تميز اولو قلنا بان الصور التركيبية لها مدخل في وجود محلها وهيئة السرير مثلا ليس لها مدخل في وجود
محلها لكان يمكن ان يقال ان السرير ليس بنوع حقيقي اذ الماهية الحقيقية تحدث فقط والهيئة من لواحقها وعوارضها
فلا يكون المجموع ماهية حقيقية بل اعتبارية بخلاف الياقوت فان الصورة التركيبية لها مدخل في وجود المحل فكانت الماهية الحقيقية
هي المجموع لا المحل فقط واما اذا لم نقل بذلك فكيف يقول ان الاول ليس بنوع والثاني نوع ولم نفرق بينهما والقول بالفرق
بينهما باعتبار ان من الثاني يصدر آثار عجيبة عظيمة دون الاول قول واهي سخيف اذ من الاول ايضا قد يصدر آثار عظيمة
وقول انه لا يصح ان يكون ملاك الفرق بين الجوهر والعرض وكذا القول بان الحدس يحكم في الثاني بانه على حقيقة
دون الاول ظاهر لان هذا القول على هذا التقدير ليس الا مجرد التشهير والمكابرة ولو فرق بين الجوهر والعرض بان الجوهر
الحال له مدخل للمحل في وجوده ولذا لم يمكن له البقاء مع خلو وجود المحل بل في نوعيته بخلاف العرض فان المحل مستغن في وجوده
بالشكل اثبات ان العرض يحتاج الى المحل في وجوده بل في نفسه لا يمكن ان يعلل ان العرض يحتاج في تشخصه الى موضوع ولم يكن
الجوهر الحال لا يحتاج اصلا الى المحل في وجوده ولا في تشخصه كما ان العرض لا يحتاج في شيء منهما فهو خارج عما نحن فيه
لان الحال مطلقا لا بد ان يحتاج الى المحل اما في وجوده او تشخصه اشهر ولا يخفى ان الهيولى تامة بدون الصور لكن
ان يوجد نوع الهيولى بدون انضمام الصور اليها وفي الواقع انضمام الصور الى الهيولى افادها وجودا نوعيا والمجموع الهيولى

مع الصورة نوعا طبيعيا وغير نوع الهيولى وغير نوع الصورة وهذا الاتحاد والنوع الحاصل هناك ليس بمجرد كون الهيولى محتاجة في وجودها الى الصورة
بل من الاحتياج المتبادلة بالنسبة الى النوعية وايضا بل منشأ الاتحاد كون الصورة مرتبطة بالهيولى ارتباطا شديدا بارتباط الفصول بالاجناس
فقد يكون اعتبار ذلك في شيء دون شيء لكنه كذلك محتاجا اليه في وجود المحل كالقول الشيخ في الصور التركيبية فلا يبعد ان الصورة
الياقوتية العنصرية من هذا القبيل على الوجه الذي ذكره كل من نسبة الصور النوعية الى الاجناس وما يتركب منها وانما نسبة اللون مثلا الى
هذا القبيل من قبيل نسبة اللون الى الجسم من حيث الكيفية اعتبار مجموع منهما نوعا وحدانيا بل ليس الا اتحاد بينهما الا اعتباريا ولعل
مدعى البداهة في ذلك وليس ذلك ببعيد عن قبيل المكابرة ولم يشهر فتدبر وجود الاكوان ... فقال بعض الاعلام
كان للموضوع او لكون المحل بحصيل القوام ثم تبعه مستغن عنه اذ الكل ليس يحصل القوام بدون الاخر ... فلا يعول على ذلك
سابقا من غير ان يصح مفارقته لذلك الى ما كان السابق على القيد يصدق على كون الشيء في الزمان والمكان وكون العرض في المحل
اورد ... القيد لانواع الامور المذكورة قال الشيخ في المنطق في سياق ايراد ما يشكل على هذه الرسوم وذلك ان لقائل ان يقول ان الزمان
المطلق ~~وبتغاير الشيء~~ كذلك والتغاير الوضعي المطلق وبعض الاجسام الطبيعية لا توجد الا في المكان الذي هو فيه ويبطل في مواضعها
كالقمر والكوكب وبعض المواد لا تفارق الصورة التي لها الا اخرى كمادة الفلك وليس لها ايضا كالشيء من الصورة فليس لا تفارق المادة وقد تقدم
ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع فيقول اولا الشيء فرضنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه هو ان يكون بحيث اذا فرض
في الشيء المتعين الذي هو فيه موجود ام لم يفارقه لذلك المعين بل علة قوامه هو ان يكون ذلك الامر الذي هو بعده يتقوم
بالفصل والاجل هذا ما يكشف العرض باسم الموجود في الموضوع اذ هو باعتبار الوجود وخص الاول بلفظ القول على الموضوع لانه قال
فيزول شبهة الزمان والمكان والوضع المطلقات على ما شرطنا من جهة التي اياها تكون في المطلقات يجب الاهم ولا ما
بحسب الوجود ويسبق في الوجود وكما تعلم ان الاعيان موجودة في اعيان كلها تشخصية وكلا منا في كون وجود الذي لها في الموضوع
لا لانه قال واما القمر في فلكه فذلك امر لزم من خارج او ما لاتي علة وجود طبيعة القمر من حيث هي طبيعة القمر هي علة كونه في مكانه
ولذلك يصح ان نفرض للقمر وجودا ما وما يعرض من اجزائه يكون غير موصوف بانه يكون في مكان الكل او في مكان القسم تعلم ان

ظ
المصنف

في علم الطبيعة ومع هذا فليس في ذلك لانه في المكان حتى يجب كونه في المكان لانها الفارق المكان بل انما وجب ذلك فيه
شيء غير كونه في المكان واما العرض فلما ذلك لما انه في موضوع واما الصورة التي في المادة فانها ليست المادة علة قوامها
المحصلين على علة الصورة شيء هو ايضا علة المادة لكنها لذلك بتوسط الصورة ويلزم في الصورة ان لم يكن انها لما لم تقوم
موجودا بالفعل وقال صاحب التحصيل ينبغي ان يقولوا لما لا يمكن مفارقته لما هو فيه حتى ان اي وجود فيه يصح في المعين الذي
موجود ولم يكن مفارقته لذلك المعين بل علة قوامه هي ايه فيه لا ان يكون ذلك الامر الذي لا يقوم به بالفعل فان الاعتبار هيهنا
في ان وجود العرض في ذاته هو بعينه وجوده في موضوعه ولا كذلك وجود القوى في ذلك وان في زمانه ومكانه وقال بعض الفضلاء
بالذات منقسم الى قسمين احدهما الموجود في شيء اي ذلك الشيء الآخر متحصل القوام والنوع في نفسه لا كوجود فيه
مفارقته لذلك الشيء يعني ان وجوده في نفسه هو بعينه وجوده لذلك الشيء وعندي ان هذا القيد مستغنى عنه لا كوجود
لكن ذكره للتوضيح لخفاء هذا المعنى كما يشير اليه فهذا القسم يخص باسم العرض وهو الموجود في موضوع والثاني الموجود في غير ما كان
في شيء من الكيفيات بهذه الصفة فلا يكون في موضوع البتة وهذا هو المخصوص باسم الجوهر وقد علم بانه الموجود في شيء لا كجزء منه
منه دون ما هو فيه وهذا الرسم هو بحسب ما ظنوه على الوجه المشهور والتحقيق هو المذكور واعترض عليه بعض الاعلام بان
صحة المفارقة بما ذكره بعيد جدا مع ان هذا المعنى الظاهر انه لا يطابق الواقع ولا يرتضيه العقل السليم انتهى وقيل
التغيير صرح به صاحب التحصيل وفهمه من كلام الشيخ ولعده وعدم مطابقته للواقع وعدم ارتضاء العقل السليم اياه غير واضح
بعض الاعلام ان الظاهر ان القيد الاخير بالمعنى الذي ذكره هذا القائل مستغنى عنه لما ذكره وهو قوله وذلك الشيء الآخر متحصل القوام
والنوع في نفسه لا وجه لتخصيص الفضلاء بالقيد الذي ذكره والحكم بان هذا القيد حسن ان ايراد القيود ليس لمجرد الاحتراز
في المحدود بل قد يكون للتوضيح بالقيد متضمنا الرسم ولهذا لم يكن فيه احتراز بان لو وضع من جامع وضع عالما الحق
قاله الشيخ ثم قال بعض الاعلام وايضا الرسم الذي ذكره الظاهر انه لا فرق بينه وبين التعريف الذي هيهنا او يكون حال قوامه
قوامه دون ما هو فيه على ما حمله القائل قول الشيخ على انه يمتنع مفارقته لان وجوده في نفسه بعينه وجوده

هذا الرسم بحسب المشهور والتحقيق هو المذكور هيهنا انتهى ولا يخفى ان هذا الرسم الذي ذكره الشيخ في قاطيغورياس فرق كثيرا بين هذا الرسم
بحسب قاطيغورياس على الوجه المشهور والتحقيق ما ذكرناه اولا لشمول الرسم المذكور اشهر والفرق بين الرسمين المذكور
هيهنا مشتمل على قوله في شيء ذلك الشيء متحصل القوام والنوع دون التعريف المشهور وذكر الشيخ على التعريف المشهور المذكور
في قاطيغورياس ان هذا التعريف بحسب اللفظ ليس بحسب معنى جامع وضع على ما هو الحق فيكون الجوهر مقوم العرض
موجودا وغير متقوم بالعرض فيكون الجوهر هو المقدم في الوجود فقد ظهر مما ذكرنا في تفسير حد العرض ان المحل الذي يقوم العرض
لا بد ان يكون متحصل القوام والنوع في نفسه فلا يكون الجوهر متقوما بالعرض واما المقوم للجوهر العرض فيما على ما ذكرنا
وتحقيقه ان معنى قولنا في التعريف لا يمكن مفارقته لما هو فيه هو ان اي موجود معين اخذته في الشيء المعين الذي
موجود ولم يكن مفارقته لذلك المعين بل علة قوامه ان فيه وقال بعض الاعلام عدم تقوم الجوهر بالعرض مما لا كلام فيه حيث
اخذ في تعريف الموضوع وجوده بنفسه لا من ذلك الحال واما تقوم الجوهر فلم يثبت من هذا التعريف الا ان يقال احتياج الوجود
بين الحال والمحل من الطرفين فاذا لم يكن من جانب المحل فلا بد ان يكون من جانب الحال والا لكان من اشكال انتهى وفيه
غلط كثير فقد استعمل القول فيه في اوائل المنطق وقد عرف مذاهب مختلفة في امر العرض والجوهر وعلى اهم اليها امور مختلفة
الجميع الاشياء واحدا يمكن ان يكون جوهرا وعرضا وفصل الشيخ ودفع الوهم اذ ذلك في اوائل المنطق وبين وجه الاتفاق والكلام
ان وافقهم لكلامهم احدهما باعتبار الامر في خصوص شخص شخص من العرض والجوهر وثانيهما باعتبار الامر في حد كل نوع نوع
من الاعراض والجواهر والاول ما ذكره الشيخ في تفسير حد العرض هو ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه ان كل موجود
معين منه اخذته في الشيء المتعين الذي هو فيه موجود لم يكن مفارقته لذلك المعين بل علة قوامه هي انه فيه الا ما ذكره هيهنا
وقد مر هيهنا انه لا قوام في حد الجوهر بخلاف المعنى وطرف خلافه وظاهر ان شخصا جوهرا لا يمكن اجتماع المتعينين في حد لزوم
ان يكون شخص واحد جوهرا وعرضا معا والثاني ان ماهية العرض لا بد ان يكون بحيث يمكن في حد منها في كل شخص الا كان
مفارقة تلك الحال المعينة غير ذلك المحل المعين فيكون من لوازم ماهية العرض والجوهر على خلاف ذلك والمراد ان المعتبر في ماهية العرض

لئن يكون لكل حصة منهما محل الا انه لم يفارقها عن ذلك المحل وظاهر كلام الشيخ في اواخر فصول الاولى من المقولات متبع عليه

وظاهر ان هذا الاعتبار ايضا يقتضي عدم اجتماع معنى الجوهر والعرض في شيء واحد وقال البعض الاعلام في هذا المقام

القول بان شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا بالقياس الى شيئين لئن كان باعتبار انه يكون موجودا في شيء لا كجزء منه وفي شيء اخر

لا كجزء على ما يظهر منه ويليه الاول الذي ذكره الشيخ ففساده ظاهر اذ ظاهر انه ليس مرادهم ان الجوهر ما لا يوجد في شيء اصلا

حتى يكون الموجود في شيء عرضا بالنسبة اليه جزءا او جوهرا بالنسبة الى ما هو جزء له كيف وعلى هذا يكون كل عرض جوهرا

ايضا وهؤلاء لم يقولوا به بل قالوا الجوهر ينقسم الى الاعراض وما هو الظاهر من كلام الشيخ ههنا ان كل عرض يكون جزءا من مجموع

الحال والمحل الا ان يقال انه يكون جزءا من امر حقيقي والمجموع المركب من المحل والعرض ليس امرا حقيقيا وكذا ليس مرادهم ان الجوهر

لا بد ان لا يكون جزءا من شيء والا لم يوجد عرض اصلا لما ذكرنا من ان كل عرض جزء لشيء الا على القول المذكور والفاعل جزء

لا يلزم ان يكون شيء عرضا وجوهرا بل يلزم ان يكون ما يكون جزءا من امر حقيقي في بعض المواد وغير جزء له في مادة اخرى على تقدير وجوده

جوهرا فقط لا عرضا ايضا اذ قد اعتبر في عدم كونه جزءا كذلك بل مرادهم ان العرض ما يكون موجودا في شيء ليس هو جزء له والجوهر

سواء كان موجودا في شيء بعنوان الجزء او لا وعلى هذا ظاهر انه لا يلزم من كون العرض جزءا من المجموع جوهرا بالنسبة اليه مع انه عرض

ان قصد لا كجزء منه مما لا مدخل له في التعريف بل كان للتوضيح وعلى هذا ان كان توهم محلا ولئن كان القول كذلك فلا يجب علينا ان يكون

ان يكون امر موجودا في شيء يكون ذلك الشيء موضوعا له بالنسبة اليه باعتبار انه يكون موجودا ونوعا وذاته موجودا في غيره لا كجزء منه

الا وهو محل له بالنسبة اليه فقط لا موضوعا باعتبار انه يكون موجودا به مثلا يكون الحرارة في النار سببا لوجود محلها وفي غيرها

ثم هذا القول ليس مما يكون فساده ظاهرا وقد وقع على ما الكمال والشيخ في طيفور بن سهل والنظر بسط الكلام فيه كل البسط لكن لم

يندفع به الاحتمال بل غاية ما يلزم منه دفع التوهم الاول وهو امر سهل والعمدة هو هذا الاحتمال وهو لم يندفع بما ذكره

او احتمل ما ذكره هناك انما يعرف ان الجوهر الذي حقيقته ذاته لوجد من غير ان يكون في موضوع لكنه من حقيقة ذاته لا توجد في شيء

السر لا كجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته اياه وهو قائم وحده ولئن العرض هو الامر الذي لا بد لوجوده

ملهم يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة حتى ان ماهيته لا يحصل موجودة الا ان يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة

واذا كان الشيء على قسمين شيء اما ان حقيقته مستغنية عن ان يكون في شيء من الاشياء الوجود الى موضوع وشيء لا بد له يكون في شيء من الاشياء

بهذه الصفة فكل شيء اما جوهر واما عرض اذ من الممتنع ان يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود الى ان يكون شيء من الاشياء

هو فيه كالشيء في الموضوع ويكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة الى ان يكون شيء من الاشياء هو فيه كالشيء في الموضوع فليس شيء من الاشياء

هو عرض وجوهر انتهى وانت خبير بان ما ذكره يدفع التوهم المذكور البتة واما الاحتمال الذي ذكرنا فلا يندفع به اذ غاية ما يلزم

منه تحقق منع الجمع بين الجوهر والعرض بالمعنى الذي ذكره وهو انه يعتبر في الجوهر عدم وجوده في موضوع اصلا وفي العرض وجوده

في موضوع في الجملة وهذا مما لا خفاء فيه لكن الشان في انه هل يجوز ان يحل شيء تارة في الموضوع واخرى في غيره كما اراده

لا يظهر ذلك فكانه لم يكن غرضه تحقيق ذلك وكان اجتزاء عنه ولم يتعرض لنفيه والقول بان مراده انه لا يجوز ان يكون

ماهية شيء بحيث يفتقر في الوجود تارة ولم يفتقر اخرى لا تعويل عليه اذ ليس الحكم به بديهيا او برهانيا لم يجاوز ما ظهر من الكلام

في الدليلين اللذين نقلهما الشيخ اما الدليل الاول فظاهره انه بناه على التوهم الاول الذي ذكرناه وفساده ظاهر ويمكن حمله

على الوجه السابق بان يكون مرادهم ان الحرارة في النار جزء حقيقة النار او انها داخلة في وجود محلها فيكون حقيقة النار ملتئمة منها

ومن محلها بخلاف غيرها او الحرارة في خارجه غير حقيقته او ليس لها مدخل في تحصيل محلها بل الحقيقة بعد تحصيلها فيكون خارجة عنه

ويرد عليه ان ما الدليل على ذلك والبديهة لا تحكم به او غاية الامر ان البديهة تحكم بان حدوث الحرارة في النار كذلك وهو

الذي يعرض للصورة النوعية فلو كان مرادهم بالحرارة هو هذا فلا نزاع معهم ولئن كان المراد الامر المحسوس فالمنع قائم واما

الدليل الثاني فظاهره انه بناه على الاحتمال الذي ذكرنا الا التوهم المذكور وفيه ما يلزم منه ان وجودها لمحلها الا ان لها مدخلا في وجود

محلها وهو ظاهر اسهل كلام بعض الاعلام وانما اثبت ما ذكرناه من حاصل كلام الشيخ في الشفاء عرف عدم توجه ايراده عليه

واذا تاملت اطراف كلام هذا القائل يظهر لك وجوه الخلل في كلامه ولا حاجة الى بسط الكلام في ذلك ولم يكن

ذلك موضوعا لعلم المنطق ليس موضع ذكر هذه المسئلة بل هو مما يتعلق بالفلسفة الاولى لكن اجابة لما ذكروا انه المسئلة هناك يحكى الفنا

قد عرفنا وجوه مغالطاتهم هناك ايضا   ثم صار سببا لان لا يعدم شي فليس كذلك منه قال بعض الاعلام بعد اقتضاء
لا حاجة الى نوع اخر يسما لعدما ذكره من انه صار بنفسه ذو نوعية فاما انتهى والجواب ان المراد من القيام كونه فيه وهو شامل
لكون الجزء في الكل وقد ذكرنا سابقا بان المراد من كون الشي بنفسه ذو نوعية فاما ما ولا يتوقف شي   الى وجب الوجود لا يكون
الا واحدا اشارة الى ان وجب الوجود لا يجوز ان يكون متوافقا بالحال والمحل   والمكان في الوجود لعل المراد
ان يكون بين واجب الوجود وبين غيره نسبة بحيث يكون لكل واحد منهما تقدم على الاخر او قد ظهر ان واجب الوجود
لا يمكن ان يكون له حاجة الى غيره   لان المركب يحتاج الى كل من المادة والصورة وهذه الانواع يحتاج الصورة والمادة
من انه لكل واحد منهما نوع حاجة الى الاخر   وكيف يمكننا ان نضبط النفس الى فرض الابعاد الثلثة بالفعل
اذ الحق انه لا يعتبر في تحقق حقيقة الجسم ان يتحقق فيه الابعاد الثلثة بالفعل فكيف يمكن ان نرفع النفس في اضطرار العوام باعتبار
فرض الابعاد الثلثة بالفعل يعني تعقلها في حقيقة الجسم حتى يحمل الرسم عليه ايضا   ثم سائر الابعاد المفروضة يعني المتحققة
او المحدودة وليس المراد معناها المشهور   ربما لزم بعض الاجسام شي منها او كلها لبعض الاجسام منصوبا على المفعول
منها وكلها مرفوعان على الفاعلية وجعل كلها منصوبا معطوفا على بعض الاجسام بعيد جدا والمراد انه ربما لزم بعض
شي من الامور المذكورة كالجرم الفلكي الذي عرض الابعاد المفروضة بين نهاياته ونهاياته وشكاله دون اوضاعه
خصوص الاوضاع الجزئية او كلها ان كان الاعتبار بالاوضاع السارية فان الاوضاع الخاصة الجزئية لا وجود لها
الا وهما   ولو انك اخذت شمعة فشكلتها بشكل اقتضى فرض ... الكلام الا في الاحتياج على الخصوص نهاياته البعيدة
من الابعاد المعينة الطولية والعرضية وغيرها ليس معتبرا في تقويم حقيقة الجسم بما هو جسم لان تخص جسم الشمعة محفوظ باق
المختلفة المذكورة مع زوال الابعاد الخاصة ولو كان شي منها معتبرا في قوام حقيقة الجسم لم يكن كذلك والا وجب ...
بعض الاعدام والابطال حيث قال ظاهره انه دليل على ما ذكره من ان الامور التي ذكرها ليست مقومة للجسم بل تابعة لجوهره
وفيه ان ما ذكره لا يتم الدليل عليه اذ زوال تلك الابعاد مع بقاء الجسمية لا يدل على استغنائها عنها في الوجود لجواز ان يكون

محتاجة

محتاجة في الوجود الى شي منها لا على التعيين كما ان الهيولى عندهم محتاجة في التقوم الى صورة ما لا بعينها الا ان يقال المراد
الجسمية موجودة مع تبدل هذه الابعاد عليها والامر الموجود بالفعل مع تبدل الاشياء عليها لا بد ان لا يكون متقوما بها
الهيولى فانها ليست موجودة بالفعل وهي مع كل صورة موجودة بالفعل وبه الفرق بينه وبين ما نحن فيه ... ومع ذلك يشكل
ايضا بالصورة النوعية الحالة في الجسم او الصورة الجسمية باعتقاد المصنف امر نوعي يحصل بالفعل مع انه يتوارد عليها الصور النوعية
ومع ذلك ليست اعراضا بل جواهر الا ان يقال ان الصور النوعية ليست حالة في الصورة الجسمية بل في الهيولى ومع
قبل ايضا اشكال الهيولى بكون موجودة بالفعل بالصورة الجسمية فلا يلزم ان يكون الصورة النوعية المتواردة عليها اعراضا
وبالجملة الامر لا يخلو عن اشكال ويمكن ان يحمل هذا دليلا على تجرد ومغايرة الجسمية لهذه الابعاد ولا على نفيها ايضا
بل يمكن ان يقال ان قوله ليست مقومة له بل هي تابعة لجوهره ايضا كان المراد منه ان الجسمية ليست لنفسه الامور اي
ليست بعضها فيها تلك الامور ولا منافاة ذلك لقولهم بها كما يقولون ان الجسم المطلق موجود والهيولى والصورة الجسمية والنوعية
الصورة النوعية ولئن كان في الواقع لقولهم بها عندهم لكن فيه بعد ما انتهى وانت خبير بان ما ذكره من الخلل
ولا نطيل الكلام به   فان هذا الجسم حيث له هذه الصورة اي الجسم سواء اخذ مطلقا او واحدا مخصصا خاصا او غير
فيه جميع الخصوصيات فانه لا يخالف جسما اخر من حيث المخالفة الخاصة تقتضي كونه اكبر او اصغر او مساويا الا في ما ذكره وهو ظاهر
وليس المراد نفي المخالفة مطلقا حتى يرد عليه انه ان اراد ان جسما لا يخالف جسما من حيث الجسمية المطلقة فكذا الا يخالف مقدارا
اخر من حيث المقدار المطلق وان اراد ان الجسم الخاص ايضا من حيث جسم خاص لا يخالف جسما خاصا اخر فهو ممنوع بل كان المقدار الخاص
يخالف مقدارا خاصا اخر كذلك الجسم الخاص ايضا من حيث هو جسم خاص يخالف جسما اخر ايضا خاصا   ووجه ... ان
لك بوجه البسط في موضع اخر ولعل المثال الثاني هذا المثال من العلم الشامل المتعلق   فالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة
يعني قابل لفرض الابعاد الثلثة المتقاطعة   واما قولنا الجسم التعليمي فاما المقصود منه قال بعض الفضلاء اعلم ان المراد
فيه سوى كونه جنس الجسم الطبيعي كما زعمه اتباع الرواقيين منهم احدهما انه عبارة عن الصورة الجسمية من حيث تعينها بها لتقدر

فالمراد الجسم الا من حيث كونه قابلا لفرض الابعاد طولا وعرضا وعمقا من حيث انه محدود ومقدر منتهى المساحة فهو جسم تعليمي فهما جسم مستدرك واحد

في الخارج ومتغاير بالاعتبار في التعبير المقدار فذات المتعين من حيث ذاته هو الجسم الطبيعي ومن حيث تعينه هو الجسم التعليمي والمغايرة بينهما بحسب الذهن لا في الوجود وقد يقال ان حصول النوع من الانواع مقولة الكم امر اعتباري او مركب من جوهر وعرض وبانهما انه مقدار متصل

لا باتصال الجسم لكن معنى اتصاله هو كونه ذا اجزاء وهمية مشتركة الحدود وسواء كان في نفس جوهر الجسمية الجوهرية او في الوجود

مقرنا بها فالجسم الطبيعي بهذا المعنى عارض في ذاته الجسم الطبيعي واما الجزء الاول فهو ولهذا كان غير مشارك له وهو زيادة ليس في ذات الجسم

الطبيعي بل هو جسم طبيعي الا انه ليس كما يقال انه عارض في ذاته وبالجملة العارض بالمعنى الثلاثة تمامه عارض كما ان المتصل

الاول والا بعد لم يكن المراد به العرض فالجسم التعليمي هو الكل المتعين من حيث انه مطلقا شيء مكون عارضا وبانها اعتبار من مجموع الابعاد

الممكنة اعني الطول والعرض والعمق وكانه لا يراد بها الابعاد والخطوط بل المراد من كل منها امتدادا في احد الجهات من جهة الانتهاء

معه انواع وانواع فيكون سطحا او جسما او يكون مجردا عن غيره فيكون خطا وهو كما ترى وعلى اي الوجوه فالخط نهاية السطح والسطح نهاية

نهاية الجسم انتهى قوله وفيه ايضا هذا الالزام انما يلزم على من كان الجسم التعليمي بالمعنى الذي ذكره نوعا من انواع مقولة الكم عنده وهو محل تامل

وخصوصا على سهل المذاهب لتقضيها ليس المراد ان الكفي بالطبع على ابطال هذا المذهب مطلقا وبالنسبة الى خصوص مذهب

من خالف منهما بالكمال فانه لم يفد كذلك هنا بل المراد انه الكفي على هذا المذهب هنا كما كان الكلام مخصوصا

بالكلام على سهل المذاهب لتقضيها   امر الطبيعة الشيء جوهره الكلي الشيخ في ابطال الجسم بالظهور   وهذا القدر يكفينا

فيما نحن بصدده وهو اثبات الهيولى وحاصله ان بناء الدليل عنده على ان الجسم الواحد بحسب الحس مثل انواع الاجسام

سواء كان الانقسام المذكور واردا على الجسم او على كل جزء من اجزائه فانهم يقولون ان الجسم بديهة انه لم يتعدد بحسب ما هو

بل هنا امر موجود ويقبل الانقسام بحيث يجمع مع القسمين المعقولين الحاصلين ومع القسم الواحد الاول كالجسم لنفسه وهو المتصل

الى ان طبيعة الاجزاء الصغار تقبل الانفصال من حيث ذاتها ولكن يمتنع ان يكون بسبب خارج كما قلنا انه القبول الذاتي

يكفي لاثبات الهيولى كما يظهر بالتامل وبسبب توضيحه وقال العلامة في الاعلام فيه نظر اذ محصل الدليل الذي نسيه في اثبات الهيولى

ليس الا ان الصور الجسمية ينعدم عند الانفصال والبديهة شاهدة بان الجسم عند الانفصال لا ينعدم بالمرة فيبقى شيء في طريان الصورة الجسمية

ليكون هو قابلا لها في الحالين ولما كان يرد عليه انه لعله لا يكون الانفصال وما نشاهده من الانفصال كما يكون لتفرق الاجزاء في

بالابطال للاجزاء الصغار ووصل الكلام الى ان تلك الاجزاء تقبل طبيعتها الانفصال الا انه لم يكن بسبب خارج هو كما كان

في اثبات الهيولى فتوجه عليه انه لم يدر ان هذه الصورة التي تقبل الانفصال اذا كان يطرأ عليها الانفصال لا تنعدم بالمرة

فلعلها لو طرأ عليها الانفصال الخارجي لم يبق شيء اصلا وما نشاهده من بقاء شيء في الاجسام بعد الانفصال هو لاجل ان الانفصال

الذي نشاهده ليس انفصالا حقيقيا بل افتراقا بل نقول ان ذلك يمنع الانفصال بسبب من خارج بل كان كلمات في الواقع لان من

القول بان يقال ان طرأ الانفصال على المنفصل الحقيقي فلا يبقى منه شيء وما نشاهده من بقاء شيء في الانفصالات هو باعتبار

ان ما نشاهده ليس انفصالا حقيقيا ولذا كان هذا القول في الشيء الباقي اظهر ثم المراد على احد انا نعلم بديهة ان هذا الامر الموجود

في الخارج الذي نسميه بالجسم او المتصل الانفصال الحقيقي لا يبقى منه شيء البتة فنقول لعد القول بان الصور الجسمية لا تبقى بعد الانفصال

السابق الادعاء في غاية الخفاء لان هذا الادعاء كانه حق لكن باعتبار ان الصورة الجسمية لا تنعدم بالانفصال على ما يثبته ابدا فلو

بالفداء بها فلا وجه لهذا الادعاء بديهة والمدعي مكابر معاند والفرق القول بعد تسليم هذا الادعاء انه لا حاجة الى النظر

الذي ارتكبه الشيخ في ابطال مذهب ذيمقراطيس لاثبات الهيولى بل يكفي ان يقال ان الصورة الجسمية لا تبقى بعد الانفصال مع بقاء الجسم

الموجود الخارجي سواء كان جوهرا صغيرا او غيره ويبقى شيء منه بعد الانفصال سواء كان الانفصال ممكنا ام لا فالمركب من الجوهر والصورة

الجسمية وطبيعته نحو انبات الامكان الانفكاك لطبيعة الصورة الجسمية بهذا البيان الذي هو اوهن من بيت العنكبوت كما سطر

على منصة الثبوت والقول بان هذا الادعاء انما يكون على تقدير امكان الانفصال بالنظر الى الطبيعة الجسمية لا بدونه فيما لا ينبغي

اذ لو فرض لم يتحول احد لم يبق من امكان الانفصال وامتناعه فرق في هذا المعنى لكن كما نشاهد بدا فلا فرق بين امتناع بالنظر الى الطبيعة

الجسمية او بسبب من خارج ودعوى الفرق مكابرة ظاهرة مع انهم عدوا الامتناع بسبب خارج لتلك الصغار على ما صرح به الشيخ انتهى قوله

بين الاجزاء وجوابنا ما نشاهد في الانفصالات بقاء شيء في الحس بل نعرف من هناك ان فرق بين انفصال جسم محسوس كالخشبة لانا نحس

ووجود شخص خارجة عنها وماذلك الا لبقاء شيء وهذا الحكم كما انه جار في الطبيعة الجنسية جار في انواعها سواء كانت متفقة

كما نقوله في نوع الانسان او البدن لا يفرق بين الامرين قوله لا حاجة الى هذا النظر بل يكفي ان يقال ان هذا الادعاء ان امكن

صحيح واما اذا فرض ان الانقسام يستحيل بالنظر الى ذوات الاجزاء المتصغرة كيف يمكن ان يقال ما قرر في الانقسام المستحيل

او العامل الذي يمنع ذلك ويجوز كيف ذلك بناء على جواز استلزام المحال المحال اما القوم ما داخل في الطبيعة المراد

بالاول مثل الفصول والصورة بالنسبة الى المركب وبالثاني مثل الصورة بالنسبة الى المحل قال بعض الفضلاء في هذا المقام

بقي ههنا احتمال اخر وهو كون حال القسمين الا متساويين في الكل الجزئي ان جنس في الافتراق والاتصال انما كان من جهة

الاجزاء الحاملة للبسيطة لا بسبب امر اخر مقوم او غير مقوم لاحتمال كون الجسمية عرضا عاما لها وكان الشيخ انما صرح الى ابطال

هذا الاحتمال لظهور فساده لان الجسمية امر مشترك في الاجسام كلها اذ لا يعقل جسم الا ويتصور كونه جوهرا قابلا للابعاد

كذلك فلا شبهة في ان الجسمية معنى واحد ليس تشكلها بين الاجسام بحسب الاسم فهي سواء كانت في ذاتها نوعا او جنسا طبيعة واحدة

فيعقل انها لم تكن قابلة للانقسام وكانت ذاتها ممتنعة عن قبول القسمة كان نوعها منحصرا في واحد ونوعها لم يكن منقسما

للانقسام فاذا الجسمية كانت موضوعة لانقسام الا لعله فالبرهان يتوقف على كون الجسمية طبيعة نوعية متحصلة

اي جزء كالكون الذي لا يحصل له خارجا الا في ضمن السواد والبياض وغيرها من الانواع البسيطة اللونية نعم والاظهر

يندفع بما ذكره الشيخ في الوجه الثاني كما اشار اليه بعض الاعلام وقد اورد بعض الاعلام على ما ذكره هذا القائل ان البرهان موقوف على كون

طبيعة الجسمية طبيعة واحدة فكما انه ليس كذلك او على تقدير كونها طبيعة جنسية ايضا كان تمام البرهان ولو قيل ان امكان الانفصال

بالنظر الى الطبيعة الجنسية غير كاف فهو مشترك بين الطبيعة الجنسية والنوعية على ما قررنا والفرق بينهما غير ظاهر والقول بان

الطبيعة الجنسية بما لا اقتضاء له وانما المقتضي والمنفر النوعيات التي تحتها على ما قال المحقق كلام عن تفصيل اشهر وفيه نظر

لان الطبيعة الجنسية للجسمية اذا كانت قابلة للانقسام لكن الفصول النوعية التي حصلتها وقومتها مانعة عن قبول ذلك لم يلزم

كون الاجسام قابلة للقسمة فلا يتم المقصود ثم قال بعض الفضلاء بعد الكلام السابق ههنا شبهة مشهورة وهو ان يقال [illegible]

وهو ان الطبيعة النوعية لو كانت ممتنعة عن قبول الانقسام لكانت منحصرة في فرد واحد فيجب ان يكون افرادها متكثرة [illegible]

على استعمال اللفظ مشتركا بين المعنيين في الموضعين بمعنى عدم واحد فان ما قبله من الاجسام الصغار وانواعها لا يمكن ان

انفصالا خلقيا واتصالا فطريا وما يقابل عليهما يجوز التحام الاجسام والتصاق الاجزاء متصلا الى بيان [illegible]

في الاولين بمعنى الاتصاف المجامع للفعلية والوجوب وفي الاخرين بمعنى الاستعداد المحض والذي لا يجامع الفعلية [illegible]

الطبيعة الواحدة في افرادها هو جواز حصول الانفصال الابيان بين الاتصال وحصول الاتصال بين الاجسام المنفصلة

في اول الفطرة ولا يكفي ذلك في تمهيد اثبات الهيولى وايضا انما الانقسام في الفصام الكلي الا الجزئيات وفي الانقسام [illegible]

ليس معنى واحد فان الاول عبارة عن الفصام قيود ومحال في الطبيعة نوعية او جنسية يحصل بحسب الفصام [illegible]

والثاني عبارة عن كثرة واحدة منحصرة او نوع في الماص ما فان يلزم من قبول الطبيعة لاحدهما قبولها للاخر اولا يرى ان الكلية

قابلة للانقسام الى افرادها وليس فرد منها قابلا لان ينقسم الى اثنين في الوجود وايضا طبيعة واحدة قابلة للانقسام الى الافراد

وليس وجود واحد شخصي يمكن ان يصير وجودين فهذه الشبهة مما تصعب التفصي عنها وبعضهم ذكر وا اجوبة لكن

اقول انها مندفعة باعمال القاعدة التي ذكرها الشيخ في الاشارات وحاصلها ان كل طبيعة نوعية لها افراد متعددة وليس منشأ

حصول فردها الشخصي ووحدتها وتعددها نفس تلك الطبيعة او لازمها بل لوازمها وان لم تتعدد بل مع [illegible]

كذلك يكون مفارقة مع بقاء موضوعه فيجوز طريان الوحدة والكثرة على ذوات الموضوع بان يصير الواحد منها متعددا والمتعدد

واحدا النظر الى نفس تلك الطبيعة لتحققه في الاجسام الفلكية او غيرها مما هو اجسام لا تقبل ذلك الجسمية في طبيعة نوعية لا تأبى الوحدة

والكثرة والانقسام الا لمانع خارج مهور مكان او غيرها اشهر ونظهر من كلامه انه مبني على ان المذكور في الكتاب على ان

الطبيعة النوعية لو كانت ممتنعة عن قبول الانقسام لكانت منحصرة في فرد واحد وليس كذلك بل انما المراد ان [illegible]

الواحدة طبيعة الا في الاجزاء الصغيرة المتصلة بعضها ببعض طبيعة واحدة فيلزم جواز ان يجري على بعضها ما يجري على الاخر وقد اجيب [illegible]

بين الاتصال والانفصال الفطريين والطارئين في تنقيحات الاشارات بوجهين احدهما ان القول اذا فرضنا الانفصال الطاري

بين القسمين المتميزين في الوهم كان هناك شيء واحد بالحس ثم اذا فرضنا وقوع الانفصال الفكي بين القسمين فلا بد ان لا يوجد من الاول
اي من القسمين في حال الانفصال الطاري وهنا في حال الانفصال الفكي الا يكون موجودهما في الحالة الاولى مسبوق الوجود المتصل
الوحداني دون الثانية ولذا التباين بينهما عارض في الحالة الاولى دون الثانية او بما ان الفرض من الحسيات ولهذا منها القاطع في
وفيه اي سيما هذه الامور غير مؤثرة في الحاجة الى المادة وعدمها فاذا اوجب الحاجة الى المادة في الاولى يجب في الثانية لان الانفصال
الطاري كان تبعا لعدم وجود المادة لاعادتها وتباينها على ان الجزء المتميز بالوهم والفرض لا يعني عندهم وحدة الانفصال كما هو الاتصال
ولذا قلنا ان الجزء المتميز بالوهم عند الانفصال الكلي فاتمام الدليل يحتاج الى التكلف وقد علم مما ذكرنا ان المراد بالاجزاء
الكلام في فرض الاتصال بين المتباينين فان قيل بناء احكامه التقرير للحاجة الى بيان امكان الانفصال الى الذات
قلنا يحتاج اليه لجعل مقدم الشرطية ممكنا وحاصل الاستدلال انه لو فرض انفصال الجزء المتميز بالفرض او الوهم عن الجزء
الاخر بحسب القطعة كان الجزء المنفصل مثل النفس لو كان منفصلا بالطرابان على التقدير وقوعه والذي كان ممتنعا فلا وقوعها
في الحاجة الى المادة والانية في ذلك امتناع تقدير الطرابان ونظيره مذكور في كلام الشيخ وغيره في كتب الكلام اما لو لم يتبين الامكان
المذكور كان مقدم الشرطية ممتنعا وكان اللازم الحاجة الى المادة على ذلك التقدير المستحيل الوجه الثالث انه لو قيل الاول
بين الانفصال في الزمان اللاحق لهذا الزمان وهو الانفصال الطاري وبين الانفصال الفكي الا يكون الانفصال مسبوقا
بالاتصال وحده او معه اعتبار فهو غير مؤثر في الحكم الخارجي بجواز احد الانفصالين بالنسبة الى الطبيعة النوعية يستلزم جواز الاخر
فان قال هناك شيء يرجع الى القائلين وهو الاتصال السابق ثم لم يذكر الشيخ في هذا الاستدلال القبول في هو مقبل ... حاصل
كلامه ان الجزئين منفصل احدهما عن الاخر فهذا الانفصال جائز نظرا الى الطبيعة النوعية فيلزم ان يكون ذلك في القسمين للطبيعة
النوعية وكذا الكلام في قوله لتطرق الانقسام في الانقسام الكلي الى الجزئيات في الانقسام الكل الى الاجزاء الجسمية ... الجواب
الذي ذكره ان اللازم من القاعدة المشهورة ان الافراد المندرجة تحت نوع واحد لا يكون الا متماثلة ... في ذلك
جائزة والان ... المشخصة ... المشهور ... يلزم منه جواز زوال الاعراض المفارقة المذكورة

مع بقاء الشخص بالحركة في حين يلزم جواز الانقسام الطاري وقال بعض الاعلام ما ذكره الشيخ لا يلزم منه الا ان الطبيعة الجوهرية
الموجودة يكثر بالسبب الذي ليس بلازم لها مثل تكثر الصورة بسبب المواد وكل ما دلت عليه ملازمة الطبيعة الصورية والذي يحصل في المادة
وهذه وهذه والصيرورة بسبب حصولها في كل مادة تخصيصها فيصير متكثر الاشخاص والجنس ما ذكره لا يلزم الطبيعة اذا وجد كان يكون الجسم
فردين وهو ظاهر بل لا يصح لهذا الاصل وكيف يمكن ان يقال ان فردا بعينه يصير فردين بل القول الثاني على تقدير معقوليته لا يصح
في المقام او عامه ما يلزم منه جواز ان يصير فرد فردين وهو غير الانقسام او في الانقسام ان يصير فردا فردين بعين ان يصير ذا واحد
هذا الفرد وذلك الفرد بل منفصل الى هذا والى ذاك وهو ليس بلازم مما سلمنا كما لا يخفى وايضا القول بان طبيعة واحدة اذا تكثرت
جاز ان يطرأ الوحدة والكثرة على فرد منه مع بقائه بعينه فهذا ما لا نصير فيه في اثبات الهيولى وبعضها في فرد الصورة الجسمية
طبيعة واحدة متكثرة الافراد فيصح ان يصير فرد منها فردين ويطرأ عليه الوحدة والكثرة مع بقائه في الذي مع ان ... تكون
تلك الصورة الجسمية الواحدة اذا طرأ عليها الكثرة لا يبقى بعينها ولو قيل بقائها بعينها فيهدم مبنى اثبات الهيولى
وفيه نظر لان المراد الجسمية بصيرورته فردا واحدا فردين ليس ان يصير الفرد الواحد بعينه مجموع الفردين من حيث هو مجموع او كل واحد
منهما ... بطلان ... بل المقصود القسمة الموجبة لحصول الفردين من الفرد الواحد لكن الكلام في اثبات ذلك ... جواز
الانفصال الطاري الجسمية من حيث هي جسمية ليست غير قابلة للانقسام ... من حيث هو جسم ... لا يكون
ذلك القول امالة بالكلية فلا بد ان يكون ذلك محلا لكون القبول فوق طباع الجسمية لان يقبل الانقسام بان يكون شيء يقبل الانقسام قبولا
يجتمع القابل مع المقبول وذلك لان هذه الابعاد هي الاتصالات انفسها ثم لعل المراد بالاتصالات نفس الصورة الجسمية
عن لوازمها الاتصال ليس بالعرض لعدم الاتصال بان يكون الاتصال والانفصال عرضين متعاقبين بالنسبة اليه قال
الشيخ في التعليقات المقدار فصله ومقومه انه شيء يمكن للذهن او الوهم ان يفرض فيه اجزاء يجتمع فيها حد واحد مشترك
يصير كل واحد نهاية للاخرى فيعرض الانقسام انما يمكن للجسم بسبب امكان فرضه في المقدار فهذا هو في المقدار ذاتي له واولا
وبسببه للجسم بالتبع واعلم ان المشككين في وجود المادة يسلمون ان القابل للاتصال والانفصال قابل للصورة الواحدة

والصور المتكثرة لكنهم يقولون ليس الجسم مؤلفا من ذلك الامر القابل ومن جوهر آخر هي الصورة الجسمية كما هو رأي المشائين
المنتسبين لليوناني والصورة بل الجسم امر بسيط هو ذلك القابل بعينه للمقادير والامتدادات المختلفة
الا الصورة الجسمية والاتصال والانفصال من الاعراض المتعاقبة على ذلك الجوهر القابل وليس لها دخل في حقيقة الجسم ولهذا
قال المحقق الطوسي اعلى الله مقامه في هذا الباب انه لا يمكن ان يحكم بالاتصال والانفصال على شيئين متعاقبين على شيء هو موضوع لها
وهو الجسم كما سبق اليه اولا مذهب المتكلمين مع وجود المادة ومراده من الاتصال والانفصال امر يصدق على كل واحد منهما
بالذات وهو الصورة الجسمية في الواقع وبين المحقق المذكور ذلك بوجه لخصناه واوضحناه في تعليقات الاشارات
وهو ان الجسم في حال الاتصال يتحقق في حد ما ثم اذا ورد الانفصال صار جسمين كل واحد منهما يتحقق مغاير للتحقق الاول وتحقق
المتصل الاول وحيث سلم ان ههنا تحقق بان في الحالين وامتنع ان يكون ههنا جزء متشخصا بالعرض بحسب الصورة
السابقة والصورة اللاحقة وتحقق ذاتي بالذات مع قطع النظر عن التشخصات العرضية لا يزول بتعاقب الصورة وحصل
الاتصال والانفصال عليه فتحقق الجسم بالذات مع قطع النظر عن الاتصال والانفصال العارضين له متصلا بالكل في من
بعد الابعاد متقاطعة واحدة ولا منفصلا يمكن ان يفرض فيه ابعاد متقاطعة متعددة فلا يكون قابلا لفرض الابعاد لان
فرض الابعاد انما يكون على احد الوجهين فلا يكون حينئذ الجسم من حيث هو جسم قابلا لفرض الابعاد … وكلاهما
الامر القابل للصور المتعاقبة الاتصالية والانفصالية امر مبهم يتخصص بالصورة الاتصالية الواحدة وبكل واحد من الصور
الحادثين بعد عروض الانفصال بناء على ما ذكرنا واوضحنا في التعليقات من فساد القول بجعلية القابل …
غير واحد من المتأخرين فكان للقابل تشخص بالعرض بحسب الصورة الاولى وكان بحسب تلك الصورة قبول الامتداد معين
بالعرض ثم اذا انعدم الانفصال كان للقابل تشخص بحسب كل صورة حاصلة بعده الصورة وقبول الامتدادات التي
الامتداد الاول بحسب ذلك التشخص الحادث وكذا الحسب قبول الانقسام لا الى نهاية وقد عرفت ان القابل لم يتشخص
تشخص بالذات مع قطع النظر عن التشخصات الثابتة له بالعرض فلو كان القابل بحسب تشخصه الذاتي جسما لم يكن فرض الابعاد

ثم بحسب ذلك التشخص الذاتي وكل امتداد يمكن ان يفرض فيه بحسب تشخصه بالذات لا بد ان يكون فرضه بحسب كل واحد من التشخصات الاخر له
بالعرض وكل امتداد يمكن بالذات لم يفرض فيه بحسب تشخصه بالذات لا يمكن ان يفرض فيه بحسب كل التشخصات اللاحقة بالعرض
بناء على قبول القسمة لا الى نهاية وتشخصه بحسب كل قسم حاصل من القسمة بالعرض وعدم وقوف الابعاد الحاصلة بحسب التشخصات الحادثة
في الانفصال فلو كان القابل بحسب تشخصه بالذات جسما لم يمكن ان يفرض فيه ابعاد غير متناهية فظهر ان الجرد القابل
لا يمكن ان يكون جسما بل لا بد من انضياف امر آخر حتى يحصل الجسم بالمجموع وهو الامر المتصل بالذات ولا يمكن ان يكون ذلك الامر
عرضا لانه قد ظهر ان له مدخلا في تقوم الجسم او تحصل الحقيقة الجسمية بدونه والجوهر لا يمكن ان يتقوم بالعرض ولو قيل بعد تسليم
ان ههنا امرا قابلا للصورة الواحدة الاولية ولكل واحدة من الصور ليس الجسم الا تحصيل ذلك الامر الا الاتحاد المبهم الغير المتحصل
الذي يتعين بصورة وبنصفها ونصف نصفها وهكذا الى ما لا نهاية له فلا بد من امر آخر يحصل ويعين حقيقة الجسم حتى كان له
مدخل في حقيقة الجسم لا يمكن ان يكون عرضا لان الجوهر لا يتقوم بالعرض كان كافيا في افادة المطلوب وقال بعض الفضلاء في هذا المقام
لنا كلام من حيث جهته قال الاتصال والانفصال ظاهر منه ان صورة كل جسم والابعاد المقدارية قائمة بانفسها بل …
هو المعنى بالهيولى وذلك لان … والابعاد المقدارية انما تقبل الاتصالات … لكن المراد بالاتصال ما هو فصل الكم …
للاتصال الذي كان بالمعنى الذي هو فصل الجوهر فانك قد علمت ان الاتصال بالمعنى الذي هو ليس من مقولة المضاف يطلق على
احدهما كون الشيء بحيث يشارك اجزاؤه في حدود مشتركة وثانيهما كون الشيء بحيث يقبل الابعاد على الاطلاق …
بالمعنى الاول على الصورة الجسمية فان الاتصال بهذا المعنى عارض لها وكانت تلك الابعاد والاتصالات لها وكانت الصورة قابلة لهذا
الاتصال ومقابله في ظاهر الامر كما يظهر من تشكلات الشمع واذا اطلق عليها الاتصال بالمعنى الثاني فالجوهر كانت متصلة بذاتها
لا بامر عارض … فانه قابل لهذا الاتصال ومقابله اذ الشيء لا يكون قابلا لنفسه ولا لمقابل نفسه وعلى اي الوجهين ليس للمادة …
ما يعرض لها الاتصال والانفصال الا بالمعنى الاول … المعنى الحقيقي لانه لو كان المراد الاتصال الجوهري فكيف يعرض …
ولو كان المراد الاتصال الكمي فكيف يعرض الكم لنفسه ولمقابله فان لفظ الابعاد والكم ينفي تلك الكميات الاتصالية للصورة التي

هو موجود منه الاتصال لان تلك الامور شيء ذوات الابعاد ولا الابعاد انفسها او يتحقق الشيء بدونه ولهذا في المقالات الاشهر
بعض الاعلام ما ذكره من معنى الاتصال والمراد بها فصل الكم والا فوصل الجوهر فقد تكلمنا عليه فيما مضى بعض الكلام
بان نعيده ونرده وهما ايضا فنقول انه تشارك الاجزاء في الحدود كما يتحقق في الصورة الجسمية ايضا والاختصاص له بالكم
الا ان يقال كما قلنا سابقا انه في المبداء والمنتهى المأخوذ من اشتراك الحد لمكان الحصول للمقدار او نعما باعتبار الامتداد
لا نفس الممتد وكذا كون الشيء قابلا للابعاد فالظاهر انه يتحقق في الجسم التعليمي ايضا الا ان يراد بقبول الابعاد عروض الامتداد
جعله فصل الجوهر لا يخلو مما فيه اشهر والا كيف انه يشارك الاجزاء في الحدود وبالذات مختص بالكم وحيث للصورة الجسمية باعتبار الجوهر
كلام تقدم في التعليقات فلعل مراد القائل بفصل الكم الثابت يشارك في الحدود وبالذات وانما كون الجوهر قابلا للابعاد فلعله بعيد
انه يقال انه مختص بالممتد حقيقة فان الامتداد يصح العروض في الممتد واما امتداد الممتد فكذا انه ليس امتداد الحالة لكن
لا [illegible] فيها امتداد اخر ثم قال بعض الاعلام وكيف ما كان يقول ان المعنى الذي كان فصل الجوهر وكان زوال الانفصال
لا ندري انه اي شيء اذ لو كان المراد به ما يعبر عنه بالفارسية بيكبشدگي فهو الكم كما اعترف به ايضا ولو كان المراد هو كونه
ذا اجزاء في ذاته على ما حققه سابقا فمع الاغماض عن كونه فصلا او الظاهر انه موجود في الكم ايضا والظاهر ان يكون ذا تحقق
فصل الجوهر في العرض لقول ان هذا المعنى ظاهره انه لا يزول بالانفصال والانفكاك والمراد به كونه ذا اجزاء في ذاته مع ان المعنى الذي
يعبر عنه بالفارسية بپيوستگي كما ذكرنا من قبيل [illegible] ان القدر المسلم انه لا [illegible] جسم مفرد لا بد ان يكون له اول وجوده في الاجزاء
متصل بهذا المعنى والا لكان في نفسه من قبيل المجردات لا اجزاء لا يتجزى واما انه بعد وجوده لا بد ان يكون بهذا الاتصال
وادام [illegible] الانفصال [illegible] فلا نسلم بل يجوز ان ينفصل وكان باقيا بعينه [illegible] دليل [illegible] البداهة
بان الشيء لا يكون قابلا لنفسه ولا اتصال نفسه كلام لا دخل له بالمقام اصلا او لا نقول ان هذا الامر الذي له اجزاء في ذاته ومتصل
في اول الوجود لا يقال له بالفارسية پيوسته است بحيث يعرض له الانفصال ويقال له بالفارسية گسيخته است وليس ذلك
من قبول الشيء لنفسه ولمقابله في شيء كما لا يخفى وايضا نقول او لا الامتداد لو فرض الانفصال ان وجد او لم كان [illegible]

الذي

الاتصال الذي هو فصل الكم بالمعنى الذي ذكره هذا القائل فظاهر انه بهذا المعنى لا يأبى الانفصال اصلا فضرورة انه اذا كان الجسم مركبا
من اجزاء لا يتجزى كان له الامتداد بهذا المعنى قطعا وكذا الجسم المركب له الامتداد بهذا المعنى ايضا ولو قيل انه لا شك انه لا بد
ان يكون حد واحد في الواقع بحيث يصلح ان يصير مبدا لهذا الجزء ومنتهى لذلك وبالعكس وفي صورة الانفصال ليس حد واحد في الواقع
كذلك بل لكل جزء مبدأ ومنتهى على حدة لكن هذا على ما [illegible] القول من الظاهر انه لا حد في الكم المنفصل ايضا بالنسبة الى المنفصل ليس
الا الاشتراك في الحد الذي لا وحدة في العدد وما سوى ذلك ليس بمأخوذ فيه بل هو امر زائد [illegible] باعتبار انه لا اجزاء الا يتجزى
ايضا كم لا تصل متعاقبة مقدارها لتعدد ما لم يعد ابطال الجزء بحيث انه له الامتداد ولا بد ان يكون حدود متحدة في الواقع كان
متصلا كالصورة الجسمية والا لزم ان يكون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا يتجزى فاتحاد الحدود في الواقع حقيقة ليس الا الاتصال
الذي يقولون مع الصورة الجسمية او يلزم له وهذا ايضا مما يؤيد ان هذا الاتصال الذي في الصورة ليس فصلا بل هو متحقق
في المقدار ايضا انتهى ولا يخفى ان الجسم الواحد اذا لم يكن مؤلفا من اجزاء لا يتجزى ولا منفصل الاجزاء في الواقع بعيد فهو
اي جسم واحد وشخص واحد من افراد الطبيعة وليس هناك اجزاء في الواقع الا بالفصل والقطع او اختلاف الاعراض القارة
او غيرها او اختلاف بحسب ملاحظة الوهم او فرض العقل فاذا لم يكن شيء من ذلك لم يكن لذلك الجسم ذا اجزاء وكان شخصا واحدا
ما لاتصال الوحداني واذا انفصل هذا الجسم الى قسمين كخشبة منقسمة الى خشبتين فلا شك انه حصل هناك خشبتان كل واحد منهما
جسم واحد وفرد واحد من افراد الطبيعة وظاهر ان كل واحد من الخشبتين لم يكن موجودة سابقا على الانفصال اذ لو كانت
موجودة لكانت اما عين الخشبة المذكورة سابقا على الانفصال او جزء منها والاول ظاهر البطلان وكذا الثاني لانا بينا انه
ليس للخشبة الاولى جزء وظاهر ان ههنا ليس شيء سوى هاتين الخشبتين فلزم انعدام الخشبة المنقسمة اليهما وحدوث شخصين اخرين
متشخص من الصورة الجسمية لزم ان الاتصال الوحداني الذي ذكرناه في الخشبة الاولى واذا طرأت على الانفصال التي الصورة الجسمية
الاولى يزول الاتصال اللازم لها وحدث شخصان اخران فصاعدا الكل واحد منهما [illegible] الصورة الجسمية الا انه الاتصال الوحداني ثم
ليس الاتصال فصل الجوهر مجردا ما يعبر عنه بالفارسية گسيختگي ولا كونه ذا اجزاء على ما بينا والمعنى الثالث الذي ذكره بل ما ذكرنا

ولا وجه لما ذكره بعض الاعلام واطال فيه بلا فايدة فتدبر فبطل ذلك البعد وحصل بعد ان افترقا قال النبي عليه السلام

قد عرفت ما في بطلان ذلك البعد فان قلت لا شك ان البعدين الافترقين موجودان في الشخصان والانفكاك منهما

وبين ما اذا وجد جسمان منفصلان ابتداء ولا شك ان هذين التشخصين لم يكونا قبل الانفصال فقد عدما بعد الانفصال

والظاهر ان المجموع ليس الا هذين التشخصين فهو ايضا حدث بعد الانفصال فظهر انه لو لم يكن امر الافتراق لم يكن التوالي اعدا ما

بالمرة قلت اما اولا فلا نسلم ان هذين التشخصين حدثا بعد الانفصال بل هذان التشخصان كانا موجودين قبل الانفصال

لكن لم يكن لهما انفراد واستقلال وبعد الانفصال حصل لهما الانفراد والاستقلال انتهى قلت هذا المنع لا وجه له

هذين التشخصين على الوجه المختار احدهما هوية عن الاخر اماان يكونا موجودين قبل الانفصال ام لا والثاني لا

خلاف البديهة ومع ذلك يلزم حصول الهويات والتشخصات الغير المتناهية بحسب امكان قبول الانقسام

النامية وهو المطلوب ثم قال واما ثانيا فقد سلمنا انهما حدثا بعد الانفصال لكن الظاهر انهما لم يكونا معدومين صرفين

لانه خلاف البديهة وهو القول به فهو مباهت بل كانا موجودين بنحو ما وبالقوة وحال الانفصال صارا موجودين

بنحو اخر اي بالفعل وقد نقول ان المتصل الاول يمكن ان يقال قد عدم وصار هذان الجزآن الموجودان بالقوة

موجودين بالفعل ولا يلزم منه وجود شيء اخر ويكفي لعدم الانعدام بالمرة كون الجزئين الكائنين بالقوة حال الاتصال كما سبق

ح بالفعل وهو ظاهر انتهى قلت ان كان المراد بقوله لم يكونا معدومين صرفين بل كانا موجودين بالقوة ان حال الاتصال

كان شيء قابل مستعد لان يصير التشخصين فهذا اقول به وجود الهيولى لان الصورة الجسمية المتصلة الواحدة ليست قابلة للانقسام

التشخصين لمنافيها ولنا ان لم يكن هناك التشخصان موجودين في القابل وجودهما فيه موجود بالكيف يكون لهما وجود بنحو ما وثم قال

ولو قيل ان الجزئين كانا موجودين بوجود الكل فاذا سلمت ان الكل قد انعدم فلا بد من القول بعدمهما ايضا فلم يبق الا الحدوث

امر ثالث من تركيبة العدم الصرف يقول لا نم ان وجود الجزئين لوجود الكل يستلزم انعدامهما بانعدام الكل لاتحاد الكل والمحصل

من انعدام الكل وجود الاجزاء بنحو اخر وهذا قد حصل لهما وجود بنحو اخر اي بالفعل ويمكن ان يقال انه لم ينعدم الصانع وحصل

٦٣

او وجود بنحو اخر بانه ان المتصل الاول حال الاتصال كان موجودا مستقلا وكان الاجزاء موجودة بوجوده بالقوة وبعد الانفصال

صارت الاجزاء موجودة بالاستقلال وصار الكل موجودا بوجودها على عكس الحالة الاولى ولو قيل ان تبدل الاجزاء يستلزم تبدل الذات

فهو ممنوع في مسئلتنا التبدل الذي يكون بين نحو وجود الى نحو اخر من القوة الى الفعل فذلك مع ان الكلام شرك الورود

على القائلين بالبسيط ونافيه وهو ايضا لا يدل على ما ذكرنا مع ان الزام امور اخرى تشهد الحس والبديهة ببطلانها انتهى وهذا

ان هذه الكلمات لا محصل لها ويظهر فسادها بادنى تامل والشفا قال الجسم من حيث هو جسم له حاصل الوجود ليس شيء معين

هو ان الكمية الثابتة للشيء في الحس مع قطع النظر عن ادراك اذهان المدركين واعتبار المعتبرين ليس يكون ملك الاشياء

وجودا في الخارج لم يكرر الدليل على وقوع منهم ان غير الظاهر ان الصورة الجسمية التي مادة في الجسم فيلزم ان ليس الا استعداد او ولد الجسم

استعدادا واكتسابا فلابد ان يكون في ذلك الاستعداد امر موجود الحكم المقدمة فلابد ان يكون في الجسم شيء غير الصورة الجسمية يكون مستعدا

وهو الهيولى قال بعض الاعلام لا يخفى سخافة هذا البرهان لان الشيء لا يجوز ان يكون بالفعل شيئا وكان بالقوة ايضا ذلك الشيء مثلا يكون

صورة بالفعل وصورة بالقوة لان الشيء الكائن بالفعل لا يجوز ان يكون له قوة شيء اخر واستعداده كما في الكل فان الاول

الكائن بالفعل الذي هو الصورة المستعدة لان يقوم بها الصورة النوعية والاعراض او استحالة الامر الى سلب الهما اظهر وان يحمر

بضعف الكلام ولا يكون الشيء من حيث هو بالفعل لا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا لكون الشيء من حيث هو بالفعل

شيئا اخر وحاصله انه لا يجوز ان يكون بالنسبة استعداد الى حلول ما فيه فلذلك بل لا بد ان يكون الاستعداد الى التحليل اخر وقال

بعض الفضلاء في توضيح المقام لا شك ان في الجسم قوة على امور كثيرة فتلك القوة اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل اولا

والاول باطل والا لزم ان يكون اذا فقد الاتصال الجوهري فقد استعداد للامور كثيرة ولم يكتسب حقيقة الاتصال ودون الفعل

بهذه الاشياء وليس كذلك والثاني لا يخلو اما ان يكون امرا قائما بذاته اولا والاول باطل لان القوة لو كانت قائمة بذاتها

لكانت الامكان جوهرا لان القوة قسم من الامكان وليس كذلك لانه عرض يلزم التضعيف الا عراض والثاني لا يخلو اما ان تكون

حاملة للاتصال الجوهري او شيئا اخر والاول باطل والا لم يلزم ان لا يبطل عند وجوده فيما تقوى عليه فوجب ان لا يبقى مع الانفصال

وذلك لان ذات القابل يكون موجوده مع المقبول فهو لا يرتفع عند الاتصال العارض الاتصال والانفصال وعرضها ان هيات وصور عرضت له

وهو الهيولى ولسائل ان يسال او توجه السوال الذي يقال ما ذكرتم من الدليل على تركب الجسم من الهيولى والصورة آت في نفس الهيولى لانها

عندكم موجودة بالفعل وانكم تسلمون ان الهيولى مستعدة لقبول الصورة وغيرها فلابد وان يكون لها شى باعتباره يكون بالفعل وشى آخر

باعتباره يكون بالقوة فيشتمل على الهيولى والصورة كما قلتم في الجسم بعينه وليس معنى جوهريتها الا انها ماهية اذا وجدت في الاعيان

لا تكون في موضوع كما هو معنى الامر السلبي الموضوع كمالا يتحصل له عينا ولا تحصيل الا بالجوهر جنس لها لكن لا بمعنى الامر الذي كونها

العامة الا باعتبار ما الانتزاعية والسلب لا يتحصل فكيف يمكن ان يكون مجموعهما جنسا للانواع المحصلة الموجودة لم قلتم ليس لها

ان حقيقة الجوهر هو الامر السلبي بل اريد ان معنى الجوهرية امران الامر وجه لوجدانه عنه في الايلزم منه الا ان يكون الهيولى شيئا

معينا بالفعل وكيف يمكن ان يقال ان الامر موجود متمايز في الخارج على ما هو ظاهر ان الشيخ لذلك الهيولى والصورة موجودتان

في الخارج بوجودين متمايزين احدهما حاله والاخرى محل ليس امرا معينا بالفعل نعم لو قال احد بانهما في الخارج متحدان في الوجود لكان

لا يتضح القول بان الهيولى ليس شيئا معينا وكذا لا يظهر وجه ما لقولنا ان فصل الهيولى الاستعداد ولان الاستعداد امر انضمامي باعتبار

وكيف يكون ليس يكون فصلا لامر موجود خارجي ولو قيل ان الاستعداد وجه الفصل وعنوانه وذلك محال لكن في المقام بالجملة القول

بان مرادهم ان الهيولى في الخارج متمايز ليس امرا معينا بالفعل وشياه السلب والعدم والاضافة ونحوها لا يصعب علينا فهمه ظهر بلكت

لو صح الشيخ بان الجوهر جنس لما تحته لا قدح فيه لانه صرح في التعليقات بان جنسيته ليس باعتبار كونه حقيقة في الخارج موجودا

بل في الحد وقوله ولا اشكال في كون الامر الموجود في الخارج غير متعين بالنفس او الموجود لكن يكون في حد ذاته مبهما او مركبا

في حد ذاته بل انما يحصل له التعين بالمحاذي شى من خارج ذاته ولذلك لا وجه لما استشكله الاخير بناء على ما ذكرنا قال الشيخ في التعليقات

قال الهيولى من حيث هو شى وهو شى مستعد فشى ما له استعداد وصورتها ولم يكن ذلك فان الاستعداد وهو فصل الهيولى

وهذا التحدد الذي حدث به هو انه الاستعداد لا يكون فان البسائط كيف يكون يشتمل على شى في الفصل وليس الفصل جزءا من

في المحدود حتى يكون المحدود له حالا بل حالا جزءا الحد وقولنا الامر مستعد ليس كل منه لا يكون من البابكا القول في البسائط انها امر

لصم

لصفه كما والقول في الوحدة انه امر غير منقسم وليس هناك تركب والامكن وحده وكذا القول في الاول انه واجب الوجود ليس هناك

تركيبا انتهى وقال الشارح ان الفصل حقيقته الا انه لا يعقل لها الا عن طريق كونها بها اللوازم ثم تركب الجنس من بعض تلك اللوازم وحملت

ثم البعض من اللوازم المشتركة فيما يسمى جنسا والمختلف فيما يسمى فصلا او لوازم او لوازم او انها لسائل ان يسال فيقول فان من لوازم ما مقومات

فيقول انها لوازم بالاضافة الا المعاني التي لا يعطي شيئا منه واللوازم وهي مقومات للمعنى العام من حيث المفهوم وذلك لان المعاني العامة

لا وجود لها في الاعيان كالحيوان مثلا وانما وجوده في الذهن فهي مقومة لمعنى الوجود ما هي في الذهن واللوازم المذكورة في الكتب اللوازم

بحسب المفهوم لا بحسب الوجود فليس وهي والامر له وهي اللوازم المنفى ولكنها مقومات للحيوان اي من حيث المفهوم الحيوان الموجود

الا في الذهن انتهى فاذن ليس هنا حقيقة للهيولى الا ما يعقل الا عند امكن ذهاب الجواب بوجه ثم احدهما ان الهيولى ليس شيئا

بالفعل فلا يرد نقضا على ما ذكرنا وحاصل ما ذكره انه الجسم من حيث الصورة شى بالفعل ومن ذلك مستعد لاي امر شئت ما ستعداده الامر

لكون هاهنا امر اخر ولا يكون الاستعداد امر جده الفعل فالهيولى والامر شيئا بالفعل شيئا وعلى انها باعتباره جوهر الجوهر المستعد لكذا وانه الجوهر الذي لا وجود

وامر سلبي وجهه لا يصير الشيء بالفعل وكما فصله الذي هو الاستعداد لا يصير شيئا بالفعل لم يكن نقضا على ما ذكرنا وثانيهما ان الجوهر بالنسبة فعليتها

بانها جوهر مستعد واذا كان فعليتها بالاستعداد فلا يرد نقضا اذ كل منهما عن لا يخلو حالة فعليته وقوة مغايرة للفعلية فلا بد فيهم امرين وبما

القوه فلا وهذه العبارة كانها اقرب من الوجه الثاني وقوله بعد ذلك ويكون في نفسها وباعتبار وجودها انها بالقوة كانه

اشبه بالاول انتهى فقد بان من هذا ان صورة الجسمية من حيث هي صورة جسمية محتاجة الى المادة والظاهر انه اشارة

الى الدليل الثاني القريب بانه يدل على عموم الدعوى واما الدليل الاول فقد اخذ فيه ان طبيعة الجسمية قابلة للانفصال وهذا لا يمنع

في تعميم الدعوى اذ لو ثبت ان طبيعة الجسمية حقيقة نوعية لا تختلف مقتضاها في افرادها ولو كانت طبيعة جنسية امكن ان يكون طبيعة بعض

قابلة للانفصال من حيث ان بعض انواعها غير مانع من ذلك لكن يمكن ان يكون لبعض الفصول ما نعا فلا يفيد عموم الدعوى وكون الجسمية

الا طبيعة المبهمة الجنسية غير مفيد مع ان الصورة الجسمية في الباب الثاني وصرح الشيخ بان جنس الامور البسيطة ليس جاء خارج ذاته الوجود

بل في حده كما هو نقلا من التعليقات فلابد من اثبات ان الصورة الجسمية حقيقة محصلة وشى من النارية والهوائية وامثال ذلك لا يجعل

قوام الصورة الجسمية بل امور خارجة عن الصورة الجسمية وليس شيء منها مستحفظا لها ايضا والشيخ اخذ مقدمة المقدمة مسلمة في سبيل الوهم سابقا
والآن سنذكر لقوله ولان الى آخر ما ذكره وقال بعض الاعلام هذا التفريع على كل من الدليلين اما من الدليل الاول فلانه لما ثبت ان القابل للفصل
لا بد ان يكون محل وقد ثبت سابقا ان الطبيعة الجسمية بما هي طبيعة جسمية تقبل الفصل والقطع فيتبين ان الطبيعة الجسمية من حيث هي طبيعة جسمية محتاجة
الى المادة وكذا من الدليل الثاني فلانه ظهر ان طبيعة الصورة مطلقا منها فعلية واما قوة فلا بد من امر آخر انتهى وفيه نظر لما ذكره
وذكر بعض الاعلام من متأخري الفضلاء بعض الفضلاء ما ذكره من ان الطبيعة النوعية لا تختلف افرادها في الحاجة الى الوجود ومراده ان الطبيعة
الجسمية لها انحاء من الوجود وباعتبار الفصول المنضمة فيها وذلك يمكن اختلاف افرادها في الحاجة ونحوها كذلك الطبيعة النوعية
الضابطة لها انحاء من الوجود وباعتبار المشخصات المنضمة فيها وبذلك يمكن اختلاف افرادها في الحاجة ونحوها والتفرقة بينهما تحكم
وفيه نظر لان الاختلاف الذي بين الطبيعة النوعية غير مؤثر في الفرق والمشخصات اعراض خارجة عنها وجواز ان يقتضيها الا الا اذا كان
كاف في المطلوب   ولان طبيعة صورة الجسمية انما تقبل سبق عدم على المدعى وهو قوله فلا يجوز ان لا تكون جسمية محتاجة الى مادة
وجسمية غير محتاجة الى المادة فان في تخليفات الحيوانية واللونية والعددية والمقدارية سوانح عن محصلها ام ممنوع فالعددية لان معنى الاثنين
انما نقله والحيوانية معنى مشترك يخرج عنه بعض من الانسان والفرس ومعنى ماعنه الملامسة والعددية يقع فيها الكل من حيث انه العدد
الانواع العددية معنى مشترك فيه كالحيوانية لانواعها واما الجسم فوجوده محصل ليس نسبته الى الاثارية مثل نسبة العدد الى الاثنينية والمقدار الى الخط
والسطح والجسم وكذلك اللون فان السواد او الاستحالة ما ضافا وكان كل واحد منهما محسوسا ولكن هذا المعنى هو الاول فليس محصلا للسواد حتى
من بعضها محسوسية السواد بل مثلها بل اللون في البياضية والسوادية واحد بالعدد واما الجسمية فهي معنى محصل الوجود يشار اليه متحقق
في نفسه يصح ان يرادف عليها امور مختلفة والسواد والبياض هما نفس اللون والخط والسطح هما نفس المقدار والانسان والفرس هما
نفس الحيوان وليس كذلك النارية والهوائية فليس هما نفس الجسمية وكيف يتم لم انا واقفنا ناطق معناه قوة لها نطق والقوة
يصدر عنها من النطق افعال الحيوة ولما كانت افعال الحيوة معتبرة من قوة الفرس والانسان صار اسم كلي في هذا المعنى وهو الحيوانية
لان الحيوان معنى جزء منه النطق او غيره بل الحيوانية من لوازم النطق واما الجسم فان الجسمية معنى وهو الاتصال العارض للهيولى خارج عن الهيولى

والاصح ان نوع جسم الا معدد المعدد الا ان يكون الجسمية من لوازم المقدارية كما كان الشيخ انه من لوازم الشكلي عن وجود المقدار للصورة الجسمية كالاعداد
للصورة الجسمية في ان كل واحد منهما خارج عن الوجود وهو الجسمية معنى محصل والصورة الجسمية غير محتاجة الى المادة لانها قائمة بها انتهى وما قال
بعض الاعلام انه بعد ما ثبت ان الطبيعة الجسمية محتاجة الى المادة من حيث طبيعتها لا حاجة الى اثبات نوعيتها في تتميم الاستدلال والى
ان معنى الطبيعة الواحدة لا يكون مختلفة افرادها سواء كانت نوعية او جنسية وما يتوهم انه يجوز ذلك في الجنس دون النوع غلط
محل نظر اذ لم يثبت ان الطبيعة الجسمية محتاجة الى المادة بل ثبت ان الطبيعة الجسمية غير مانع من قبول القسمة ومجرد كون الشيء كذلك
غير مفيد للمطلوب كما عرفت   وسائر ما هو ان الجسمية او اخالف جسمية اخرى لما فحص علام الشيخ ان بعض الابعاد
معنى محصل تام القوام مدرك للعقل محصلا من دون ان يتم باعتبار امر آخر معه ثم قوامه الذي يمكن ان يوجد في الخارج بدون انضمام شيء آخر
والعقل الجنسية من العبث كالمعدد فانه لا يمكن للعقل ان يحصل معنى تام القوام من دون اعتبار كونه خطا او سطحا او غيرهما وكذا
العدد واللون والصورة الجسمية من قبيل الاول فان لها معنى تاما وقواما محصلا مدركا للعقل لا محصلا ولم يحتج في وجودها الى
ان يختلف جسمية عن جسمية اخرى باعتبار انه حارة وذلك باردة او هذه فلكية والاخرى عنصرية لا غير وذلك من الاختلافات ليس من
مدخل في تحصيل معنى الصورة الجسمية وتكميل قوامها بخلاف مثل الخط والسطح بالنسبة الى المقدار المطلق والاثنينية والثلاثية بالنسبة الى العدد
المطلق فانه ليس المقدار المطلق في نفسه محصلا تام التعين نوعا وانما يحصل له ما يحصله بان يعرض له مقدار معين في الخارج ويلزمه
خصوصية الخطية او السطحية حتى يحصل منها خط او سطح وكذلك الحكم في العدد وقد سبق النقل من التعليقات ان الجسم السابق لما
في حدود ما حسب وقوله بل يكون طبقة الاثنينية تقتضيها العددية التي عليها الاثنينية ليس معناه ان طبيعة العدد معنى طبيعة الاثنينية
معنى آخر واحد منهما عين الآخر في الوجود فان كان المعنيين المتغايرين في الوجود لا اقتضاء ولا تحصيل ولا محصلا بل معناه ان ليس معنى الاثنينية
والعددية معنى يفسره العقل بعد ملاحظة الاثنينية وقال بعض الاعلام محصل الدليل الذي ذكره الشيخ ان كل ما حكم بانه يجوز ان يكون موجودا
في الخارج بانفراده وانضمامه بدون الانضمام الى ما يليه في الوجود وبان يكونا موجودين بوجود واحد لا بان يكونا متغايرين في الوجود
معنى نوعي ولما كان كذلك حكم بانه لا يمكن ان يوجد في الخارج الا بان يوجد معه امر آخر باعتبار وجوده فهو معنى جنسي كالمقدار فان العقل لا يجوز

ان يوجد في الخارج قابل القسمة مشغولا بدون الاشتداد او الشدة او غيرهما وهذا امر لا يكون [illegible] ثم نقول ان الصورة الجسمية فقط او المادة مع الصورة
الجسمية لكن على التقادير المذكورة لا يكون موجودا في الخارج طبيعة فانه يشار اليها ممتازا بدون انضمام معنى آخر الى الوجود النوعي الذي [illegible]
وما يحصله من الامور المغايرة سواء كانت [illegible] او اعراضا فانا نحكم بها في الخارج اي يكون وجودها غير وجوده بل [illegible]
بوجودين متغايرين لا بوجود واحد فثبت بهذا ان طبيعة الجسمية سواء اريد بها الصورة فقط او الصورة مع المادة طبيعة [illegible] على خلاف
افرادها بالخارجيات دون الفصول انتهى وفيه نظر لانه غير منطبق على كلام الشيخ ولا [illegible] الى نفسه لما ذكرنا [illegible]
في الوجود لا محالة فانا نقول ههنا بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجنس كما ذكرنا [illegible] الشيخ [illegible]
والصحيح الاول ومعنى الكلام ان الجسمية قد يطلق ويراد بها المعنى الذي هو جنس بالنسبة الى انواع الاجسام وقد يطلق ويراد بها
الجسمية التي هي حقيقة نوعية بسيطة وتحصل [illegible] والصور النوعية انواع الاجسام والمراد بالجسمية التي [illegible]
نحن انها حقيقة نوعية بسيطة الصورة الجسمية المذكورة لا الجسمية التي هي جنس لانواع الاجسام ولعل [illegible] الصورة الجسمية
حقيقة [illegible] نوعا تاما [illegible] الصورة الجسمية ليست كذلك [illegible] بعض الاعلام بعد ما نقل [illegible]
في هذا المقام وانت خبير بما فيه ثم قال وحاصل كلام الشيخ [illegible] ان الجسمية [illegible] في الخارج طبيعة [illegible]
في الوجود [illegible] موجودين بوجود واحد هي الجسمية التي كالمادة [illegible] الجسم [illegible] جنس لانواع الاجسام [illegible]
هي المأخوذة بشرط لا [illegible] الصور النوعية [illegible] في الوجود [illegible] سواء اريد بها الصورة الجسمية [illegible]
وقد عرفت الفرق [illegible] بين الجنس والمادة بان المادة هي المأخوذة بشرط لا والجنس هو المأخوذ لا بشرط [illegible]
بين الجنس والمادة ان [illegible] جوهر [illegible] عرض وعمق [illegible]
[illegible] الى [illegible] فكل [illegible] الجسمية [illegible] مادة [illegible]
[illegible] بشرط ان [illegible] والا [illegible] جسمية [illegible] صورة [illegible]
[illegible] الجسمية [illegible] وصورة [illegible] الاقطار [illegible] الجسم [illegible]

65

[illegible] والجسمية التي بمعنى المادة هي المعنى الجنسي بمخالفة [illegible] النوعية والمراد ههنا الصورة الجسمية التي هي نوع تام [illegible]
[illegible] ثم قال بعض الاعلام وههنا اشكال [illegible] عندهم ان الكليات [illegible] هو المأخوذ لا بشرط
بشرط [illegible] لا يكون [illegible] المأخوذ بشرط [illegible] جنس [illegible] كيف يمكن ان [illegible] المأخوذ بشرط لا
على ما قرره [illegible] وانت خبير [illegible] الاشكال [illegible] ما ذكرنا في [illegible] كلام الشيخ ثم قال [illegible]
هي التي [illegible] بشرط لا ولا بشرط انما هو امر اضافي مختلف بالنسبة الى [illegible] يكون شيئا مأخوذا لا بشرط بالنسبة الى شيء
بالنسبة الى [illegible] الفصول [illegible] الكلام ان الصورة الجسمية فقط او مع المادة لا يكونا [illegible] ان يكون موجودة [illegible]
[illegible] اليها المعاني الكلية في الوجود بمعنى الذي عرفت اتحادهما في الخارج [illegible] كانت الصورة الجسمية
اما وحدها او مع المادة طبيعة جنسية بمعنى انها اذا اخذت لا بشرط بالنسبة الى تلك المعاني كانت جنسا للانواع [illegible]
في العقل [illegible] الصورة المذكورة وتلك المعاني فصول لتلك الانواع واذا اخذت بشرط لا بالنسبة اليها كانت مادة عقلية
لتلك الانواع وتلك المعاني صور عقلية [illegible] كانت الصورة المذكورة طبيعة نوعية بمعنى انها اذا اخذت لا بشرط بالنسبة
الى التعينات والتشخصات التي لا بد ان يكون منضمة اليها في الوجود بمعنى اتحادهما [illegible] الافراد [illegible]
والى الصورة المذكورة يكون نوعا لتلك الافراد واذا اخذت بشرط لا بالنسبة الى تلك التعينات كانت مادة عقلية لها
ولتلك الافراد [illegible] يكون [illegible] انواع الاجسام [illegible] في الوجود [illegible] الصور المذكورة [illegible] الصورة المذكورة
خارجة [illegible] لانواع الاجسام [illegible] كونها [illegible] للانواع [illegible] كونها [illegible] الصور [illegible] انواع الاجسام [illegible]
يكون مركبا [illegible] في الواقع سواء [illegible] في الاصطلاح [illegible] انهم [illegible] الصور المذكورة [illegible]
لا بشرط بالنسبة الى تلك الصور التي تختلف بها الاجسام انواعا كانت جنسا لتلك الانواع وتلك الصور اذا اخذت لا بشرط
بالنسبة الى تلك الصورة كانت فصولا لتلك الانواع [illegible] عرفت [illegible] الشيخ ان الصورة الجسمية مأخوذة [illegible]
او مع المادة لما وجد في الخارج [illegible] بدون انضمام [illegible] اليها في الوجود [illegible] نوعية بالنسبة الى افرادها [illegible]

في العقول السماوية والتشخصات التي لا يكون لها وجود ما لم ينضم اليها حتى تصل الى الوجود حتى تم طبيعة كل منها بنسبة الى الانواع المستحصلة
واما الماهيات المطلقة الكلية من ذلك نوع اخذت لا بشرط بالنسبة الى الصور التي يحلها والتي كانت منها الانواع الكثيرة
عن الصورة المذكورة وعن تلك الصور وعندنا اظهر حقيقة المقال انه كلام الشيخ اشهر وما ذكره الا لاوفق مصطلحات الشيخ في هذا الباب
على انك قد تحققت فيما سبق تلك الفروق منها بما ظهر لك من المقدمات المذكورة هنا الفرق بين الصورة والجسمية
حينئذ كالنوع المقدار حتى لا يحصل الا بعض وصوله انها الصورة الجسمية ليست كذلك وبعض الفضلاء بين الكلام على الشيخ
وغيره بوجه لا يكاد يتبين مما قال ان المقدار كونه نوع انواع مختلفة صورها ايضا تلك الانواع في ذاتها قوله
واما الجسمية التي يتكلم فيها المراد بالجسمية الصورة الجسمية لا مع المادة كما توهمه بعضهم حتى لو توهمنا انه لم يقم الا الجسمية
بل كانت جسمية بنفسها من غير اضافة معنى اخر اليها لم يمكن ان يكون متصلا في الجهات الا انه لا خلط مادة والاتصال فقط الى الابعاد
الا خطار الخاصة ان التغير الى الاتصال الذي هو الصورة مع المادة ايضا وقال بعض الاعلام في قوله الا مادة والاتصال فقط
ليس يحصل نوعيتها شيء اخر خطاء او علم انه يكون المادة دخيلا في تحصيل نوعية الصورة الجسمية وليس كذلك الانواع والاجسام
وكذلك اذا اجتمع الاتصال شيئا معين اذا اخذنا بالبرهان ان الاتصال الذي هو الصورة الجسمية لا يكون الا
او هو الصورة واعترضنا بذلك لا يلزم ان يكون المادة محصلا لنوعية الصورة ولا الاتصال غير الصورة لا يحصل الا بانضمام
الى ذلك الشيء والاقتران به بل ظاهر عبارته ان الاتصال لا يوجد بانفراده وحده بدون ان يكون في محل قابل فليس ان لا يوجد
بالنقل الاتي هو انه محصل طبيعته الا بذلك الشيء وقال بعض الاعلام الظاهر ان مراده بالاتصال الصورة الجسمية وحدها
ما ذكره سابقا على هذا القول واما الجسم الذي يتكلم فيها الا بيانا لان الجسم المادة والصورة لا يحتاج في الوجود الى انضمام امر
اليه فهي حيث هو ليس طبيعة جنسية وهذا بيان لان الصورة الجسمية وحدها ايضا كذلك ورفع التوهم انه قال انه
قد ثبت ان الصورة لا يمكن وجودها بدون المادة فكيف يقول انها في الوجود لا يحتاج الى انضمام شيء اليها فبان الفرق
بين المعنيين بالقصد وعلى هذا مراده بقوله سابقا انه الظاهر انه الشيء ويمكن ان يكون مراده بالاتصال الصورة الجسمية وحدها

بل الجسم وكان ما سبقه هو ان الجسم المحصل نوعيته لا ينضم اليه سوى المادة والصورة مراده من هذا الكلام انا اذا اخذنا شيئا من الصور
النوعية وانها لا بد منها في الجسم فلا يتناوله ما ذكرنا من ان طبيعته تحصل بوجود شيء اخر وهو ما يجيء في تفسير الكلام
وكذلك الفصول فان تباين الجنس يرجع الى اشياء محصلة لا يكون الا بالقصر كما في المقدار الفرق ان المقدار
ليس شيئا موجودا ينضاف اليه امر او يحصل به شيء اخر هو المجموع فيكون ذلك المجموع غير المقدار لان الكل غير الجزء بل الوجود
حقيقة الفصول يحمل عليها المقدار وما وقع لك بسرعة ابانها انه حيث جاز ان كل شيء فيه فعلية شيء ما
من الفعلية والاستعداد في وجود امرين ومن ذلك يثبت عدم جواز تحصل شيء من الصور الا بكون شيء موجود او الاستعداد
فيلزم التركيب قال بعض الاعلام قد اشرنا سابقا ان هذه المقدمة اي ان ما فيه فعلية واستعداد فيه امران لو ثبت لدل على
الشيء على تقدير المقارنة ايضا فيه امران انما يتعلق الحكم بان كل موجود ممتاز في فعليته ولا يمنع كونه محل الصورة ومتعلقه
في نفس ذلك نعم لو قال احد بان الشيء والصورة متحدان في الوجود كما قاله البعض لما كان مدخل لمنع الملازمة
الى جواب الكلام سابقا فهو لا محالة نقطة ويمكن ان يقرر المناط بعض الاعلام انها نقطة لا وجود النقطة
مفردة الذات متمايزة اي لما خرج بانفرادها فيكون في مساواة المقدار مختصا بجزء مساواة حتى كان للمقدار اختصاص بجزء
او مساواة حيث كان له اختصاص بجزء يعني مقدما على مساواة المقدار وقوله فقد ساواه المقدار حيث انضاف الى جزء اخر الذي
انضاف اليه هناك تناسب الوجه الاول وقال بعض الاعلام هكذا وجدنا في بعض النسخ الذي رأيناه والا لوجه الحاصل الصورة
اسقاطه من الناسخ لتمام الكلام بدونه وعدم مدخليته في المرام وهذا ولعله كان الواو بدل الفاء فحينئذ يظهر حاصل الواو
للحال انتهى وفيه تأمل ولكن لم يمكن التجرد حصل له دفعة قال بعض الاعلام فيه ان الكلام لم يكن مشتملا على الحكم بانه
مجرد انما هو الصور حصل كل جزء الذي هو فيه كما هو في اصل الكلية عندهم والحاصل ان الا كمل في بيان انه يكون الكل
الجسم قد ما ويكون مبتدأ كل من اجزائها متصلة مخصصة بحال مساواة المقدار قبلها كما هو زعمهم وبين ان يمكن حادثا
مبتدأ اجزائه مخصصة بحال تلك المساواة من غير حاجة الى اختصاص سابق والتوفيق انتهى والحق انه لو قالوا انه تعالى كان

عن الصورة ليس لها اجزاء متميزة يصلح بعضها لقبول الصورة النارية وبعضها لقبول الصورة الهوائية حتى تحصل النارية والهوائية وغيرها
ايضا لا يتميز شيء منها بالحد الخاص من الحجم والمقدار وكل من العناصر واحد فان الزيادة والنقصان او قد ينقلب اجزاء من الهواء الى النار
وتلحق بطبقتها الفوقية الطبقة النارية ويبقى الهوائية وكذلك غيرها من العناصر فاذا فرضت الهيولى مجردة عن جميع الصور ثم تصورنا
صور العناصر وكونها انه لا امتياز في اجزائها ولا مقدار وحدود المقادير والاحياز محتاج الى مرجح وليس هناك شيء يصلح لذلك او
كلام مهم محتاج الى جواب اشفى من ذلك وحكى المحشي ومنع ما لا يقصر حجته اقوى يصلح للكتاب بحسب التأمل والوجدان
وقول بعض الاعلام لعل المنع محال لا يصغى عن الحاجة الى التأمل وكذلك لو سلم ان قبول المقدار لكنها الا اخر الحكم السابق
على النزول وفرض ان تنبسط فلا حاجات في الظاهر هذه المقدمة لا تقبل المنع كما ذكره بعض الاعلام في منع اقوى
لتركيبها ينبسط فهو حين انبساطه متحيز وذو وضع وجهة واما بقاعها الانبساط فلا وكيف يكون ذات الاجزاء لها بالقوة
لا اجزاء لها بالقوة باعتبار نفسها بل بالوهم مع بسط الصورة وكذا الاجزاء لها بالقوة كالاجزاء الحجم الفاعل لا اتصال الاتصال
لا بجزء بل جزء الاجزاء فاما ان كنفوا ما التزكون وجودا وجودا وقابل لكنه لا يكفوا ما التزكون وجود الهيولى وجود قابل
في معينها او بعض معينها التركون وجودا وجودا في قابل بالفعل وقع لا يمكن ان يكون موجودة الا مع المتقبول الان ما بالذات
لا تحقيق وما التز لا يكون وجودا لكن لكل الا بوجود خاص من حقيقة خاصة تمام الحقيقة والنوعية بدون ان يكون القابلية بالفعل
القابلية بالفعل على سبيل عروض الامور المفارقة فيكون الهيولى مكتنفة بالمقومة المتحصلة عن ذات لكم وغيرها حيز والامتدادات
هو الذي حقيقة ذاته تحت لها بالقوة اجزاء لعدة لكن كان جوهرا في نفسه غير ذي جزء ولا كيفية ولا قبول في ذاتها حقيقة اى حقيقة
المتقومة لا تبقى عنده بالكسر الهيولى واتفقت فيكون ما هو متقوم بها لا اجزاء وانقسم بالوهم والوهم الى انفصال
لم يبطل عنه حقيقته المتقومة به وهذا باطل والتركات تلك الصورة التي حسب في انها غير متقدر وتكلم ولا منتسبة
لما يتقوم به الهيولى بل الامر عارض فيكون في المادة صورتان صورة عارضة لاحقة بها لكون اخذه بالقوة والتعارض
اخر عارضة بها يكون على خلاف ذلك فيكون من الامرين شيء مشترك من التقابل الامرين وهذان انما يقتضيان الصورة الاسم

ومن اخرى في قوله الغرض عدم الانقسام وبعض الاعلام قرر الدليل الى الموضع نحو ما ثم قال وانت خبير بان هذه المقدمات لا اصل لها الا خيال
في اثبات الى محل يحتمل لم يعرض اولا ومن اليه اخر الدليل ولا حاجة الى ما تقدمه والفصل عليه لشمول الشق الاول الا لزوم بطلان الغاية بطريق
عدم جواز التعري عن مطلق الصورة لا عن الصورة الجسمية الذي هو مطلوب الشيخ ولا يخفى انه غير مستنكر حال القسم عادة فلا اذا اراد ابطال
انه القسمة المستوفى ويبطل بعض الشقوق المناسبة المختصة به وبطل الباقي بحصته او مشترك ويمهنا فهمنا التحصيل ولا فساد فيه والاول
في الشق الاول الافرام مطلوب بحكم تأمل او المراد بقوله وجود قابل القابل للصور الجسمانية قد تم الكلام فتدبر ولم يكن مع الكائن
الاعلام من هذه الحال اذا كان المفروض ما شابه مساو لكنه مع المفروض جزء في الطبيعة لم يكن في شيء منها الا ما كان في الاخر وفرض كل
الجسمانية مشترك لا يستلزم ذلك لاحد ما يكون الاخر فيجب ان يكون حال الاخر كذلك قال بعض الاعلام لعل غير المادة وكلها الا تركيبه
عند المقدار حال الكثرة الا اخر لا بد لتعيينه من دليل الشيخ وهو ضعيف ومحال ان يتحد جوهران كما قال كذا او قال بعض الاعلام
ما ذكره وارد عليهم ايضا في ما يقولون في مادة الهيولى الجسم اذا انفصل بعض الهيولى اثنين واذا اتصل بعد الانفصال للتعين الحاصلان الاثنان
هو الهيولى واحد او الجواب الجواب الشيخ والجواب لتم المقرر عندهم لتم هيولى عالم العناصر متحد واحدة تحققها الصور المختلفة وتبادل عليها
وذلك التشخص الواحد بالانضمام كل صورة غير انفسه من حيث الانضمام الى الصورة الاخرى ولا تحصل الهيولى بحصول الصور المختلفة وبعين الهيولى الثاني
حصته عارضة الهيولى اوالاختلاف في الصورة ثم يختلف في هذا نفس المتعارفين وكان ثبات انحاد الا الى الجسم من شيء متغاير قال
بعض الفضلاء الاتحاد فيما المقدار يمتنع ادعى الاتحاد فيما المقدار لتم ترد الى الجسمين صورتاهما المقداريتان فكيف لا ما مرة
مقدارهما واحدة ونسبتها الى المقدار نسبة الكل الى الكثرة فيقال انهما اتحدتا واما تحقيق الاتحاد بين امرين متحصلين حال كان الكلام فيه التحول
ومن المحال ان يتحد جوهران كما قاله وكلا متنافي نفس المادة لا في شيء من مادة الشيخ ولما عرض القابل لتم الاتحاد بين امرين متغايرين تحصل
وما ذكره من الاتحاد ليس مقصوده انه هناك اتحاد حقيقي بين امرين متغايرين بل لتم ذلك امر صحيح وتسمية بالاتحاد وانما لم يكن كذلك
الحقيقة وقال بعض الاعلام فيه نظر اذ لا يلزم فيما ذكر فيه ايضا الاتحاد بين امرين متحصلين اذ المفروض ان المادة المشتركة من الصورة الجسمانية
والنوعية الجسمانية حصل لها الصورة جسمانية واحدة وصارت جسما واحدا بالفرض ثم انفصل الجسم وصارت المادة جسمين حاصلين بالوهم منهما

لم يصدق إلا بين الحسيتين وأحد السببين أي بين الصورتين وحدوث صورة وحدانية عقلانية كما يكن صور ونهايات أحد ... زوال الصورتين
وحدوث صورة جسمانية واحدة والنور والأبدان دليل الشهود وما ذكرنا من التوجيه يدفع هذا الكلام وما ذكره الشيخ في الرسالة الكلي خلال
والمرجح هنا كيفية إلا فيما ذكره يدفعه أيضا   وإما أن اختلافا بالتفاوت في القدر ليس المراد بالتفاوت أن يأخذه الشيئان
المقدار بأن كان هو المتبادر من لفظ التفاوت لكنه في قوله سابقا أو مختلفان بالتفاوت وإنما يحمل على ما ذكرنا من اختلاف الكل بالتفاوت
بين الجزء والكل بهذا الاعتبار   وليس لها صورة جسمانية لما صورة جسمانية لأن الصورة والمقدار عرض حال في الجسم والجسم مركب لمادة
والصورة الجسمية ولا وجود للمركب إلا بعد وجود أجزائه وحال النفس إلا ما قيل ليس المدعى إبطال اختلاف التفاوت في المقدار أو غير ذلك
وهذا لا يبطل إلا الشق الأول وإلا لم يبطل الاختلاف لما يبطل بالاختصاص   وذلك لاستعداد وكمال المقدار
المقدار الذات لأن الشيء المجرد عن الصور الجسمانية وعوارضها لا يمكن أن يصير بحيث يقبل الانقسام في وقت من الأوقات   ولأن الجسم
إنما صار كما هو قال النفس العقلاء يريد بيان صحة التحلخل والتكاثف الحقيقيين وهما نوعان من الحركة في الكم وذلك يتبين أن الهيولى
ليست بكم ولكن كان وجودها غير منفك عن كمية ما والدليل على مغايرتها في الوجود عن الكمية المقدار قبولها الأقسام والاتصال والوحدة والكثرة
ولا كذلك نفس المقدار وكذا الصورة الجسمية التي بها قوام الهيولى فهي أيضا مغايرة للمقدار في الوهم فإن نسبة الهيولى في ذاتها إلى الأقطار
والمقادير نسبة واحدة فلذلك صح أنها مع وحدتها قابلة لأقسام الامتداد والطول أو قصره والقبول لمقدار منه دون مقدار
أكبر منه أو أصغر منه وكذلك الصورة الجسمية وهي جوهر واحد في الصورتين إذ لا يختلف لذلك الصورة الجوهرية في الانفصال وإنما
والتفاوت بين واحدة منها وواحدة أخرى في النظم والصغر بحسب أنها قابل بحسب ما يعرض لها من المقدار فهي الانفصال لكن سبيلها الانفصال
بالمقدار دون قدر فنسبتها إلى غير متحرك إنها كالشيء أو غير متحرك بالتغير والهيولى أو في الهيولى عقليا فقط كالصورة الجسمية إلى المقدار
نسبة واحدة والاكان له مقدار معين لطابقه بالمساوي دون التفصيل عليها ويتحقق منه الكمال أن غير متحرك وغير مختلف
وجزء مثال الذي يكون جزء منه في أنه يطابق جزءا من المقدار وهو في أنه صورة غير التحرك بالقوة القريبة لم يمكن أن يتصف مع ذلك بالمساواة
فيحصل الأمر جهة المقدار جزءا وكل فيطابق جزءه جزءا للمقدار وكلا كل المقدار كسائر الأشياء كالنسبة الذي يكون بالوضع كالشمع وقبول الأشكال

وانكر

وانكر واكو وغير ذلك فظهر مما ذكرنا أنه يمكن للمادة والنفس بالتكاثف والنخلخل علي طريق علام ... أيضا الذي يكون للهيولى مغايرا للكم
والمقدار الذي هما يكون نسبتها إلى جميع المقادير على السوية إلا أن الصورة النوعية مغايرة لتخرج أن نسبتها إلى جميع المقادير الطبيعية
ويمكن أن يوجه كلام الشيخ بوجه لا يتوجه عليه هذا الاعتراض أصلا لما تقوله إذا كان في الشيء استعداد شيء وما لم يوجد عروض شيء
فلا بد أن يكون فيه قبل أن أحدهما الحاصل للاستعداد والأخرى هو المادة المذكورة فنسبة الهيولى إلى كل مقدار على السواء أقبال المنتزعات
الصور النوعية كالأشياء مثلا والنار لكلها واحدة والمادة كذلك واحدة لا اختلاف فيها وهي مستعدة لكل صورة من غير
فإذا تعينت مادة بصورة فإنما يكون ذلك بسبب شيء وما بينها لم نقول المراد بقبول الشيء قبول ليكن من الحصول
المراد الأقطار التي يكون محوه وضعها للهيولى فيكون المراد لم الأقطار التي يكون محوه وضعها بعينها إلا ذلك قبولها أن استعداد فيكون النوعي
التي يكون وضعها للهيولى نسبة الهيولى إليها واحدة وكذا الصورة الجسمية ونسبتها إلى المقادير المختلفة بعدها كالصورة الجسمية الواحدة
الشمعة فيمكن أن يصير المادة بالتخلخل والتكاثف لكن نطبق عبارة القاضل على ما ذكره الشيخ لكلام الشيخ يحتاج إلى التكلف الذي ...
بعض الأعلام أن ما ذكره من أن الصورة الجسمية مما لا يوجد أصغر وعين أو حيا فالقابل لن ما يعقل إلا أن المراد أن يطلب الصورة يكون كذلك فهو كذلك
فيما نصدده والمراد أن الصورة الشخصية كذلك فلا خفاء في بطلانه وعدم معقوليته مثل البدن فإن الكل إنما يشير إلى أنه بقاء الصورة
لهما في ذاتها أجزاء خارجية لأن يحصل لها الأجزاء باعتبار عروض الامتداد وحكم الأجزاء أنما هو باعتبار الامتداد قطعا وذلك لا ذاتي لها
من أن الهيولى حكم بأن الشيء الذي لا يكون له أجزاء في ذاته لا يمكن أن يحصل بسبب العوارض الأجزاء فلا مانع أن يحصل أجزاء
التي من غيره كذلك لا معنى أن يحصل جزء من غيره وهو ظاهر وقد ينبئ الفرق هناك بين الصورة الجسمية وبين الهيولى إلا في أنها لا تكون
لها الأجزاء على تعين أحدهما الأجزاء الداخلة في قوام الماهيات كالأجناس والفصول وثانيها الأجزاء المقدارية وكلا منهما الذي ...
الأول أجزاء الماهية من غيرها يطلب التعريف وذلك على التفصيل في الأجناس والأقسام الثاني فلا تعالى في الجسم الذي مقداره ذراعان ...
هو الذراع من هو الجسم نصف المجموع وكذلك ليس بعين الصورة الكلية لهذا الاعتبار لا يحصل إلا بحسب المقدار في الصورة الجسمية أو الحد والمقدار
يصير نصف الصورة المحدودة بمقدار أي أو أكثر منه أو دونه ومع قطع النظر عن ذلك يعتبر عروض المقدار لا يكن الحكم بزيادة الصورة على الكلية

الا فطر على صورة جسمية لقدر هو لا للصورة الجسمية وقد توجه ذلك ظاهر النقل بانه قال [illegible] ولذلك نفي الصورة الجسمية ليس الا اجزاء منفصل
بغير اجسام بعض وبدون اعتبار الامتداد الجسمي هناك اختلاف اعراض بحسب اختلاف الاجزاء [illegible] والنوعي تعرف شانه الامتداد
وايضا كلما اعتبر من جوهر [illegible] والكلام في الحقيقة وقد تقرر عند الشيخ ان الاختلاف التحيز من الامور المشاركة في الحقيقة انما يكون من الوضع
او المحل وظاهر انه استفادة شيء من ذلك بدون اعتبار المقدار وقد صرح الشيخ بان تشابه الاجزاء الصورة الجسمية في نفسها [illegible]
نوافقنا جوهر جسم فمعناه جوهر مقدار الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جوهر او لا كل وشارك في المتصل [illegible] من خارج احجام
فمعناه اشار من جهة خبر اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم واحد او كثير وقال قبل ايضا الانقسام بالذات للمقدار الوضع
لغيره بالسبب با عرض له وقيل ايضا قوة الانقسام انما يكون للجسم بسبب امكان فرضه في المقدار وعند [illegible] المقدار ذاتي [illegible]
قال بعض الاعلام الصواب في توجيه كلام الشيخ ان يقال مراده ان الهيولى لما لم يكن لها في ذاتها اجزاء [illegible]
لما ظهر من اثبات الهيولى بالبرهان الاول انه ما يكون كذلك ينعدم بالانفصال والهيولى لا بد ان لا ينعدم بالانفصال [illegible]
ذاتها القبول قطعا وقد بعينه بل يمكن ان يكون [illegible] ان يكون نسبتها الى جميع المقدار والاقدار على السوية [illegible]
بالتكاثف والتخلخل فما ذكره رفع للاستبعاد في التخلخل والتكاثف بيان صحيح [illegible]
على وقوعه [illegible] والاكتفاء [illegible] التكلف في انه [illegible] والوجه في التوجيه ما ذكرنا وهذا
محسوس بعين التخلخل والتكاثف [illegible] بسبب [illegible] وذلك المقدار [illegible] قال بعض الفضلاء [illegible]
المقدار الجسمي وجود الهيولى ووجود الصورة الجسمية فيتطابق لا بد فيه من سبب غيرهما وذلك السبب [illegible]
اما ان يكون امرا استعداديا [illegible] كالصورة [illegible] اما ان يكون امرا خارجيا مباينا [illegible]
المقدار به بتوسط شيء اخر [illegible] ذلك [illegible] حصول المقدار [illegible]
افادة بتوسط شيء اخر [illegible] الاول من الترديد الاول هو المطلوب [illegible]
لحصول المقدار بصورة او عرض فيكون اختلاف المقادير في الاجسام لاختلاف [illegible] الصور [illegible]

الا

من السلك فهو باطل والا لزم ان يكون المواد والاجسام [illegible] متساوية [illegible] في تمام المقادير والاجسام لان الهيولى قابلة لامر والحكمة
طبيعة واحدة مقتضاها واحد والفاعل الخارجي نسبته الى المقادير نسبة واحدة فيلزم ان لا يختلف اثره في القوابل المتساوية الا [illegible]
ولا يختلف مقدارها واللازم باطل لان الوجود [illegible] فكذا الملزوم انتهى وقال بعض الاعلام بعد نقل هذا الكلام وفيه بحث اما او
فلانك قد عرفت ان الصورة الجسمية [illegible] في ذاتها اجزاء فيجوز ان تقتضي قدرا خاصا ويحصل للهيولى ايضا ذلك القدر بسببها [illegible]
الى امر [illegible] القول ما لزم من كلام الشيخ ان الهيولى تحتمل ان تكون نسبتها الى جميع المقادير على السوية ولم يثبت انها كذلك والرابع
فيجوز ان تقتضي كل صورة خاصة قدرا خاصا من دون حاجة الى سبب آخر انتهى وانت خبير بما فيه بعد ما [illegible] المقام قال
بعد نقل كلام ويمكن دفع الايراد عن الشيخ بان يقال مراده ان الهيولى لا يكفي في تعيين المقدار بل لا بد من امر اخر غير الصورة
واما [illegible] كانت صورة جسمية او لا [illegible] ان الصورة الجسمية ايضا لا يكفي [illegible] الايراد الاول ظاهر
الامر [illegible] فهل يقال ان تشخص الهيولى بالصورة فالهيولى المتشخصة اذا اقتضت مقدارا معينا فلا [illegible] المطلوب اشهر
ثم قال بعد نقل كلام واما ثانيا فلان كون نسبة الفاعل الخارجي الى المقادير واحدة على تقدير تسليمه انما هو على تقدير عدم حصول امر خارج
واما على تقدير حصول امر خارج فلا مسلما كان نسبة الفاعل الى جميع الصور على السوية وعند [illegible] الفاعل
صورة ان [illegible] المادة مع تساوي نسبة الى جميع الصور من دون حصول استعداد خاص للمادة [illegible]
الفاعل بدون استعداد [illegible] المادة [illegible] يكون استعداد [illegible]
بل المقدار السابق والصورة السابقة [illegible]
او عرض في المادة [illegible] المقدار [illegible] المقدار او الصورة [illegible]
فلا يتحقق ومع ذلك [illegible] اجسام [illegible]
ترجيح من غير مرجح ويجوز ان يختلف بالنوع مطلقا [illegible] الذي للمادة [illegible]
ان يختلف بالنوع مطلقا كالحرارة المعدة للمقدار الاكبر والبرودة المعدة للمقدار الاصغر ويجوز ان يختلف [illegible]

کما ترتب الحرارات   وایضاً فان کل جرم یحقق لا محالة بجزء من الاحیاز یرید اثبات الصور النوعیة للاجسام الطبیعیة فان [illegible]
اشارة الی ان للاجسام الطبیعیة غیر البسیطة والصورة الجسمیة مغایرة بها بعض الاجسام انواعا مختلفة وانه لابد صور اخری [illegible]
جواهر هي المبادي القویة للآثار المختلفة وتسمی قوی وطبایع وتسمی ایضا کمالات اولیة وخلاصة ما ذکره الشیخ ههنا ان کل جرم یحقق
لا محالة بجزء من الاحیاز الطبیعیة عند الخروج عنه ویسکن عنده عند الوصول الیه ویمیل بجزء من الخاص به جرم لا باعتبار [illegible]
القبول الصرف ولا الصورة الجسمیة لانها حقیقة نوعیة واحدة نسبتها الی الکل علی السواء فهو اذن یحقق بصورة ما في ذاته [illegible]
نوع وذلک الجرم یحقق بهذه الحالات [illegible] یدخل في حقیقته النوعیة والتمیز [illegible] وفیه اشارة الی ان ذلک الامر جوهر
لان الجوهر لا یتقوم بالعرض   فاما ان لا یکون غیر قابل للتشکیلات [illegible] فالاجسام علی اقسام منها غیر قابل للتشکیلات
والتفصیلات والتمدیدات کالاجسام الفلکیة ومنها قابل لها بسهولة ومنها قابل لها بعسر وکیف کان فهو علی احد الصور النوعیة
وطالب البحث عن هذه الاولی وطالب البحث عنها مذکور في شرح الاشارات وما یتعلق به من التعلیقات ولا تطیل الکلام به لانه
لانه خارج عن غرض الکتاب   فاذن المادة اذا وجدت في الوهم بل اذا وجدت في الوهم وجود [illegible] الصور الجسمانیة [illegible]
[illegible] في الوجود [illegible] لا یکون [illegible] علی هذا الوجه   وایضا فان کلا منهما ای کل من المادة والصورة
[illegible] کلامه ان کلا منهما [illegible] حیث الاثر المضاف العارض لها وایضا کل منهما ای کل
من حیث الوجود والاستعداد [illegible] العلاقة [illegible] وجود [illegible] وجود ما هو مستعد له قال بعض الاعلام في تقریر الکلام
[illegible] الکلام [illegible] المادة والصورة [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] من حیث الوجود [illegible]
لا یوجب وجوده [illegible] الکلام [illegible]
[illegible] بعض الفضلاء في سیاق تقریر الکلام [illegible] الصورة [illegible]
الاستعداد [illegible] للمادة بالقیاس الی الصورة الموجودة [illegible] الصورة [illegible] بالقوة وکذا الصورة [illegible]

لمادة

للمادة هي القوة [illegible] بالقیاس الی هذه الصورة [illegible] المادة [illegible] الصورة [illegible] الوجود
[illegible] الصورة [illegible] الوجود [illegible] مستعدة للصورة [illegible] السلام
الوجود [illegible] واعترض علیه بعض الاعلام بان قول الشیخ والذی کان [illegible]
في البسیط [illegible] البرهان [illegible] الوجود والقبول [illegible] الاستعداد [illegible]
[illegible] کلام الشیخ   [illegible] العلاقة [illegible] العلاقة کون عدم الصورة [illegible] المادة
[illegible] عدم المادة [illegible] الکلام [illegible] في اول الباب [illegible] المادة [illegible]
وایضا فان الصورة للمادة [illegible] مفارقة   فلا یکون [illegible] العلاقة [illegible]
الکلام [illegible] الکلام [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] البیان [illegible]
[illegible] البرهان [illegible]
[illegible] البسیط والصورة لا یکون [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
ان تکون ذات کل واحد منهما [illegible] البیان [illegible]
لا في التتمیم [illegible] التوضیح انتهی [illegible] الکلام [illegible]
[illegible] کلامه   [illegible] الوجود [illegible] بعض الاعلام [illegible] الممکنات [illegible]
[illegible] فالصواب [illegible]
[illegible]
[illegible]

69

[illegible]

او المطلق

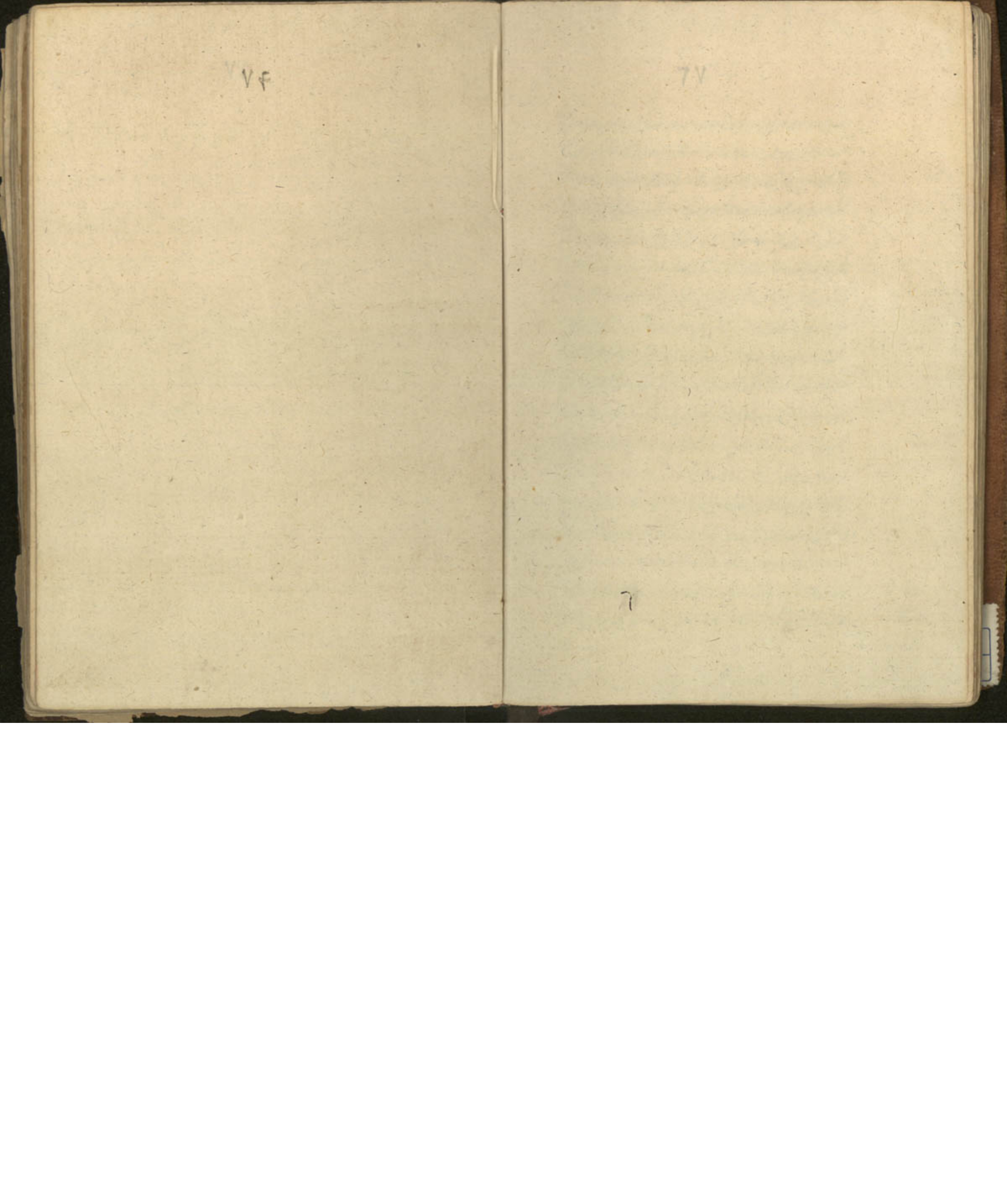
[illegible]

لا كما في الجسم الصقيل الذي لا ينفذ فيه الشعاع وينعكس   ويجب ان لا ينافي قبول الانقطاع نفوذ الشعاع وانعكاسه النفوذ عبارة
عن حركة خاصة تختص بالاجسام وظاهر ان الانعكاس ايضا انه كذلك فاطلاقهما في الافاضة والاستفاضة والانعكاس المطلوب
ليس على سبيل الحقيقة بل على سبيل التسامح   ولا ينفذ او انا نقول لم نجد لهذا المسلك مستندا موافقا قال بعض الفضلاء وربما
يستدل في هذا المقام بان سبب ذلك المبدأ المستحفظ لوجود المادة المستبقاة بالصورة المتعاقبة [illegible] تعاقبات
متعاقبة تزول واحدة منها وتقوم اخرى مقامها او بالقوة الغاذية للحيوان انه لم يتقوم بذاته بحسب شخصه المعين بارادة الاعدام المتعاقبة
التي ترد [illegible] على البدن وكلما يتحلل ويقع عند الحرارة المحللة المعينة لمقوم بدل [illegible] البدل [illegible]
بالمجموع من الباقي والمبدل انتهى وقد يناقش في بعض ما ذكره   انا لا نمنع ان يكون الواحد بالمعنى العام اي ظاهر الكلام
ما ذكره السائل من ان المجموع وذلك العلة والصورة ليس واحدا بالعدد بل بالمعنى العام لكن نقول في الجواب ان الواحد بالمعنى العام
اذا استحفظ وحدة عمود الواحد بالعدد داخل فيه يجوز ان يكون علة للواحد بالعدد او المراد ان العلة الحقيقية الفاعل الوجود
اذا كانت واحدة بالعدد يجوز ان يكون علة للواحد بالعدد ولم كان [illegible] او الا ان واحدا بالعموم والصورة [illegible]
العقيل وقال بعض الفضلاء ايضا ما حرر وجها في تقرير كلام الشيخ واما الوجه الثاني في الجواب فلان الصورة تعالى [illegible]
شخصا متعين الذات بل هو من مراتب الوجود حقيقة الوحدة والوجود حيث لم توجد بها تخصيصه بالوحدة الجنسية [illegible]
تشخصها مطلق الصورة على اي وجه كانت ثم ان الصور [illegible] في وجودها ليست عبارة عن المعنى الذهني والمبهم [illegible]
من غير انضمام الوجود الخارجي اليها او انحاء في انه سبب الهيولى ليس مفهوم الصورة ومعناها بل السبب وجودها الخارجي [illegible]
فالحق لا يسع [illegible] العام المتحصل بحوما من الوجود ويمثل بالواحد الذي وحدته بالعدد لا يكون اقوى من الوحدة الجنسية لان
نفسه تتحصر بحصول مطلق الصورة لا صورة خاصة نوعا او جنسا كما يحتاج في تحصيل الجوهر الى فصل الفصول المتنوعة التي [illegible]
الصور النوعية لا الى فصل مخصوص واما الافتقار الى انضمام الامر العددي فليس لان [illegible] يشخص الهيولى [illegible] واحد
اليه بل لان الصورة في وجودها وكونها سببا افتقرت اليه ليكون طبيعتها محفوظة الوجود والواحد شخصيا بها متعاقبة [illegible]

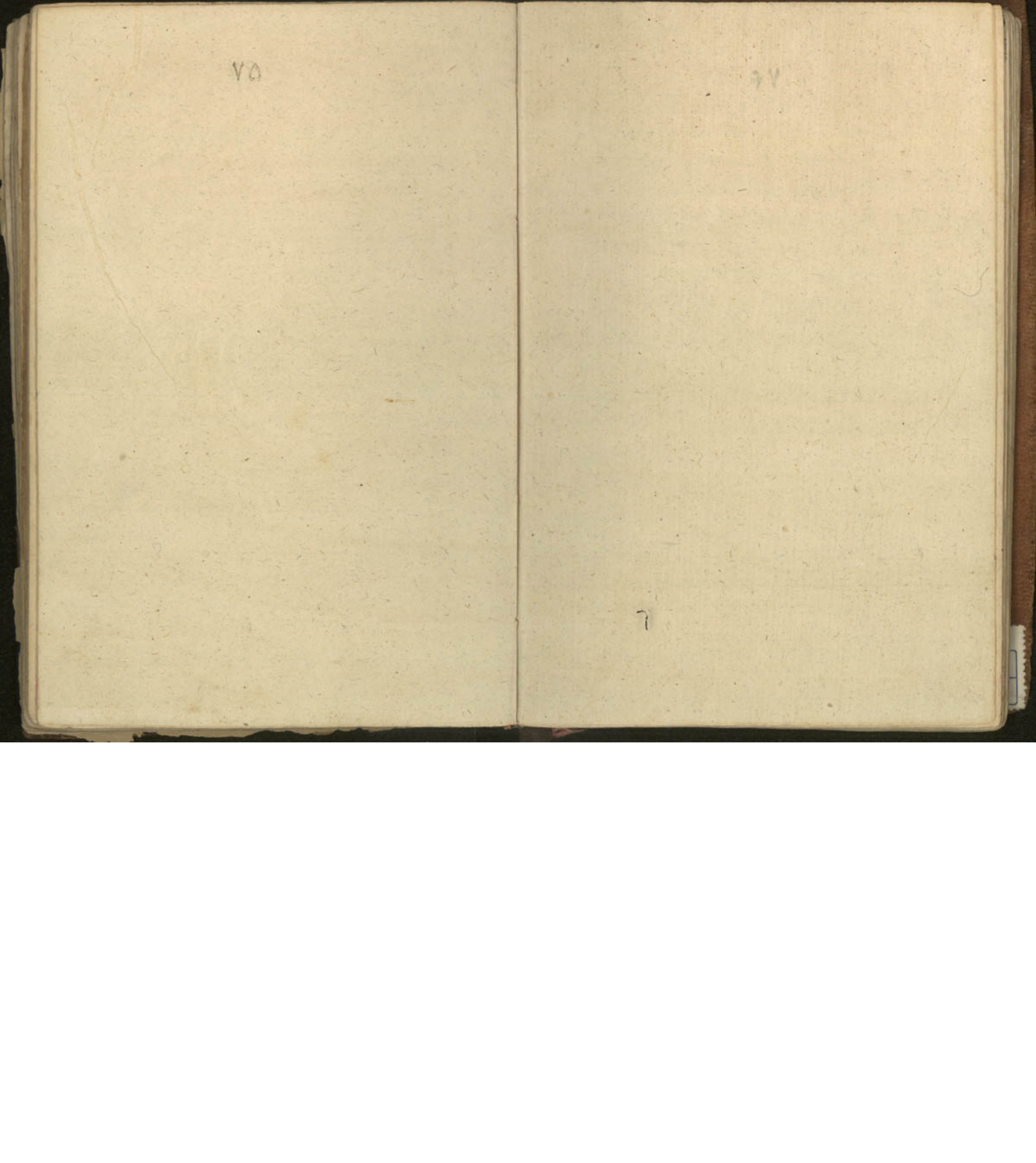
ما ذكرناه انهم ذكروا ان كيفية افتقار كل من المادة والصورة الى الاخرى ان التحقيق التشخص الهيولى يتوقف [illegible] الصورة المطلقة [illegible] المعينة
فالصورة المطلقة بما لا يتحصل بها اقدم من تشخيص الهيولى وجهتها جميعا واما الصورة فمتغيرة تتحصل بها الهيولى [illegible] الصورة
الصورة انتهى   فالصورة المطلقة لا تفارقها المادة واعدادها [illegible] انه قد استفيد من سياق كلامه [illegible] المادة
كل واحد من الصنفين في المذكور وجها من كلامه لعدم جواز كون الهيولى علة للصورة   فيكون الصورة من وجه اي الصورة باعتبار
واسطة التقدم وباعتبار اخرى شريكة للعلة وباعتبار اخرى معينة   فان كانت متقدمة بالعلة المستقلة للمادة [illegible] علة للمادة
الصور المحفوظة المتعاقبة واحدة فالقوام بها من الاوائل ولم كانت قائمة لا يتبادر العلتين بنفسهما [illegible] علة للهيولى
اخرى غير العلة المذكورة فذلك فيها اظهر لان في الصورة الاولى باعتبار اشتراك الهيولى والصورة في العلة وبان المرتبة لم كان
للصورة تقدم ما ايضا باعتبار مشاركتهما مع العلة كما في الصورة الثانية   ولا يجوز ان يقال ان الصورة بعينها المادة
اولا انه اذا فرض كون المادة علة للصورة لزم من هذا الفرض ان يكون هناك امران احدهما الاستعداد وبالفعلية [illegible] الهيولى
ذكر هنا ابطال احتمال العكس وما قال بعض الاعلام من ان المرتبة من الكلام لا وقع له اصلا وما يذكر في وجه الايراد [illegible]
وفي لفظ الشيخ ولا [illegible] ولعل المراد ان العلة لا تقوم بالمعلول الا ان يكون العلة [illegible] يقوم احدهما بالاخر وقال بعض الفضلاء [illegible]
وقد عنى الشيئين الشئ والبعد فيه ظاهر وقال بعض الاعلام لا مجال لتقدير مثل ذلك [illegible]   كل صورة توجد في مادة [illegible]
ذكر سابقا ان الهيولى لا يجوز ان يكون علة للصورة بناء على انه القابل ولا يجوز ان يكون موجدا او ظاهر ان الصورة [illegible] لا بد [illegible]
موجودة ومن المقررات عندهم ان ليس للصور والاعراض وجود الا وجودها في المحل كما صرح به الشيخ في التعليقات [illegible]
توجد في مادة مجسمة فيعلم ان الوجد اما الحادثة فذلك ظاهر فيها او لو كانت [illegible] على كل حادث [illegible] الوجود [illegible]
الهيولى الجسمانية انما تحصلت [illegible] وبعض الاعلام وبعض الاعلام وجه حكم الدائم بان نسبة المادة الى جميع الصور على السوية [illegible]
على الصورة ايضا كان يحتاج الى علة تخصيص الصورة ثم عرض بان هذا لا يصح على تقدير كون جميع الهيوليات واحدة بالنوع او
واما على ما هو المشهور من اختلاف هيوليات الافلاك بالنوع فلا ويمكن ان لا يكون مراده انه لا بد من علة لوجود الصورة بل انه لا بد من علة

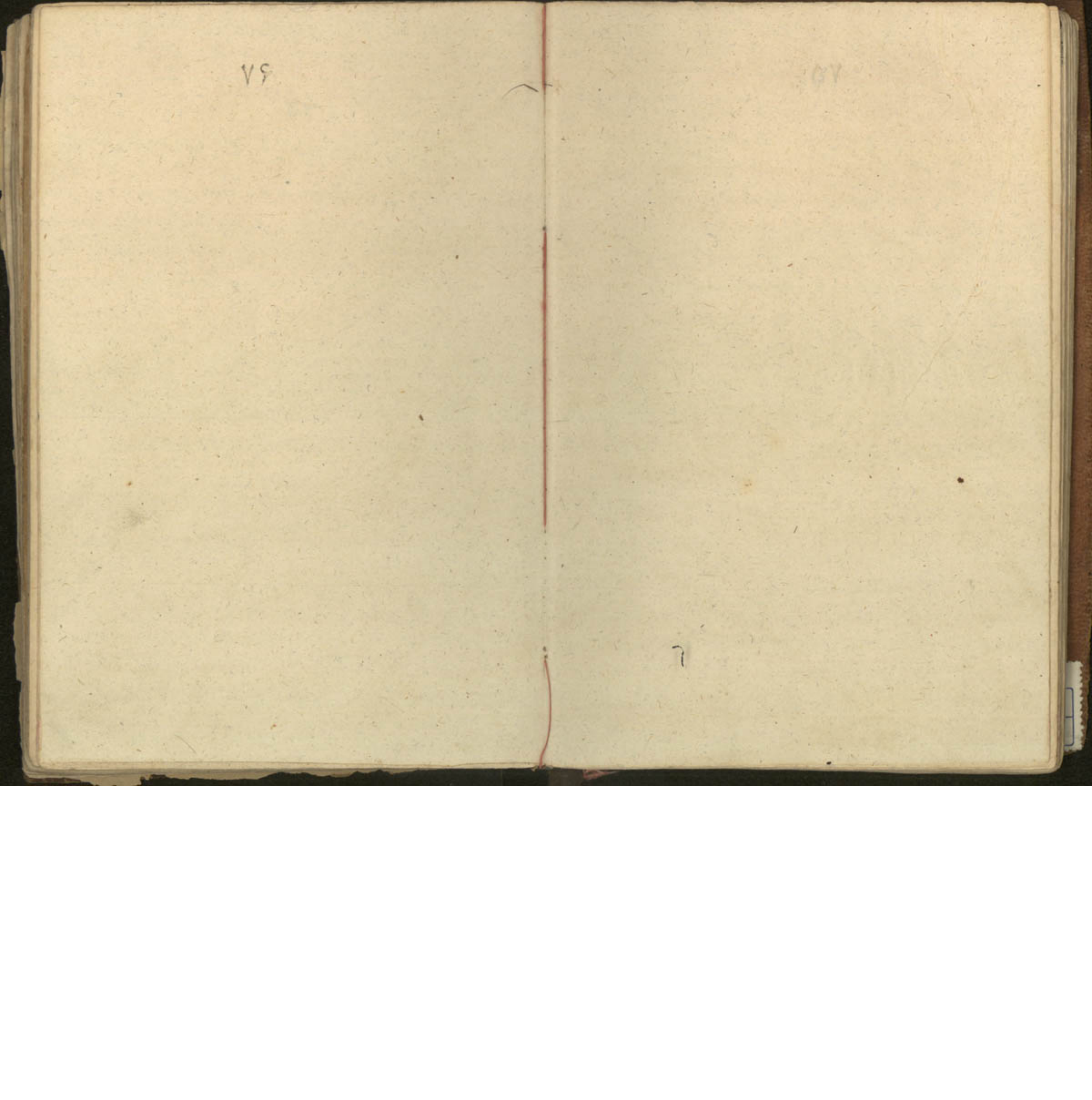
لتخصيص الصورة بالمادة ولكنه لكونه مسبقا كما سبق لا يكون عن خفاء وعلة ان احد الظهور في الصور الكائنة انما هو المفارق الموجد
للصور لو كان كافيا في وجود الصور الحادثة لما كانت علة لما هو عليه من قدم المفارق فلا بد من انضمام استعداد وكونه واما الصور
الدائمة ففيها اشكال اذ على تسليم كون نسبة المادة الى جميع الصور على السواء لم لا يكون لنحو من المفارق على الصور الكائنة وكانت تلك الصورة
بخصوص المادة لا لان المادة اقتضت تلك الصورة حتى يسأل عن سبب تخصيصها الا ان يكون مراده بطلان التخصيص
او امر اخر مع مخصص من الاستعداد وكونه والوضع لان الهيولى وحده لا يكفي في التخصيص انتهى وانت خبير بوضع النظر فلا يفيد المدبر
بما ذكرنا قال بعض الفضلاء ومما يجب ان يعلم ان الصورة ولو كانت مما هي صورة علة لوجود الهيولى على الوجه الذي سبق لكنها ما تتقوم
الهيولى بها من حيث تشخصها وبما لزم تشخصها من الشاهد والشكل وغيرهما من الاعراض والحركات والانفعالات اذ لا يكون جزء من الاجسام موجود
حال عن ذاته اولى للازم ذاته تشخصه الا قوة باستعداده وقابل في قوة فالصور سواء كانت علة لذاتها او باقية كما يحتاج الى المادة في فعل المادة
والصور تحتاج الى الاخرى بوجه اخر كما سبقت الاشارة اليه وههنا بحث وهو ان القابل ان القول ان تشخص الصور سيما اذا كانت طبيعة نوعية
منكثرة الاشخاص لا بد ان يكون بالمادة فكذلك المادة ولو كانت مشخصة بذاتها كما يدل عليه ظاهر كلام بعض المحققين حتى لو نها امرا متعينا
بالفعل وهو محال ولو كان تشخصها بالمادة افرا بعود الكلام الكيفية بتشخص مادة المادة فيتسلسل ولو كانت متشخصة بالصورة لزم الدور
فنقول لو سلم ان تشخص الصورة بالهيولى غير مسلم تشخص الهيولى بالصورة فان معنى الاول انها تشخص بانضمام حيث ان المشخص اوليا لم
من الاعراض المسماة بالمشخصات لان حقيقة الهيولى كما مر هي القابلية والاستعداد وهو امر قوام كل نوع يحتمل الكثرة فلا يتشخص بنفس المادة
ان يحتاج الى قابل يقبل الصورة المتشخصة او ما يمنعهما والقابل لا يكون فاعلا واما تشخص المادة بالصورة فهو لا ان الصورة تقتضيها ما تتعين
الهيولى كان السواد نفسه مما يتسود به الجسم فالهيولى باستعداده ما على قابليته للصورة المتشخصة والصورة تتعين بها لتشخصها على اثر المتشخص
الهيولى واما الصورة لتشخصها فهو على الكون الهيولى جوهرا حاملا مشخصا بالفعل غير جوهر بها الناقصة وتشخصها الناقص غير فلا يلزم الدور
لاختلاف الجهة انتهى كلامه ولا يبعد فيه اكل ولا يعده اورده اشكالا على الحكماء ان لم نورده لكونه خارجا عن اصل الكتاب وليس في الاعلام
بعض المناقشات على كلامه الذي سبق نقله هنا تركناه خوفا من الاطالة وانا المفارق فقد اثبتناه بالقوة القريبة افاد — المقالة الثالثة

بحق

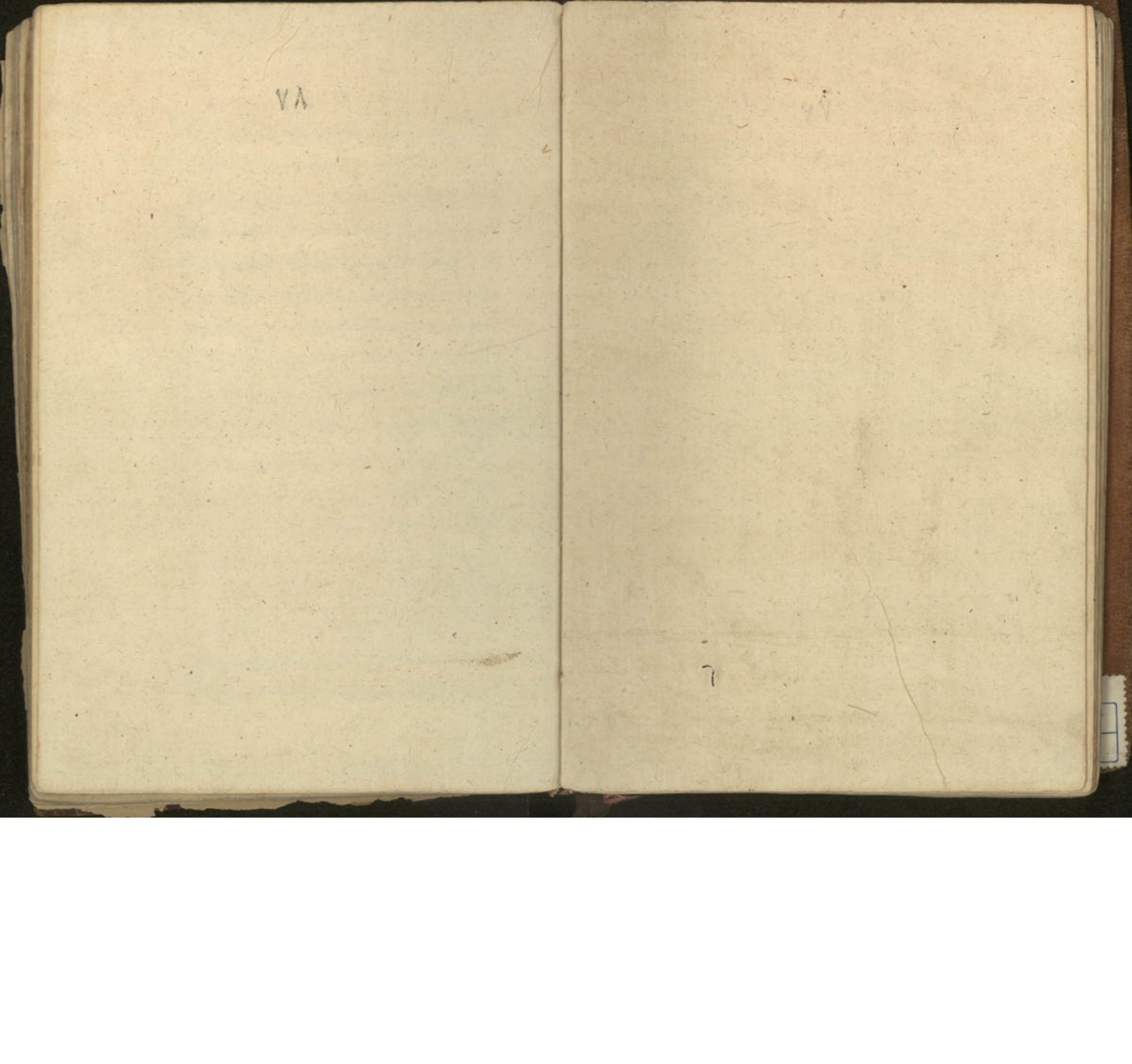


۷۶
۷۷


٧٥
٧٦


٧٦


٧٧


٧٨

این جزو متعلق است بفصل دوم از مقاله نخستین در عنوان قوله ولکن الالتفات الیها ۲ ن، واز ابتدای مقاله نیم
تا اینجا ازین رساله افتاده است ونوشت درکار

والمتطلب المستريا له البركات لما اراد ان يقول اشيائي مشتد الزمان جعل الصفة لمسلم هو وراء الوسوسة ما قال الزمان
هو مقدار الوجود وليت شعري ان الوجود اي مقدار له وكم ذراع مقداره الكلام ذراعا يطبق الا انه اخرج كم من حجم العجب وهو
كما يقول الناس بعضهم لبعض اطال الله بقاك والوف اعوام ان الضيع في الالتفات الى مثل هذه الاشياء ولو كان
الاول العلامة استمرار لزوم الكون قائما بلا ذاته علاوة وقرنا بالفعل وما بالقوة ثم يقول الاكثر اما ان يكون علة المحدثات الا كل
اما ان يكون مما انتزاع الامر الوهمي وهو ذات الاول العلامة الا الامر المنتزع الوهمي الحاصل في اذهان البشر
دون العقول المنزهة عن الوهميات فكيف يكون موثرا في ايجاد الكائنات وما منهم والامور السابقة على وجودهم ثم الحق
الى اصلها ان وجود الاوهام الكل هو او بعضها والكل المتقدم الكل ثم الامر الذي يحكم بانتزاع الوهم لو كان منتزع
نفس ذاته المقدسة لكان امرا ممكنا لاستحالة تعدد الواجب فكونه مجعولا فرجع الكلام اليه ثم ان الزمان الوهمي لا يكون الا
امرا موجودا في الخارج ام هو ادراك شيئ لا حصول له الا في الشعور الاوهام والعقول ثم قدم العالم ولا وجه للكل
لان مجرد الادراك الوهمي لا يكون سببا ولا موثرا لوجود في الموجودات العينية الحقيقية والذي فرض كونه نفس امر ما ينعكس الى
من غير منشاء صحيح وما يتوهم من النفس للامر الوهمي فرد او غير الوهم والخارج لو توهم بالحقيقة ولو كيف الشيء الالهي
علة للوجود العيني وبالجملة الكلام في هذا المقام يحتاج الى تحقيق بيان ايش من هذا قال بعض الفضلاء ابعد الكلام بالي
والعلم الذي اجود ما قيل في هذا الباب واقربها الى الصواب هو ما قال بعضهم ان الحوادث ليس ما يستند الى الله تعالى
هذه الحركة الا على ان قدرته من جهة ثباتها وعدم انقطاعها يستند الى علة ثابتة ومن حيث حدوثها كانت تستند اليها الحوادث
فان سئلنا عن كيفية استناد اعتبار الحادث عن حدوث على مع ان اتفاقها الى كل حادث على علة حادثة فالمراد بالحادث
هو المتجدد من هذه الحقيقة الحقة هو الذي عرض لحقيقته الحدوث من حيث هو ونفسه او كائنة كالحركة بل هي حادثة لذاتها
بمعنى انه يشبهها الحدوث والتجدد فاذا كان ذلك الحدوث والتجدد ذاتيا لشيء لم يكن متقوما الا بالذي يكون علة حادثة
وكذا ان جعلنا معقولا لم يكن جائز بوجوب حدوث العلة الا المعلول الذي يتجدد اما المعلول الذي هو ليس مع التجدد والتغير

فلا نحكم بالحكم عليه بذلك الا اذا عرض له التجدد والتغير بان الكل او كل الحادثة تبعد لم يمكن كلما المتصل الدوري الى الا الحدوث العلمي
التي تعقد الية الحلول الحادث لا يلزم ان يكون حدوثا زمانيا [illegible] استناد الحوادث الى الحركة الدائمة فالى الحال [illegible]
من التغيرات [illegible] التغير [illegible] الحدوث والتجدد [illegible] التغير والحدوث
مع ان يكون علة للمتغيرات [illegible] التغير والحدوث [illegible]
[illegible] هذا المقام [illegible] الكلام [illegible] الجواب [illegible]
بحيث [illegible] التجدد والتغير [illegible] حادث [illegible]
[illegible] التجدد والتغير [illegible] القديم [illegible] الحادث [illegible]
بين حادث وحادث [illegible] قطعا والقول [illegible] الحادث [illegible]
[illegible]

٨٩

في الاعتراض عليه [illegible] الارادة [illegible] قوله
واما الهيئة الكلية [illegible] الصورة [illegible]
ثم قال الرابع انا قد برهنا في كتبنا على ان جوهر الفلك [illegible] الطبيعة [illegible]
الرئيسية [illegible] وكذا [illegible]
وهذا الكلام عجيب عظيم السخافة [illegible]
مراده [illegible] ثم قال الفاضل المذكور [illegible]
[illegible] فهو ما ليس [illegible]
صورة [illegible] المادة [illegible] الكتاب
[illegible]

الوجوب الذاتي انما المنافي الامكان الذاتي لان الامكان الذي هو بالقياس الى الغير انما يتحقق بين شيئين لا يكون بينهما
علاقة العلية والمعلولية والوجوب معلول الاول منهما علاقة ذاتية وكذا بين نقيضيهما فالحق ان يقال الذي للمعلول وجودا
وماهية فالذي منه متصف بالامكان هو ماهيته وهي محال علاقة لعلة لذا تها مع الوجوب لا لزوم والذي منه متصف باللزوم
هو الوجود وهو واجب بوجوب سببه الذاتي ولا امكان له من هذه الجهة بل من جهة الماهية فبالحقيقة الممكن غير اللازم واللازم
غير ممكن انتهى وفيه نظر لان ما ذكره في تفسير الليس المطلق خلاف ما يظهر من كلام الشيخ ثم ما ذكره من ان المبدع ليست له
بحسب امكانها الذاتي اعدام خارجية خلاف الظاهر من عبارات الشيخ كما سيظهر وهو محل نظر ايضا المسلم الذي لها
اعدام خارجية وهي ما او زمانية لا مطلقا حتى يلزم العدم الخارجي في المرتبة ايضا وقوله لانه اوسع من تلك المرتبة معناه
ليس منحصرا في مرتبة العدم حتى اذا كان المعلول المبدع معدوما في تلك المرتبة يلزم عدمه في الواقع مطلقا بناء على انه عدم كلي
لنقيضه استيعاب جميع افراده بخلاف الوجود بل الواقع اوسع من تلك المرتبة فيتحقق الوجود الواقعي بالوجود الدهري والزماني
فيكون المبدع موجودا وان كان معدوما في المرتبة فله وجود بحوايه وهو كاف في ثبوت الوجود وقال بعض الاعلام وقد يناقش
في قوله هو الوجود لا غير الا ان الاسبقية الواقع ليست على وقوع الوجود والعدم فيه جميعا لا الوجود فقط وهو ظاهر انتهى
ثم ما ذكره من الشبهة مندفع بان الامكان الخاص للملزوم لا يستلزم الامكان الخاص للازم لتخلفه في ملزومية وجود المعلول الاول
والامكان العام للملزوم لا يستلزم الامكان العام للازم لتخلفه في استلزام عدم المعلول الاول العدم للواجب تعالى شانه
لان امكان الملزوم بمعنى الامكان الاستعدادي يستلزم امكان الاستعدادي للازم ولذلك قلت ان الامكان الواقعي
ثم قوله الامكان الذاتي الذي هو بالقياس الى الغير انما يتحقق بين شيئين لا يكون بينهما علاقة العلية والمعلولية محل تامل فان من
من اجاب عن الجواب الثاني وقال امكان المعلول الاول الذي هو الملزوم يستلزم امكان الواجب الذي هو اللازم معناه انه يستلزم
امكان الواجب نظرا الى المعلول الاول الذي هو الملزوم وذلك صحيح لان معنى الامكان بالنسبة اليه انه لا يكون في الواقع اقتضاء
لوجوده ولا لعدمه والامر كذلك فان المعلول ليس مقتضيا لوجود الواجب ولا لعدمه انما الاقتضاء من الجانب الاخر وهو غير مناف

لما

لما ذكر فقوله الامكان الذي بالقياس الى الغير انما يتحقق بين شيئين لا يكون بينهما علاقة العلية والمعلولية لا يصح على الاطلاق ليس للمعلول
امكان بالنسبة الى العلة كما في العكس وما ذكره من الجواب لا يستقيم لظاهره لان ظاهره منع كون وجود المعلول الاول ممكنا
بالامكان الذاتي وهو غير مستقيم بل هو واجب بحسب الغير ويمكن ان يوجه كلامه بتاويل فتامل فان المعلول لو انفرد
ليس له قد ذكر الشيخ هذا المقصود في كتبه بعبارات مختلفة فقال في الاشارات ثم انت تعلم ان حال الشيء الذي يكون له باعتبار ذاته
متقدم على غيره قبل حاله من غيره قبلية بالذات فكل موجود عن غيره يستحق العدم لو انفرد او لا يكون له وجود لو انفرد بل انما يكون
عن غيره فاذن لا يكون له الوجود قبل ان يكون له وجود وهو الحدوث الذاتي ولعل مقصوده ان الماهية اذا كانت من حيث هي
ونفسها معدومة لا امتناع ومنعه اولويتها وباعتبار وجودها مما يتصف بكونها جارية عن الماهية مثل الاتصاف بوصف لها باعتبار
الاول متقدمة عليها باعتبار الثاني تقدما بالذات لا بالزمان او اعرف في انا علم ان الماهية الموجودة في الخارج لها حالات منها
من حيث هي هي ومنها حيث الوجود انفكاكا بحسب الزمان اولا تميز بين الامرين بحسب الخارج لكن العقل يعرف ان الوجود زائد عليها
في مرتبة الماهية بحسب الحيثية الاولى سابقة على ثبوتها بحسب الحيثية الثانية سبقا ذاتيا والوجود الذي هو في المرتبة الثانية يعني مرتبة الوجود من
الكثير من العدم المعارض للماهية ليس له في المرتبة الاولى اي ليس عين الماهية ولا جزءها وتلك المرتبة سابقة على مرتبة اللحوق والوجود
فصح ان يقال ليس الوجود في تلك المرتبة الموخرة المرتبة الاولى او يقال ليس الوجود في تلك المرتبة يعني المرتبة الاولى على ان يكون الظرف
قيد الوجود وهذا بناء على صحة ارتفاع النقيضين في المرتبة نظرا الى ان مرتبة الماهية سوى ذاتياتها المعلولة ويقال ليس الوجود في تلك
على ان يكون الظرف قيد النفي بناء على عدم جواز ارتفاع النقيضين في المرتبة نظرا الى ان للماهية مرتبة معدوم فيها المعلول وهذا لزوم
والظاهر ان عبارات الشيخ ينطبق على هذا والعدم الذي كما في العدم اعرض ظاهرا وليس الماهية من حيث هي على الوجود بحسب الخارج
لكنه الذهن بان ليس في الخارج معناه انه ليس في الوجود الخارجي وكيف يمكن ان يكون السبق على الوجود الخارجي بحسب الوجود الخارجي
وكذا الكلام في الوجود الذهني بل الماهية سابقة على الوجود المطلق لا بحسب الوجود بل على ظاهر ان الماهية معدومة في حد ذاتها
اي لحاظ المرتبة ولا ينافي ذلك وجودها دائما او حينا بحسب الخارج والدهر فان عروض الوجود انما في المرتبة المتاخرة لا ينافي عدمها

في المرتبة السابقة فقول الشيخ حال الشيء الذي يكون للشيء باعتبار ذاته متقدم على ما يكون له عن غيره اشارة الى المرتبة الاولى للمهية وقوله قبل
ما له عن غيره قبلية بالذات اشارة الى المرتبة الثانية العروضية والانفراد في قوله كل موجود عن غيره يستحق العدم لو انفرد
اشارة الى المرتبة الاولى واستحقاق العدم فيه اشارة الى ما ذكرنا من ان العدم ثابت في تلك المرتبة بناء على اعتبار عدم العلة في تلك
المرتبة وقوله او لا يكون له وجود مبني على الاحتمال الاخر وهو ان الشيخ لم يرجح احد الامرين اذ لم يتعلق غرضه به وقوله فهو انما يكون الشيء
في نفسه معدوما عند الذهن اشارة الى ان وصف التقدم ليس موجودا بحسب الخارج بل انما هو عند تعقل المهية من حيث هي من حيث
هي مع قطع النظر عن ملاحظة شيء آخر معه فيحكم بان المهية متقدمة لا بان لها تقدم موجود في الخارج او الذهن ولا بانها متقدمة بحسب الخارج
او الذهن ومعنى كون المعلول الحاصل بعد ليس مسبوق العدم في المرتبة ويحتمل ان يكون المراد ان ذات المعلول في نفسها لا بحسب
بسبب لها الوجود ليس عنها [illegible] والوجود خارج عنها وقال في النجاة اذا كان الشيء في الحد لا يكون له وجود بل باعتبار ذاته
وجه [illegible] عليها الا الوجود وانما وجد بالعلة والذي بالذات غير الذي من غير الذات فيكون لكل معلول في ذاته [illegible]
ثم عرض عن العلة وثانيا انه ليس فيكون كل معلول محدثا اي مستفيد الوجود عن غيره [illegible] في ذاته لانه لا يكون موجودا فيكون كل معلول
محدثا في ذاته ولئن كان مثلا في جميع الزمان موجودا مستفيدا ذلك الوجود عن موجد فهو محدث لان وجوده من ليس وجوده
بعدية بالذات ومن الجهة التي ذكرناها ليس حدوثه انما هو في أوان من الزمان فقط بل هو محدث في جميع الزمان والدهر
قوله في النجاة ليس حدوثه انما هو في اوان من الزمان اي الحدوث ليس باعتبار مسبوقية الوجود بالعدم الزماني بل باعتبار حصول وجوده
في المرتبة وذلك ثابت له في اوان الحدوث وفي حال البقاء لان العدم في المرتبة ليس مما يختص بحال اوان الحدوث [illegible]
ومعنى قول الشيخ ان المهية في نفسها مستحقة للعدم ليس انها مستحقة للعدم بمعنى المقابل للوجود والعارض لها [illegible]
كما توهمه الامام الرازي واستند بكلام الشيخ في المغالطة بل معناه انه يستحق للعدم الثابت لها في تلك المرتبة [illegible]
الوجود في مرتبة اخرى وتعقب الموافق على الحكماء حديث الحدوث الذاتي وقال الشارح [illegible] الذي يدل على ان الحدوث
الذاتي هو مسبوقية الوجود بالعدم الا ان الشيخ في الحدوث الذاتي بالذات وفي الزماني بالزمان وقد صرح به بعض الفضلاء [illegible]

لان

لان العدم لا تقدم له بالذات على الوجود والا كان عدم الممكن علة او جزء العلة ولا يتصور ذلك الا في الممكنات المسبوقة بالوجود
في الازل عندهم مع كونها محدثة انتهى وفيه نظر لان التقدم [illegible] عدم وجود [illegible] العدم [illegible] ان يكون علة او
جزء علة لوجود الشيء [illegible] العدم [illegible] في المرتبة ثم الظاهر انه ليس المراد بالسبق ههنا التقدم العلي بل التقدم الطبعي [illegible]
مستند الى الذات ثم التقدم الذي [illegible] فيما لا يكون [illegible] الوجود واذا كان التقدم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بالذات [illegible] الحكم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الحدوث الذاتي [illegible] العدم الذاتي فقط [illegible]
سبق العدم عليها بالزمان [illegible] المهية [illegible] الوجود [illegible]
والصادر من الفاعل ليس الا الوجود فالمهية [illegible]
المهية على حال الوجود والجواب [illegible] المهية [illegible] الوجود في الواقع [illegible]
[illegible] المهية [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود والعدم [illegible] الوجود [illegible] على الوجود [illegible]
اذا كان [illegible] المهية [illegible] الوجود [illegible] الواقع [illegible] المهية [illegible]
التقدم [illegible] الوجود [illegible] الواقع [illegible] المهية [illegible]
[illegible] المهية [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
على الوجود في الواقع فهو خلاف الواقع [illegible] الوجود [illegible] في الواقع [illegible]
[illegible] التقدم ليس [illegible] الواقع [illegible] الوجود [illegible] المهية والامكان [illegible] التقدم

لا يمكن فيما نحن فيه اذ الظاهر ان المراد هو تقدم الامكان ونحوه على الوجود ولذا التقدم العدم عليه في كتبنا هو الذي بحث
الحدوث الذاتي مجرد لزوم العقل ملاحظة هذه الصفات اولا ثم ملاحظة الوجود ولذا كان معناه امرا واقعيا فليتأمل انتهى
ثم قال المحقق الاعلم والصواب في الجواب انه تعالى لما افاض الهوية ولذا كان نفي حال العدم لا بحسب الذات [illegible]
يسلب عنه جميع الاشياء حتى نفسه لكن ثبوت نفسها لها ليس بمتفرع على الوجود اذ الذات والذاتيات ليست بمجعولة
واذا كانت ثبوت نفسها لها غير متفرع على وجودها فلا يجري فيه الحكم العقلي بثبوت [illegible] ثبوت الوجود
لها في الواقع اذ ثبوت الشيء للشيء ليس فرعا على ثبوت ذلك الشيء بل [illegible] هو مستلزم له [illegible] دفعه
بما ذكرنا لكن بقي على الشيخ منع المقدمة التي ادعاها وهي ان الذي للشيء في نفسه اقدم عند الذهن بالذات الذي له من
غيره انتهى وسبيل رفع المنع المذكور قد ظهر بما ذكرنا في تفسير كلام الشيخ فارجع اليه قال الفاضل الدواني في تحقيق
الحدوث الذاتي ما اراد الشيخ في الهيات الشفاء في بيان ذلك على ان قال المعلول في نفسه ان يكون ليس [illegible]
عن الشيخ ثم قال ويتوجه عليه ان المعلول ليس له في نفسه ان يكون معدوما كما ليس له في نفسه ان يكون موجودا [illegible]
في كلا طرفي الوجود والعدم الى العلة ويستتبع لي في هذا المطلب وجه اخر وهو ان وجود المعلول لما كان متأخرا عن وجود العلة
فلا يكون له في مرتبة وجود العلة الا العدم والا لم يكن وجوده متأخرا عنها ثم قال انه يرد عليه مثل ما مر [illegible]
وجود المعلول عن وجود العلة انما يقتضي ان لا يكون له في مرتبة وجود العلة الوجود لا ان يكون له في تلك المرتبة العدم قلت
اذ لم يكن له في تلك المرتبة الوجود وكان له فيها العدم والا لزم ارتفاع النقيضين [illegible] العدم الا سلب الوجود فاذا
لم يكن له الوجود في تلك المرتبة ثبت انه معدوم فيها قلت يتحقق وجوده في تلك المرتبة سلب وجوده فيها [illegible]
نفي التقييد فلا يلزم من انتفاء الاول تحقق الثاني لجواز ان لا يكون اتصافه بالوجود ولا اتصافه بالعدم في تلك المرتبة
كما في الامور التي ليست بينها علاقة العلية والمعلولية فانه ليس وجود بعضها ولا عدمه متأخرا عن وجود الآخر ولا
لا يقال كما ان المتأخر بالزمان يتصف بالعدم في آن وجود المتقدم فكذلك المتأخر بالرتبة يتصف بالعدم في مرتبة وجود المتقدم

لانا نقول سلب الوجود في زمان يستلزم الاتصاف بالعدم في ذلك الزمان والا لزم خلو ذلك الزمان عن طرفي النقيض
وهو محال اما سلب الوجود عنه في مرتبة معينة فلا يستلزم اتصافه بالعدم في تلك المرتبة على ان يكون المرتبة ظرفا للاتصاف
فان خلو المرتبة عن النقيضين بمعنى انه ليس شيء منهما في تلك المرتبة غير محال كما مر [illegible]
السابقة الا الامكان للوجود والعدم فلذا هذه المرتبة العدم بحسب الامكان فان الحكم بالحدوث الذاتي بهذا المعنى
والا فلا انتهى وفيه نظر لان ما ذكره من ان المعلول ليس له في نفسه ان يكون معدوما مسلم في العدم والوجود الواقعي [illegible]
لا العدم في المرتبة وادعاء ذلك يحتاج الى بيان وبرهان ثم ما ذكره من التحقيق خلاف ما يظهر من عبارات الحكماء بل الظاهر
منها حصول عدم في المرتبة كما يظهر من عباراتهم ومن الظاهر ان عدم كون وجود المعلول وعدمه في مرتبة العلة بعد كونها
علة للمعلول لا مناسبة بينه وبين الحدوث الذاتي ولا ارتباط بينهما فكيف يمكن ان يجعل ذلك معنى الحدوث الذاتي
بل عدم عليه العدم ارتباط بعدم الحدوث قال بعض الفضلاء بعد نقل ما نقلنا عن الفاضل المذكور اقول الاوجه ما ذكره
من ان ليسية الممكن بحسب ذاته فهو ان ماهية الممكن وان لم تخرج عن طرفي الوجود والعدم لكنها بحسب ذاتها [illegible] تجرد
عن الوجودات كلها فلها السلب التحصيلي عن كل ما [illegible] ولتحقيق هذا الوجه الذي ذكره [illegible] سابقا فهذا السلب لها
عن كل شيء هو غير نفسها وان كان من حيث ثبوته لها [illegible]
لكنه غير ملحوظ من حيث الثبوت بل من حيث المفهوم والمعنى فلا يتوقف على ثبوت الموضوع قيل ان هذا الثبوت بعينه من افراد
السلب لانه عين سلب الاشياء عنها في تلك المرتبة فلمقدميته على سائر الاشياء مع عروض الوجود وغيره لها [illegible]
نحوا من الوجود ولذا كان وجود السلب مع تقدمها بالوجود على سائر الصفات التي هي شرط الاتصاف بها كما علمت
من قاعدة الفرعية المشهورة فان [illegible] قال الشيخ ان المعلول في نفسه ان ليس اي ليس له الليسية للوجود وغيره من الصفات
من حيث اعتبار ذاته بذاته في ملاحظة العقل مجردا عن غيره في هذه الملاحظة بخلاف الممتنع فان معنى نقيض العدم في الواقع [illegible]
لا من جهة اعتبار ذاته من حيث ذاته فقط حتى يكون مع اتصافه بالوجود في الواقع مجردا عنه باعتبار ذاته فكل ممكن مجرد

من حيث انه عين هذا الوجود والذي ليس في الواقع فاعلم هذا انتهى وفيه نظر لان حاصل ما ذكره في توجيه كلام الشيخ ان الدليل
السلب التحصيلي كعدل لوحة الممكن في جميع الاشياء ومعنى ذلك سلب جميع الاشياء بتقدم السلب على الماهية وهذا انما يتم بما ذكره
ههنا من ثبوت العدم للماهية من حيث هي ولو سلم ذلك كان سلب جميع الاشياء عنه بمعنى عدم كونها ذاتا لها ولا ذاتيا
ولا ارتباط لهذا المعنى بالحدوث الذاتي ولا بعبارته في اداء هذا المعنى على ان نسبة هذا المعنى الى الوجود والعدم واحدة
وقال بعض الاعلام بعد الاشارة الى بعض ما ذكرناه سلمنا ان المراد من هذا السلب انه لا يثبت للماهية شيء ما عداها
في مرتبة ذاتها وسلمنا ايضا لكن هذا السلب ثابت لها في مرتبة ذاتها مقدما على الوجود وغيره مع انه هو اتصاف الماهية الاول
لكنه يقول ان هذا السلب ظاهر النسبة الى الوجود والعدم على السوية فلم يثبتونه الا الوجود خاصة ويسمونه الحدوث الذاتي
بمعنى تقدم العدم على الوجود بالذات انتهى وفيه ان سلب جميع الاشياء في مرتبة الذات اولا لابد في تلك المرتبة كان
العدم بمعنى عدم جميع الاشياء ثابتا في تلك المرتبة ولم يتحقق وجود شيء في تلك المرتبة وهذا سبب النسبة الى الوجود والحكم بسبقه
والحدوث الذاتي ثم قال بعض الاعلام ثم لا يخفى ان ما هو الموافق للواقع ان الماهية في مرتبة ذاتها ليست لها سلب الوجود
والعدم الذاتي اي ثبت لها انه ليس لها الوجود والعدم من ذاتها وهذا المعنى مآله الامكان الذاتي او ما هو من فروعه
فصار الامر الى ما قال هذا المحقق من ان الممكن ليس له في المرتبة السابقة الا العدم بحسب الامكان فان التوقي في الحدوث الذاتي
بهذا المعنى تم الكلام والا فلا واثبات معنى اخر للماهية في مرتبة الذات مقدما على الوجود مما يأباه الحدوث الذاتي
غير هذا المعنى مما لا سبيل اليه وكل ما يقال فيه فهو مردود وباطل انتهى ولا يخفى ان هذا المعنى خلاف ما يفهم من كلماتهم وعباراتهم
ونزل كلامهم عليه مشكل جدا مع ان نسبة الامكان الى الوجود والعدم على السوية فجعل العدم بهذا الاعتبار من حيث الذات
والحكم بسبق العدم محل اشكال نعم اثبات المعنى الذي يفهم من ظاهر كلامهم بالبيان البرهاني لا يخلو عن عسر واشكال ثم قال
الفاضل المذكور واما الوجه الذي ذكره هذا الفاضل يعني الفاضل الدواني من كون المعلول معدوما في مرتبة العلة فهو صحيح
اذ العقل المرتبة الشيء من شيء وجوده وسط حاله لكيفية كون ما له من وجود المعلول لما كان منضما الا على الوجود مع قصور منه

عن الكمال

عن الكمال والنقص عن التمام فالذي يسلب عن العلة هو النقص الذي هو امر عدمي فعدم هذا العدم يستلزم الوجود الا انه ليس فيما نحن
الوجه مع انه قوي واندفع الايراد الذي ذكره لان سلب السلوب الاعدام صادق على الموجود والشاكر الوجود مع ذكر
لم يلزم تقدم سلب المعلول على وجوده من هذا الوجه اذ لا يصح ان يقال انه للمعلول عدما مطلقا في مرتبة وجود علته
لانه يقال له عدم مطلق في مرتبة ماهيته على ما مر في الوجه الاول انتهى قوله هي منبع وجوده ومعطي كماله فكيف يكون عادما له
فيه انه كونه معطي كماله لا يقتضي المساواة بينهما في جميع المراتب بل يقتضي زيادة العلة على المعلول فيمكن ان يكون الزيادة
ايضا في مرتبة من مراتب الوجود ولعل قوله ثم الى اخر ما ذكره يرجع محصله الى هذا لكن قوله لا يصح ان يقال انه للمعلول
عدما في مرتبة وجود علته محل تأمل وذكر بعض الاعلام على ما هو العلامة من هذا الفاضل اي السيد قدس سره بالجانب وطورا
غربا ولا يستقر على عقولنا واني لا احد في هذا الكلام غرابة يكون فيه هذا الكلام ثم قال الفاضل المذكور واما الذي
افاده يعني الدواني من جواز ارتفاع المتناقضين بالسلب والايجاب فليس الامر كما ذكره نعم يمكن سلب المتقابلين
كالكاتب واللاكاتب عن ذات الموضوع اذ ليس نقيض قولنا الانسان كاتب قولنا الانسان ليس بكاتب بل نقيضه
هو قولنا ليس الانسان بكاتب فكذا ههنا اذا كذب كون الانسان في مرتبة ذاته موجودا صدق سلب كونه في تلك
المرتبة موجودا فلم يلزم ارتفاع النقيضين اصلا لا في الواقع ولا في مرتبة من مراتبه فقولنا نقيض وجوده في تلك المرتبة سلب
وجوده فيها ام ولئن كان مسلما لكن لا يلزم منه ارتفاع النقيضين في الاخلو المرتبة عنهما كما زعمه فانه اذا كانت المرتبة
مسلوبا عنها الوجود فيصدق القول السلبي عنها على وجه التحصيل لا العدول فكان احد النقيضين حقا وان لم يكن كذا ما
ولهذا قال الشيخ فاذا سئل عنها بطرفي النقيض لم يكن الجواب الا بالسلب بكل شيء فاذا كان النقيض وجودا في
تلك المرتبة سلب وجوده الذي في تلك المرتبة كان ذلك الوجود مسلوبا عن تلك المرتبة فاذا سلب الوجود عنها صدق
النقيض عليها وليس نقيض قولنا الماهية في تلك المرتبة موجودة قولنا الماهية ليست فيها موجودة بل قولنا ليست الماهية
فيها موجودة فهذا السلب صادق في تلك وهي مصداق هذا السلب التحصيلي لسائر الاشياء التي ليست ذاتها ولا ذاتياتها

فلم يلزم ارتفاع النقيضين ولا خلو المرتبة عنهما لم يكن للامر عن ثبوت وجوده وثبوت عدمه والعدم نقيض الوجود بالحمل
المتواطئ كلفظ المفردات وليس نقيضه بالحمل الاشتقاقي وكذا في القضايا فلم يلزم رفع المتناقضين في شيء من الوجهين اصلا
او لم يلزم كون الشيء لا وجودا ولا عدما ولم يلزم ايضا كون شيء في اي مرتبة كان بحال يصدق عليه انه موجود ولا انه ليس
موجود فان القضية السالبة التي هي مفاد قولنا ليس الانسان في مرتبة ذاته بموجود صادقة ونسبة نقيضها التي مفاد قولنا هو موجود
فيها كاذبة ليست فلم يلزم ارتفاع النقيضين لا في المفردات ولا في القضايا قال ومن هنا تمكن النقيبة عليها وهو انه قد تقرر ان كل ممكن
الطبيعة انما هو بحسب تحقق فرد ما وسلبها بسلب جميع الافراد فوجود الشيء في مرتبة من الواقع يوجب وجوده في الواقع ولكن سلبها عنها لا يوجب سلبه
مطلق لسلب الوجود عن الانسانية مثلا في تلك المرتبة السابقة لا ينافي تحققه في نفس الامر مطلقا لان النفي الامر عام واسع
من تلك المرتبة فثبت ان المعلول في مرتبة العلة ليس ان يصدق عليها في تلك المرتبة انه ليس فانظر كيف خلق الشيء بالاجتماع
وراعى المقام بان يعبر عن صدق السلب المذكور الى الواقع في المرتبة بلفظ القضية لا بلفظ المفرد فلم يقل المعلول لا يتصف بالوجود
او الكون ولم يحكم عليه بالعدم او اللاكون بل قال انه في نفسه لم يكن ليس ولم يحكم عليه انه يكون ليس ان يصدق عليه انه موجود
في تلك المرتبة وصدق عليه انه موجود في الواقع من العلة وكلا القولين صدق لاختلاف الحيثية انتهى ولا يخفى انه
ايراده على الفاضل الدواني غير وارد لانه لم يمنع جواز ارتفاع النقيضين بالسلب والايجاب بوجه ومراده مجازا ارتفاع النقيضين
الوجود والعدم وغرضه ان وجود المعلول وعدمه مرتفعان في المرتبة السابقة ولا مرتبة العلة ان فيه الوجود وامتناع المعلول وغيره
المعنى غير ثابت بوجود المعلول ولا العدم وامتناع النقيضين في الوجود والعدم غير جائز في كلامه بعد ليس مطلق المراد
بالليس المطلق العدم بالكلية لا بالصورة دون المادة ليس غير مطلق بل العدم مقابل خاص شبه المشخص الا ان في
فانه لا يوجد بعد عدم مطلق بالمعنى الذي ذكرناه فان مادته كانت موجودة باقية عند الفساد قبل العدم مقابل
خاص من الصورة الثانية في مادة موجودة ويمكن ان يكون المراد بالمقابل الخاص الملكة وبالعدم عدم الملكة وقال البعض الاعلام
للتقيد بالمقابل النظر لوجه انتهى والوجه ما ذكرناه ولو كان العدم بكليته سابق الوجود لم يكن السبق الزماني

الا

الا ان يكون ما يفيده هو نفس الوجود والجهة الفاعل ما يفيض الوجود فليس المراد كما يوهم العبارة ان الفاعل قد يفيده الوجود
وقد لا يفيده وعلى الاول هو احق بالوجود بل المراد ان الفاعل الذي هو مفيد الوجود اذا افاد مثل وجود نفسه كالحرارة
التي تفيدها حرارة فله اعتباران اعتبار بنسبته الى الوجود واعتبار بنسبته الى الماهية نحو اصل الحرارة مثلا فالفاعل
اولوية بحسب الاعتبار الاول من حيث التقدم في الوجود واما بالاعتبار الثاني فالمشهور ان الفاعل بحسبه لا يكون
اقوى من المنفعل فحرارة النار اقوى من حرارة المنفعل والشيخ لم يسلم ذلك فقوله الا ان يكون ما يفيده هو
نفس الوجود يعني الا ان يخلط ويعتبر نفس الوجود فانه في ظاهر النظر تعليل للتقييد بالكسر في قوله وكذلك قد يكون
في كثير منه النقص وجودا وفي بعض النسخ بالواو لان تلك الصورة لا تقبل الا زيدا اقل لان الصور الجوهرية
لا تقبل ذلك اذ كان يصدر ذلك الفعل بعينه عن صورة السخونة التي هي فعل الصورة الا عن الصورة المناسبة
لصورة الفاعل وفي الفاعل المساوي في الصورة وقال بعض الاعلام كان مراده ان السخونة التي تكون في النار التي تم
من نار اخرى تصدر عن صورة النار الحادثة وعن صورة النار الفاعلة وكان صدورها عن الاخيرة بواسطة انتهى وفيه
منافاة لما ذكره الشيخ بعد ذلك بقوله فان جعل سببا العلة والاثر الا مع ما ذكره ولا يجوز ان يكون حدوثه
بزيادة استعداد المادة قال بعض الاعلام يمكن ان يحدث شيء من الفاعل باعتبار زيادة استعداد المادة لا بان يكون
استعداد المادة موجبا للحاجة حتى يلزم ان يكون الاستعداد سببا للايجاد والحاصل ان الفعل لا يكثر انه يختلف
باختلاف القوابل فلم لا يجوز ان يكون هنا كذلك انتهى والجواب ان القابل اذا كان مستعدا للامر الذي يفيض الفاعل
ولم يوجد فيه الزيادة ولا يقبل القابل ذلك فلا يكون من الفاعل لكن انما يكون في قابليته والفاعل لا يمكن ان يوجد اكثر مما فيه
التقدم الذاتي لا محالة في ذلك المعنى المراد بالتقدم الذاتي في شيء ان وجود ذلك الشيء فيما ليس متقدما
عليه وجوده في الاخر والتقدم باعتبار العلية وقد صرح به حيث قال فيكون لتلك الاولى اذا اخذ بحسب وجوده واحواله
التي له من جهة وجوده اقدم منه للاخر وقال فانه لا اعتبار وجود ذلك الحد لا حد ما فيها ولهذا البعض الاعلام

فيكون ذلك الاول ظاهره لان العلة التي يكون مما لم يحصل لها في الهيئة يكون حصولها في الهيئة لها اولا من حصولها المعلولها
لان حصولها لها اقدم بالذات من حصولها المعلولها وفيه نظر اذ ثبوت الذات والقوابل ليس مثلا فليس حصولها في الهيئة
للعلة سببا لحصولها للمعلول حتى يكون متقدما عليه ثم وجود العلة متقدم على وجود المعلول فوجودها في العلة متقدم على وجوده
في المعلول فلو حمل الكلام على ان المراد مجرد هذا ففيه انه خلاف ظاهر العبارة وفيه انه مجرد هذا ليس بايده في نفس المعنى
حتى يلزم منه ان يزول مطلق المساواة انتهى وفيه نظر في استعداد المادة ولعل المراد ذلك بل الاكثر
الاستعداد بقرينة بعض العبارات الآتية وقال بعض الاعلام اي يكون مشتركين في المادة لان يكون استعدادها
مستويا لا كتناع فيما يكون منها الا الى الخروج بالفعل لذلك قطعا بعض كما يحصل فيه تغير بالطبع نوع
غير الاول او يزول عنه فيكون المحل بالنسبة اليه موضوعا والامر الذي يحصل فيه عرضا لانه لو كان جوهرا كان المحصل
للمحل نوعا وهو خلاف الفرض او يجعل المحل نوعا اخر وان تمت ان لم يخف عليه اولا كان صور المركبات الحاصلة في العناصر
وهو ايضا خلاف الفرض وكيف لا يكون تشكيله منه بالفعل قواما من غير حاجة الى انضمام امر اليه فكان
انما يصير قائما بالكيفية فقد كان كما ثبتي اولا قبل حلول الثاني لتقومه فاما ان يكون الثاني ليس مما تقوم به الشيء
حاصلا له قبل حلول الثاني بل مضافا اليه كصور المركبات او ورود الثاني يبطل الاول
وكلاهما خلاف الفرض ولعل الاقرب في معنى قوله فاما ان يكون الثاني الى اخره ماذكره انه ليس تقويما القول فان كان
قائما بالكيفية بل حوج الى انه المطلوب بعلى الامر يكون عرضا ويجب في الاول هو المطلوب في الثاني خلاف المفروض وقال
بعض الاعلام في هذا المقام كانه اراد بالاستعداد المعنى لئن يكون ذلك الشيء مصدرا عن امر ويكون ذلك الامر متهيا لقبوله
وعلى هذا الشك انه لا بد ان يكون ذلك الامر متقوما بالفعل فلو فرض انه يحتاج في قبول ذلك الشي الاخر الى الفعل
فقط لا بد ان يكون ذلك الامر متنوعا وذلك الشيء عرضا اذ لو كان ذلك الشي جوهرا لكان متقوما لذلك الامر وقد كان
ذلك الامر متقوما بالفعل قبل حصول ذلك الشي فلا بد ان يزول ما به التقوم حتى يتقوم بما يأخذ ذلك الشي لا يمتنع ان يكون

وهو

وهو خلاف الفرض اذ الفرض انه لا يحتاج في قبول ذلك الا الى الخروج الى الفعل فقط فان قلت اليس الشيخ ذهب الى ان صور
العناصر باقية في المركبات فقد جوز اجتماع المقومين في شيء واحد قلت لعله لا يكون ذلك فلا يكون محلا للصورة المقومة
الثانية بشركة غيره واما اذا لم يكن محلا بشركة غيره كما هنا فلا ولعل الفرق بينهما لا يكون عرضا كان اذ قال الشيخ
الهيولى قبلت الصورة الجسمية والنوعية من دون شركة غيرها قلت على التقدير كون الصورتين حالتين في الهيولى
الكلام فيما اذا كان الشيء متقوما بالفعل بوجود ثم حصل بعده وفيه مقوم اخر لم يبع المقوم الاول والشيخ بالنسبة الى الصور
ليست كذلك اذ الصورتان حاصلتان فيها معا انتهى وما ذكره من حديث صور المركبات فقد ظهر جوابه كما ذكرنا
على ان اجزاء العناصر المتصغرة الممتزجة بعضها ببعض بحسب الصنع لا ان تحفظ عليها صورة تركيبية لا يتقوم بدون تلك الصور
التركيبة لبعضها الى البعض وماذكره في الجواب ضعيف ادجوهريه الظاهر ان المراد حصول الصور الجوهرية
وذكره في الحكم من باب التسمية وقال بعض الاعلام لم يرد بها الحكم الجوهرية التي يحصلها بل اراد بها ماذكر الفاضل المحقق
في جوهر الشي كالخشبية بالنسبة الى السرير انتهى وفيه ان ظاهر العبارة عدم ذلك وفي سياق زيادة كلمة فلا يخلو المعضل
ثم قال واما ولي الكل امر متعدد من فساد الصورة الجوهرية سواء كان مرة واحدة كانقلاب الماء هواء او متعاقبات
متعددة كالمني بالنسبة الى الصورة الحيوانية لا يقال انه من باب فوات الامر الذي ذكر بعد هذا الحكم لان تابع الفقد
الحكم فوات امر عرضي وهذا فوات امر جوهري لكن الانسب ان لا يقيد الامر العرضي حتى يشمل فوات الامر الجوهري الفاسد
ماذكره من الحكم الجوهري محصلا للسلب في الجوهر والذات انتهى بمرة او دفعة قد جرت العادة في كونهما
اي قال الشيخ في موضع اخر من الشفاء وقد يقال ان الشي كان عن الشي في عن العدم ولا يقال كان عن الصورة فيقال السرير
كان عن الهيولى اي عن الخشب ويقال كان عن الاسرير وفي كثير من المواضع يصح ان يقال انه كان عن الهيولى لكن فيهما
ودائما يقال انه كان عن العدم فانه لا يقال كان عن الانسان كاتب بل يقال ان الانسان كان كاتبا ويقال عن غير الكاتب
كان انسانا ويقال عن الخشب كان سريرا او النبات في ذلك اما في النطفة فلانها خلعت صورة النطفية فيكون فيها لفظ عن

بل علماً عن بعد كما يدل عليه قولهم كان عن العدم كما يقال انه كان عن الانسان اي بعد الانسانية والماء في الخشب
فحيث لا يقال ايضاً عن الخشب كان السرير فلان الخشب في النزام كل عن صورة الخشب فقد خلع صورة ما اذ الخشب
مالم يتغير في شيء من الصفات وشكل من الاشكال بالنحت والنجر لا يكون عنه السرير وكان شكل شكله نسبة النطفة وجه
او كل منهما قد تعرى عن حاله يستعمل فيه ايضاً لفظة عن فهذان الصنفان من الموضوعات في الهيولي يقال فيهما
عن بمعنى بعد وصنف من الموضوعات يستعمل فيه لفظة عن ولفظة من على معنى آخر وبيان ذلك انه اذا كانت
موضوعات بالصورة عن الصور انما وضع لها بالمزاج والتركيب فقد يقال ان الكائن يكون عنها ويدل بلفظة عن
ولفظة من على ان الكائن متقوم منها كقولنا من الزاج والعفص كان الحبر ويشبه ايضاً ان يكون الصنف الاول
يقال فيه لفظة عن بمعنى مركب من البعدية وهذا المعنى فان النطفة او الخشب كان عنهما ما كان بمعنى انه بعدهما كان
على حال لم تستكمل منها شيء وتقوم به الكائن الذي قيل انه كان عنهما ما كان مثل النطفة والزاج فلا يقال فيه
انه كان الذي الكائن فلا يقال ان النطفة كانت انساناً او الزاج حبراً كما يقال ان الانسان كان كاتباً الا على نوع من المجاز
وبمعنى صار اي تغير وما كان مثل الخشب فيقال فيه كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان سرير وان الخشب كان سريرا
وذلك لان الخشب من حيث هو خشب لا يفسد فساد النطفة في الانسان من حيث يقبل الكتابة ولكنه ما لم يتحرك في الشكل
لا يقبل شكل السرير فشبه النطفة من حيث يستحيل الى الانسانية وحيث لا يعدم من ذلك لكن يقال فيه عن فاذا اضيف
الى العدم صح كما يقال عن الانسان الغير الكاتب كان كاتب والعدم نفسه لا يصح فيه لكن نسبه بل يقال الا على لفظة عن
فانه لا يقال ان غير الكاتب كان كاتبا والا فيكون كاتبا غير كاتب نعم ان لم يعتبر نفس الكاتب نفس غير الكاتب
بل الموضوع الموصوف بانه غير كاتب فربما قيل ذلك واما لفظة عن فيصح استعمالها فيه والما على اني لا اشتد في هذا
وما اشبهه فهي اللغات كسلفي في اباحة هذه الاستعمالات وحظرها بل اقول اذ علم ما يقصد عن المعنيان الذان ذكرناهما
جاز حيث اتفق ولم يجز حيث لم يجز انتهى وقول الشيخ ههنا بل انما يقولون اذا كان انه كان من العدم مرادا به المطلق

لا الدوام

لا الدوام في خصوص هذا الموضع ويشهد له العبارة المنقولة عنه وقال بعض الاعلام في تفسير كلام الشيخ وحاصله انهم يعتبرون
في مفهوم الكون عن الشيء تغيراً في ذلك الشيء فاذا كان الموضوع لم يتحرك ولم يتغير لم يقولوا بالكون عنه وانما يقولون في مثل
هذا الموضوع انه كان في العدم اذ العدم قد تغير الى الوجود كما يقولون عن غير الكاتب كان الكاتب واما اذا تغير الموضوع
فيقولون بالكون عنه ولا يقولون فيه بالكون عن العدم اذ العدم نفي لا يصح ان يسند اليه الكون عنه لكن في الصورة الاولى
يسندون اليه للضرورة اذ الموضوع كان لم يصح فذلك بناء على عدم تغيره واما في الصورة فلما كان الموضوع
صالحاً لذلك فلا نقول عن خصوصاً اذا لم يكن للعدم حكم كالعدم العلم فانه لما كان هو الجهل ونحو ذلك الا لو كان العدم
فربما نسب الكون اليه ايضاً ولما لم يكن العدم والنفي فرعي كلام يعتقدوا انهم نسبوا الكون اليه واما العدم الذي
فلم ينسبوا اليه الا مع الضرورة انتهى وفيه تكلف عن مراد الشيخ كما لا يخفى على من النظر في كلام المنقول وكلام بعض الفضلاء
في تفسير كلام الشيخ ههنا منحرف عن الصواب المستقيم ولا فائدة في نقله   قد تبين لنا ان من شرائط الحادث ان يكون
ان يكون شيء واحد قد صرح الشيخ في غير موضع والفارابي في باب الفصول على قسمين احدها ان يكون على سبيل التوافق والاتفاق
وذلك يقتضي سبق المادة ومقارنة الفاعل والقابل وهذا مبني على ما تقرر عندهم من ان الهيولى لا تبقى اذا كانت
بالامكان لا يكون ذلك الا بالمادة الحاصلة فيه وثانيهما ان يكون على سبيل الوجوب واللزوم وفي هذا القسم يمكن ان يكون
الشيء الواحد فاعلاً وقابلاً اي موصوفاً بالمقبول من غير حاجة الى امر زائد والحاصل ان الحاجة الى امرين يكون احدهما فاعلا
والآخر قابلاً انما يكون في موضع يكون استعداداً مادياً فهناك الامر الذي يكون به الاستعداد غير الامر الذي يكون
الايجاد والاقتضاء والا فالشيء كما في ذلك في مباحث الهيولى وغيرها واما اذا لم يكن استعداد وقبول خارجي بل كان المقتضي
لازماً جاز صدوره عن الموصوف بنفسه قال الشيخ في التعليقات واجب الوجود لا يصح ان يكون فيه كثرة وسياق الكلام
الى ان قال ولا يصح ايضاً ان يكون فيه صفات مختلفة فانه لو كانت تلك الصفات اجزاء الذات كان الحكم فيها ما ذكرناه وان
كانت تلك الصفات عارضة لذاته كان وجود تلك الصفات اما عن سبب خارج فيكون واجب الوجود قابلاً له

ولا يصح ان يكون واجب الوجود لذاته قابلا لشيء فان القبول لما فيه معنى ما بالقوة واما ان يكون تلك العوارض
بوجه غير ذاته فيكون اذن قابلا كما هو فاعل اللهم الا ان يكون تلك الصفات والعوارض لوازم ذاته فح لا يكون
ذاته موصوفة بتلك الصفات لا لان تلك الصفات موجودة فيه بل لانها موجودة عنه وفرق بين ان يوصف جسم بانه ابيض
لان البياض يوجد فيه من خارج وبين ان يوصف بانه ابيض لان البياض من لوازمه وانما وجد فيه لانه هو لو كان نحو
ذلك في الجسم واذا اخذت حقيقة الاول على هذا الوجه اللوازم على هذا الوجه استمر هذا المعنى فيه وهو انه لا كثرة فيه
وليس هناك قابل وفاعل بل هو من حيث هو قابل هو فاعل وهذا الحكم مطرد في جميع البسائط فان حقائقها انها
يلزم عنها اللوازم وفي ذاتها تلك اللوازم على انها من حيث هي قابلة فاعلة فان البسيط عنه وفيه شيء واحد اذ لا كثرة
فيه ولا يصح فيه غير ذلك والمركب يكون ما فيه غير ما عنه اذ هناك كثرة وثم وحدة وحقيقته انه يلزم ذلك فيه لان
عنه وفيه شيئا واحدا وكل اللوازم هذا حكمها فان الوحدة في الاول عنه وفيه لانها من لوازمه والوحدة في غيره
واردة عليه من خارج فهي فيه لا عنه وهناك قابل وفي الاول القابل والفاعل شيء واحد وقال في الفصل الثاني بل
يعتبر فيه وجهان احدهما ان يكون القبول شيئا من خارج فيكون ثم انفعال وهيولى لقبول ذلك الشيء الخارج
وقابل من ذاته لا من شيء خارج فلا يكون ثم انفعال ولهذا كان هذا الوجه الثاني يصح في حق الاول تعالى
على الباري تعالى انتهى واقال بعض الفضلاء لما كان معنى العنصر هو الذي فيه وجود الشيء والقوة فهما معا الا امكان
والامكان بما هو امكان لا يقتضي حصول الشيء فلا بد لحصوله الوجود من امر اخر يقتضي ذلك والمقتضي للوجود هو الفاعل
فلا يمكن ان يكون شيء واحد من حيث هو واحد عنصرا وفاعلا وكل ما يتصف بامر زائد فلا بد ان يكون نوع ما عنصر اذ
ما هو القابل فان قلت ما تقول في لوازم الماهية سيما الماهية البسيطة حيث يكون مقتضية متصفة بها ما تتصف من اللوازم
فالفاعل والقابل هناك شيء واحد قلت المراد من العنصر ما يكون حصول المعلول فيه حتى يكون النسبة بينهما بالامكان
فهو الذي لا يمكن ان يكون واما مطلق الموصوف بشيء فذلك لا ينافي كونه فاعلا وقابلا ولذلك قال الشيخ في الشفاء

لزم عنه

لزم عنه وفيه في البسيط شيء واحد فالمغالطة هٰهنا نشات من اشتراك لفظ القابل تارة بمعنى المستعد وتارة بمعنى الموصوف
ولكن هذا في ذلك كي ينفعك في كثير من المواضع انتهى وقال بعض الاعلام فيه نظر لانه اذا جوز ان يكون الشيء
مقتضيا تاما لما يحل فيه فلم لا يجوز ان يكون مقتضيا لها بشرط فاذا وجد هذا الشرط كان يحدث ذلك فيه واذا لم يوجد
لم يحدث فكان نسبته الى هذا الحال بالامكان مع انه يكون فاعلا من دون حاجة الى تجزئة فيه والحاصل انا نقول
لم قلتم المراد من العنصر ما يكون حصول المعلول فيه حتى يكون النسبة بينهما بالامكان لم لا يجوز ان المراد من العنصر ما يكون نسبته
الى المقبول النسبة الامكانية من دون اقتضاء اصلا فحينئذ مسلم ان العنصر بهذا المعنى لا يمكن ان يكون فاعلا لكن
لا ينفعهم لانهم ينفعون في كل شيء لا يكون جزءا ماديا فاعلا وقابلا فيه لم لا يكون ذلك الشيء فاعلا له لا يجوزون فاعلا
وعلى هذا الاتم ذلك اذ يجوز ان يكون في بعض تلك الاشياء اقتضاء ناقص بالنسبة الى ما يحل فيه وان اراد ان المراد
ما لا يكون فيه اقتضاء تام فنقول اذا جاز ان يكون في المحل اقتضاء تام بالنسبة الى ما يحل فيه من دون حاجة الى التركيب
فلم لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ناقص بالنسبة اليه فحينئذ لا يمكن اولا من الاول في الجواز فلم يكون النقص متوقفا على التركيب
الا ان التعسف ظاهر والتكلف واضح لا يشهد به بداهة ولا برهان انتهى وفيه نظر لانه ليس مبنى الاعتبار كما عرفت
كون الشيء محلا لشيء بل مقصودهم ان المحل اذا كانت نسبته الى الحال نسبة امكانية كما اذا لم يكن الحال الاثر للمحل بحيث يكون
مخلوعا عنه بكونه فيه لا يكون المحل مقتضيا تاما لما يحل فيه واما اذا كانت النسبة نسبة امكانية كما اذا كان الحال الاثر
فحينئذ لا يجوز ان يكون شيء واحد محلا وفاعلا وهٰهنا نتائج اخر علمائنا ان هذه الصورة لا يمكن حصول الحال في المحل الا بمادة
واستعداد مادي وحيث اجتمع في المحل الاستعداد والفعلية باعتبار كونه مقتضيا وفاعلا لان الموجود المقتضي للوجود
لا بد ان يكون امرا فعليا وجودا وقد عرفت سابقا في المباحث السابقة ان الفعلية والاستعداد لا يكونان الا بامرين
في امرين فلا بد من التجزئة في المحل فحينئذ نقول او ان العنصر بالمعنى المذكور مقتضيا ناقصا لا يمكن ان يكون ذلك الشيء الا واحدا
من غير تركيب لما ذكرنا من عدم جواز اجتماع الاستعداد والفعلية في شيء واحد فصدق ان العنصر بالنسبة الى ما لا يكون

لاقتضاء تام لزوم التشبيه الى المحال اذ ح كان له استعداد كما ذكرنا وفرض الاقتضاء الناقص يستدعي الفعلية و
والاستعداد والاجتماع في امر واحد كما قلنا وح ظهر سقوط ما ذكره بادنى تامل وظهر ايضا سقوط اعتراضه على قوله
انه لا يجوز ان يكون شيء واحد فاعلا وقابلا بقوله هذا ام ولم يقم عليه برهان غاية الامر ان نسلم انه لا بد ان يكون في الشيء
جهتان حتى يكون قابلا وفاعلا لشيء واما انه لا بد ان يتحرر ذاته الى عنصر وصورة فلا وعند الطبيعة على الى
التسخير بنوع اخاد بعض الفضلاء الذي كل ما صدر عن قوة عالية بتوسط قوة سافلة منقودة بتلك العالية يكون فاعلية السافلة
تسخيرا والفرق بين التسخيري والقسري بان المقهور من الفاعل غير منقوم للقاسر والمسخر منه منقوم لمسخره
فهي بالاجلة بمعنى لاجل حصوله في الخارج يكون وجوده الى الذي هو المفعول عن فاعله كما تقدم في الطبيعيات الفصل الثاني
من المقالة الاولى ذكر ذلك بسبيل المصادرة والوضع وقد يكون الغاية قسيم الغاية بحسب جنسها اذ الخارج
على ثلاثة اقسام الاول الذي يكون حصول الغاية في نفس الفاعل كالفرح اي ما يقع في نفس الفاعل بسبب الغلبة على الخصم وكغاية الحركات
الفكرية من النتيجة المطلوب حصولها وارتسامها في نفس الفاعل الثاني الذي يكون حصول الغاية في القابل مثل غاية الحركات
الاختيارية الصادرة عن النفوس بالفكر والروية كمن يحرك [illegible] الى افواه ووضع للاوضاع فاوجبت ان يكون
ذلك او في الاحوال البدنية ومثل غاية الحركات الطبيعية لكنها ليست كالا الفاعل الطبيعي بل النفس الالة وكالحركة الكمية
الصادرة من القوة النباتية فان غايتها حصول الذبول في المقدار والزيادة في المقدار ككمال الحجم الذي هو المنتهى للفاعل
النحو اعني النفس النباتية الثالث الذي لا يكون الغاية في الفاعل ولا في القابل كمن يفعل فعلا لاجل رضا غيره من اكابر
قال بعض الفضلاء في هذا التقسيم نظر فان [illegible] الحق فالغاية المفيدة للكاتب [illegible] من امر امام الاداة للفاعل
فاعل لان غايته [illegible] انه في القابل ككون الجزء في مركز العالم فهو كمال للطبيعة الارضية وكون النامي في غاية
غاية مطلوبة للقوة المنمية التي في النبات وكذا كون المتحرك الارادي في حيز ملائم لبعده مطلوب للنفس المحركة المولد
وكذلك من فعل فعلا لرضاء فلان لا بد ان يكون غاية فعله والداعي اليه امرا يعود الى نفسه كعلمه برضا فلان او فرحه بذلك

او بالحجر

٩٠

او بالحجر بنذا المجرد وقوله ولتركان الفرح بذلك الرضا غاية اخرى حق لكن الكلام في ان رضا فلان من حيث كونه امرا خارجا
عن الفاعل وقوة المتوسطة بينه وبين فعله ليس من جملة الغايات التالية المرتبة الى الاصل الذي الغايات اسم للامر المباين
فان كان الفعل ذا مبادي مرتبة كالافعال البدنية الاختيارية الواقعة عن نفس الانسان مثلا كانت قسم الغايات مترتبة
العقليات نسبي منها خارجا عن تلك المبادي فالغاية العقلية للفاعل الخيري والخيالية للتخيل والطبيعية للطبيعي انتهى وهذا الاعتراض
غير متوجه لان المراد ان الغاية في صور التقسيم اعم من الغايات المتوسطة والاخيرة والغاية بالذات في غيرها فلا يرد
على التقسيم فان ههنا موضع تفصيل لان قولهم كل محرك فله غاية امر محتاج الى البيان لان ههنا امور يظن بها
انها ليست لها غاية كالعبث ولنبحث عن تلك الامور وخلاصة الشك منع ان لكل فعل غاية او العام من الخ
الذي يكون لديه [illegible] ههنا امر ينافي ذلك او يجوز ان يكون لكل غاية غاية الى غير النهاية كما في الغايات و
تتابع الانفس والحركات السماوية فلا يكون هناك امر يكون لديه عندها فاجاب الشيخ بما ذكره وجه [illegible]
وانحرف ههنا بعض الفضلاء الشارح لكلامه عن صوب استقامة فالعلة الغائية من حيث شيئيتها سبب لان يكون
سائر العلل موجودة بالفعل علة بالفعل وشيئيتها ليست علة لوجود العلل بل لكونها علة اما الفاعل فظاهر واما القابل
فلان الخشب مثلا امر موجود قبل العلة الغائية واثر العلة الغائية من حيث شيئيتها ان يجعل تلك الخشب مادة للصورة المقصودة
فاما العلة الغائية كونها مادة لشيء واما الصورة فلان الصورة بنفسها موجودة في الذهن والخارج وجعلها صورة فالغاية
على مادة خاصة كالخشب اثر العلة الغائية وقال بعض الاعلام هذا في الفاعل ظاهر واما العلل الباقية فليس شيئا لوجودها
بل العلية عليها اما في [illegible] فلان العلة الغائية علة لوجودها ايضا بل الاسعد ان يقال انه لا مدخل للعلة في الصورة والمادة
بل في عليتها في وجود المادة والصورة فقط انتهى وانت خبير بما فيه او ما يجري مجرى [illegible] الطبائع
للطبيعة غاية كالنار التي غايتها الاحتراق غير العلل التي تحرك اليها الحركة الغاية لا تتحد بالا
ان يوخذ في حد ما للاجسام من حيث الصورة على انها ليست قبل وجود الصورة في نفسها بل قبل وجودها

ذاته قصد الفاعل كالماء منها او انها الى الغاية وقال بعض الاعلام وجه هذا التقييد غير ظاهر فيشمل تغاير ما بالجنس
الا على ما كان او وصف حرارة او برودة وحلاوة ومرارة … لان ما الفيهما بالجنس المتوسط ولا اجتماع المقدار … السابق
في جسم واحد وهما مختلفان بالجنس الا على فان المقدار من مقولة الكم والبياض من مقولة الكيف فانهما يجتمعان في جسم واحد
محل لو جعلت السابق لان المعتبر في العدم قيد الاستعداد الذي هو بحسب الخصوص والاضداد داخل لوجه العدم
والعدم بها الضدان لان الوجوديان لكن كل ضد يستلزم عدم الضد الا نوع الاستعداد وجه دخول العدم كثيرا
السالبة فقد ظهر وجه ذلك مما ذكرنا او في وقته لنفي ليس في ذلك الوقت المعين بسبب عدم الاسباب الكلية لا لان
لو وقت محدود ولم … الان هو اسم او كما اشار اليه بقوله او لان وقته لم … ولا الان في وقته قد فات فان ذلك قسم …
وذكر بعض الاعلام على قوله او لان في وقته … لكان الظاهر ان يقال الان وقته … وكانه بدل او في وقته … يكون مفاده
مفاد ما قلنا انه الظاهر انتهى وانت خبير بما فيه لا يخفى بعد التعيين … الواحد ولا … بل … التضاد
لعارض … قال بعض الاعلام هذا ايضا بمعنى التقابل اذ ليس بين المحمودية والتقبيله وبين المذمومية والرذيلة تضاد
مصطلح انتهى وفيه تامل قال لا يخفى ان التضاد بين الشجاعة والتهور لا يلزم ان يكون … بل يكون …
تضادهما باعتبار المعنى الحقيقي اي الوجوديين اللذين لا يمكن اجتماعهما في موضوع … بينهما غاية الخلاف … كالحكم
بالتضاد بين البياض والحمرة والصفرة ونحوها على انه … المصطلح … مما ذكره الشيخ ولعل … المشهور
انتهى الذي ذكره هذا القائل ليس مصطلح العلوم الحقيقية البرهانية بل مبني على المسامحات المشهورة ولعل … مراده
هاهنا ذلك والاقرب … فيه شيء كالصورة اي مثل البياض والحمرة قال بعض الاعلام هذا على سبيل
التجوز والا فلا يكون … الصورة نوع في الصورة نوع او كيف … الانواع البسائط وذلك لان الصدق
لم … لا التضاد بحيث … المذكورين … يكون بينهما متوسط … يكون بينهما متوسط بناء على الصدق
تحقق غاية الخلاف بين الامرين … لانه لو كان … كل واحد منهما … قال بعض الاعلام … يكون …

منحصرة في اثنين لا يستلزم عدم كل منهما وجود الاخر ولم يوجد بينهما غاية الخلاف التي توجد بين السواد مثلا بل توجد
بينهما من الخلاف كمخالفة البياض والحمرة ونحوهما اي من الخلاف ما … بالابد لنفيه من دليل انتهى وهذا الاعتراض
غير متوجه الى كلام الشيخ لان قوله كل واحد منهما نعت لا خبر انتهى وكان … عنده … لكل واحد منهما
اما ان يكون في معنى واحد من جهة وجهه او مقصوده لان الامر الواحد اذا كان في غاية الخلاف بالنسبة الى امرين فلا يكون
اما ان يكون الامران مشتركين في امر واحد يكون ذلك الامر المشترك غاية الخلاف بالنسبة اليه فيهما اذ لا يمكن
ذلك الامر المشترك نوعا … اليهما وضدا للامر الواحد لانه في غاية الخلاف فيلزم ان الضد لا يكون نوعا
تحت جنس قريب وقال بعض الاعلام فيه منع لم لا يجوز ان يكون صورة واحدة بسيطة مخالفة بالذات لصورتين وكان
مخالفتها لهما في مرتبة واحدة بحيث لا يتصور بين المخالفتين تفاوت ولا نسلم انه ح لا بد ان يكون التخالفات متفقة
في صورة الخلاف ويكون نوعا واحدا … الانواع كثيرة … ان البياض يخالف الحمرة مثلا واللون الاخر الذي
بعده عن البياض كبعد الحمرة مع ان الحمرة وهذا اللون ليسا نوعا واحدا بل هما نوعان مختلفان والقول بانه لا يوجد لون على
كذلك بالنسبة الى البياض خلاف الواقع كيف وقد صرح القوم بان البياض والسواد طرفا … وظاهر ان هذه
الطرق … بالنسبة الى البياض والسواد فيوجد نوعان كما ذكرنا انتهى وفيه نظر لان … لم يكون مخالفا
الامر الاول للامرين في غاية الخلاف بينهما باعتبار جهة مشتركة بين الامرين فالاحتمال الذي ذكره … لا بد … المستدل
وفيه خروج عن اداب البحث والنظر وما مثل به من البياض والحمرة ليسا مما نحن فيه اذ ليس بينهما غاية الخلاف فتدبر
فمثل هذا ايضا يكون في الجنس اي داخل تحت جنس الطرفين المتضادين فان الفاتر تحت جنس الحار والبارد … قلنا
للفلك … خفيف ولا ثقيل فاما … الفلك الثقل والخفة الثابتين للاجسام العنصرية المندرجة تحت … الفلك
من غير ان يكون بينهما متوسط فذلك ليس بالمتوسط الحقيقي بل بحسب ظاهر اللفظ الامور التي … تعاقب
بالحد ويعرف لا يوخذ في تصور بعضها … موضوعاتها كما بين في كتاب البرهان واما … فاكثر … عنده

لنزع الامور اما ان يكون بذاته لذاتها وحدها وهي الماديات واما ان تكون مجردة وهي الصور واما ان يكون مشتملا عليها منها
وهي الامور التعليمية كالخطوط والسطوح التي تفارق المادة بحدودها دون وجودها   فان كان غير متناه اي
حاصل الدليل انه لو لحق عدم التناهي اما ان يكون لحوقه بمجرد طبيعته من غير حاجة الى امر اخر لزم ان يكون كل بعد غير متناه وان
ما بالذات لا يتخلف واما ان يكون لانه مجرد عن المادة اي المتصل التام الموجب لعدم التناهي كونه مجردا عن المادة
وانتفاء العلة الموجبة موجب لعدم المعلول فيلزم كون المادة علة ومقيدة لحصول الصورة واما ان يكون عدم التناهي
لعرض له بامر خارج وح يكون البعد قابلا مستعدا لحصول عدم التناهي فيه ولا يكون ذلك الا بالهيولى فيكون البعد ذو مادة
وهذا الشق غير مذكور في كلامه وكانه لظهوره وهذا الدليل مبني على ان طبيعة البعد حقيقة نوعية واختلاف بالطول
والقصر وغير ذلك بامور خارجة عن الحقيقة وكلامه في بعض مواضع الشفاء صريح في ذلك وقال بعض الاعلام على قوله
وان لحقه لانه مجرد عن المادة فيه منع ظاهر لان الامر انهم يقولون ان لحوق التناهي والتشكل باعتبار المادة مع ان المادة
ليست مقيدة له عندهم   بل وجود بعد غير متناه محال بالبراهين الدالة على ذلك المذكورة في مواضعها
فيكون متوسطا بينهما على كونها محتاجة الى المادة بحسب الذات مستغنية عنها بحسب الحد   لست بالقوة مدركا كالعقل
البياض مفرق البصر   غير مقارن على جهة السلب لا على جهة العدول الشيخ ههنا مسلك فهي لبعضها غير مقارن وفي بعضها
غير مفارق ومعنى الكل على الاول انا اذا عقلنا صورة الانسان من حيث هي صورة انسان وحده يعني من غير ملاحظة امر اخر
خارج عن ذاته فقد عقلنا موجودا وحده من حيث انه فليس يجب ان يكون في نفس الامر وحده متفارقا بان يكون منفكا
عن لحاظ الامور المقارنة فان الشي الذي هو في لحاظ الغير في الواقع اذا اعتبر ولوحظ من حيث هو مع قطع النظر عن ذاته
غير مقارن على جهة السلب يعني يصدق انه ليست معه المهية من حيث هي مقارنا لا على جهة العدول على كونه لتغاير المهية
من حيث هي غير مقارن وقوله الذي يفهم منه المفارقة بالقوام بعينه التحصل الوجودي صفة للعدول والاولى على النسخة التي
كانت عبارته السالفة ليس يجب ان يكون وحده مفارقا واما على النسخة التي بدل مفارقا متقارنا فكان معنى العبارة فقد عقلنا

١١٤٣

موجودا وحده من حيث ذاته فليس يجب ان يكون الملحوظ بهذا الوجه اي ليس يلزم ان يكون وحده متفارقا في الملاحظة العقلية لكان
الملحوظ في الوجود فيمتنع انتقاضه فان المحاظ اذا اعتبر من حيث هو هو فهو غير مقارن على جهة السلب لا على جهة العدول وعلى هذا
كان قوله الذي يفهم منه المفارقة بالقوام صفة للسلب لا للعدول وعلى هذا كان معنى المفارقة بالقوام المفارقة بالحد والقوام التصوري
لا التحصل الوجودي واما معنى الكلام على النسخة الثانية فظاهر بالمقايسة على ما ذكرنا وبعض الاعلام حمل العنوان غير مفارق وقال يحتمل
ان يكون غير مقيد بما يكون مفارقا كالنفس لا جزء البعد جزء او يكون غير جزء الهوية لا الممخالطة ويكون حمل الممخالطة مفارق بان يكون المعنى ان المخالطة
من حيث هو هو مفارق ومقارن لما يخالطه المعنى انه ما يخالط الحس داخل في حده حقيقته لان يكون ذاته منفكا غير متقوم به او ان
المخالطة من حيث هو مفارقة الحد لما يخالطه يكون مفارقا عنه المعنى انه الحس ما يخالطه داخل في حده على انه منفك عنه وغير متقوم
ويحتمل ان يكون غير مقرون بل مقارنا ويكون المعنى ان المخالط من حيث هو هو غير مفارق عما يخالطه المعنى المفارقة في القوام اي ليس ان يكون
منفكا عنه غير محتاج اليه في التقوم لكنه مفارق عنه بمعنى عدم دخوله في حده وحقيقته وعلى الاحتمال الاول يكون قوله اي الشئ
الذي يفهم منه صفة للعدول وعلى الاحتمال الثاني صفة للسلب لكن على اي وجه كان لا يخلو عن خلل لان السلب والعدول
يجريان في كل من معنى المفارقة المذكورين وعلى المعنى الاول يصح السلب والعدول جميعا وعلى المعنى الثاني لا يصح شئ منهما اي ظاهر
وانت خبير بما فيه فتدبر   بعض ذلك لا يخفى ان الشيخ ذكر في بعض ما صنفه ان معنى قولهم ان النوعية موجود في الخارج بحسب
الحد فيه وجوه حيث قال يكون ان يعني معنى الحد حدث ثم يتخصص الواحد لما ارتسم في الخيال فقرنت القوة العقلية بجهة
العارضة فاخذه صورة معقولة ثم اي يتخصص عرضها على العقل مقتشرا عنه ذلك التقشير لم يعد صورة معقولا فيكون حاله
كل يتخصص كما لا قوام ان المستفاد منه مما يشعر به السابق لصورة الا الخيال والذهن قال اما كان كذا قبل ان يحصل وما ذا
وما كان مثل لصورة متخصص ولكن اذا عرضت على الذهن بعد ان صار مهيئا الثانية في النفس ثم يقشر عنها العوارض ثم صور
مهية مستفادة غير التي استفيدت اولا فاما كان كذلك يقال انه نان وتجد في الحد والوجه الثالث ان الحس الكثيرة اذا ادركتها
او قشرت عن العوارض لعدوم الجميع وحصل في العقل عنه هذه الاخلاط صورة واحدة لا يعين لان الكل يحذو في العقل شيئا واحدا

كما ظنه بعضهم والوجه الثالث انه المعقول لولا كثرة الموضوعات في الوجود او المعقول استحال ان يكون معقولا الا كثرة في الوجود
بل لولا زيادة كثرة الموضوعات حتى كانه لم يكن كثرة البتة لم يكن لهذه الصورة المعقولة وجود او كان الموجود منه شيئا واحدة
وليس كذا حال نحو الانسان وشخص الفرس على تفصيل ذكره هناك وهذا الكلام منه صار سببا للوجه الثالث ومعنى العبارة
انه ليس واحد منها اي من حصص الانسانية مثل كالانسانية زيد لو لم يكن هناك سابقا الا مادة عمرو مثلا اذا كانت هي والمادة
التي سبق اليها الانسانية زيد مالي الى المادة الا فرض الاستعدادات المورثة وغيرها بعين مادة زيد كان كل واحد منها اي الشخص
الواحد يعني شخص زيد او المراد ان كل واحد من الحصص كانسانية زيد لو لم يكن هناك سابقا الا مادة هي كمالي الى الا فرض بعين مادة عمرو
كان كل واحد منها هو الشخص الواحد يعني شخص عمرو ومرجع الكلام الى انه ليس التكثر الا باعتبار المواد وقال الشيخ الاعلام عند
هذا الكلام ومنه الغلط بعد ما ما يعتريه كما لا يخفى وكان مراده ان ليس واحدا اذا وجد الخصوصية وفرض اختصاصه بالمادة المخصوصة
كان هذا الفرد اي هو الذي يوجد في تلك المادة كما ان المعنى الاخير ايضا يكون المراد هكذا اي ان ليس واحدا اذا وجد
وسبق الى الذهن كان اي حاصل منه هذه الصورة قال وانت خبير بان المعنى الاول هو الظاهر لكن الشيخ كرر
كلامه سابقا ومع القول به لا وجه للعدول عنه الى المعنى الظاهر الذي يتعلق به الفرض او يكون اشد فقال ولو اقتصر
لكلام القوم الى المعنى الاخر الذي هو المطابقة الذي ليس له جدوى اصلا والاطالة على ما تهم مطابقة المعنى الاول كلام الشيخ
سابقا اشهر ولا يخفى ان الشيخ ذكر الاشتراك بمعنى انه يكون في الخارج ذاتا واحدة باقية تعرض له العوارض المشخصة ويزول العوارض
مع بقائها وهو مناف لما ادعاه على الكلام وذلك ولما كان معنى واحدا متحدا مع كل واحد من الحصص فبطلانه واضح وان المعنى الاول المذكور
في كلام القوم ما لا يكون بحسب الكم ولقرب الوجه المذكور فقوله ان القائل بان المعنى الاول هو الظاهر لمعنى الاشتراك محل للاولى جعله
معنى ظاهرا يتعلق الغرض محل نظر وقوله اشد توافقا لكلمات القوم انما كان مراده المعنى المتبادر على الشيخ فكلامهم غير تام
في هذا الباب والذي كان المراد المتنازع فيه لا يلزم عليهم مع انه ليس لهم الطعن في كلامهم اما اذا اريد التسلسل وكثيرا
لعدم التحقق في البرهان انه تسلسل العلل والمعلولات المترتبة اذا لو ثبت تناهيها كان هناك مبدأ الحق وعلة محضة ودار علم

الاذن

ولا فرق في هذا الحكم بين ان يكون الوسط في السلسلة واحدة ام فوق واحدة وكذا لو فرض عدم تناهي احاد السلسلة فانه اذا فرض الاحاد
كان جميع غير المتناهي في خاصية الوسط لانه لا بد ان يكون طرف بغير علة او لا كان كل واحد من الاحاد علة ومعلولا كجنب الغير فكان
الجملة اي الاحاد بالكلية معلولة لانها متعلقة الوجود بالاحاد فيكون الجملة معلولة فلا بد له من علة وعلة الجملة لا يكن ان تكون عينها ولا جزءها
كما بينه في الاشارات اهل بيانه هيهنا وكانه لظهوره عنده فلا بد ان يكون خارجا عنها وقد نبه في الاشارات مثالا على الجملة المعلولة التي لا تكون
علة لكل جزء انه لو كان ما فرض علة الجملة معلولا ايضا يلزم ان يكون اخذه في السلسلة فلا بد ان يكون علة غير معلولة وهو المطلوب او نقول
علة الجملة لا بد ان تكون علة لبعض الاجزاء لا اقل منه فذلك البعض المعلول لعلة الجملة لا يكون الا ان يكون طرفا للسلسلة او من الاوساط
لا وجه للثاني لان كل جزء من الاوساط للسلسلة علة موجبة واخذ في السلسلة وتوارد العلتين المستقلتين على المعلول الواحد محال فلا بد ان يكون
طرفا للسلسلة فيلزم انتهاء السلسلة وهو المطلوب والبعض في المقدمات لم يذكره لظهوره ولكن يقال ايضا انه اذا وجدت سلسلة
غير متناهية يكون كل واحد منها معلولا لعلة خارجة عنه فنقول جملة هذه السلسلة التي لا تتناهى لا بد لها من علة خارجة عن السلسلة اذ لو كانت
داخلة لزم كون كل واحد من احادها معلولا لعلة خارجة عنه واخذ في هذه السلسلة علة لنفسه المعلول فيلزم كون كل واحد من احاد
السلسلة علة لمعلول اقرب واحد واخذ في هذه السلسلة لان ما كان علة كذلك في هذه السلسلة مساو لما كان معلولا كذلك ثم اذا السلسلة
لان ما كان علة كذلك من السلسلة لو كان ناقصا عن معلولات السلسلة لزم ان لا يكون لبعض الاحاد من السلسلة علة على الوجه المذكور
ولو كان زائدا عليها لزم ان لا يكون لبعض احاد السلسلة معلولا واذا ثبت التساوي لزم ان يكون لكل فرد من السلسلة معلولا منها
فيلزم ان يكون الجزء الاخير منها علة لشيء والبعض علة منه فلم يلزم محالات فيكما اشرنا اليه في تعليقات الاشارات
كان الشيخ لم يفصل المقدمات لقرب بيان الظهور بالتامل ونقول ايضا بعد في المعلول الاخير من السلسلة معلولا علته
وعلة كل واحد من احاد السلسلة ايضا انه معلول ولا بد من حيث التضايف ان يكون لكل معلول علة لانقول لكن هناك علة غير معلولة
لزم ان ينقص عدد العلة والعلل عن عدد المعلولات وهو مناف للتضايف وقال الشيخ الاعلام على قوله وكذلك لو فرض كثرة
غير متناهية فلم يحصل الطرف اي لا يمكن ان يكون في الكثرة الغير المتناهية في خاصية الوسط بمعنى كونها علة ومعلولا معا لا يكون وجود

الطرفين لها بمعنى العلة والمعلول اي يلزم ان يكون لها علة ومعلولا وهي كذلك اذ معلولها المعلول الاخير وعليها او وجه ولا يلزم
ان يكون لها طرفان بمعنى انها ينتهي اليها وكون طرفي الواسطة الكثيرة المتناهية كذلك لا يلزم كون طرفي الكثيرة
الغير المتناهية ايضا كذلك ومن ههنا فيظهر البيان انتهى ولا يخفى ان عبارته تحتمل لان مرجع الضمير في قوله معلولها
المعلول الاخير ان كان جملة السلسلة يلزم ان يكون الشيء علة لبعض الاجزاء وان كان المراد جملة السلسلة سوى المعلول الاخير
لم يصح قوله وعليها ما فوقه اذ يلزم كون الشيء علة لنفسه والمقصود انه المشهور ردوه بان علة الجملة المعلول الاخير ما سواه
من الجملة وكذا هو علة للآحاد بالاسر وعلة ما سوى جزء الاخير وطرفا الغير المتناهية والجواب انه ان اريد بالجملة التي يلزم كونها
علة للآحاد بالاسر لا يمكن ان يكون من حيث هي مجموع علة للآحاد بالاسر والا يلزم ان يكون متقدما على ما يتألف منه
ولا يجوز ان يكون مستمدة على جميع علل الآحاد بالاسر او على المقدار لانه لا يكون للآحاد بالاسر علة خارجة عنها يلزم ان يكون
الجزء الاخير من الجملة التي فرضت علة للآحاد بالاسر علة لنفسه او لعلته كما ذكرنا سابقا الى غير ذلك من المحالات
التي يشتمل عليها البطلانات الاشارات والشفاء بناء وذلك التضايف الذي بين العلة والمعلول كما ذكرنا عن قريب
واعلم ان صاحب المحاكمات ذكر في تلخيص برهان الشفاء ان كل ما هو معلول وعلة فهو وسط بين الطرفين بالضرورة فانه لما كان
معلولا كان له علة ولما كان علة كان له معلول فلو تسلسلت العلل الى غير النهاية لكانت سلسلة العلل الغير المتناهية معلولة
وعلة اولا واحد من احادها الا وهو معلول وعلة وايضا اما انها علة فلانه علة للممكن الطرف المفروض واما انها معلول فلان كل
يتعلق بالمعلولات والمتعلق بالمعلول لابد ان يكون معلولا فلما ثبت ان سلسلة العلل معلولة وعلة ثبت ان كل ما هو معلول
وعلة وسط فيكون سلسلة العلل الغير المتناهية وسطا فيكون وسطا بلا طرف وانه محال انتهى ولا يخفى عدم تماميته لان الكلام في السلسلة
فقال البعض الناظرين فان قلت هذا الدليل منقوض بالصور النوعية المتعاقبة والحوادث اليومية المتعاقبة المتسلسلة
لجريانه فيها قلت لما كانت الجملة في هذه الصورة ليست بموجودة بل الموجود انما واحد منها فلا يمكن تطبيق الجملة
بل انما يمكن في وقت ما هو علة واحدة منها موجودة في ذلك الوقت والكلام بعد محل تامل لان تلك الجملة وان

لم

لم تكن موجودة في آن واحد لكنها موجودة في مجموع ذلك الزمان الغير المتناهي وكما ان الموجود المجتمع الاجزاء يحتاج الى علة
لكونه ممكنا او ممكنات كذلك المجموع المتعاقب الاجزاء يحتاج كذلك انتهى ولا يخفى ان هذا السؤال غير متوجه فان ما قرر
كلام الشيخ لان الذي في الشفاء ومنه ان كل سلسلة مترتبة سواء فرضت متناهية او غير متناهية لا بد ان تنتهي الى طرف خارج
عن السلسلة والامر في الحوادث اليومية المتعاقبة والنوعية المتعاقبة كذلك لان لها علة خارجة عنها ولا محال في
ولو قرر البرهان بنحو ما كان ذكره في جواب السؤال متجها واما ما اورده على الجواب غير متوجه لان المجموع غير موجود
اصلا لان الموجود في كل زمان جزء ثم ينعدم ويوجد جزء آخر فليس الموجود الا الاجزاء وحينئذ فالمجموع ليس بموجود
لا في آن واحد ولا في آنات متعددة ثم قال البعض الناظرين ثم اقول حاصل دليل الشيخ يرجع الى انه لما كان كل واحد
واحد وسطا بين طرفين خارجين فالمجموع كذلك وادعى ان حكم المجموع ههنا لا يخالف حكم الآحاد وانه كان كما قد افيد
فلا بد ان يكون المجموع وسطا بين طرفين خارجين عنه ولا فرض عدم التناهي لم يتحقق طرف خارج عنها فلا بد ان يكون المجموع
وسطا بين طرفين هما جزء السلسلة وذلك هو المحض المفروض او لا انتهى وانت خبير بان دليل الشيخ لا يرجع
الا ما ذكره كما يظهر بالتأمل في عبارة الشيخ والايراد مندفع بما ذكرنا سابقا مع تسليمه لوجود الطرفين ثم
على ان ما ذكره من ان الجملة لابد ان يتحقق لها علة خارجة عنها بمعنى وجود الطرفين فيلزم على المعارض ان يسلم وجود الطرفين
وحينئذ يسلم ذلك التناهي الى غير متناهي الوسائط على ان قول القائل ان ههنا طرفين لا يعقل اذ ان لزم تسليم
الطرفين كما ذكرنا يلزم عليه تناهي السلسلة كما فيه تحرير البرهان ولئن كان كالدخيل فيها يعني في العلية لانه
لو اخذ المذكور ههنا على الوجه الاعم بان يقال كل ذي ترتيب في الطبع سواء كان وضعيا كالمقادير او غيره كالنفوس
والعلل فهو متناهية او المراد ان المذكور على هذا الوجه كالدخيل في الطبيعيات لانها حقيقة الا ان يحمل على البعض الذات
الانسانية ولوازمها باقية فهو وانما ازال عن الصبي الصبوة التي هي نقصان واستعداد الرجولية التي هي نقص ولما كان في علم
فيما يتعلق ان الذي المتناهي وعدم سابقا انه لا يجوز ان يكون للشي اجزاء مقدارية غير متناهية بالفعل ولا اجزاء معنوية لماهيته حيث وغير

او طبيعي لا نهاية له ويلزم من ذلك انه لا يجوز ان يكون للشيء عنصر وللعنصر عنصر وهكذا الى غير النهاية ويلزم منه ايضا انه لا يجوز
ان يكون للشيء عنصر ثم يزاد عليه شيء آخر فيصير عنصرا لذلك الشيء وهكذا الى غير النهاية بحسب الجمع الكلي وليس المقصود سلب الانتهاء
بمعنى التوقف او شيئا او غيرها ذكرنا وقال بعض الاعلام ان ما قد علم فيما سلف للمعلم الاول ان الشيء لا يمكن ان يكون له موضوع قبل
من هذا القبيل الى غير النهاية واما انه لا يمكن ان يكون موضوع بعد موضوع من هذا القبيل فلان الظاهر ان مراد الشيخ اثبات وجود
التناهي على الوجه الحقيقي انتهى ولا يحصل له لان الاول اما هو بالقوة والثاني اما ان يكون الاول بالقوة والثاني ليس بالفعل
على التقابل الذي بين الصورة اى حصولها بالفعل وبين ما بالقوة وعدم الصورة مما هي بالقوة بناء على حصول التقابل بينهما اذ امكانها
لا يستعد اول المادة وان ذكر ذلك نظيره والمقابلة التي بين الصورة بين ما هي عليه وجه يستحيل كل منهما الى الآخر فان الماء يصير هواء
وبالعكس وقال بعض الاعلام كون الاول بالقوة الثاني ليس الا باعتبار ان مادته تقبل الثاني وتستعد له ولا خلاف في التقابل
بين الصورتين ثم كون تلك المقابلة مقصورة في الاستحالة على الطرفين ثم انتهى وانت خبير بما فيه لم لا يجوز ان يكون
الحركة الى الاستكمال بعد حصول الاستكمال الاول بمعنى ان تعتبر في معناه الحركة الى الاستكمال وقد قال الاول انما هو ما هو
بالطبع يتحرك الى الاستكمال الثاني والعيب ليس بمجرد ذلك الا بزعم النقص مع ذلك مع الحركة الى الاستكمال وظاهر ان الحركة بعد حصول
الكمال لا يتحرك الى الاستكمال في ذلك الكمال وقال بعض الاعلام ان الثاني اذا صار على الاول فيحكم فيما بين التأليف الثاني
الى الاول لا يلزم ان يكون الحركة الى الاستكمال بعد حصول الاستكمال بل ما يلزم منه هو الحركة الى النقص بعد حصول الكمال واستحالته كرجوع
والمستند حصول الشيب بعد الشباب ونحوه فكانه لما يشير بكسر اللام او الفتح وذلك المستند ان اراد به المعنى الظاهر بالتأمل
وقال بعض الاعلام بعد ذكر العنوان هكذا وجد في نسخ الشيخ وليس له معنى ظاهر وفي بعض النسخ المعتمدة لما كان وكان هو الصحيح
ومعناه اما ما زايدة او يكون شيء بدلا عنها والمعنى ان الكون في الشيء انما يقال فيما كان شيء يكون له معنى حاصل ايضا ويزول
ذلك المعنى عند الخروج الى الفعل كان الصبي له معنى حاصل اعني الصبي ويزول ذلك المعنى عند الخروج الى الطبيعة الرجلية في
يقال ان الرجل كان عن الصبي انتهى وانت خبير بما فيه ويكون ايضا انما يقال في الموضوعات التي بالحرف او روي

هنا محذورات بلغته احدها اهمال بعض الاقسام وهو ما اذا لم يكن لنفسه الكائن الا الموضوع بالوضع في هذه مغيرة رابعة
على ما مر بقاء قول بعض الاعلام بان ليس شيئا او غيرها سبقه محل نظر فليس يجب اذا كان الهواء يستحيل الى ما ذكر
سابقا ان المقابلة بين الماء والهواء يقتضي انحصار الاستحالة على الطرفين والمعترض يقول الماء يسلم ان الهواء يستحيل
الى ما يثبت له هذه الاستحالة ولا يلزم منه او جوب ان لا يستحيل الى شيء آخر فيجوز ان يستحيل الى النار ثم النار يستحيل الى شيء آخر
من غير رجوع الى الماء وقال بعض الاعلام هذه العبارة ليست بجيدة وكان الظاهر ان يقال ليس يجب اذا كان الماء يستحيل اليه
الفاعلة فيصير هواء ان يستحيل الهواء ايضا في تلك الكيفية فرجع ماء بل يجوز ان يستحيل في كيفية اخرى فيصير عنصرا للنار ثم
كذلك النار الى آخر ما ذكر انتهى ولا يخفى ان ظاهر هذه العبارة التي رجحه خلاف المقصود لان معنى قوله الماء يستحيل فيصير هواء
مثلا ان هذه الاستحالة ثابتة للماء فيكون معنى الكلام انه ليس يجب اذا ثبت هذه الاستحالة ان يثبت للهواء استحالة
الى الماء ايضا وليس جواز الاستحالة الى كيفية اخرى مقابلا للثبوت استحالته الى الماء فالكلام على وجهه ولكن اعترض
بالدراسة انه يكون كون العنصر جزءا يعني انه شيء امرا داخلا في الشيء وذلك العنصر بالفعل الا ان يكون جزءا للذي
الشيء بمعنى ان الشيء الذي هو العنصر عنصر له او جزء المادي للشيء الذي الشيء الذي هو العنصر فرض عنصرا له كالماء للطين
وحاصله انه لا بد ان يكون العنصر لا يقوم بالفعل الا بان يكون جزءا الماء فرض عنصرا له كالهيولى لا يقوم بالفعل الا بان يكون
جزء الجسم او يكون جزء الشيء الذي فرض العنصر عنصرا له كالماء لذلك الشيء كالياقوت فانه كان الجسم المركب المائي
والصورة الجسمية والصور العنصرية وقال بعض الاعلام الشيء بدل عن ما وكانه مبتدأ خبره ان يكون متوهما كالراجع الى ما
حاصله ان العنصر لا يقوم بالفعل الا ان يكون جزء الشيء يكون كمال ذلك الشيء ان يكون جزء الجوهر مثلا ان الهيولى لا يقوم
بالفعل الا ان يكون جزء الماء مثلا والماء كالة الطبيعي ان يكون جزء الياقوت مثلا انتهى والتكلف في ظاهر ولا يوافق
ما عند بعض النسخ او يكون جزء الجوهر اولا فحكمه حكمها وفي بعض النسخ حكمه وفي بعض النسخ كلها والمعنى على الاكثر
ظاهر وعلى الاول يكون ارجاع الضمير الى الامور الذاهبة وكلمة او عطف على قوله يكون جزءا اي لا يكون بالفعل الا ان يكون

جزء الذي لك الشيء كالماء او بدله كالهواء   والشبه لئن يكون الاستحالات الطبيعية لعل المراد الاستحالات الكيفية او الكمية
لا الجوهرية   ويحرك الطبع بالية بغير راجع الى المزاج وضمير السابق الى الاشكال الى الصورة الحيوانية كما زعمه
بعض الاعلام وقال لا يكون لئن بعد حصول المزاج لا يحرك المادة الا الصورة الحيوانية بل حصول الصورة الحيوانية مادام
لحصول المزاج فعند هذا القسم من القسم الذي يحرك المادة الى الكمال بما لا وجه له ولو قيل المراد بالمزاج الامزجة الحاصلة الكاملة
لنوع الحيوان لا يرجع الى المزاج وايضا عند الحيوان ظاهر انه ليس المادة مع المزاج بل ربما كان اولا المزاج الكيفية عارضة لها
وانما العنصر العناصر مثلا وهي تحرك الى الكمال نحو الصورة الحيوانية معه ولم تزل الصورة العناصر عند حصول الكمال الصورية
مع انها ترجح الى الصورة العناصر انتهى ولا يخفى انه اذ حصل المزاج تحرك العناصر الموجودة له بل لا حصول فيه الى الصورة
المنوية ثم الى صور اخرى متعاقبة حتى تستعد لحصول الصورة الحيوانية فكم فيما دون المزاج فالاعراض لا وجه له ثم العناصر
الموجودة للمزاج بشرط كونها موجودة لكان عنصر الرجل العناصر بشرط كونه عوض الصورة الما والامر انه كون شرط
تزول عند حصول الصورة الحيوانية ولا يرجح اليها   والبساط لبث لعموم جوهر العناصر فيه باسره الى الزمن الذي تم
ليس من الاشتعال من المائية والهوائية وقال بعض الاعلام بمعنى المقوم عن البساط مما لا مدخل له في المقام اذ لو كانت مقومة
ايضا لما كان لتقييد فيما هو مراد الشيخ اذ على هذا يكون البسائط والامتزاج من قبيل الصورة المائية والهوائية حيث يستحيل
كل منهما الى الاخرى انتهى وهذا الكلام لا وجه له لانه كان غرضه الاعتراض   فاذن كون الحيوان متعلق كون مثل المراد
ان كون الحيوان متعلق بكون كل احدهما كون الصورة العنصرية وثانيهما كون الصورة المكيانية وقال بعض الاعلام وفيه قصور
ما فيه انتهى وفيه نظر   ولكل منهما حكم كما من وجوب التناهي قال بعض الاعلام ظاهره انه لا حاجة الى اخذ الكون
لكيلا يكون مستغنيا واثبت تقسيم الكون الاول اشتماله من قبيل الاستحالات الطبيعية الى حكم الشيخ عليها اتفاقا بانها
لا تنتهي ذاهبة الى غير النهاية وحمل الكلام على انه لكل واحد منهما حكم كحكم من وجوب التناهي وعدمه بعيد مع انه داخل في
الفاني القسمين المذكورين بابده عنه انتهى وانت خبير بما فيه   فالجواب عن ذلك لان عنصر قرابة قال الاعلام

انت

انت خبير بان القسم الاول من القسمين المذكورين انقسام هو التفصيل فكان معنى لئن لا يكون القسم ايضا الى النوع منهما بان
يشمل ما اذا ذهب الموضوعات المستقبل الى غير النهاية لكن قد علمت انه على هذا لا يتم ما ذكره في ابطال انه قد علم
تناهي الامور الموجودة بالفعل انتهى والحق لئن عنده هي في الاحوال الفلكية ليس سبق ولحوق الا في الحركات الدورية
فلو كان هناك عناصر مختلفة لكانت مجتمعة في الوجود فيظهر بطلان التناهي فيه صريحا كما سلف واما في غير الافلاك فالوجه
متعلق بحكم الماضي في القسم الاول الى المستقبل فانه لا يجوز وجود العنصر المستقبل في الماضي الغير متناهية لم يلزم الاجتماع في الوجود
وقد ظهر بطلانه فيما سلف في الوجه ابطال ذهاب الموضوعات في الماضي الغير متناهية ولهذا قال الشيخ موضوع من هذا
المستقبل قبل موضوع بلا نهاية ولم يقل بعد   على انه من يبلغ ان يتعلم هذا العلم ما يخفى الى السابق فيعبر المجموع وحدا
واحدا وليس هذا وجها على حدة وقال بعض الاعلام هذا ليس امرا اخر سوى ما ذكره قبله انتهى وفيه نظر   ولا الجوهر الذي
بالذات فهو في مضادة واحدة هذه العلوم باستقراء احوال العناصر في الكون والفساد وسيراليه قوله حيث تكلمنا
في الكون والفساد وقول بعض الاعلام هذا ليس مبنيا على اليقين لا وجه له   فهو اذن كذلك فمن جهة ما هو ذو غاية الذي
يظهر من كلامه بالتدبر ان غرضه هاهنا ان الغاية العقلية محدودة محصورة فلا يرد ما قال بعض الاعلام حيث قال قوله فمن جهة
اذ كون الفعل العقلي محصور الغاية باعتبار انه فعل لزم به الفاعل الغاية لا يستلزم ان يكون كل ذي غاية كذلك لجواز ان يكون
القصد بحاله حاصل في الحصول الانقطاع على انه يقول العلة ان يكون القصد العقلي فقط يكون كذلك لا كل قصد   وهذا ان نعتبر
كون الشيء مبدعا الظاهر من كلام الشيخ ان الابداع له معنيين احدهما قابل الوجود عن غيره ولا عدم يسبقه في ذاته وهذا الاول
عندهم ان كان سبوقا بالزمان ولغيره وهذا هو المعنى الذي اشار اليه بهذا الكلام حيث قال كل شيء الا الواحد الذي
هو لذاته واحد والموجود الذي هو لذاته موجود فانه يستفيد الوجود عن غيره وهو ليس له في ذاته وهذا المعنى كون الشيء
مبدعا فحيل ذلك معنى الابداع والحكم بكونه شاملا لكل شيء سوى ذات الواجب تعالى وثانيهما ما هو يسبق الغير قريب
عندهم مخصوص بالبسيط   مطلق معنى الاطلاق على الغيرة لقوله ليس ان يسمى العدم الا كونه وحده على الكلية

فان الكلام الى تفصيل بعدم ما كلية بحسب نفس ذاته وحاصله انه اذا كان وجوده لكل جزء تابعا لايجاد الموجد كان بحسب ذاته
كل جزء منه معدوما   فليس جزء منه يسبق وجوده بالقياس الى هذا المعنى بل ليس جزء منه سابق الوجود على الكل بل كل جزء مع وجود
في مرتبة وجود الكل او المراد انه ليس جزء من المعلول يسبق وجوده بالنسبة الى جزء آخر بالقياس الى هذا المعنى اذ ليس جزء منه
يسبق وجوده اي وجود الكل بغير من تسبق العلة على المعلول فان بسيطه غير مسلّم غير منضبط باشتمالها على حكم بعض اجزاء
المعلول وجودي في بعض اجزاء المرتبة دون بعض الشركاء لا اجزاء المعلول ترتيب سبق الموقوف باعتبار التوقف على طرف العلم او
الخارج او باعتبار التوقف ولهذا قال الشيخ الا ان هذا المعنى وقال بعض الافاضل هذا الكلام محال تعليل ومعنى محصل اذ كان الاعتبار
الحدوث الزماني بعض الاجزاء يمكن ان يكون سابقا على وجود الكل فكذلك باعتبار الحدوث الذاتي جميع الاجزاء سابق على وجود الكل
بالذات الا ان يكون المراد انه ليس لبعض الاجزاء سبق ما باعتبار الحدوث وهو كما ترى انتهى وانت خبير بما فيه
فالكل اذن بعض جميع الموجودات بالقياس الى العلة الاولى مبدع بالمعنى الاول للابداع   وليس الكلام الا في نفسه
يعني ليس الكلام في جميع الموجودات الا في الحكم العدم التسبب اي ضرورة وذلك بالنسبة الى البعض الا انه كذلك دون بعض الكلام
ان كون الكلام في نفي العدم مطلقا ويمكن ان يكون المراد ليس الكلام في ايجاده بل في ايجاده اي علاقة كشرائط   فقد ذلك هو الابداع بالمعنى
الثاني المعنى هو الابداع المطلق وفرق بينه وبين مطلق الابداع الحاصل بالنسبة الى جميع الممكنات   اذ المحدث في الزمان
كان بعد ان لم يكن بحيث كلامه مبادئ الى اصول غير الاحداث يعني كان العلة ليس سوى الا الكلام وبعد ان لم يكن بعدية بالذات او بالزمان
في المحدث يعني الموجود عن العلة البعدية الزمانية لزم ان يكون كل محدث مسبوقا بموجود سابق عليه متقدم بوجوده ومتعلق الكلام
اليه ويلزم التسلسل ويتعلق الكلام الى مجموع سلاسل الموجودات بمثابة الموجود واحد ايضا على نوع ما على الوجه الذي ذكر فيلزم
فيلزم ان يكون امر خارج عن السلسلة موجودا متقدما على وجود السلسلة وهذا محال او يعني قوله فيكون الاحداث غير الليس المطلق
يعني الا الكلام عدم هذا الشيء بالكلية وعدم ما يتعلق به وهو الابداع مطلقا الا بالمعنى الذي ذكر لزم منه بطلان الكلام
وقال بعض الاعلام لا يخفى لزوم ذلك ههنا غير مسلم لان مراده انه كان بيان لزوم الاحداث في المطلق بالكلام المذكور

بعدميته بالذات او بعدم ان لم يكن بالذات او بالزمان وليس معناه الا الكلام وبعد العدم بعدية بالزمان فقط فيها هذا المعنى لقوله
فيكون الاحداث غير الليس المطلق وهو الابداع باطلا اذ لم يكن الاحداث في الاصطلاح الا الكلام وبعد العدم بالزمان
لا يلزم كون الابداع اي الايجاد الذي لا يكون بعد العدم بالزمان باطلا على انه لا يقال ان الاحداث الا ان يتكلف
ويقال مراده انه يلزم ان لا يقال بمثل هذا الكلام احداثا وهو كما ترى ولئن كان مراده بطلان الاحداث بالمعنى المذكور
في جميع الممكنات فهذا انما يكفيه قوله فاذن الامر الذي للشيء من تلقاء نفسه كما قال في كتاب الشفاء وفي كتاب الالهيات والله اعلم
فيه القول انه لو لم يكن كذلك يكون الاحداث غير الليس المطلق باطلا بل لا ارتباط له بالمقام بل ولعل مراده الرد على من
زعم ان لا كلام والاحداث هو الاخراج من العدم السابق بالزمان الى الوجود ولا يخفى ما في ذلك لئلا يكون محصلا
لئن الكلام والذي يكون بعد العدم المطلق او لا بان يكون الكلام او هو ايضا كما ترى انتهى وانت خبير بما فيه   فقد ثبت
الآن يعني في هذا المقام القريب مكان هو كذلك في المقالة الاولى   لا لسائر كيفية رتبة المراد من الترتيب الطبيعي للحكمة الذي
في الوجود   فهو مبدء وجود كل شيء لانه قد تبين ان كل ممكن محتاج الى موجد وهو ان كان ممكنا لابد من علة اخرى
ولابد ان ينتهي الى واجب الوجود وحيث ثبت ان واجب الوجود واحد فلابد ان يكون هو مبدء وجود كل موجود وجوده او الكلام
لا ينفك عن الوجوب   باعتبار اضافته الى غيره يعني ليس هو الا صفة من الاوصاف الثابتة لذاته في ذاته من
الاوصاف الاضافية الثابتة له نظرا الى المعلولية الا غيره   الذي يفيض عنه كل وجود ولان اثباتها كل موجود اليه وتعلق
به وجوبه بالذات اولى واولى   فيكون لتلك الاسماء معنى غير حقيقتها اي نعت لتلك الاسماء معنى وراء حقيقتها بالحقيقة
تلك المعنى   هناك حقيقة اي تحصل وجود غير اعتباري   وهذا المحال اذ وافقه مطلقا يعني وجوب الوجود من جميع الجهات
او من حيث الذات غير مقيد بالوجود الصرف مراده بالوجود الصرف يعني محض الوجود الخالي عن جميع ما يتأكد الوجوب
المطلق بالمعنى المذكور   ولئن كان قد تفارق لفظة قد تفيد التقليل يعني لو اخذ الوجوب الوجود الا ان الماهية مفارقة عنها
ولئن كان قد تفارق يعني ولئن كان ان تفارق احيانا على ما قلت تلك الماهية وجوب الوجود مطلقا   من نوع الجهة

بمعنى لا تاثير في القول المعلولية من جهة كونه وجوبا فان المنافي للمعلولية الوجوب على الاطلاق لا مطلق الوجوب بمعنى الامر
هذه الجهة الخاصة وان تبين الغير من جهة كون الوجود لا يكون معلولا للماهية ويحتمل ان يكون قوله معلول الماهية صفة
بحال المتعلق بمعنى ماهيته معلوله   وذوات الماهيات بمعنى صاحبات الماهية ويحتمل ان يكون حالا للذات
فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الاوصاف عنه ولكن انه تعالى لهذه العبارات من الصفات
لما ذهب اليه الالهيون والمشاؤون من ان كل شيء وجوده الحقيقي الذي هو موجود وذات الواجب تعالى التي هي عين الوجود
الحقيقي لان الشيخ ذكر في الفصل الاول مستدلا على ان وجوب الوجود لا يجوز ان يكون مشتركا مانعا وجوب الوجود لا ماهية له
لقارنه غير وجوب الوجود فلا يمكن ان يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف بعد وجوب الوجود وههنا ذكر انه
الاول لا ماهية له سوى الانية بمعنى الوجود وذكر ههنا ايضا لا ماهية لواجب الوجود غير انه واجب الوجود وقال انه
هي الانية ويلزم عليه على سياق ما ذكر هناك انه لا يكون في الوجودات اختلاف بعد معنى الوجود وذلك لا يستقيم
الا بان تعالى ليس للممكن وجود حقيقي سوى ذات الاول وقوله فهو مجرد الوجود مناف على سياق التخصيص ولو كان
للممكن وجود حقيقي غير الواجب كان ذلك الوجوب مشاركا للاول في كونه مجرد الوجود بشرط الزوائد وفي لفظ تعريف
لفظ الوجود في العبارة تاييد لذلك وكذا في قوله وكل شيء غيره فهناك زيادة وعلى هذا الحمل الذي في قوله
لوجدت على الاثبات لا بسببيته   والجنس من وجه هو بمعنى ما هو ما تقرر عندهم ان الجنس باحد الاعتبارين وبالاعتبار
الانواع مادة   ولا برهان عليه لعل المراد البرهان اللمي لا مفيد اليقين مطلقا   وانه الجنس احدهما بمعنى كون الجوهر
ذو ماهية لو وجدت بالفعل كانت لا في موضوع والثاني انه الموجود بالفعل لا في موضوع والمراد بالجنس هو الاول
لا الثاني   فان حقيقة الاول موجودة للاول دون غيره في هذا المقام مستلزمان احدهما ان المعنى الذي
هو حقيقة واجب الوجود مختص به غير موجود في شيء غيره وممتنع عليه انه واجب الوجود لانه لو لم يكن
واجب الوجود   ليس شيء غير ذات واجب الوجود المعين ثبت له وجوب الوجود وهو اعطى قوام واجب الوجود لا شريك له

بان ذكر

ورتب عليه قوله

وهذا ليس الا المعنى الحاصل للمشخص … لا ان المعنى بعينه [illegible]

يكون ما هو به هو اي بعين ما به التشخص المعين لواجب الوجود واما كونه مقصورا على هذا الشخص بحيث لا يصدق على غيره
فنفس حقيقة ذاته بان يكون نفس حقيقة ذاته من حيث كونها هذه الحقيقة متعينة متشخصة بهذا الوجه لا ماهية له تقارنه
بغير وجوب الوجود ليس معنى لتقارن بمعنى ان يحصل منهما شخص كما يستلزم ذلك التركيب يستحق واجب الوجود تقارن
كذلك لا يمكن ان يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف في معنى من المعاني بعد مرتبة وجوب الوجود   فلا اختلاف
فيها في الحقائق بان يكون حقائقها مختلفة بحسب الذات او بحسب الاختلافات المشخصة   اما ان يكون
وجوب الوجود مستحقا في الندا اي بمعنى الثلاثة الذي فرض فيه وجوب وجود مع عدم لا يكونوا اما ان يحقق معنى
معنى وجوب وجوده من غير المعنى الوجودي الذي فرض في الاول ام لا   ولئن كان يكون الزيادة فصلا
ايضا لما فرض في الاول معنى وجوب الوجود ومعنى موجودا زائدا عليه وقد فرض ان معنى وجوب الوجود تام مستحقا
موجودا من غير اشتراط بالمعنى الزائد فيكون المعنى الزائد فصلا ايضا كما كان في الثاني فصلا غير محتاج اليه في تحصيل
معنى وجوب الوجود   اما ان يكون وجوب الوجود يتم اي بمعنى اما ان يكون وجوب الوجود يتم في قوامه معناه
وحقيقته وفي وجوده او يكون الزيادة شرطا في قوام معناه او في فصله الوجودي وعلى الاول الاختلاف فيه في الذات
بمعنى الهوية المشخصة الثلاثة على قياس لانه لا يكونوا اما ان لا يتم وجوب الوجود بدون الزيادة في قوام معناه او في وجوده
والاول يستلزم كون كل واحد من الزيادتين داخلا في معنى وجوب الوجود ولا يكون شيء منهما موجبا لاعتبار اختلاف
الموضوعين عن الاخر   وهذا محال لان معنى وجوب الوجود بمعنى الوجود الصرف الواجب في ذاته لا يقبل العدم
وليس من شانه وحده ذاته ان يتقوم بحصول الوجود الذي هو ليس في ذاته موجود لشيء غير ذاته وبالجملة الوجود ليس ذاته
ولنفس معنى الذات لكمال شيء او زائد عليها فان الاخر منه لا يصير لها نسبة بل الضمير موجود الشيء ما او فرض بعض افراد
الوجود فرض حصوله وجودها بشرط زائد عليها فان كان ذلك بشرط ان فرض صيرورته ان شانه ان ينتسب ان لا   حال عدم
اي لا تنطرق اليه العدم وليس من شانه ذلك   وكلاهما شرطا مانع لحكم الصفاد(؟) اي الاداة والجهة والتضاد

يعني معنى وجوب الوجود

يحتاج الى مادة يكتنع بصورة وتلبس اخرى او موضوع يزول عنه عرض ويلحقه اخر ولا يكون ذلك عندهم الا بمادة فيكون التضاد
لا يكون الا بالمادة والتضاد   وانه اذا حقيقة فاما ان وصف بعد الانية بغير اذ حقيقته وعرفت انه عين الانية فلا ذلك
بينهما الا بوصف بعد الانية التي هي عين ذاته بالسلوب والاضافات وفي بعض النسخ وانه اذ حقيقته ومعناه اما ان تقاطع
او لا بغير حينئذ عرفت ما عرفت من الابحاث السابقة انه عين حقيقته والمراد بحقيقته الذات الموجود فلا يوصف بعد تم
الانية التي هي عين ذاته الا بالسلوب والصفات الاضافية او المراد انه لا يوصف الا بالانية والسلوب والاضافات
وفي بعض النسخ وانه اذا كان حقيقته ومعناه كالسابق   وما كان الاقتضاءات لم تنقض اسباب المتضاد الا كما في قوله تعالى ثم
كان الحقيقة والازقية وفي ذكرنا عندنا من النسخ وما كان الاضافات كلها اليه وفي تفسيره اشكال ولكن تفسيره بقلالانية الا بمعنى
القائلين بان الوجود متعدد والوجود واحد ولكن وجود جميع الاشياء ذات الاول الذي هو عين الوجود بان تعالى كل الاشياء
كحصول الموجودات من الموجودات تسبب الى وجوده بوجه ما   وهو كل شيء يمكن ارجاع الضمير الى ما لكن الاظهر ان العبارة
لم يرجع الى الاول تعالى والمعنى على الاول الظاهر ولعل المعنى على الثاني ان الاول تعالى كل شيء بحسب الوجود العلمي كنزاته
تعالى من انكشاف كل شيء كالصورة العلمية التي هي منشأ لانكشاف المعلوم والكلام يعني اذ في بيان التي
وهذا الكلام مثل ما ذكره الفارابي في الفصوص حيث قال انه واجب الوجود مبدأ كل فيض وهو ظاهر فله الكل من حيث لا كثرة
فيه فهو من حيث هو ظاهر اي عالم بذاته ينال الكل من ذاته فعلمه بالكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته فكثر علمه بالكل كثرة بعد ذاته
ويتحد الكل بالنسبة الى ذاته فهو الكل في وحدة ومعنى قوله واجب الوجود مبدأ كل فيض انه واجب الوجود مبدأ جميع الكل في وجود
وظهوره وهو اي واجب الوجود ظاهر لذاته بذاته بمعنى انه عالم بذاته لذاته لان السبب في كون الشيء عاقلا عالما هو تجرده
عن المادة والسبب في كونه معقولا ذلك التجرد فيكون الاول تعالى عاقلا لتجرده وغير محجوب عن ذاته حاضر عنده ما هو عين حقيقته
فيكون عاقلا لها وقوله فله الكل يعني هو عالم بالكل بناء على انه لما كان مبدأ كل فيض وعالما بذاته والعلم بالعلة مستلزم للعلم
بالمعلول يلزم منه علمه بجميع الاشياء الممكنة المعلولة له تعالى وقوله من حيث لا كثرة فيه بناء على ان الكثرة خارجة عن ذاته السابق

اليها

اليها نسبة الاجزاء الى الكل وكنسبة الصور الى الهيولى وقال بعض الناظرين معنى قوله واجب الوجود مبدأ كل فيض انه تعالى مظهر
في جميع المظاهر فهو الظاهر بذاته المظهر لغيره وما شانه كذلك لا يعزب عنه شيء من الاشياء وقوله وهو ظاهر يعني انه تعالى
هو ظاهر في المظاهر اولا وبالحقيقة وظهور المظاهر به ولما كان ظهور جميع الممكنات فالكل مرتبط به ويظهر فيه فله الكل من حيث
بل هو القائم بذاته الذي يقوم به جميع الاشياء بدون التغير والكثرة في ذاته انتهى وهو بعيد والوجه ما ذكرناه وقوله من حيث هو ظاهر
ينال الكل من ذاته معناه انه لما كان سبب كونه ظاهرا لذاته معقولا لها ينال الكل من ذاته اي يدرك الكل من ذاته لان العلم بالعلة
يستلزم العلم بالمعلول وقال بعض شارحي الكتاب يعني ان ذاته تعالى من حيث الذات يظهر مرة اخرى في سلك الكثرة التي
هي آيات والاعيان وجودها والمقصود انه ظاهر بتيه الثانية بما شيء من ظاهرتها الاولى التي هي ظهوره بالذات انتهى وبعده
والوجه حمل اخر ينال الكل ويعني الكلام بما ذكرنا فكثر علمه بالكل كثرة بعد ذاته اشارة الى العلم التفصيلي والى انه لا يقتضي ذلك كثرة
في عين ذاته على الوجه الذي ذكرنا   فالاول باعتبار انه له ماهية مجردة ان العاقل هو الذي عنده صورة مجردة سواء كان
ذلك الشيء ذاته او غيره والحصول عند الشيء يعني عدم المفارقة عنه اعم من ان يكون ذلك الشيء نفسه او غيره   وههنا تقدم
وتاخير في ترتيب المعاني حيث يقال ماهية مجردة لذاته ويقال انه ماهية مجردة لها   ولا يجوز ان يكون عاقلا لهذه
المتغيرات اي الغرض من هذا الكلام لا قوله ذكر بيان انه علم الاول بالعلات من الجهة المحسوسات الجزئية ليس من حيث انها
محسوسة وليس علما تابعا للوجود بل علم ازلا على وجه كلي والكلام لم على ذلك امور منها انه لو كان علمه بالاشياء
الجزئية تابعا للوجود وما يا شيا عنها يلزم ان يكون الواجب تعالى مستكملا بالغير وناقصا في ذاته ومنها انه يلزم ان يكون من حيث وجود
متغير الذات لانه اذا علم حين وجود زيد بان زيدا موجود بصورة حاصلة في ذاته ثم بعد عدمه علم انه ليس بموجود
بصورة اخرى لزم التغير في ذاته وهو محال ومنها انه العلم من الكيفيات اللازمة الاضافة فعلم الاول تعالى اما ان يكون
في الازل او بعد وجود زيد والاول يوجب تحقق احد المتضايفين بدون الاخر وهو محال وقد ذكر ذلك سابقا
في كتب المضاف وقد ذكرنا هناك ما ينفع بدفع بعض الاوهام الكثير على خلافه والثالث يقتضي حدوث العلم في ذاته

بان زيدا موجود على الوجه الجزئي

وهو بعينه لئن يكون فيه قوة واستعداد على الصواب قال الشيخ في التعليقات بعد ما بين ان العلم هيئة في ذات العاقل وانه يزول عنه عند عدم المعلوم في واجب الوجود لو كان علمه زمانيا اعني زمانا مشارا اليه حتى يعلم ان الشئ الفلانية في هذا الوقت غير موجود وغدا يكون موجودا كان علمه متغيرا فانه كما ان هذا الشئ غير موجود الان ويصير موجودا غدا كذلك العلم اما ان يعلمه كذلك فيكون متغيرا واما ان يكون علمه غدا كالعلم في هذا اليوم فلا يكون علما فانه يكون مجالا لئن يكون علمه غدا كالعلم في هذا اليوم بل قد تغير واما انه كيف يكون علمه فلئن يكون لسبب الاعتراف يكون يعرف الموجودات كلها على وجه كلي واذا كانت الاشياء كلها واجبة عنده الى اقصى الوجود فانه يعرفها كلها او كلها من لوازمه ولوازم لوازمه اذ اعلم لئن كل ما كان كذا كان بكذا اعني جزؤا ما وكلما كان كذا كان كذا اعني جزؤا ما اخر وبكون بين الجزئيات مطابقة لهذا الحكم فيكون قد عرفت الجزئيات على الوجه الكلي الذي لا يتغير الذي يمكن ان يحتاول اي وقت كان لا عنده المشار اليه الان هذا الجزئي لما تخصص له باسباب جزئية ايضا والجزئيات قد يعرف على وجه كلي ما لم يكن مشارا اليها او مسندة الى مشار اليه مثال ذلك انك اذا قلت ان سقراط فيقول هو الذي ادعى النبوة وقتل ظلما وان كان ذلك فان هذا القول يكن جيد علما كليا ما لم يسنده الى شخص فيقول هو ابن هذا الانسان المشار اليه فان سقراط حينئذ مشار اليه او اسنده الى المشار اليه فواجب الوجود لا يجوز ان يكون علمه بالجزئي بحيث يكون مشارا اليه كالكسوف مثلا فيقول ان هذا الكسوف المشار اليه او الكسوف الذي يكون في هذا اليوم او غدا فانه يعرف غدا ايضا على وجه كلي فانه يعرفه بعد زمان كذا او بعد حركة كذا فلا يعرفه مشار اليه وواجب الوجود مع احاطة علمه بالجزئيات وبتمام الوجودات على وجه كلي فلذلك يعلم ان نظام العالم هو نظام واحد اي النظام المعقول فيكون قد احاط علمه على وجه كلي فانه لئن لم يحط علمه بوجدانية النظام المعقول لا يكون قد عرف العالم على حقيقته مثال ذلك ان منجما اذا قال انه في هذا الوقت يقارن القمر كذا يكون العلم متغيرا لان هذا المقارنة يعقبها لا محالة غيرها فلهذا بطل العلم مع اطلاق هذه المقارنة فهذه المقارنة مشخصة بزمان يتحقق معه هذا الوقت لانها كانت في الوقت فلا يمكن حملها على غيرها فالاول اذا كان يعرف من ذاته لوازمه ولوازم لوازمه على الترتيب النسبي والسببي ويعلم انه كلما كان

كذا

كذا كان كذا اي بسبب عن ذلك السبب اذ هو سببه المطابق له فانه يكون عالما بالاسباب كلها على وجه كلي فهو اذا لا يعرف الاسباب كلها والا كان علمنا علما كليا لا يتغير لو ادركنا الشئ باسبابه ومع ذلك فانه لا ينفك عند التصور والتعقل من معارضة الوهم لبعضه وبعض الاسباب متوهمة كالمعقولة ومثال هذا ان منجما يعلم الكوكب الفلاني كان اولا في الدرجة الفلانية وصار الى الدرجة الفلانية ثم بعد كذا ساعة قارن الكوكب الفلاني ثم دخل بعد كذا ساعة في الكسوف ثم بقي بعد كذا ساعة في الكسوف ثم بقي بعد كذا ساعة في ذلك الكسوف ثم فارق الشمس وانجلى ويكون قد عرف كل ذلك باسبابه ولا يكون قد عرف ان هذا الكوكب في هذه الساعة في الدرجة الفلانية حتى يكون الساعات التي بعد مسندة الى هذه الساعة المشار اليها فتغير علمه بتغير الاحوال وتجددها فاذا عرف على الوجه الذي ذكرناه علمنا بالسبب كان حكمه في اليوم وامس وغدا حكما واحدا والعلم لا يتغير فانه يصح دائما في هذا الوقت وفيما قبله وفيما بعده ان الكوكب في كذا وكذا ساعة يقارن الكوكب الفلاني فاما ان قال ان الكوكب الفلاني في هذا الوقت الفلاني المشار اليه لم يستفاد علمه من خارج معارن للكوكب الفلاني وغدا يقارن الكوكب الاخر فانه اذا جاء غدا بطل الحكم الوقتي والعلم الزماني فالذي الفرق بين العلمين ظاهر وواجب الوجود علمه على الوجه الكلي لا يعرف شيئا منها مشارا اليه وهو هذا الكسوف المتغير ولئن كان معقولا على وجه كلي اذ قد علم باسبابه والمعقول انه كسوف كذا وحمله على كل فان كسوفه كل واحد منها حاله هذا الكسوف فان الاول العلم انه متحقق في الوجود وعلمه محيط بواحد منه فانه لئن لم يعرف وحدانيته لم يعرف حال الموجودات كذلك لئن نظام الموجودات عنه ولئن عرفه على وجه كلي بحيث يكون معقولا يجوز حمله على كثيرين جاز ان يعلم انه واحد وكذلك يعلم ان العقل الفعال واحد ولئن كان عقلا على وجه كلي وعلمه بان هذا الكسوف متحقق لا يدخل المعقول الكلي وقال في التعليق انما بعده والعلم بما يكون والمعرفة بما يكون بسبب وهو العلم لا يتغير البتة ولو كان جزئيا فان علمنا بان هذا الكسوف على ما يكون كذا علم ثابت ولو كان غدا لم يكن مشارا اليه بل كان معلوما باسبابه لم يكن الا علما كليا ولم يكن يكون متغيرا ولم يكن زمانيا فان كل علم لا يعرف ما كان اذا وبالكل مشارا الى شئ مشار اليه كان بسبب والعلم بالسبب لا يتغير ما دام السبب موجودا والكل العلم الذي يتغير هو لئن يكون مستفادا الى مشاهدة فواجب الوجود منزه عن ذلك والا لعرف الشئ عن وجوده فيكون علمه زمانيا ومستحيلا ومتغيرا او لو كان يعرف حين وجوده

وما يوجبه ذاته في صدور اللوازم كلها عنه لان ما بعد اللازم الى قصر الوجود لكنها لم يحصل العلم الكلي بها اسبابها ولوازمها وكان علمنا الا يتغير واذا كان هو نفعل ذاته وما يوجبه ذاته فيجب ان يكون علمه كليا باسباب الشئ ولوازمه وكان علمنا قبل الكون وعنده وبعده علما واحدا لا يتغير لانه كان بسببه ودوام العلم باسبابه حاصلا والعلم بالمعلوم من تلك الاسباب لا يتغير ابدا ثم لنرجع ونقول في هذا المقام يحتمل وجها الاول ان يكون مراده من الشئ الجزئي اذا عرفناه بالوجود الخارجي ومشاهدته ان اكثر لا يكون ذلك الا بانطباع صورته المادية في احدى الحواس الظاهرة او الباطنة وهذا هو المشاهدة لا العلم والمعرفة بانه او حصل باسبابه وعلله المنتهية اليه فهو علم وفرق بين العلم والمعرفة الحاصلة بالمشاهدة فنحن اذا شاهدنا زيدا او عرفناه فانا بان ينطبع في الحس البصري اللون والضوء ثم نعلم بعد ذلك ان في اللون والضوء فانا نجد ونعلم الشكل والصورة والكم والوضع وسائر المقولات وغيرها بوجه اتم فما كان من ذلك علما فالحق الاول تعالى العلم بوجه اعلى واتم وما كان من المشاهدة ويرجع الى الانفعال الحاسة وان نطبع في المادة فالاول تعالى منزه عن ذلك ويرجع سلب ذلك عنه لا الى الى غير ذلك الانفعال الملائم كالذي معرفة المذوق والمشموم ما كان منها يرجع الى العلم بكنه المذوق والعلم باجزائها علما تاما فانه حاصل للاول تعالى وما كان من قبيل الانفعال الذي يلحقه ويشابه فانه تعالى منزه عنه ولهذا لا يقال انه تعالى ذائق وشام وما كان من قبيل العلم فهو حاصل للاول تعالى بوجه اكمل واتم وما كان من قبيل المشاهدة الحسية فالاول تعالى منزه عنه وعندهم علمه تعالى بالاشياء اعتاد وجه كلي يصدق على كثيرين لكنه في الواقع منحصر في فرد بحري معين ينطبق عليه مع علمه تعالى بانه ليس في ذلك الوقت المعين الا فرد واحد الوجه الثاني يحتاج الى تمهيد مقدمات الاولى عندهم ان الاشخاص المادية الهيولانية تشخصها بالوضع والنسبة الى الزمان وليس المقصود بالزمان الزمان بل الحصة المعينة المتصلة من الزمان عند اول كون التشخص الى آن فساده وتطابق على ان كل عرض يعرض في التشخص الجزئي من الكم والكيف وغير ذلك يمكن الاشتراك فيه وبين تعين الافراد من نوع سوى الوضع فانه لا يمكن ان يشترك جزئيان من نوع واحد في الوضع والزمان واحد باعتبار الزمان عندهم بنا على ان التشخص المعاد غير المبتدأ بناء على استحالة اعادة المعدوم ومما يمكن ان يشترك اثنان في الوضع فلا يصح الوضع لان يكون مخصصا وكثيرا ما يسلك لذلك سوى الزمان الثانية ان الجسمية والجوهرية عندهم متقاطع لا عن غيرهما من الحركات لما

وعلا وجه كلي ... ولكن ذلك الحكم في غيره [illegible]

بالنسبة

بالنسبة لما ينطبق بعينه من الزمان دون اخرى بل هو مستوية النسبة الى اجزاء الزمان فالتخصص الآني فانما مثل لوازم الوضع لما الحركات المنطبقة على الزمان من النمو والذبول ونحو ذلك من الاحوال المتجددة المستمرة فانما يصح ان يعتبر لما هو من جنسه فيقال ان الشخص عمره كذا سنة فاذا قيل ذلك فانما هو بناء على انه يعتبر الآن الذي حلت في مادة الشخص الصورة الآن بنسبة منه في ذلك ثم يعتبر حركة حادثة من ذلك المبدأ الآخر معدوم ثم يعتبر تطبيق تلك الحركة على الزمان ويتعين بقدر ما لو لم يفرض مجموع حركة لا يمكن من اعتبار فيه الا بصور الاجناس الكلية وفي المتجددة لا يصح فيها هذا الاعتبار الثالثة ان يقول الآن قام زيد مثلا فهو حين ان تحقق انه الى الآن لا تكون من الحركات المتجددة المنصرمة المنطبقة على الزمان في الزمان حق في تحققه يكفي حضور الآن بالنسبة اليه ثم الظاهر ان الزمان عندهم امر متصل ليس فيه حد الآن الا ان كحصل بالقابلية لكن له حدا بالوهم واعتبار ذلك كالمحل للآن في انما يكون على وجوه منها ان يعتبر في الحركات العارضة لهوية حدا معينا مثل مبدأ الحكم ونقلا او غير ذلك حين لم يعتبر ذلك المبدأ ثم يعتبر في الزمان حدا بازائه فهو مراده بالآن حين يقول الآن صار كذا او صار لم يكن الحال اوهذا هو الآن الحاضر اي كل ما تقدم عليه من الزمان فهو ماض بالنسبة اليه وما تأخر عنه فهو مستقبل بالنسبة اليه ويمكن له الاشارة الحسية الى الآن بان يقول في الآن الحاضر ومنها ان يعتبر مبدأ الطلوع او غروب او نحو ذلك من الاوضاع التي تكون بالنسبة الى الكل المعتبر ثم يعتبر الآن بالاضافة اليه وهذان الوجهان لا يجريان في شئ من الجواهر المجردة المتعالية عن الزمان فكيف يجري في المبدأ الاول المتعالي المتقدس عن الزمان والدهر وسائر الجواهر المذكورة اذ يعتبر مبدأ حركة زيد مثلا كان القدم على ذلك المبدأ ماضيا بالنسبة الى زيد وما تأخر عنه كان مستقبلا بالنسبة اليه لا بالنسبة الى المعتبر فانه لا حضرة كحضوره متجدد ولا غيبة عنه كذلك حتى يعتبر فيه ذلك ومنها ان يعتبر نسبة غير مستندة الى وضع ارضي كنسبة بين المشتري والمريخ من غير نسبة ارضية ويظهر من ذلك ايضا كان التعقل الرابعة وجود الاشياء على اربعة اقسام منها وجود الاول تعالى وهو وجود بحت غير مقدر بقدر كمي وسيلان ونقص وتجدد وليس فيه معنى زائد على محض الوجود الحق تعالى شأنه ولا يصح ان نسبة الا ذاته ولا يتقدر وجوده بان يشار منه الى شئ او لا وشيا منه افواه ولا نسبة الى ذاته تعالى الا نسبة زمانية او دهرية ولا تجدد وتحدد به او تقدير فوق كلام امير المؤمنين عليه السلام

لم يسبق لمحال حالا فيكون اولا قبل له ممكن ان او يكون ظاهرا قبل لئن يكون بالطبع والزمان مع الامتداد او السيلان
معلول له مصنوع بقدره فلو فرض انه لم يخلق الزمان لم يكن شيء من الامتداد والتقدير ولا ماضي ولا مستقبل الا ولا الآن
الآن بالنسبة اليه كذلك واعتبار الدوام في الاول تعالى ليس بمعنى استمرار الزمان قال المحقق الطوسي في كتاب
مصارع المصارع حيث ذكر صاحب الكتاب بان دوام الوجود له تعالى بمعنى انه واجب الوجود بذاته والواجب الذات الاول
عدم ان منه محال و دوام الوجود للعالم بمعنى استمرار الزمان عليه او بمعنى انه واجب بغيره قال المحقق ليس المفهوم من الدوام
هو كون الشيء واجب الوجود ولان الدوام لا يحيى معناه من غير تصور زمان موجود او مقدر وليس الواجب كذلك
يلزم الواجب من حيث امتناع ارتفاع وجوده وهو لئن لا يمكن لئن يفرض وقت يصدق في ذلك الوقت ان الواجب
مرتفع الوجود وهذا معنى دوام واجب الوجود وليس دوام وجود العالم استمرار الزمان عليه فان الزمان انما استمر
بحكم غيره وهو من جملة العالم فكيف يستمر على جزء من العالم هو على الزمان على جزء هو الزمان بعينه بل يستمر على جزء وحركة
وجوده في الزمان او مع الزمان والزمان يلزم العالم من حيث امتناع ارتفاع وجوده بالنظر الى علته وهو لئن لا يمكن
لئن يفرض وقت يصدق في ذلك الوقت ان العالم مرتفع الوجود وعلته موجودة انتهى الملا الزمان وما يعبر من او ابد
وشيء منه غير موجود في زمان والزمان عندهم امر ممتد ازلا وابدا فظاهر لئن القدم الزماني انما يكون في حد الا حتى
ومرتبة لا في نفس الامر وليس بالنسبة الى المبدأ الاول ماض ومستقبل وآن بل الكل حاضر عنده متساو النسبة اليه الثالث
الزمانيات اعني الاشياء الموجودة في الزمان كالطوفان نوح عليه السلام مثلا وهي حركات ممتدة منطبقة على قطعة من الزمان
وما سبق عليها من الزمان ماض بالنسبة اليه وما تأخر منها مستقبل بالنسبة اليه وعندهم لئن الحركات الواقعة في الازمنة المختلفة
موجودة حاضرة عند المبدأ الاول كل في وقته ولعل مرادهم الشهود والحضور العلمي ويحتمل ان يكون مرادهم الحضور الوجودي والازم
لئن يكون على حد ثبات الاول الثلاث او اجزاء الحقيقة ولا ان يكون ثابتا ازلا وابدا في جميع الحد ولا بأس بل الكل بأحد محدود
واحد ممدود ولا يتعداه ولا يتجاوزه ولا توجد في اكمال الغير ولا يكون وجوده في حده ما سواه استمرار الزمان بل في طرف الدهر

ثابت عند المبدأ المتعال قال المعلم الاول في اثولوجيا انه لم يبدع الباري الاول شيئا من الاشياء بروية وفكر ثم قال ان
من ذلك ان الاشياء كلها انما وجدت على الحال التي هي عليها الآن بالحكمة الاولى ثم قال ونقول لئن كل فعل فعله الباري الاول
عز وجل فهو تام كامل لا علة ليس من وراءها علة اخرى بل ينبغي لئن يتوهم المتوهم لئن افعال الفاعل الاول هي قائمة عنده
وليس شيء عنده اخيرا بل الشيء الذي هو عنده اولا وهو ههنا اخير او انما يكون الشيء اخيرا لانه زماني والشيء الزماني لا يكون
الا في الزمان الذي وافق لئن يكون فيه فاما في الفاعل الاول فقد كان لانه ليس هناك زمان فان كان الشيء الملاقي
في الزمان المستقبل هو قائم هناك فلا محالة انه انما يكون هناك موجودا قائما كما ايكون في المستقبل فان كان ذا هكذا
فالشيء اذا الكائن في المستقبل هو هناك موجود قائم لا يحتاج في تمامه وكماله الى احد الاشياء البتة فالاشياء اذن عند الباري عز وجل
كاملة تامة زمانية كانت ام غير زمانية وهو عنده دائما وكذلك كانت عنده اولا كما يكون عنده اخيرا وقال فيه ايضا ان الباري
فانه يحدث الاشياء الثابتات الاشياء والصور بغير ان يحدث بعض الصور بغير توسط وبعضها بتوسط وانما يحدث الثابتات الاشياء او صورها
لانه هو الشيء الكائن بالفعل حقا بل هو الفعل المحض فاذا فعل فانما يتطلع الى ذاته فيفعل فعله دفعة واحدة وقال ايضا انه مبدع ومتمم معا
ليس بين ابداعه وتمامه فرق ولا فصل انتهى وقال الشيخ في القيام هناك دائما على زمان ماض ولا آت وذلك انما هناك حاضر
والماضي موجود وقال الشيخ في التعليقات ان الواجب الوجود يجب لئن يكون لوازمه وهي معلولاته لا تتأخر عنه تأخرا زمانيا وقال هو مبدع الكل ومبدع
من الاشخاص والاعراض في الصور مرة واحدة ويكون كلها متميزة عنده باعراضها وصورها فانها وان تغيرت عنده بالصورة
ولو جهتنا وكذلك الكونيات الجزئية كلها متميزة عنده بالصورة واعراضها فانه يعرف كل شيء على ما هو عليه في الوجود كليا كان
او جزئيا او سرمديا او زمانيا فانه اذا كان يعرف الشيء بلوازمه والزمان من اللوازم فانه يعرف الاشياء مع ازمنتها وقال
ايضا العقل يدرك ان الكون احد الاكوان في الزمان وهو من الاشياء المتغيرة التي يكون لها مبدأ او منتهى ويكون مدة
غير متناهية بل يكون متقضيا ويكون في الآن الاول السيلان وفي تقضي حالة وتجدد حالة والثاني كون مع الزمان وهو الدهر وهذا الكون
محيط بالزمان وهو كون الفلك مع الزمان والزمان في ذلك الكون لانه نشأ من حركة الفلك وهو نسبة الثابت الى المتغير

الا انه الوهم لا يكفيه ادراكه لانه يرى الحق اى كل شئ وراء زمان وراء كل شئ من حيث كان ويكون في الماضي والحاضر والمستقبل وراء
لكل شئ مستمر اما ماضيا او حاضرا او مستقبلا الثالث كون الثابت مع الثابت وليس السرمد وهو محيط بالدهر وفي
انواعها ذكر الشيخ في التعليقات من خبر الزمان الى خبر الدهر حيث في العالم العقلي وصارت مع تلك الجواهر العقلية
فترى الاشياء كلها عيانا فاذا كانت النفس صافية لا ترى الشئ منها الا بهذا العلم ولا الاشياء كما هو فيه لكنها لا تعلم بجزئياتها كالعالم
الاعلى الدائم قال الشيخ كل علم كان في العالم الاعلى الواقع تحت الدهر لا يكون زمانيا لان الاشياء الثابتة ذلك العالم لا تكون
بتغير زماني فلذلك صارت النفس لا يكون بزمان ولذلك صارت النفس تعلم الاشياء التي تدركها فيها ههنا ايضا بغير زمان
ولا اكتساب لما ذكرنا لانها كالشئ الحاضر عندها فالاشياء العلوية والسفلية حاضرة عند النفس لا تغيب عنها اذا كانت في العالم الاعلى
البقاء والجرية في ذلك الاشياء العلوية فانها لا تخرج من شئ الى شئ هناك ولا تنقلب من حال الى حال فاذا لم الاشياء في العالم
في العالم الاعلى على هذه الصفة كانت كلها حاضرة ولا حاجة للنفس الى ذكرها لانها تراها عيانا وما الذي يمنع النفس اذا كانت في العالم الاعلى
من ان تعلم الاشياء المعلومة دفعة وحدة واحدة كان المعلوم او كثيرا وان لم الاشياء بلا زمان لانها فوق الزمان وانما صارت فوق الزمان
لانها علة الزمان وقال الشيخ في التعليقات بعد ما قسم الموجود الى اقسام بالقوة من كل وجه وبالفعل من كل وجه وبالفعل من وجه وبالقوة
من وجه وحاصل الكلام في ذلك ان الشيخ قال فاذن جميع العقل الذي هو بالقوة لا يقال انه كلي شئ بعينه الى ما في قوته ان يفعل المعقولات
الى ما لا نهاية كذلك يصح في الذي هو بالفعل ان كل شئ يعقل المعقولات بالفعل بلا نهاية فهو يعقل الى ما لا نهاية فهو يعقل المعقولات
الغير المتناهية لانه سبب كل معقول والمعقولات صادرة عنه على مراتبها واختلاف احوالها من الابدية والكائنة والفاسدة
وغير القارة فهي كلها حاصلة له بالفعل وهذا كلام لا يقبل الشئ الا الاشياء الموجودة دائما والموجودة في وقت بعد وقت والتي المتغيرة من اشياء
كالزمان والحركة التي هي غير موجودة بالجملة والقارة بالجملة والمعدومة في الماضي والمعدومة في المستقبل كلها بالاضافة
اليه موجودة وحاصلة بالفعل لانه سبب وجودها ومبدؤها الا ان الاسباب التي توجد عنها هو يعقل ذاته ولوازمه ولوازم لوازمه الى اقصى
الوجود وكل المعقولات حاصلة له حاضرة عنده وحالها عنده بالسواء في كل حال لا يختلف وجودها او بعد وجودها و

مع

مع وجودها لا تتغير بوجه وهو يعقل الاشياء معا ولا يعقلها شيئا فشيئا حتى يستكمل بمعقول ويتسبب بها الى معقول اخر فان عقله
بالفعل فهو يعقل الاشياء معا وانما يعقلها الى ما لا نهاية له وقال فيه ايضا سبب وجود كل موجود علمه به وان ما
في ذاته وهو يعلم الاشياء الغير المتناهية فعلمه غير متناه وقد يشكك فيقال الشئ الذي تلك الاشياء غير موجودة بالفعل بل بالقوة
فيقتضي علمه ان يكون بالقوة او يكون لا يعلمها فيقال الشئ كل شئ حاصل بالقياس الى سببه وبالاضافة اليه فيكون موجودا بالفعل
بالاضافة الى سببه ووجود كل موجود انه يعلمه فاذا علمه فقد حصل وجوده فهو يعلم الاشياء دائما بجهة اذ هو في نفسه موجود دائما
فقول المعلم مراده هو ان الشيخ الواجب الاول يعلم الاشياء على وجه كلي اي يعلمها على وجه ثابت ازلا وابدا لا يتغير بتغير الاحيان
والازمان ولا يتفاوت حكمه بالماضي والحال والاستقبال الا على كوادر الكسوفات اذا علمنا بالعلم المستفاد من خارج لا من
ذاته انه سيحدث كسوف فانما نشير اليه ونقول في هذا الآن اي الحاضر كسوف فهذا الآن الحاضر ان كان تعلقه بما عبارة عن النسبة
الى حد من فضاء في حركات ثنا او في حركات اخرى باعتبار النسب الى الزمانية كالطلوع والغروب فظاهر المقدس الواجب تعالى
عن مثله واما في نفسه فغير متعلقة بامر اخر في كسبة من المشترى والمريخ مثلا حيث وجود تلك النسبة مع ان وجود الواجب مع
وجود تلك النسبة فالوجه فيه ان معية الواجب معها ومع سائر الكائنات في الزمان وفي الآن ليس معية زمانية لتنزه الواجب
تعالى عن الزمان قال المحقق الكوسي في نقد المحصل الباري تعالى وكل ما هو علة الزمان او شرط وجوده فلا يكون في الزمان ولا مع
الآن الذي هو حد تقليل الوهم على الزمانيات انتهى وعنده ان معية الواجب تعالى مع الزمانيات ليس فيها تقدم وتأخر
او تقوق زماني بل الزمان والزمانيات هناك من غير اختلاف بكونه ماضيا وان حاليا او مستقبلا بل المعية هناك
مجرد الاشتراك في الكون في الاعيان لتنزهه عن الزمان في الدهر قال البعض المحققين ازليته انتساب السابقة الى غيره والمسبوقة
ولم يتوقف للزمان او الدهر او السرمدي بيان الازلية فقط دون وجود غيره في الوجود انتهى وفهم بادراكنا كتاب الامام العلم لطيف
مع حركة فالواجب مع كل موجود اي اوزانا لكن باعتبار الايجاد في الان او الزمان بل بنحو اخر فان قيل علم الواجب
في الازل بان زيد الوجود في وقت كذا بعنصر الانفكاك احد المتضايفين عن الاخر في الوجود وعدم علمه مجال للثبت

هم يقولون الزمان مستمر ازلا وابدا ونسبة الواجب الى جميع اجزاء الزمان نسبة واحدة وليس شيء من الزمان مستقبلا بالنسبة اليه
وعلمه بكل واقع في جزء من اجزاء الزمان على وجه كلي منطبق عليه في الواقع وليس سابقا عليه سبقا زمانيا فلا يلزم
الانفكاك المذكور في السؤال ونحو هذا المسلك الذي سلكناه وقريب منه سلك المحقق الطوسي في توجيه كلام
الحكماء في قولهم بان الاول تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي في شرح رسالة العلم وفي كتاب مصارع المصارع وفي اجوبة
مسائل فاضل القضاة وفي اجوبة المسائل القونوية ولا بأس في ايراد بعض ذلك ولنذكر حاصل الكلام لما ذكره في القاء
قال في اجوبة المسائل القونوية لما نفوا عنه الكون في المكان جعلوا نسبة جميع الاماكن اليه نسبة واحدة وسواء ولما نفوا
عنه الكون في الزمان جعلوا نسبة جميع الازمنة ماضيها ومستقبلها وحالها اليه نسبة واحدة والشهرستاني لما قال به
رد على الشيخ واما قوله بل يعقل كل شيء على وجه كلي لا يعزب عنه شيء جزئي فلانه لما علم ان العلم بالجزئيات يتغير
بتغير الجزئيات والعلم بالكليات الغير الفاسدات لا يكون كذلك تخلص من ذلك بالفرار الى اثبات العلم بالكليات
والجزئيات مندرجة تحت الكليات ضرورة وتعالى ومثال ذلك العالم بان سيكون كسوف معين في وقت مخصوص
لا يكون عالما بالكسوفات في وقت الكسوف ولا بالذي مضى من الكسوف فلا بد ان يتغير العلم بتغير المعلوم او يكون علم
غير العلم الاول لكن العلم بان القمر اذا كان في برج كذا او الشمس مقابلة في برج كذا مع سائر الاسباب التي توجب الكسوف
فلا بد ان يكون كسوف فهذا علم كلي لا يتغير وهو قبل الكسوف وحال الكسوف وبعده على نحو واحد فظن ابن سينا
انه تمسك بهذا المثال يتخلص عن الزام التغير ولا خلاص ولات حين مناص وقال المحقق الطوسي اراد عليه المصارع لم يعقل
مذهب ابن سينا على وجهه لانه لم يفهمه فان مذهب ابن سينا ان الحكم بان شيئا مضى والآخر آت وسيكون شيء
لا يصح الا ممن يكون في زمان بعينه بعض اجزاء الزمان فيكون بعضها ماضيا وبعضها بالقياس اليه حاضرا وبعضها لاحقا
اليه وكل ما ليس زمانيا لا يكون بالنسبة اليه على هذا الخصوص وهذا الذي يكون في مكان بعينه بعض المكانيات قد يكون قدامه
وبعضه خلفه وبعضه تحته وكل ما ليس مكانيا لا يكون منه على وضع بعينه كالذي ذكر فهو غيره اما الذي لا يكون زمانيا ولا مكانيا فادراكه

مطلقا على جميع الزمانيات والمكانيات يعلم ان الذي اتى بزمان متقدم زمانا فوق وكم البعد منهما وان بالقياس الى زمان ما لكن
من الزمانيات ماض وكم حاضر وكم مستقبل وكذلك في المكانيات يعلم ان كل مكان اي مكون في كل مكان في غيره
يكون معه على اي وضع والاول تعالى لما لم يكن زمانيا ومكانيا ولما كان مبدأ الكل حصل في علمه جميع الجزئيات الزمانية
من الازل الى الابد وجميع الموجودات المكانية من المحيط الى المركز كيف حالها ونسبتها الى غيرها ووقت وقوعها وموضعه
بحيث لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السماء ولا في الارض ولا ان واحدا من الآنات التي لا نهاية لها ولا الكسوفات واحكامها
التي تقع الى لا نهاية ولا غير ذلك وهذا العلم لا يتغير بتعاقب التغير وحضور آخر ولا تغير نسبته في الوضع المحلا فهذا المراد من العلم
بالجزئيات على الوجه الكلي لا ما ذهب اليه المصارع من انه عرف الانسان عرف زيدا او عمرا وان ذلك العلم لا يتعلق بزمانه
ولا بمكانه ولا بنسبته الى سائر الموجودات الزمانية والمكانية فهذا مذهب ابن سينا وغيره من الحكماء واما نفي العلم
بالجزئيات المتغيرات من حيث هي متغيرة فليس بسبب يرجع اليه تعالى لان الجزئيات المتغيرة من حيث هي كذلك ليست معقولة
انما هي محسوسة او في حكم المحسوسات من المتخيلات والمتوهمات ونفي الاحساس عنه تعالى لا يوجب نقصانا في علمه الا ان
حكم بهذا النفي ويستقيم النظر كل من طالع هذا الكتاب في كلام المصارع في مذهب ابن سينا حيث تعرف انه على التقدير الذي اراد
الزام عليه لم يفهم كلامه ولم يستطع لمن يصارعه في مسائل هذه الدقائق من الحكم ما لقيت عقوله انتهى وقريب منه ما ذكره
في جواب سؤال فاضل القضاة وذكر في شرح رسالة العلم اذا كان المدرك متعلقا بزمان او مكان فانما يكون الادراك
بآلة جسمانية لا غير كالحواس الظاهرة والباطنة فانه مدرك المبصرات الحاضرة في زمانه ويحكم بوجودها ويفوت ما كان
وجوده في زمان غير ذلك الزمان ويحكم بعدمه بل يقول انه كان او يكون وليس الآن ويدرك المبصرات التي يكون
ان يشير اليها ويحكم عليها بانها في اي جهة منه وعلى اي مسافة ان بعد عنه واما المدرك الذي لا يكون كذلك فيكون
ادراكه تاما فانه يكون محيطا بالكل عالما بان اي حادث يوجد في اي زمان من الازمنة وكم يكون بينه وبين الحادث الذي تقدمه
او قبله من المدة ولا يحكم بالعدم على شيء من ذلك بل يدرك الحكم المدرك الاول بان الماضي ليس موجودا في الحال الحكم هو بان كل

موجود في زمان معين لا يكون موجودا في غير ذلك الزمان من الازمنة التي تكون قبله او بعده ويكون عالما بان كل شخص
في اي جزء يوجد من المكان من اي سنة يكون جنبه وبين ابعاده مما يقع في جميع جهاته وكم يكون الابعاد بينهما على الوجه المطابق
للحكم والا لحكم عليه بانه موجود الآن او معدوم او موجود هناك او معدوم او حاضر او غائب لانه ليس بزماني
ولا مكاني بل نسبة جميع الازمنة والامكنة اليه نسبة واحدة وانما يختص بالآن او بهذا المكان او ذلك المكان او بالحضور
او الغيبة او بان هذا الجسم قدامي او خلفي او تحت او فوق مما من وجوده في زمان معين ومكان علمه بجميع الموجودات اتم العلوم
واكملها وهذا هو المقصر بالجزئيات على الوجه الكلي انتهى واعترض عليه بعض المدققين بوجوه اما اولا فلان فيه اعترافا
بان بعض معلولاته تعالى كالجزئيات المتشخصة على وجه مدرك بالآلات الجسمانية وكالحضور والغيبة غير معلوم له تعالى عن ذلك
مع ان القاعدة المذكورة تقتضي معلومية كل ما هو معلول له وهذا بالحقيقة تسليم للايراد المذكور واما ثانيا فلان ما ادعاه
من ان المدرك لا بآلة جسمانية غير زماني ونسبة جميع الازمنة اليه نسبة واحدة ظاهر الفساد لان نسبة الزمانيات الى الزمان
بالمعية في الوجود سواء كانت منطبقة او غير منطبقة لا بالانطباق فقط والا لم يكن الآلات [illegible] زمان ولا الموضوع [illegible] زمانيا
ولا شك ان الموجود المدرك لا بآلة جسمانية مع انه برئ من التغير يصدق عليه انه مع الزمان في الوجود ولا يخفى ان نسبته الى جميع
الازمنة ليست نسبة واحدة فان اختلاف نسبته الى الزمان يكون على حسب احدهما باختلاف ذلك الى كالحادث
اليومي فانه في اليوم لكونه معه في الوجود ولا في الماضي لعدمه فيه والغد باختلاف الزمان كالفلك فانه في اليوم في اليوم
لكونه معه في الوجود دون الغد لعدمه [illegible] ويختلف نسبة الموجود المذكور الى اجزاء الزمان من هذا القبيل فانه في اليوم الحاضر لكونه
معه في الوجود لا في الماضي والمستقبل لعدمه فيهما واما ثالثا فلان قوله لا لحكم بالعدم عليه من ذلك غير مسلم وكذا قوله لا لحكم
عليه بانه موجود الآن او معدوم او [illegible] عرف ان نسبته الى اجزاء الزمان يختلف باختلاف اجزائه وان لا يكون الحكم عليه
ما هو معدوم في الحال مع علمه بانه كان في الماضي او يكون في المستقبل كما ان الحكم بالعدم في الحال [illegible] ذلك العلم والحكم بان [illegible]
موجود الآن حين كونه مع هذا الآن في الوجود دون آن آخر [illegible] ان الاشارة الى الآن ليس حسية حتى تعالى عن [illegible] اليه كما سمع

المشير اليه

ان المشير اليه واما قوله لا لحكم عليه بانه موجود هناك او معدوم فان اريد به هناك الاشارة الى المكان من مكان
الموجود المذكور فمسلم لانه ليس بمكاني فلا يكون مكان قريب من مكانه لكن لا يلزم لا لحكم عليه بانه موجود هناك مشيرا الى مكان
قريب من مكاننا وان اراد الاشارة الى الامكان قريب من مكاننا فلا نسلم انه لا يحكم على الموجود مشيرا الى هذا المكان اشارة عقلية
والجواب عن الاول ان غرض المحقق ان التغير المتعلق بالزمان والمكان من حيث كونه متعلقا بهما لا يمكن ادراكه الا بالجسم الحسية بالحس
وهو المشاهدة وهو انفعال حسي وراء العلم به كما ذكرنا سابقا والمذكور في كلامه ليس الا ان الحضور لا يتحقق الا في الامور
المحسوسة في الزمان لاختلاف نسبتها بالحضور والغيبة وليس في كلامه ان حضوره وغيبته مجهول له بل الاول اعني الحضور والغيبة المتحققة
بالنسبة الى الممكنات معلومة له تعالى ولا يخفى شيء منهما بالنسبة اليه تعالى والجواب عن الثاني قد ظهر بما ذكرنا سابقا وقال بعضهم في الجواب
عنه ان المراد من قوله نسبة جميع الازمنة والامكنة بالنسبة اليه تعالى نسبة واحدة انه تعالى غير مختص باحد من الازمنة والامكنة
بل هو محيط على الجميع ولا يعزب عنه تعالى ما يوجد في احد الازمنة والامكنة بل جميع الموجودات في الازمنة والامكنة حاضرة مع انها
عنده تعالى كل في وقته ومكانه والتغير انما يكون في المعلومات والعلم الذي تعلق بها اي الحضور [illegible] التي بالنسبة اليه تعالى
كما ادعاه قوله انما يجب التغير في معلوماته ومعلولاته والاضافات التي بينه تعالى وبينها والعلم ان التغير في الحضور
انما هو باعتبار اختصاص كل حاضر بزمان معين ومكان معين والعلم بها فيها تغير باعتبار انها وجد في الازمنة والامكنة
كل في زمانه ومكانه انتهى والجواب عن الثالث ان المراد بقوله ولا لحكم بالعدم عليه من ذلك انه لا لحكم بعدمه في الآن الحاضر
عنده او بالعدم المطلق والمراد بقوله ولا لحكم عليه بانه موجود الآن او معدوم انه لا لحكم عليه بانه موجود في الآن بعين
الزمان او الآن الحاضر بالنسبة الى وجوده اي او معدوم في ذلك الزمان او الآن وذلك بناء على ان نسبة الازمنة والآنات
المختلفة متساوية بالنسبة الى المتعالي عن الزمان كما مر سابقا وقال بعضهم ان المراد من قوله ولا لحكم عليه بانه موجود في الآن
او معدوم انه لا لحكم عليه بانه موجود في آن وجوده او معدوم في آن عدمه وهو محتمل واما قوله لا لحكم عليه بانه موجود هناك
فمراد المحقق بذلك ان الحكم منا لحكم عليه بانه هناك يعني مكان قريب من مكان الحاكم لاختلاف المتعالي عن الامكنة والازمنة عما

لا يتصور فيه الحكم على الوجه المذكور الوجه الثالث ان الاشياء المحسوسة الموجودة في الخارج اما طبيعة لا بشرط شيء مخصص
والاختلاف بين الحصص بحسب الوجود ولكل حصة امر يختص بها في الوجود وذلك الامر الوضع الخاص مع النسبة الى الزمان
او المحل معها كالوضع والاعراض الجسمانية ولا يمكن ادراك الطبيعة لا بشرط شيء الا بآلة الادراك الحصة فهو على نحو
لان الحصة المدركة في الادراك على النحو الكلي والادراك على النحو الجزئي واحد لان المدرك للعقل الاعم من الحصة الموجودة
بالوضع المعين او المحل المعين المنسوب الى الزمان المعين فهذا المعنى المدرك كغير المعقول صادق على غيره وكذا المعين الموجود
الذي يصدق عليه في الواقع لان في الواقع مخصوص بذلك المعين منطبق عليه وكذلك المدرك بالحس كما ان التفاوت بين المدرك
ليطلع بحس في الجسمانية متجزية منقسمة فيتجزى وينقسم بحسب تجزيها وانقسامها وتلك الصورة المنطبعة في الحس من حيث انطباعها الا انه
الجسدانية لا يمكن انطباقها على كثيرين لاختلاف الصورة المنطبعة بالمقادير الادراك التفاوت بحسب القرب والبعد في انما هو
في الصورة المدركة التي هي معلومة بالذات لا المدرك بالعرض فيجاب ان كان معنى قولهم المبدأ الاول لا يدرك الا على الوجه الكلي
يرجع الى ان المدرك انما يدرك الاشياء بتوسط صورة جزئية منطبعة في آلة جسمانية كما يختلف الادراك على الوجه الجزئي فانه لا يدرك
لا شيء بتوسط صورة جسمانية منطبعة في مادة متجزية فهو معنى الادراك بالكلية في كلامهم ولا شك في ذلك
شيئا يوجب ما فالمدرك يتوسل الممتدة المنقسمة في الجهات ذوات الوضع والنسب المختلفة فلا يدرك اللون والضوء وسطحها بها
الا اعراض وغيرها فهذا هو المتحقق الجزئي المدرك بالعرض وادراكه انما يكون بتوسط صورة جزئية في الحس
المشترك وتلك الصورة من الامور الجسمانية الممتدة ذوات مقدار ووضع متجزية بحسب محلها وهي المدركة بالذات
والجواهر العادية العالية كالعقول لكنها ادراك ذلك المتحقق الجزئي الخارجي ممكن لا بارتسام صورة تعد ذاتها الصور حسا في
متجزية بل بارتسام صورة صحيحة الا بوجود ما بل معه لصفاته كما على نحو كلي بحيث منشأه في ذلك المتحقق الخارجي في الوجود
في الخارج وتلك الهيئة مع الصفات المذكورة لا يصير الالة لاختلاط الامر الى الجسماني ولا يتأدى في المدرك بل في الصورة
المرتسمة التي هي معلومة بالذات فان المرتسمة الجواهر العارضة الجسمانية والمرتسمة في العقول والمدركات انما هو باعتبار

صورة

صورة جزئية في محل جزئي لكنها كلية باعتبار انها لا تمنع فرض الشركة فيها على جزئي فوجود الموجود في الخارج لكنها بصورة
الحصة الجزئية الموجودة ومعارضة آلة لا لاختلاطها بالمقدار مطلقة من توسطها او يحب الذي علم المبدأ الاول
بالاشياء بارتسام صور لمعلومات فان قال انا بارتسام الصور على النحو الذي المذكور ولا يلزم على القول المذكور
من الجزئيات عن علمه تعالى ولذلك من يقول ان المدرك في الذات الارتسام في الجواهر العالية ولعل الغرض المناسب
كلام الشيخ من قوله واجب الوجود مبدأ لكل وجود الى قوله لا يعزب عنه شيء تحقيق كما فهم ظاهر كلامه لان الموجودات
الكائنة الفاسدة ما ينكشف عنده واجب الوجود الا بالصور الكلية الموجودة قبل ايجادها ولا ينكشف عنده الا باعتبار
وجودها العيني الذي متغير باعتباره ونفي هذا الانكشاف غلط ام غلط على البصيرة فان واجب الوجود
هو مبدأ الوجود وتلك الجزئيات الكائنة الفاسدة مفيضة عنه تعالى منكشفة حاضرة ولا مانع عن الانكشاف الا ان
واجب الوجود يعلم بذاته الجزئية الكائنات الفاسدة عنه حين كونها موجودا لا يمتنع ان الادراك تعالى الا الة قال واجب الوجود
لكن هذا القائل الكامل صرح بان واجب الوجود مبدأ لكل وجود وبان لا يعزب عنه شيء تحقيق ومع ذلك حكم بان الجزئي المحسوس
الموجود في الخارج غير حاضر عنده تعالى باعتبار الوجود العيني تعالى عن ذلك علوا كبيرا بل لا يعزب عنه شيء من الجزئيات والكليات
لا باعتبار الوجود العيني ولا باعتبار الوجود الظلي العلمي ولهذا قال الله تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض
ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين فان قوله لا يعزب عنه اشارة الى عدم الخفاء والذرة من الذرات باعتبار الوجود العيني
وقوله الا في كتاب ولا اصغر من ذلك اشارة الى الحضور باعتبار الوجود العلمي المتقدم على الايجاد العيني فان جميع المحسوسات حاضرة
بذواتها عنده واجب الوجود في اوقات كونها موجودة في الاعيان وانتفاء حضورها انما يكون نظرا الى انفسها والا فما في الاوقات
والمحدودة في النسب والاضافات كالاكوان الا ان الكلام في وقت معين ومع كل كائن
انكشاف حضوري مقارن له فهذا الامرين صورة عقلية علمية لم يكن العلم بالمحسوسات
حضوريا وعلى التقدير الصور العقلية لكل جزئي لا يلزم قيام تلك الصور بذات واجب الوجود فان تلك الصور في المحسوس

الا ان نسبة الى الساوية وكذلك الحضور مع الصور القائمة بها حاضرة بذواتها عنده تعالى واجب الوجود فلا يكون ذات واجب الوجود متغيرا
بتغير تلك الصور كما ان حال الصور التي للنفس جميع المحسوسات وجميع صور المعقولة والمحسوسة والمتخيلة مع جميع القوى المدركة
الجسمانية والمجردة حاضرة بذواتها عنده تعالى واجب الوجود لان جميعها صادرة عنه منكشفة فانه كما انه لا يلزم التعقلات كالتعقلات
المحتاجة الى الالات او المغيرة للذوات بعض لم تعقله كذلك نفى العضد الكاتبة عنه كعدم حضور جزئي موجود في زمان في وجوده
بعض انقضاء عن ذلك فيكون صور الجسمانيات الكائنة في القوى حاضرة عنده تعالى لا يحتاج في الانكشاف في ذواتها الا بتوسط حضور
الذوات الجزئية بذواتها فان الانكشاف الى الصورة عنده مدرك عن الانكشاف بذاته وكلاهما واجب التحقق بالنسبة الى واجب الوجود
محصله هذا الكلام الذي لا شبهة فيه انه جميع الممكنات كلها او جزئية بالنسبة الى واجب الوجود بان يكون معلوما له سواء وجد بعد
موجود اول وان النسبة الى الله تعالى بان فائض وجودها عنه تعالى وهذا انفصال لا ينفك عن الانكشاف ذات فافهم عنه تعالى
فان كان العاقل ابدا كان ذلك الانكشاف الذي مع الايجاد كذلك وان كان العاقل في بعض الاوقات كان ذلك الانكشاف
ايضا في ذلك الوقت فيكون لواجب الوجود علم لا بغير اصلا بوجه من الوجوه ولا يكون زمانيا بل متقدم على الزمان والدهر وليس
في جميع اجزاء الزمان وله تعالى انكشاف ورؤية باعتبار حضور الممكنات في الوجود بغير ذلك الحضور الذي هو تابع الوجود غير دائم
من غير ذلك الانكشاف والحضور الا التغير في النسب والاضافات انتهى ولكن لا يلزم التقدم من كلام الشيخ انه العلم بالمتغيرات ليس باسم
الصور الحادثة واما كون الموجودات المادية بانفسها مناط الانكشاف الاشياء وكون سائر الصور العلمية عند الواجب غير مرتسمة
في ذاته فيعيب ولا اثبات له بل لا يلزم الواجب تعالى شانه عالم بجميع الكليات والجزئيات بنفس ذاته او بصورها الحاصلة في ذاته
عند الشيخ ومن تبعه او بصورها الى قيامها بالعقول عند اخرين وذلك علم ثابت ازلا وابدا من غير تغير وهو ثابت قبل الايجاد ومعه
وبعده وما ذكره من ان وجود الاشياء مناط الانكشاف فيها عند المبدا الاول لم يورد عليه حجة واضحة سوى قوله واجب الوجود مبدا
لوجود تلك الجزئيات فيعيد عنه تعالى منكشفة وليس فيه دلالة واضحة على المطلوب لانه متى فرض ذلك لم يكون الوجود الصادرة
منكشفة عند المبدا الاول واما كونها منكشفة عنده بنفس وجودها وحضورها وجودها فغير واضح وهو مما على الدليل الصورة الكائنة

ممنوع

منشا الانكشاف فاما ان يكون منشا الانكشاف معلوم جديد واما ان يكون منشا زيادة كمال في المعلومات في الازل الازل
بعض شئ ثبوت بعدم العلم بالبقا وهو محال والثاني بعض ان يكون العلوم والانكشافات السابقة الازلية ناقصة غير تامة التمام
والكمال وهو ايضا مستحيل وان كان المراد ان الحادث الجديد من شانه ان يكون منشا الانكشاف على التعيين بعدم العلم السابق
لان التعدد مستحيل لكونه مستلزم المحال المحال فالانكشاف التعدد قابل للمنع والحاصل المقام يحتاج الى بيان شئ من ما ذكر من الاشارة
في الاية الكريمة على ما ذكره وغيره منهم ثم قوله فيكون لكل الامرين صورة عقلية على حدة ثم محل نظر لان قول الشيخ فيكون مشعرا على ان
بل التعقيد والمراد ان العلم ليس على ما على هذا الوجه الخاص واللحوق ما يبنى على ما راه حيث ذهب ان العلم علم المبدا الاول بانه الصور
في ذاته ثم قوله لذلك نفى الصفة الكلامية عنه الى اخر ما ذكره يدل على ان العلم الحضوري الحادث بوجود الشئ منه كالاية للمبدا الاول القادر
وهو يشعر لكونه لما كان المبدا الاول صفة كالية حادثة ولم يكون المبدا الاول مستكملا بالفعل وقوله فيكون صور الجزئيات الى اخر ما ذكره يوجب علم
الاشكال السابق وانما المنشا الكلام في هذه المسئلة وفي جنا عن طريقة هذا التعليق لان هذه المسئلة من المهمات المشكلات
وان كقصت بها شخصا ما يعني انه كخصص الصفات الكلية حتى صارت شخصا فانما يكون بالاضافة الى زمان متحقق او حال متحقق
كلام سابق في مسائل سوال المنقول عن التعليقات كانت ايضا نظرا لها يعني انه لا الامور الشخصية وقوله الصورة
بالصفات على وجه يكون محصورة في فرد معين ادراك الامور الجزئية كالمعنى المتصور من حيث المفهوم يحتمل الصدق
على غير ذلك الفرد فان ذلك قد يكون لعلمه على هذا النوع او الفرق من هذا الكلام بيان الفرق بين العلم على الوجه الجزئي
والعلم على الوجه الكلي وحاصله انه قد يحلف العلم على الوجه الكلي العلم على الوجه الجزئي فانه يمكن ان نعرف انسان معين من زمان
موصوف بوصف معين الى مدة موصوفة بوصف خاص كحصل الكسوف على وجه خاص وهذا العلم على الوجه الكلي في الزمان الذي
حصل فيه الكسوف بالجملة العالم المذكور من الكسوف فلا يحكم بان في هذا الان هذا الكسوف هذا هو العلم على الوجه الجزئي
فقد حصل التعلق بين العلمين فيكون بينهما فرق اختلاف صورة مرسلة لانه اذا كان ارتسام الصور فيه على سبيل
يلزم ان يكون فيه متغيرا بالقوة والاستعداد فيكون ماديا وهذا ينافي وجوب الوجود فهو لذلك يعقل الاشياء دفعة واحدة

يعني بالعلم الاجمالي الذي هو حاصل بنفس الذات من دون الصور ويحتمل ان يكون المراد بيان مطلق العلم ويكون معنى قوله او يتصور
في حقيقة ذاته الصور لها حتى يكون مثل الصورة المقومة للشيء حتى يحصل لوجود ذاته وهو اعطاها بان يكون عقلها
من تلك الصور لانه علة لها فان الصور العقلية وجودها والعلة اشد واقوى في ذلك على كون المعقولات العقلية
اي يكون ذاته وجودها من غير تراخ ورؤية وعن اعتبار زمان واما الاعالي اليها اضافة المبدأ الذي يكون علة لها فتبقى لا بوجود
انه فيه ولو من غيره على الترتيب بعضها قبل بعض لتعرف الاخلاط والاعتبار العقلي او بحسب التقدم الذاتي
فلا يكون هناك استعمال ارادة وتدبير فكري اضافة اليها كيف وحينئذ لعل المراد ان الصورة المعقولة اذ حصل وجودها
في الخارج لا يكون معقولا بوجود ذلك والا لكان كل الصورة من شأنها المعقولية سواء اذا كانت في مادة ومن لزم ان يكون معقولة
لكان انما المعقول ما وجد في كل وقت يعني لو كان علم المبدأ الاول تابعا لوجود الاشياء او من حيث وجودها لكان علمه
بما يوجد في كل وقت لا بما يوجد حين وجوده فلا يعقل المعدوم منها الا حين وجوده وذلك مستلزم لان لا يعقل ذاته لان ذاته مع شأنها
اضافته كل وجود وادراك الذات من هذه الحيثية توجب ادراك الاشياء ولزم ان يوجد بالفعل فيكون خارج اضافته الى الاشياء
الموجودة والممكن وجوده ولم يوجد بعد ولذاته اضافة اليها من حيث كونها معقولة لا من حيث وجودها بالفعل فان علم
لنه واجب الوجود لذاته عقل لذاته وعاقل لذاته ومعقول لذاته عقل غيره اولم يعقل اما انه عقل فلانه مجرد عن المادة ومبرأ عن اللوازم
المادية فلا يحتجب ذاته عن ذاته واما انه عاقل لذاته فلانه مجرد لذاته واما انه معقول لذاته فلانه غير محجوب عن ذاته بذاته او بغيره تعالى
الاول لتعقل ذاته ثم من ذاته يعقل كل شيء فهو يعلم العالم العقلي وهو من غير احتياج الى استعمال وتردد من معقول الى معقول لعله
ليس يعقل الاشياء من الامور الخارجية عنه كما انا نعقل المحسوسات بل يعقلها من ذاته وليس كونه عاقلا سبب وجودها المعقول
حتى يكون وجودها بالفعل عقلا بل الامر بالعكس اي عقله تعالى لها سبب لجعلها موجودة وليس يكفي في كونه عاقلا لذاته الكامل لذاته المعقول لغيره
ولا يستفيد وجوده من وجوده وكلام ثم قال يجب ان يكون واجب الوجود لذاته من ذاته الا الامر الاكمل الا في غيره فاذا عقل ذاته
عقل ما يلزمه لذاته بالفعل وعقل كونه عاقلا وعقل كل ما يليه من غير ترتيب الصدور عنه والا لم يعقل ذاته كما هو فعل النوع البار

لعلو عظم الرتبة جدا غير محتاج الى غيره ولا يتغير بسبب غيره سواء كان التغير زمانيا او كان تغيرا بان ذاته تقبل اثرا ولم يكن اولا
في الزمان والحال لا يجوز له ان يتغير كيف ما كان لان اشغاله انما يكون الا انه لا لاخر لان كل رتبة غير رتبته فهو دون رتبته وكل
ماله يتصف به فهو دون نفسه تعالى قال الشيخ الواجب الوجود يجب ان يكون ذاته يدرك الاشياء فالامر وكل شيء ذات المتقدمة
الصورة هيهنا كونه عقلا تاما بالفعل اي بحسب تعقل ذاته كل شيء فهو حي بذاته باق بذاته عالم بذاته فتحقيق جميع الصفات
الكمال من غير تكثر ولا تغير في ذاته انتهى فبقي لك السؤال انه ما ذكره في كيفية العلم التفصيلي وجوابه ان الاول الذي يكون الصور العلمية
موجودة في ذات الاول على سبيل اللزوم عنه واقتضاء الذات لها الا ان يكون لاحقة غير لازمة وهو اظهر كلام الشيخ في الاشارات
وهو قول الكماليس الملطي حيث قال ان كل مبدع ظهرت صورته في حد الابداع فقد كانت صورته في علم مبدعه الاول والصور عنده
بلا نهاية ثم قال ولا يمكن الا احد القولين اما ان نقول انه تعالى ابدع ما في علمه فالصورة ازلية بازليته وليس يتكثر ذاته بتكثر المعلومات
ولا يتغير بتغيرها ثم قال ابدع بوحدانيته صورة العنصر ثم صورة العقل انبعث عنها بابداع الباري تعالى ثم صورة النفس انبعثت عن العقل
فرتب العنصر والعقل الوان الصور على قدر ما فيه من طبقات الانوار وصارت تلك الطبقات صورا كثيرة دفعة كما تفيض الصور
لما لم يكن لها توجد في الهيولى الا بترتيب في زمان فحدثت تلك الصور فيها على الترتيب انتهى الثالث ان يكون الصور موجودة مفارقة
لذات المبدأ الاول ولذات غيره الثالث ان يكون الصورة موجودة في عقل او نفس وهذا اقرب من مذهب ثاليس الملطي حيث قال
بعد قوله ان العالم مبدعه سبحانه وتعالى لا مدرك صفته العقول من جهة هويته وانما يدرك من جهة اثاره لكن القول الذي لا مرد له
انه تعالى هو المبدع ولا شيء مبدع فابدع الذي ابدع ولا صورة له عنده في الذات لانه قبل الابداع انما كان هو فقط
واذا كان هو فقط فليس يقال حينئذ جهة وجهة حتى يكون هو وصورة او حيث وحيث حتى يكون هو والصورة او الحالة
الثالثة تنافي هذين الوجهين وايضا لو كانت الصورة عنده فيكون اما مطابقة للوجود الخارجي ام غير مطابقة فان كانت
مطابقة فليتعدد الصورة بعدد الموجودات ولكن كلياتها مطابقة للكليات وجزئياتها مطابقة للجزئيات
ولتغير بتغيرها كما تكثرت بتكثرها وكل ذلك محال لانه ينافي الوحدة الحقة ولزم التطابق للوجود الخارجي

فليت اذن صورة عنها وانما هي شيء اقوم قال لكنه تعالى ابدع العنصر الذي فيه صور الموجودات والمعلومات
كلها فانبعث من كل صورة موجودة في سورة فمحل الصور العلمية هو ذات ذلك العنصر وما من موجود في العالم العقلي
والعالم الحسي الا وفي ذات العنصر صورته ومثال عنه ثم قال ومن كمال ذات الاول الحق سبحانه انه ابدع مثل هذا العنصر
فما يتصوره العامة في ذاته تعالى ان فيه الصور بعض صور المعلومات تعالى في مبدعه وتعالى وحدانيته وهويته ان يوصف
بما يوصف به مبدعه انتهى واعلم ان كلام الشيخ يحتمل وجهين احدهما ان يكون المراد من قوله ولكن يلحقها لواحق ذاته
اللحوق على سبيل اللزوم من الذات ويكون معنى الكلام انه يلزم على هذا التقدير ان لا يكون من جهتها واجب الوجود لاقترانها بما يلحقها ان
هذا اللاحق المضاف اليه اللاحق مركب وفي قوله ولا سيما بان يكون ذاته ماخوذة مع اضافة ممكن الوجود اشارة الى ان في معنى
هذا الاحتمال وحاصله انه اللازم لكن يكون الذات مع المعنى المضاف غير واجب بالذات ولا في ذلك الا ان الوجود
انما هو نفس الذات بدون الاضافة وثانيهما ان يكون المراد من لواحق ذاته اللواحق المغايرة التي لا ينشأ من الذات
وعلى هذا كان هذا الاحتمال من الاحتمالات الباطلة والاحتمال الراجح عند الشيخ غير مذكور ههنا واعلم ان المفهوم من كلام الحكيم
انه يختار الاول من الاحتمالات السابقة اما على الوجه الاول فظاهر واما على الوجه الثاني فلانه يورده في مقام بيان مفاسد الصور
لبيان فساده وما سواه من الاحتمالات ولم يتعرض له وهو ظاهر كلامه في الاشارات قال في التعليقات وجود …
علمه … وقال … العلم هو حصول صورة المعلومات في النفس وليس يعني به ان تلك الذات تحصل في النفس
بل اثارها ورسومها وصور الموجودات مرتبة في ذات الباري تعالى اذ هي معلومات له وعلمه بها سبب لوجودها وقال في
ايضاح هذه الموجودات من لوازم ذاته ولوازمه فهي من حيث انها يصدر عنه … لا ان يصدر عن غيره فيه فيكون له قابلا وفاعلا
فان قيل على وجهين احدهما ان يكون عن غيره فيه والثاني ان يكون فيه لا عن غيره بل فيه من حيث يصدر عنه وقال فيه ايضا
فاذا قيل الاول عقل قيل على هذا المعنى البسيط انه يعقل الاشياء … حاضرة معلومة … بان يكون مصدره له الاشياء
عنه اوله اليها اضافة المبدا الا بان يكون تلك فيه حتى يكون صور الاشياء التي يعقلها مصورة في ذاته وكانها اجزاء ذاته

بل النفس فيه صور … قوله وهو اول … عقلا من تلك الصورة العالقة عن غفلته وقيل فيه انه مخالف لما صرح به الاول فيما سبق
من انه علمه تعالى بالاشياء بارتسام صورها في ذاته ويمكن الجمع بين الكلام وبين ما سبق بوجهين احدهما ان يكون المراد بالصور
اشارة الى الاشياء العينية والمراد بقوله صور الاشياء الصورة المنحصلة الخارجية للصورة العلمية وثانيهما ان يكون المراد بالصور
العلمية والمراد من نفي كونها فيه نفي كونها فيه على وجه الجزئية او على الوجه الشبيه بالجزئية وقال في التعليقات ايضا هو يعقل الاشياء
لا على انها يحصل في ذاته كما يعقلها نحن بل على انها يصدر عن ذاته … وقيل ان هذا ايضا مخالف لما سبق من ان علمه تعالى
بالاشياء بارتسام صورها في ذاته ويمكن الجمع بين هذا وبين ما يخالفه بان يحمل النفي الوارد في التعليقة في قوله لا يعقلها كما نعقل
الشامخون بعد نقل كلام الشيخ من قوله اذا قيل عقل للاول والعلة الاولى لم كشهد في التامل هذا الفيلسوف …
حول المطلوب كما ترى … فان قوله اذا قيل عقل للاول الى قوله نسبة الكل الى المعلول الاول …
هذه النسبة الى قوله … كلام صحيح مبني على ان العلم … المطلق … كما صرح به الفارابي في …
ثم اراد الشبهة على الوجه المذكور … احتمال هذا القسم الذي هو مذهب القدماء …
الشبهة المذكورة من الوحدة …
بان يكون ذاته ماخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود وانما ناسب المذهب … كلامه …
بين المذهبين ما ذكره في الاشارات ثم قوله كثرة اللوازم العلمية من الذات مباينة او غير مباينة لا تثلم الوحدة فيه …
ادرك هذا الفيلسوف في دفع الشبهة المذكورة بمحض العبارة اذ اختار المذهب الثاني اي القول بحصول الصور العلمية قبل
الايجاد والعين وحكم بان تلك الصور العلمية لوازم الذات منكشفة عنده بذواتها ولا يحتاج الى صور اخرى بل جميع الموجودات
العينية يعلم بتلك الصور وتلك الصور لكونها لوازم منكشفة بذواتها لا يحتاج الى صور ولا يحتاج … في كون الواجب
علة للصور للممكنات ولا يكون الواجب الوجود منشأ لقيام تلك الصور التي هي اللوازم له تعالى فلا يلزم ان يكون
فاعلا وقابلا لها بل انما يكون فاعلا لها حين كونها قائمة به فالنسبي شرط لقيام التاثر الذي هو لازم لفهوم … ان

ذلك القيام بلا تأثير وقبول وقد صرح به فانه بنى شرط القيام التأثر الذى هو لازم بهذا الاعتبار وهذا بالجمعية القوال
بالمثل الافلاطونية واما رد مختار المذهب الاول الى القول بان الصور العلمية قائمة بالعقل وهى مع قطع النظر عن الواجب
الوجود منكشفة بلا احتياج الى العلم المقدم على العقل كالاكتفاء على المذهب الثانى الى العلم المقدم على الصور العاكسة
منكشفة وعلى ذينك المقدرين يرد عليه ان العلم بالممكنات لا يكون من الصفات الكمالية الذاتية اذ على هذين يكون تابعا
للفيضان التابع للافاضة فلا يكون الذات باعتبار ذاته دون الافاضة عالما بالممكنات والحكم على هذين المقدرين
لذلك يكون افاضة الصور العلمية والعقل بالعلم المقدم عليهما قال ولما لم يكن لاستاذ الحكماء الفيلسوف في التوحيد لم يتيقن العلم
المقدم الذى هو عين الذات والحق اساسه كلام الاشارة اليه ان العلم بالممكنات مراتب اجمالى الاول الاجمالى الذى لا اجمال
فوقه وهو عين علم الواجب الوجود بذاته بالذات ومغاير له بالاعتبار انتهى ولا يخفى ان قول الشيخ وكذلك لم يتيقن الاسناد وجه كثير
محل على العلم الاجمالى الحاصل بحسب الذات لكان ذلك باطلا لا بعد ان يقال انه اظهر الاحتمالين قوله هو اول ما يمكن على ما ذكر
الفارابى شعرية الفيضان وكذا قوله فيعقل من ذاته كل شىء واما قوله ونسبة الكل الى العقل الاول الواجب نسبه لانه او ما ذكره
من الاعيان الصور العلمية وليس في هذا الكلام ما يدل على العلم الاجمالى الذاتى فقوله ان القائل بل الى قوله فليس النظر
محل تامل ثم لا يخفى ان سبق ايراد الشبهة على الوجه المذكور من غير ايراد الاحتمال المذكور ولا كما على ما ذكره هذا القائل
هذا الكلام واخذ في سياق ما ذكره ثم قوله دال انه لو كانت للمعقولات عنده صور وكثرة وكانت كثرة الصور المعقولة
اجزاء ذاته وحسب سياق هذا الكلام الى ايراد الشبهة كان الكلام متعلقا كانت الشبهة متعلقة بالصور التى هى العلم
في الايراد الاحتمال المذكور ثم قوله ما ذكره في جواب الشبهة المذكورة يدل على الحمل المذكور غير واضح لما ذكرنا ان تفسير كلام
وما ذكره من تعليل الحمل بقوله فان قوله لا نسلم الخ محل تامل لا يخفى ثم قوله ويدل على ما ذكره بين المذهبين ما ذكره في الاشارات
محل تامل لان الغرض اظهار ان كثرة اللوازم العلمية لا تنافى الوحدة حتى يظهر انه لا يتوجه هذا الحمل على كل من المذهبين ثم ما ذكره
في توجيه دفع الشبهة بناء على اختيار المذهب الثانى من ان القيام لا يستلزم التأثر فلا يلزم من كونه فاعلا وقابلا لها ان يكون

تلك

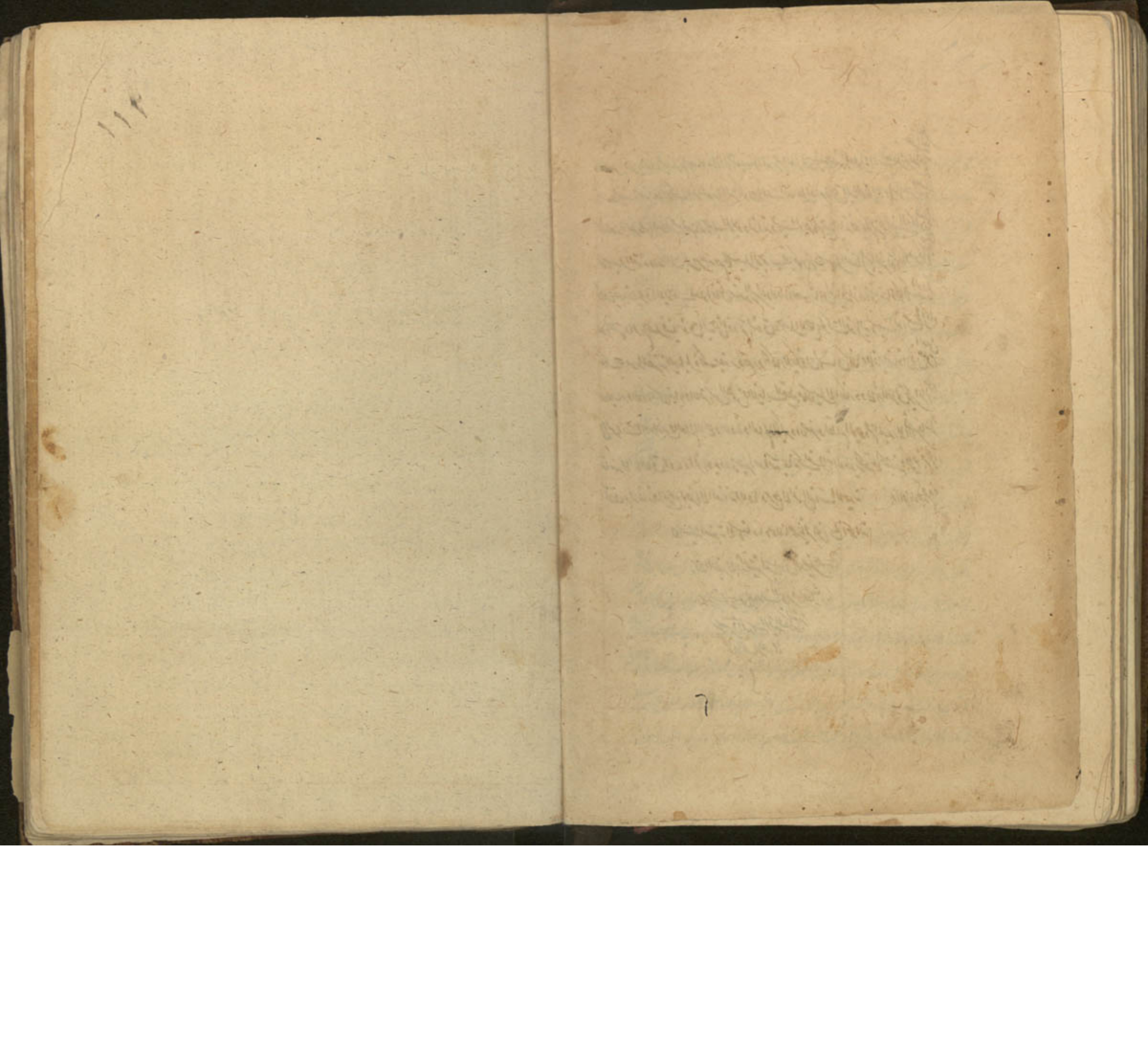
ذلك القيام بلا تأثير وقبول محل نظر اذ ليس في الشبهة التى ذكرها الا ايراد بلزوم كون الشىء فاعلا وقابلا وفى الجواب الذى ذكره
بل اورد في الشبهة في الشق المذكور انه لا يكون المبدأ الاول واجب الوجود من كل جهة بل ممكن الوجود في الجواب
لا انه مجرد كون ذاته مع الفاعل بالحكمة الوجود وحيث كون الشىء فاعلا وقابلا جوابه ان الشيخ صرح في غير موضع
والفارابى بان القبول على قسمين احدهما ان يكون على سبيل العروض واللحوق من غير لزوم للذات وهذا يقتضى سبق المادة
ومغايرة الفاعل والقابل والثانى الذى يكون على سبيل اللزوم والوجوب وفيه الحكم ممكن ان يكون الشىء الواحد فاعلا وقابلا
قال الشيخ في التعليقات واجب الوجود لا يصح ان يكون فيه كثرة وساق الكلام الى ان قال ولا يصح ايضا ان يكون فيه صفات
مختلفة فانه لو كانت تلك الصفات اجزاء لذاته كان الحكم فيها ما ذكر ولو كانت تلك الصفات عارضة لذاته كان وجود
تلك الصفات اما من سبب من خارج فيكون واجب الوجود قابلا له ولا يصح ان يكون واجب الوجود قابلا فان القبول
لما فيه معنى ما بالقوة واما ان يكون تلك العوارض يوجد فيه عن ذاته فيكون اذن قابلا كما هو فاعل اللهم الا ان يكون تلك الصفات
والعوارض من لوازم ذاته فانه لا يكون ذاته موضوعة لتلك الصفات لان تلك الصفات موجودة فيه بل لانها هو وفرق بين ان يوصف
جسم بانه ابيض لان البياض يوجد فيه من خارج وبين ان يوصف بانه ابيض لان البياض من لوازمه وانما وجد فيه لانه هو كان
يجوز ذلك في الجسم واذا اخذت حقيقة الاول على هذا الوجه ولوازمه على هذا الوجه استمر هذا المعنى فيه وهو انه لا كثرة فيه وليس هناك
قابل وفاعل بل هو من حيث هو قابل هو فاعل وهذا الحكم مطرد في جميع البسائط فان حقائقها هى انها تلزم عنها اللوازم وفى ذاتها
تلك اللوازم على انها من حيث هى قابلة فاعلة فان البسيط عنه وفيه شىء واحد ولا كثرة فيه ولا يصح فيه غير ذلك والمركب
يكون ما فيه غير ما عنه اذ هناك كثرة وثم وحدة وحقيقة انه يلزم ذلك فيكون عنه وفيه شيئا واحدا وكل اللوازم هذا
حكمها فان الوحدة في اللوازم عنه وفيه لانها من لوازمه والوحدة في غيره واردة عليه من خارج فهى فيه لا عنه وهناك
قابل منه الاول القابل والفاعل شىء واحد وقال فيه ايضا القابل يعنى فيه وجهان احدهما الذى يقبل شيئا من خارج فيكون له
انفعالا ويستعد لقبول ذلك الشىء الخارجى وقابل من ذاته لما هو من ذاته لا من خارج فلا يكون له انفعال ولذا كان هذا الوجه الثانى صحيحا

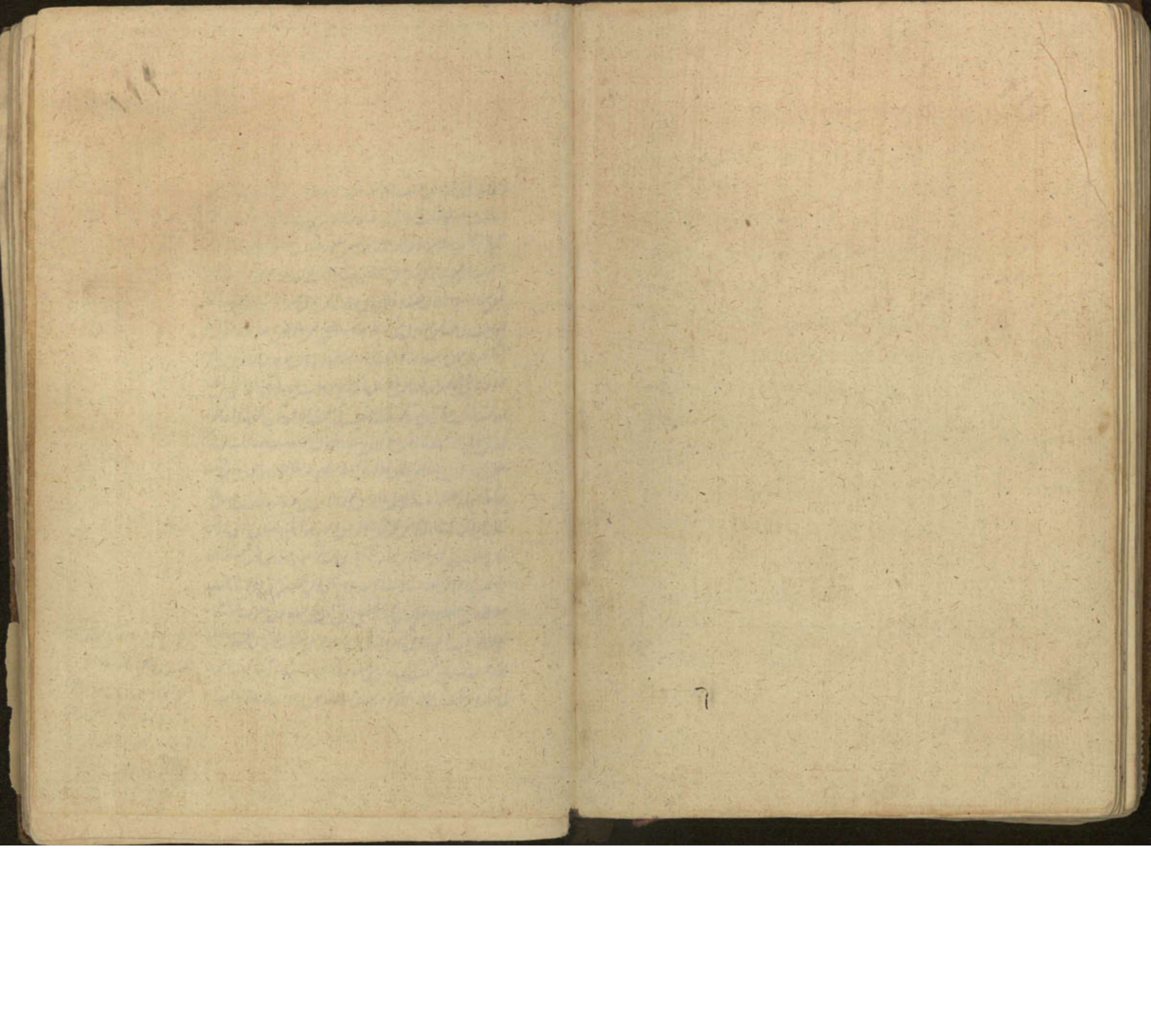
فی رأی القائل علی الباری تعالی اشهر و ظهر من ذلک لمن دعوی کون وحدة القابل والفاعل فی الفعال من مذهب الحکماء
لا تکون عن سائر قواه ابطل نقیضه العقل بالمثال الافلاطونیة مجملا تاملا لان المفروض کون الصور قائما بالذات حالا فیها
لیس کذلک المثال الافلاطونیة ثم قوله رد علیه الی اخره کلام مجمل تامل لان قول الشیخ وهو لیعقل ذاته مبدا الفیضان کل
معقول من حیث هو معقول اشارة الی العلم الاجمالی الحاصل للذات مضافا الی الاثار السابقة المشار الیها
حتی یکون له قیاس عرض اعلم ان فعل الشیء نوعان یتصور فیه بادی النظر احتمالان احدهما ان یکون الغرض من الفعل ایصال النفع الی الغیر
او الموادة و الابتهاج او استکماله ذات الفاعل عن درجة النقصان الی الکمال و ح لا استکمال الفاعل فی نفسه او فی قوة من قواه المعنی
لا یتصور فی حق الله سبحانه بلا خلاف فی ذلک لاحد العقلاء ان یکون الغرض من الفعل مجرد ایصال الغیر او الموادة او استکمال
الثالث ان یکون مجرد حسن الفعل فی نفسه باعتبار الفعل و اعتبا الیه و مذهب الحکماء ان الله تعالی انما یفعل الاشیاء
لا لشوق له الیها و غرض و غایة له فیها بل الاشیاء کلها مرادة له تعالی لذاته لا لامر او فور ذاته و سهل فعله عنه عالما
ان یدرک ان یفعل اشوق الیه متحرک الشوق لا لتحصیل ذلک الشیء و طلبه ما هو سبیله لا لکن ان یکون الباعث فی صدور الفعل
مجرد نفع الغیر او حسن الفعل فی نفسه مالم یحصل له نفع او لذة او محمدة و بالجملة استکمال بالنسبة الی الفاعل اما بحسب الواقع
او بحسب ظنه او وهمه کما یظهر بالتامل و منه الا یکون فی حق الله تعالی و حاصل کلامهم ان مجرد ایصال الغیر او الشدة او حسن الفعل
فی نفسه لا یکفی ان یکون غایة لفعل الفاعل او ما یشبهه و هو بدیهی عند التامل و الله سبحانه لا یجوز ان یکون مستکملا بمعلوله لان العلة
اشرف من المعلول و لا یکون استکمال الاشرف الا علی بما هو دونه فی المرتبة و ایضا مذهبهم ان المعلول اللازم لذاته تعالی او
کما انه فاعل معلوله فهو غایة له و لیس لفعله غایة سوی ذاته و لا اثر لغیره فی فاعلیته کما هو شان العلل الغائیة و حاصل الرد المستفاد
من کلامهم علیه انه لو کان غیره تعالی موثرا فی فاعلیته او فعله فلا یخلو اما ان یکون ذلک الغیر معلولا لذاته تعالی ام لا او علی الاول
کانت الذات مستقلة فی ایجاد ذلک الغیر و مجموع الذات مع الغیر مستقلة فی ایجاد المعلول المذکور فیکون الذات مستقلة
فی ایجاد المعلول بوسط الغیر غیر قادح فی ذلک و لا کما لعنه بمذهبهم و علی الثانی لا یخلو اما ان یکون ذلک الغیر واجبا او ممکنا

والاول

والاول باطل والثانی یستلزم احتیاجه الی الواجب والموثر من العلة الغائیة حضور المعلول فی ذات الفاعل قبل علی العلل
بحسب ماهیته و معناه و ذلک الامر الموثر اما ان یکون ذات الفاعل او امر لاحق الیه عارض و الاول هو المطلوب والثانی
کذلک ما تقرر من اصولهم من ان الواجب الوجود لذاته واجب الوجود من جمیع جهاته فلا یمکن ان یکون بالنسبة الی ایجاد المعلول
علی سبیل القوة و الامکان بل هو عندهم علی سبیل الوجوب فلا یکون علی سبیل الفعال من الغیر او نهرا له
فان ودانما یجوز ما لا یوجب المعلول فانه لتصور الشیء او لا اذا تصورنا ان له فیه لذة او منفعة او کمالا کالعقل
او الظن او الوهم حصل فینا شوق الیه حتی اذا تم الشوق و حصل الاجماع حرکت القوی الیه و لیست الذات مستعملة فی ایجاد
تلک الامور المفتقرة الیها بل ذلک بعید و قد رد الحکماء الا یکون ان الشوق الا الاغایات فان کون خلق العین
للابصار و الاذن للسماع و الاضراس للطحن و الانیاب للقطع مما لا سبیل الی انکاره و علی هذا الاطلاق یجری امر الوجود
فی السموات و الارض و العالم الاعلی و الادنی و العالم الاکبر و الاصغر و نظام الوجود من المبدأ الی الاقصی فاعله
غایته علی الاطلاق اولا و اخرا و باطنا و ظاهرا والله سبحانه یحکم لا شریک له الاحد الحکیم علی الحقیقة و کل موجود من اجزاء
النظام له غایة و الرجوع الاخر الی الغایة الاولی و رجوع الکل الی الذات الاحدیة

تمت الحاشیة المنسوبة الی استادنا و مولانا محمد باقر الخراسانی احوانه
بخط الفقیر الی الله الغنی ابن سلطان محمد ... البهبهانی
سنة ... الالف الهجریة
بمدرسة ... المبارکة
...





این حاشیه خط مرحوم ملا محمد باقر سبزواری است ره

ثم الجواب ان المراد ان اثبات كونه تعالى محض وجوده في نفسه ليس مطلوبا في هذا العلم
والباحث الطبيعي هو اثبات مبدأ المحرك وهو مقتضاه وجوده المادي ليس كم اولا حيثما كان لا يبحث عن احوال
الجسم بما هو متحرك وهو مبدأ اول له الى المبادئ فليس مطلوبه اثبات وجوده في نفسه بل وجوده للمحرك
والمحرك من حيث هو محرك فان المطلوب هو ذلك فان ادعا ما ليس في موضعه ان وجوده
اثر بعده ليستلزم وجوده في نفسه ونحوه اولى لا في نفسه اى الوجود ليس مرادا بالحكم اى المحمول الذي هو
الواجب في نفسه ليس مطلوبا في شيء من العلوم الا في العلم الالهي وقال بعض الاعلام ان المقصود هو النظر
اثبات الصانع المطلق اثبات ان المحركات للاجرام لا نهاية واما حركته على مقتضاه المادي ليس من اثبات
كونه تعالى شيئا اولا بان يكون متحققا موجودا ان لم يكن ثابتا من وجوب الوجود ولو وجد لقالوا الممكنات كلها
او ما يشبه ذلك وظاهر ان يستلزم ذلك الا ثبت في البحث الالهي ويكون ذلك المحرك موجودا
في الواقع في كونه تعالى موجدا انهم والمذكور في الشفاء والنجاة في الطبيعيات منها حركة اولى قديمة
والمطلوب المراد بها وان كان ذلك محله وكان لفظه في السقط من كلام ان مثل هذا ذلك في السماء الى ان يحرك
ما دام ما يثبت في الطبيعيات في فصل انه ليس يمكن ان يكون [illegible] متقدم عليها الا ذات الباري جل
الثاني ان اثبات الباري بوجه كلي ثم قال بعض الاعلام بعد الكلام السابق ان في الجواب
ان المطلوب في [illegible] الفاضل ليس اثبات الوجود في نفسه للواجب تعالى بل ليكون المستند ان
الواجب موجود بل المطلوب ثبوت الوجوب للوجود بان يكون المستند بعض الموجود واجب
مثلا على ما سمى مفصلا وهو لا يزيد في البحث الطبيعي الا الحكم بان يكون المطلوب ان اثبات
الوجود للواجب [illegible] وهذا [illegible] اعتراض سابق لفظه [illegible]
الجواب الذي يظهر من كلام المحشي ان الذي [illegible] العلم اثبات كونه كذا وجوده
في نفسه [illegible] موجود [illegible] الوجود [illegible] اثبات وجوده

ويمكن ان يقال ان [illegible] الكلام
المستند الى الوجود [illegible] عليه ان [illegible]
العلم الموجود [illegible] ان يكون مركوزا [illegible]
مشهورا [illegible] ان الموضوع [illegible] اثبات
الوجود للواجب بخلاف البحث الطبيعي لان الموضوع
[illegible] اثبات الوجود للواجب في [illegible]

فى نفسه وعال التقدم التردد كيف قال بوا من جهات وجود الشى بعينه لسلام وجوده فى نفسه لان ثبوت الشى
للشى لا يستلزم ثبوت المثبت له فالصواب ان يقال لا يلزم كون الثبوت لا ينافى استلزام وجود المعدا
فى نفسه لاحتمال ان يقال ليس معناه من ان وجود الشى بعينه ثبوت الصفة للموصوف بل المراد ان
كون الشى مستلزما لشى لسلام وجود المعلق كما اذا قيل زيد اعلام حس صادق فقال بل كون اعلام حسن
انه لسلام وجود العلام من حيث الكلام الى ما سعدوه وان تثبت بثبت له اصل الثبوت وحيهما ان
كون الموصوف ما يحمل له اصاله عليه من ثبوت اضافه او وجود الكون صفه الشى والكون صفه الشى
لسلام وجود الصفة الذى هو المضاف المذكور ولكون المراد هو وجود الشى بعينه كون الشى مستويا ما به الوجود
والحكم معه بعدم كون اضافه اعتباريه ولا كونه ان يكون ذلك بعين كونه ان البحث هو اثبات
كما فى غير هذا العلم وكان ثابته لا يحول الكلام يستعمل ولست بالعمل للسائل ولذا الظاهر ان السائل
لا يسعدى بالكلام والمراد من الاصول ان المطلوب فى كل علم اثبات الاعراض الذاتية لموضوعه والى
الموضوع الذى هو الشى المراد لما سواه وان موضوع المسائل ما هو موضوع العلم او نوع منه
واما عرض الى ان الامر كذلك ولكون البحث عنه من جهة ما هو الكلام الا ان الكلام
ثبوت ان البحث عن وجود البارى فى هذا العلم واما ان البحث عن البارى فى هذا العلم ليس بحثا
ما هو بحث عن وجوده فقط بل عن الشى من صفاته حتى لا يتوهم ان خصص منه
منه فايده ومن ذلك انه يتعين للاصح على ان الموضوع لهذا العلم ليس ذات الله تعالى وجوده ما هو
كل علم موارد من الوجود فى ذلك العلم وان وجود الواجب بثبت فى هذا العلم وان عده من
وجوده مسائل هذا العلم وكان الاوجه ان ثبت وجود الوجود بحسب هذا العلم عن ثبت ان الاسم
ليست موضوعه لهذا العلم لكن لما كان لم يكن الواجب وجود الا علم
الى من ابداه هناك ان البحث عن وجوده محض لهذا العلم وان وجوده محض

بهذا العلم بل مراده تسليك من الوجوه فقال ان الكلام واحد فى ثبوت ان وجود الواجب
اما ان يكون صحيحا ام لا وعلى الحال فثبت المطلوب على الثانى ايضا حيث ان البحث
عن صفات الواجب ايضا مخصوص بهذا العلم فما ذكره مخصوص الاعلام ايده الله تعالى انه حقيق
السرع فى تحصيل تحصيله استقراء اسقاط من البحث عن مستقيم وتسمى ثبت ذلك
قريب ان غرض بعض العلماء انه قال من اراد علم الالهى او كما ان موضوع هذا العلم
الموجود كما سوره عالم علم الموجود الم يكن البحث عن ذلك العلم وما بهما ان البحث عن وجود
بحث عن كونه داخلا فى موضوع العلم مثل ذلك لا يكون من العلم ولعل مراده من اجابة
ان البحث عن وجوده انما هو كما هو على الموجود المطلق بمعنى ان بعض الموجود واجب اول اليس حتى
من الامر ادعى لكن لما اورد من الحال فلا عن غرابة فى الغرابة ان المسائل العلوم سيما الكلام
بحث ان يكون كل منها ضروريا كما يعلم فى كتاب البرهان بل مدار النظر عند النتائج اما ان البرهان
اوضحنا فيما ان اثبات الواجب من لوازم الوجود او لما ساره ثبوت الممكنات بعينه
هو معنى الوجود الا الواجب والممكن فلكان قيل ان الوجود ينقسم الى الواجب والممكن والكل موجود واما
او الممكن ولا يمكن ان يثبت اسامه لكان ثبوت الممكنات بعد هم تعميم الوجود الى الواجب والممكن
وبهذا انه عن هذا الاولى بما مضى من ان كون ان يكون موضوع هذا العلم محمول المسئلة منه
واما عرض على بعض الاعلام ايده الله تعالى وجوه منها ان ما ذكره امر فى البرهان ان مسائل العلوم لا بد
ان يكون كلها ضرورية وهو خلاف الواقع لان الشيخ قال المسئلة كلها ان يكون حسبها ممكنا ان يكون
منها الضرورى ايضا عن ضرورى لا تعمم كلام الشيخ ان الحكم من العرض من الضرورى واكثر الضرورى
عن غير الضرورى اسهل مدارا من اجاب كلام الشيخ لا يخفى ولا انواره وما ان مدار ما ان اثبات
الواجب من لوازم الوجود ان ادعاه ليس من مسائل العلم مطلقا فظاهر وان اراد من المسائل

وقاصلا لتقسيم الوجود الى الواجب الممكن بعد ثبوت الممكن ليكون المستدل ان الموجود منقسم الى الواجب
والممكن بهذه القضية طبيعة وهو مبنى على ان المستدل له ان يكون كلية واوليّ فاصلا ان كل
موجود واجب او ممكن [illegible]
اثبات الواجب [illegible] مبادى العقول والدعت [illegible]
والاشى ذلك [illegible] اثبات الواجب [illegible] كان العالم
لا يكون [illegible] موجود فهو اما واجب او ممكن [illegible]
المحتاج الى الواجب [illegible]
اثبات الواجب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
المفارق [illegible]

[illegible]

سبب اختلاف المواد لسبب اختلاف الاوقات فلم لا يكون ان يحصل بسبب اختلاف العوامل
اما الشروط [illegible] لا يكون بالحكم بالوجوب [illegible]
بعد [illegible] المراد [illegible] المادة
المستعدة [illegible] الصورة [illegible]
حتى اذا حصل [illegible] الصورة [illegible]
اما يكون بالفاعل [illegible] في المادة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الى الزمان [illegible]
في الشخص [illegible]
[illegible]
[illegible]
المبادى [illegible]
والمؤثر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

مورث [illegible]

[illegible]

زيد يمشي لمشيه او انه قائم بالقيام مستوفى انه لا يلزم من كونه الشخص ابيض بياض الحال [illegible]
العوارض التي هي بمنزلة كالسواد لا يثبت للجسم الا بالصفات التي هي كالاضافات المحمولة
كالحار المحمول والسواد والصاحب وامثال ذلك لان الانسان في حالة واحدة يصدق عليه البعض
كالعلم مثل قوله كان ما يوصف به الانسان اذا كان احمر زيد وعمرو بالعوارض او بالتشخص على ما هو عليه
الشيء مطلقا بما هي سته قال على مطلقا او يكون ان الارض به امرا واحدا ليس بعوارض خاصة او [illegible]
تشخص خاص بصير زيدا او عوارض اخرى او تشخص اخر وتصير عمرا فان كان المراد بالعوارض التي
قال الشيخ انه يلزم ان يوصف بمنزلة الانسان في زيد ما يوصف بمجرد العوارض التي بها صار كذلك
اشياء هي معمول بها اجمالا محمولا وفرادى لان الذي يصير امرا واحدا بعينه يجوز ان يوصف بعوارض خاصة وصار
زيدا او عوارض اخرى وصار عمرا او لعله يرد بعوارض لم تكن متضادة وان كانت متخالفة وان كان المراد بها
ما يوصف انه زيد وعمرو بعينه مجردة عن الانسان اما بهما فلا يلزم ذلك وهو ظاهر قال والا ان يقال ان الذي
انه لا يجوز ان يكون امرا واحدا بعينه في المكان وذلك المكان في وقت واحد والعقل المعلوم بعينه
ان الانسان صار بعينه زيدا وعمرا ولكن يجوز ان يصير شخص واحد بعينه شخص بالحالتين وان
من ان الشخص بعينه النوع لا النوع مع امر اخر فكان الحق ابهر وفيه نظر لان الفاضل الزم ان اي
الشيئان متحدا اذا يوصف العوارض بصير زيدا ويوصف بعوارض اخرى بصير عمرا وليس كذلك
لان هذا في عوارض عدة بقى مادي على خلاف ما اذا كان بعينه داب امر اخر ان صار عمرا وليس
بعينه مشترك واحد في الخارج وان الانسان زيد ما يخالف ما له ان الانسان عمرو لكل يوصف لكل واحد من
كالانسان عرض كانوا صفة لا يلزم حصول تلك الذوات المختلفة في وقت واحد فلا يلزم فيما ان العرض المحمول
الواحد كاصح بل عوارض ذوات ان يحكم وصف زيد ووصف عمرو في محل واحد في زمان واحد وللفاضل
ان يمنع النوع الثاني ويقول عوارض المتساوية في ان ايهما كان يحصل في كاملها من الاشخاص ان الشيء

ايضا

ايضا ان يقول في المعلوم بعينه ان كان الانسان صار بعينه زيدا وعمرا وكل ما هو ايضا [illegible] ان كان
المحال كشخص مع تشخص مستحيل لكونه كذلك فانه ذاتي معين شخص كان مع مغايرة مستحيل جوازه بها قالوا [illegible]
او محمول [illegible] فان نظر الى الانسان بلا شرط او قال بعض الفضلاء في شرحها والنظر الى
بلا شرط فهذا الشرط ليس كما اضافة الى الاشياء بالعموم والاشتراك وجه كالانسان بلا اعتبار
من حيث نفسها ليس كلية ولا جزئية [illegible] هذا الكلام صحيح والتحقيق قال عليه بعض العلماء انه [illegible]
ان كان الانسان في نفسه كلي بالمعنى المشترك لان هذه الطبيعة يصدق عليها انها توجد في الاشياء الكثيرة وكل
ونحن معها ولا حاجة لنا في حصرها [illegible] الى امر اخر غير عوارض التشخص وكونه من العموم هو الكلي بعينها
واما انه متوقف لما بعد عروض الوجود لها وباعتبارها لم الكلية بالمعنى الذي ذكره الشيخ اما يوصف بها
بعد وجودها في الذهن وحضورها صورها وجملة وانتشر ما اعتبار ذلك كان الطبيعة لا يصدق
عليها الوجود في الاشياء الكثيرة ولا ان يحاذيها وان يحمل عليها الا وجه لكون ما ذكره الشيخ وان الفهم
ما ذكره فقد قال ليس يمكن ان يكون الطبيعة توجد في الاعيان [illegible] قال بعض العلماء فانه ان
ان حال لا يمكن [illegible] ان يكون الطبيعة امرا واحدا بعينه موجودا في الاعيان ويوصف بها الكلية والاشتراك
واما اذا كان امرا واحدا بالمعنى لا بالعدد موجودا في الاعيان [illegible] كالانسان كثير يكون [illegible] العقل
بما فيه في الخارج والامر معلوم ليس يخالف بل هو الصواب المستوي واستحق ان الذي ظهر [illegible]
بما اوضحه كلام الشيخ ان شيئا واحدا موجودا في الاعيان لا يمكن ان يكون موجودا بعوارض شيء من تلك
مشتركا فيه المعنى ولا ان يكون محمولا لكل واحد منها بحسب الوجود حتى يكون مشتركا بهذا المعنى ولا ان يكون
محمولا بالمعنى الذي ذكره الشيخ فلا وجه للاشتراك بالمعنى [illegible] ولا وجه للتشبيهات المتقدمة
واما [illegible] هذه الصورة [illegible] قال بعض العلماء [illegible] ان الحكم [illegible] العموم
معناه على اصطلاح [illegible] الاشتراك الا المطابقة [illegible] اصطلاح [illegible] التحقيق

مثل هذا الكلام من الشيخ سابقا فارجع اليه   ومن حيث انها شركة فيها الكثرة لا يكون اشتراك

بين المطابقة بحسب المطابقة بالفعل لجميع افراده المعاني او بالقوة لجميع افراده او بحسب ومن العقل

وقول بعض الاعلام ان الوجوه الثلثة [illegible] الشيخ [illegible] بعد [illegible]

الظاهر [illegible] مطابقة للواحد [illegible] ان يطلق محل معنى المطابقة محل [illegible]

قال الشركة في الكثرة [illegible] الا [illegible] فقط [illegible]

لا يلزم الشركة في الكثرة بان يكون الطبيعة [illegible] كل واحد من [illegible] ولا بان يكون موجودة

واحدة [illegible] ولا بان يكون [illegible] في الخارج ولا بان يكون [illegible]

الا بان [illegible] المطابقة [illegible] الشركة في الكثرة الا [illegible] فقط [illegible]

الا المطابقة العقلية للصورة العقلية الشخصية [illegible] اذا كانت [illegible]

كثرة [illegible] متعددة [illegible] الا ان يكون لكل واحد منها [illegible] الاجزاء [illegible] يكون [illegible]

كثرة [illegible] الشركة المقصودة [illegible] وقال بعض [illegible] الشركة في [illegible]

[illegible] واحدة [illegible] يكون معنى الكلي وجوده في افراده [illegible]

[illegible] واحد بالمعنى [illegible] واحدة بالذات [illegible] يكون [illegible]

[illegible] الكثرة [illegible] الكلي [illegible] ذلك المعنى الكلي

[illegible] واحد بالمعنى [illegible] الشركة [illegible] واحد بالمعنى ولا [illegible]

بالذات [illegible] ذلك [illegible] الواحد بالمعنى واما الكثرة [illegible] ان يكون [illegible]

على [illegible] ذلك المعنى [illegible] تلك الذوات [illegible]

[illegible] ثم قال [illegible] ان الشيخ [illegible] ذلك [illegible]

الطبيعة موجودة في [illegible] انها [illegible] عارضة [illegible] كانت [illegible]

وهو عارضة مادة [illegible] اعراض [illegible] كانت [illegible] الشركة [illegible]

[illegible] الشركة [illegible] ان يكون [illegible] واحدة [illegible] ان [illegible]

[illegible] واحدة [illegible] ذات واحدة [illegible] الشركة [illegible]

الصورة [illegible] الواحدة [illegible] اطلعت عليه في كلام الشيخ [illegible]

[illegible] ان هذا الشرط [illegible] كان موجودا في كل شخص [illegible] الشركة [illegible]

[illegible] موجود في [illegible] موجودا في كل [illegible]

[illegible] موجود في [illegible] خارجي [illegible]

[illegible] عارضة [illegible] المادة [illegible] اعراض [illegible] المادة [illegible] الشخص [illegible]

ان الطبيعة [illegible] موجودة في الخارج [illegible] الكلام ان [illegible] شرط [illegible] الوجود

في الخارج [illegible] مادة [illegible] مادة [illegible] ان الشركة الواحدة لا [illegible] مادة [illegible]

[illegible] المراد [illegible] في مادة [illegible] الطبيعة [illegible]

[illegible] الطبيعة [illegible] الشركة [illegible] وجود [illegible] الشخص [illegible]

[illegible] الطبيعة مع [illegible] فلا [illegible] من [illegible]

[illegible] الكلي [illegible] الطبيعة مع الكلي [illegible]

الكلية [illegible] لكان [illegible] المطابقة [illegible] الطبيعة [illegible] والمطابقة

[illegible] المعنى [illegible] الخارج [illegible] العقلية [illegible]

[illegible] الفاعل   من حيث [illegible] احد [illegible]

[illegible] كلية   او المؤثر [illegible] الفاعل [illegible] المؤثرات [illegible]

في النفس والمؤثر [illegible] الخارج [illegible] في النفس [illegible] فيها [illegible]

فيكون ه

العقل ه

او [illegible] العارية ه

[illegible] على [illegible] الجوهر ه

العقلية [illegible] على [illegible]

[illegible] الشمول

ان المراد ما هو اثر بها نفس الحقيقة واما الكلي من حيث هو مع قطع النظر عن الوجود الاثنى ففي الاعيان
أعني ان الطبيعة لا بشرط شيء لا يتصف بالوجود في نفسها وحينئذ فلا يكون الوجود الخارجي والذهني
في العقل اذا لاحظ الطبيعة فالطبيعة الملحوظة موصوفة بكونها موجودة بالوجود الذهني من حيث كونها موجودة
في العقل متصفة بالكلية فالكلي هو الطبيعة الملحوظة في العقل ومن لا يتصف بالكلية مطلقا بل من حيث
كونها موجودة في العقل لانها من حيث هي هي لا تتصف بالمطابقة ومن حيث انها
لم توجد الا في الشعور العقلي قال بعض الاعلام قد عرفت ان الكلية اذا كانت بمعنى
المطابقة وكان موصوفها الصورة العقلية لم يكن الكلي من حيث هو كلي موجودا في الخارج بل لا وجود
بل علة الا لكون الكلي مطلقا موجودا في الخارج ولا حاجة الى المقدمة لو كان من حيث هو كلي واما
اذا كانت بمعنى الاشتراك وكان موصوفها الطبيعة من حيث هي فالكلي موجود في الخارج لا مطلقا فقط
بل من حيث هو كلي ايضا وعادل بما قلنا ظهر الجواب عن هذا الكلام ثم قال وهل الحاصل ان كلام القوم ههنا
ممتنع في هذا المقام واما القائلون بان الكلية بمعنى المطابقة كانهم ذهبوا اليه بناء على قولهم لا حاجة الى
ان يقال ان الكلي من حيث هو كلي ليس بموجود في الخارج بل هو ليس بموجود في الخارج مطلقا لو قيل بان
الصورة العقلية موجودة في الخارج على ما قال بعض فنسبة الكلي من حيث هو كلي موجود في الخارج واما القائلون
بان الكلية بمعنى الاشتراك فلابد على هذا لكون الكلي من حيث هو كلي ايضا موجودا في الخارج ولا يصح
ان يقال كما قالوا ان من حيث هو كلي ليس بموجود في الخارج كلام سابق منه ومن عرف الجواب من قبل
الشيخ ولا اعرف للقائلين بان الاشتراك من القدماء كلاما في هذا الفصل ويمكن ان يكون من بعض
المتأخرين ثم قال هذا الكلام اعتبار من مخترعات العقل واما طبيعة الكلي فانما
نعوم بالافراد والمراد بطبيعة الكلي الطبيعة لا بشرط شيء ولكنه هنا الملابسة في الافراد والمراد بالافراد
الجزئيات كما في بعض النسخ اما لا واقع منقوم من طبيعة الكليات كلها الظاهر ان المقوم في الخارج

العقل

العقل واما في الخارج فلان الطبيعة لا بشرط شيء هي الافراد على حدة لكل واحد منهم كان موجودا
الى ما قال ثم الكلام على المرسلين قال الشيخ في بعض كتبه ما حاصل الجوهر من الجنس والمادة
الالات بهذا الامر حتى ما الاشتراك الاسم في من الاشياء ومعاني الجنس ومعنى قولهم الذي هو
تحت الاسم فالجسم الذي هو المادة والذي هو الجنس يتعلق على التفطن والحيوان الذي هو المادة
والذي هو الجنس بمعان وجوه الجنس انه يركب فيهما وكذلك في الفصل وهذا النوع فما دام مركبا
ولا بد من الجنس والفصل من المادة والصورة اللتين هما النوع ذاته واما ما هو بسيط الذات
مثل الصورة وهذه والمادة فلا في العقل والنوع كل ما من شأنه لا يتم هناك شيء يشبه
الجنس وشيء يشبه الفصل فيهما حصل طبيعة الجنس والفصل انتهى ملخص المقصود ان هذا المثال
الذي اورده من المركبات كالجسم والحيوان بيس الكلي والاشياء في المادة فيه وجوده الطبيعة
لا بشرط شيء انها موجودة ومن هو جوهر للجسم باعتبار والمادة الموجودة بيد الجنس
محصل لا يشابه واما البسائط فلا فصل فيها صور الموجودة فيها انما بالتعرف العقل ذلك من غير
توقف وقال بعض الفضلاء في وجه الاشكال على المرسلين ان الكلام في الطبيعي الذي هو العلم
الطبيعي على اثبات الكلي الطبيعي والجزء الطبيعي ولكن الطبيعة الموجودة في الطبيعة بان الجسم
لو كان مركبا من الجسم الطبيعي لكان بما في الجسم كلها فليس لكون الطبيعة الا
تعرضت ثم يقال بان ادنى ان الجسم جنس للاجسام كلها بسيطة كانت او مركبة والظاهر انه هو
الاشكال في المثال اسماه الجسم الجنس بالمادي ودونهم الجسم لو عدمه فالمراد بهما الصورة الجسمية وقال بعض
الاعلام كان وجه الاشكال في هذا المثال اعني حال الجسم انه ليس حيوانا والطبيعة الجنسية نوع وهذا
يقولون ان الجسم جنس لا كونه جنسا للاشكال وبعض الوجوه بين الجسم والمادة كلي في الاشكال اذا الطبيعة
الجنسية اذا اخذت لا بشرط بالنسبة الى السحابات الذي في جسم المواد كانت نوعا اذا اخذ لا بشرط

الجوهر
الجسم
الخط

بالنسبة الى الفصول التى لا وجود لها فى الخارج كانت حيثما علم الطبع على كون دوام الصورة الحرمة ليس

الصورة الجرمية مع مالنسبة الى مادة وهو غير جوهرى المقصود فاذا اخذ ما الجوهر طولا واطول

وعرضا وعمقا حاصله معه الشىء ان الجواهر اذا اخذت بحيث يكون بعض الجواهر حتى يكون

ما كان غير هذا المعنى فانه جاعله بعض الجواهر فقط لهذا مادة وليس مهما فى الخارج بخصوص

لكل واحد منها ذات لا شئ الا بما هى شئ فى الخارج واذا اخذت مطلق بحيث لا يعم منها

ان يكون جوهرا بعينه ولا ان يكون مع شئ بل انه بحيث يصدق على الجواهر العدودة على

الجواهر المجتمعة مع الف شئ كانت جسمه وليس المعنى الثانى عن المعنى الاول بل ما كان

محصلا وان لم يحصل ان يكون تحته قل فى نفس معناه امور خارجة عن المعنى وان ذلك

المعنى لا بانى عن ان يحمل فى ما هو من جملة الف حيث كان المعنى الاول فانه لا يصدق

الا على مرتبة الجواهر المجتمعة ولا يصدق على المؤلف جسمه من غيره فقول بعض الاعلام حاصل

كلام الشيخ ان طول الجوهر اذا اخذ بعينه بشرط لا شئ يكون ان يحمل فيه بعض المعانى وتم

بشرط لا شئ يكون غير هذا المعنى وبالاعتبار الاول جنس ويكون بالاعتبار الثانى مادة

اذ يكون جزءا منه وهو الاول بعينه بعلمه ان الاحمال يحصل الا انى مغن كان لا يجوز ان يكون بحيث

اذا اعتبر بحيث من الملاحظة من دون بشرط الملاحظة كونه ان يكون معتبرا فيه داخلا فيه واذا لوحظ به

انه لم يكن ان يكون داخلا فيه بل خارجا ان كان المعنى موجودا فيه وجود واحد ام لا مثلا

فمادة السرير العقل لا يقال الامام بحيث يكون على نحو ان حل فيه الهيئة وج يكون حينئذ

او لو عاد محمولا على السرير وتارة على ان يكون داخلا فيه بل خارجا عنه وح يكون مادة السرير يعنى

ان يحمل الخشب دون ان يحصل تقدم فيه يكون بحيث يحل فيه الشئ وحملا

الا بشرط محضه عن تمامه ومع ذلك مما العلامة فى المحاكمات ان المعنى حينئذ مقارنات

فى الثانى م

وليس فى كلامه ما يدل على ان المعنى الجنسى انه بحيث لو قيل فى نفس معناه شئ من الامور الخارجة

وليست سوى ما اى كلامه فهم هذا وهذا الشكل بما ذكره هذا الوجه فى توجيه هذا ما سبق

ذلك ثم بالجعل اى اذا اخذت بالفعل بعد ان يكون جزءا فى معناه بحيث لا يأبى عن الحمل

الصدق عليه حاشه او الحمل بالفعل بل يصلح له يكون الحمل فيكون الجواهر الجسم جزءا ما عتبار ان جهة

منها جزءا وان جعل الطبع ليس كذلك الحس الادراك العقلى بل وجود تلك الجسم

فى هذا النوع اى شئ وجود لها وليس ما وجد بعض هذا الطبع المشار اليها قال بعض الاعلام وفيه

ان هذا البعض فى المعنى لم يعرف الجواب سابقا واما الاول فى دفع العامل ان طل

ما هو الجواب قال بعض الاعلام ان المعدوم لم يكن ما وجد فى الشبهة ولا يرى ما الرجاء فلعل هذا الكلام

مسوق لهذا السهو ولعل المعدوم ما وجد فى الشبهة بالقوة لانه ابطل صاحب الشبهة ان كل فصل

هو اعم المحمولات ان الناطق داخل واشياء وكثرة ما كان مراده ليس بقوله ولا فى علم يقول بعض

ذلك فهم الجوهر فلولا ادعاء ان كل ما هو اعم المحمولات فقول لم يعم هذا الابطال اما الصور

الطبيعة الى الحرم ان الاجسام والمعادن ولكل واحد منها الخارجى ان المعانى العالية والجملة

ليس العقل والوهم ان يدرك بعض هذه الامور الا ان فيها صفة ليس قائم بها او وجد لها فى ان

مال الناس اذا ادرك لما ليس بحسبها وهو كل شئ منه قائم به وهو او جزء لما اعتبرت طالعها

بنفسه ما ورد الى العقل عن ادراك الجوهر وقال بعض الاعلام بل ان تلك الاشياء جوهر

العام وجعل لا يحد الا بالجوهر وجه لطف طاهر ان يكون جوهرا متعلقا بالجوهر لا يستدعى ان لا يحد

الا بالجوهر مثلا علم ان يحد والناس بان هو اول جوهر للبسم ولا يجب ان يتعقب الجوهر اصلا

وعماد بما السطح الجواب عن هذا الكلام واما الرابعة فيما اذا كان جوهرا ما ان الجوهر

فيه الجوهر المطلق جوهر عرض اذ هو جوهر اخا منها عرض اخر ما ان الجوهر

حاشية: قوله فانه لم يوجد بل يعتبر ... الجوهر انه فى معنى ذلك ... البعض ... ذلك الجسم ... م

حاشية: لعل المراد ... الجوهر الكتاب ... من الجوهر الذى ... المعدوم ... كان ... الجسم م

في صورة الا انّه واحد من حيث وارد وهذا انما اذا كان المجرد داخلا فيه ح بخلاف ما اذا خرج عنه

ذلك الجوهر الذي كما اذا كان المجرد خارجا عنه [illegible] ~~لكن ذلك~~ [illegible] — انما النطق كالنفس بعد تعلقه بالنفس م

فلا يجزم انه نفس في صورته ولا يجزم انه في النطق الفعلي في صورة [illegible] النطق

ونقول يمكن ذلك التعقل الا في النفس فهو اخوف كالنفس [illegible] ولا وجه لما ذكره بعض

الاعلام فيه اشتباه من ان النطق اذا كان جوهرا كالعقل لا النفس الذي [illegible] وهو

المقصود ولكن الذي هو النفس الذي هو جوهر والمعنى الذي هو في الماهية النطق جزء

ما ذكره الشيخ بل ذكره في النطق اي النفس العقل وهو ظاهر وان كان مراد الشيخ ان العقل الذي هو كالنفس

لا يكون الا النفس فلا انّه انما الوجه فلا كان متعلقا بالبدن فلانه ان يوجد البدن صورة

فهو كلام اخر ومع هذا فيه دلالة على انه لو كان الحق وجوده جوهرا في النطق الكلي [illegible]

المعقول الفعلي فقط قوله البسيط قال بعضهم ان ما قال بعض الفضلاء اراد بالبسيط

ما لا جزء له ولا تعلق له بشيء وجهه الشيء حده لان المراد منها ما يقع في جواب ما هو ويمكن ان يكون

الاعم او المراد بالذات الجوهر الخارجية فقط اعلم ان البسيط حقيقته ذاته اي حده يطابق

ذاته ويصدق عليها بلا زيادة او ليس له قابل ولو كان لشيء قابل لم يكن حقيقته وحده يطابق ذاته

بل اراد هنا لان انه اما نفس المعقول او المركب من العاقل والمعقول فان كان نفس المعقول

فكل معقول صورة والصورة ليست بالقابلة حده لان وجودها متعلق بغيره وان كانت مركبة

من مادة وصورة فليست هي بالصورة ما هي جزء لها ليس بالصورة وحدها او حقيقته الشيء وحده بل

على جميع ما يقوم به ذاته فيكون المادة ماخوذة في حده من حيث انها جزء كونها لازمة

وكما لو كونها بعد ما يقوم به الى ما في الصورة وهو اعني وهو لا يكون هو القابلة بصحة المادة [illegible]

العقل بما هنا المعقول الجوهر واصل المراد عن علامة تعقل بعد ما في الجهة البسيط كما في العاقل — مع مخالفه ما يوجد م

الذي

المذكور حاصل كلامه ان كل بسيط ما معنى ذاته حقيقته وحده من ذاته من دون زيادة واما غير البسيط

فليس كذلك ولو كان متعلقا بشيء فذلك الشيء ليس حقيقته بعد المعقول هو ظاهر بل المعقول هو

واذا اخذت هذه الصورة مع القابل لها حده ما اي ليس حدا لها باعتبار تمامه من دون زيادة بل مركب

ان صورة المادة وايضا لما علمت ان كل ما يعقل جوهره شيء لا بد ان ذلك الشيء في حده يحصل

الزيادة ولو كان مركبا فليس حده ليس ما جزء من الصورة وحدها بل لا بد ان يوجد المادة القابلة صورة

ومن اخذ في الصورة ايضا فيكون المادة جزءا في حده فيحصل الزيادة وقد عرفت ما في هذا الكلام

اخبر والوجه فيه ان يقال المراد بالبسيط معناه المعروف يعني ما لا جزء له ومقابله ما له اجزاء وهو — وعلى هذا الكون مقابل البسيط ان م

المركب والمراد بالمهية ما به الشيء هو هو كما فسرها به هو غير تركيب ~~والمراد بالذات الشيء ما هو هو~~ — ~~في وصفه~~ [illegible] وان حقيقته ذاته م

وليس ذلك الغير الا الصورة بطلان تعلق الصورة المعقولة بالمادة لما علمت فيها وحاصل الكلام ان كل — وان يوجد او ما هو به الشيء بعد ما هو معلوم

بسيط فان حقيقته ذاته ليس هناك شيء عاقل ومعقول حتى يكون المعقول ذاته الشيء هو هو ويحصل — بعد هو الذات م

الزيادة من الحقيقة والذات وهو لا ليس هناك شيء غاير ما هو غير ليس هناك غير في البسيط

يحصل الماهية ما يكون بعد مركب من عاقل ومعقول ~~[illegible]~~ ليس بحقيقته — ان يكون المراد بالمهية المعنى كما ان المعنى ليس في البسيط

عاقل ما يكون العاقل وما بان يكون جزءا منها لها ولو كان هناك شيء عاقل للحقيقة لم يكن [illegible] والمراد بالمهية حقيقة العقل التام — مر عاقل لحقيقته ان يكون جزءا منها لها م

الشيء غير الشيء الذي من فرض ان العاقل جزء وان او المراد الشيء الذي من فرض عاقلا لما هو العاقل ليس هو

المعقول بل المعقول صورة فقط وصورته ليس هو الشيء كما في حده ما ان يكون حصول الجزء فيه اعتبارا

من الصورة لا لم يكن بان يعني الصورة ح هو ما هو بل لا فيها ما حصل العاقل القابل فيكون هو غير — بان يستوي حقيقتها الصورة

ما هو صورة القابلة بغير المادة كما ان الجوهر ويعقوبها — وبهذا الوجه الفرق بين المبدأ والكائن

ذا الصورة قال انه تام ما يحصل منه ذاته والصورة جزء ذاته — واما المهية ليس ما بها هو

من حيث الذات الذات بجزء

الباء وبسطه بعد ما سلمه المحشي انه تشنيع بين وانما يكون بانه ما يكون الصورة
مقارنة للمادة فيكون الصورة المعرفة بالمادة المركب ... ولا يكون في الكلام كما هو
بعض كلام حيث قال ان في هذا الكلام شيئا اذ لم يعلم منه ان مراده بالجنس ما هو انما اراد
بالجنس علمها و/ كالقسم او غيره اي ما بالشرح هو علم ما هو ظاهر الكلام فان كان المراد بالجنس فالدليل
الذي ذكره انما هو الدليل الى ايراده للتوضيح او دليل اخر وانت خبير بان ظاهر الكلام ما في عن كون
المراد بها الجنس ولو حمل الدليل على الدليل الى ... ولكان المراد الجنس وكان الدليل دليلا
او ملا بعضهم منه المراد ولا يتم محصله وفحواه فالظاهر حملها على المعنى كما هو بحصول ...
في الكلام اذ كان في السابق محمولا على الجنس على ما هو الظاهر اذ لا ... كلماته ... بعد
حملها على المعنى فكان لا يظهر استقامته ولا ... اصل ... كاشفا ... الجنس ...
في الكلام ... على الوجه الذي فسرنا الا ان ... الجنس المعنى ... بعد ظهور الفرق
مقدم
قال بعض الفضلاء في تقرير هذا المقام ... لا صورة ... اي ...
تغاير ... واما الثاني فلان ... ما يكون ... والمركب ليس ...
من مادة وصورة كما ... مادة وصورة مقارنة للمادة لكون الصورة مقارنة ... من نفس
الصورة ... المركب في الخارج ليس الا مجموع المادة والصورة وهذا المجموع هو المركب
والجنس ... كون الصورة مقارنة للمادة اي كون المادة والصورة على وجه ... المركب جنسا
فالصورة ... المركب ... المادة ... والجنس هو المركب ... الصورة
والمادة والوحدة ... اي مجموع المادة والصورة ... الجنس ...
على الذات ... المحشي ... والذات ...
الشيء ... في تقرير الكلام ان ... وقال بعض ... الكلام ... يكون الصورة

او اقتران الصورة بالمادة
وتركبهما منهما ... المركب
... حال ... الطبيعيات
صورة ... ما هو
ومادة ... المعنى ... كهيئة

مقارنة

مقارنة للمادة ان اراد ان جنسه محصل ليس مقارنة للصورة والمادة فهذه المقارنة من تمام المركب
من حيث المقارنة ... على الصورة ... المادة والصورة وجنسه مقارنة ...
او ظاهر ان لا يكون ... المحصل ... المركب ... ان هو ما هو
المركب على ان ... ذات المركب ... او حمل على الجنس محصل الثاني من الكلام
وان اراد ان المقارنة ... اخذ في ... ان المادة والصورة معتبرة في المقارنة ... محصل
منها المركب فهذا ... ان ... جزء المادة والصورة والمقارنة ... الاول
ان لا يكون جنسه ... مجموعه ... لا المادة والصورة فنقطع ان حمل
كلامه على ... الثاني ... على مقارنة الجنس ... الذات ...
على مقارنة الجنس ... الذات ... ان المادة والصورة مطلقا ...
المركب ... المادة والصورة المقارنة ... الصورة المقارنة لا بد ...
المادة والمقارنة ... المادة لا ... المركب
... الثاني ... المقارنة ...
... كان ... المعنى الجنس
بعض المعاني ... ذلك في ... ان كان ... ما هو هو
... الجنس ... المعنى ... في جميع
المعاني ...
... ادراك ...
... النوع الذي ... العقل ...
... الشخص

وقال بعض الاعلام الفرق بين الفرد الذي الكم النوع في ضمنه والفرد الذي لم يكمل النوع [illegible]
اذا حقق العقل نوعه عقد العقل [illegible] الثاني [illegible] في ادراك الثاني من احساس الاشارة [illegible]
اصلا ولا مساعدة بوجه ولا برهان فظاهر ان النوع سواء [illegible] مجرد وجوده ولا حاجة الى
[illegible] الى ادراك [illegible] الشخص [illegible] لا يعقل [illegible] بعقل الشخص في العقول [illegible]
المنفصل الشخص لكمال [illegible] في شخص [illegible] وجوده [illegible] لا في شخص من افراده [illegible]
من النوع [illegible] النوع [illegible] لكون [illegible] النوع [illegible] النوع الثاني [illegible]
[illegible] تأمل وكم المرسوم [illegible] وقال بعض الاعلام فيه نظر اما اولا فلانه [illegible] في المقام
كون النوع الذي الكم النوع [illegible] ولا حاجة الى بيان [illegible] فرد او باعتبار
[illegible] النوع مطلقا [illegible] البعض [illegible]
كلام [illegible] الفاسدة [illegible] الفصل واما ثانيا فلان [illegible] الاشراط [illegible]
[illegible] كلامه اصلا [illegible] الفصل [illegible] العبارة [illegible]
[illegible] بعض الكلمات [illegible] الطعام [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible] كلامه ان المراد [illegible]
[illegible] النوع الذي الكم النوع [illegible]
[illegible] المعاني [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible] ذلك الشخص [illegible]
[illegible] المطالب [illegible]

فقال [illegible]
[illegible]

البرهان

البرهان [illegible] البرهان [illegible] بعضا [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
كتاب البرهان واما [illegible] النوع [illegible]
[illegible] النوع اذا كان [illegible]
[illegible] النوع [illegible] الواقع [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] ذلك [illegible]
بعض الاعلام [illegible] العقل [illegible] الاشارة
[illegible] العقل [illegible] الاشارة [illegible]
[illegible] المعرفة [illegible]
[illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible]
في الكتاب [illegible]
[illegible] الكل [illegible]
[illegible] بالعقل [illegible]
وقال بعض الاعلام [illegible]
[illegible] الكلمات [illegible]
فاذا [illegible] كلام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بل ليس يمكن ان يكون ذلك شانها فاملا من بيان العلاقة وتلك ما نحن بصدده بعض الاعلام
ان ذلك ليس بضروري ولا علمه ملاحظة المحكم التعليل ليس بل منها اجزاء النوع واما حاصل
الجواب ان مشاهدة من يكون افراد الجوهر من الجوهر و[illegible] كون القطعة لا تضم الحادة معا لا
منه الجوهر تقدم ما ادا النوع من جهة [illegible] الحكم [illegible] العين واخرى بعض الاعلام على
[illegible] والامر شرط لكن من جهة الشيء [illegible] يكون الرابع مثلا من شرط وجود الشيء
[illegible] من المسائل [illegible] الامام يعرف [illegible] الصادق يكون السؤال الذي اورده الشيخ
بايراده وهذا الكلام انما كان شرط الاثر وحواته مع عدم اللزوم واعلم ان الشيخ ماده عقلية [illegible]
بكون [illegible] مادة [illegible] وكان هذه الدائرة لكونها بسيطة [illegible] اشارة الى ذلك [illegible] الكلام
وقال بعض الاعلام ان جعل الشيخ مادة عقلية للدائرة [illegible] او الظاهر انها مادة خارجية
ولا يمكن كون الشيخ مادة عقلية [illegible] لو كان الشيخ مادة خارجية لم جوار بقاء [illegible]
[illegible] الدائرة اذا [illegible] لكل [illegible] الشيخ الاول [illegible]
[illegible] بسبب المقادير [illegible] تلك الصورة
[illegible] الانسان [illegible]
تلك الصورة [illegible] ذلك [illegible] الكلام في باقي الكلمات [illegible] الدائرة و
العام [illegible] بان قطعة الدائرة [illegible] الدائرة بالفعل [illegible]
[illegible] من حيث [illegible] الحادة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] السابق [illegible] للحادة [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] بالفعل [illegible]

بالفعل

بالفعل [illegible] كانت الدائرة القطعة انما [illegible] فقط
[illegible] العام [illegible] وكان الميل الذي
[illegible] الميل الذي [illegible] مطلق الميل بل ميل خاص [illegible]
[illegible] الحادة وان كان [illegible] الميل [illegible]
[illegible] الحادة [illegible] مطلقا [illegible]
المذكور [illegible] ميل مطلق عام [illegible]
[illegible] الميل [illegible]
[illegible] الحادة [illegible] ولا بد ان يكون [illegible]
[illegible]
اما خط منفصل [illegible] واما خط الفصل [illegible] واما خط الفصل [illegible] حادة
واما خط الفصل [illegible] اما الخط المنفصل [illegible] واما [illegible]
[illegible] الحادة والمتوهم [illegible]
[illegible] الحادة والمتوهم [illegible] ان يكون [illegible] الحادة بالقائمة [illegible]
الاول [illegible] الكلام [illegible] فاعل [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الصورة الجسمية [illegible]
[illegible] وقال الشيخ في التعليقات [illegible]
[illegible] الفعال [illegible]
[illegible] الفعال [illegible]

المقالة السادسة

تعلقات تصور فی ذاته و مکان ان یکون مرادا الشیخ بقوله لا یکون الا بها بالعقل کما دل علیه المعقول ماثبت
للفاعل لا یجاز یکون حصول الفعل لاحد فیه فان ذلک یکون بالوجه و بالعقل الثانی و هو لا
لا یکون فاتها ان ذات العلة الفاعلیة بالعقل کما دل علیه ما یستعقبه منها و هو لا وجود شیء من المادة
لوجود شیء متصور ای یحصل صورة بسبب العلة الفاعلیة الی بعض النسخ و العقل یرجع الی شیء
و یمکن ان یکون وجود شیء معقولا یستفید و قال بعض الاعلام قدس سره مستعقبه راجع الی المادة
فهو منها الی العلة وجود شیء معقول المستفید و العقل المستعقب متصور راجع الی العلة و ضمیر راجع
الی شیء و ما یستعقبه منها وجود شیء متصور لکنه عن الصورة اذ الصورة یلی العقل لانها محل مستقلة
لمحلها الحقیقة علیها ایضا یستعقبه من محلها وجود شیء متصور المحل لانها یستعقبه من محلها وجود نفسها و نفسها
شیء متصور المحل ای بعض النسخ متصوره و العقل هو لا و الی بعض النسخ وجود متصوره و معناده ایضا
معناه کما دل ایضا و مع ذلک علیه ما ظهر من کلام السابق ان المحل یمکن ان یکون فاعلا بالوجه
کالموضوع و ان الفاعل بالوجه کما لا یکون فی ذلک الوجود من اجل بعض صفة لو حالا فی حق
کونه فاعلا بلا اعتبار اخر بناء علی ان الفاعلیة و القابلیة لا یجتمعان فی شیء واحد باعتبار حیثیة
و قال بعض الاعلام فی شرح الکلام لما دل ان الفاعل لا یلزم ان لا یکون بالذات محلا لما هو صورته
نعم منه انه یمکن ان یکون محلا لما لیس صورته له عرضا استرکه ذلک بان وجود المعلول فیه
کما ان یکون من جهة فاعلا بل باعتبار اخر و هذا المحل و جنس احد مما اشترنا الیه انفعاله فاعلا کان
فاعلا و قابلا فلا بد ان یکون من جهتین و لا یمکن ان یکون الشیء فاعلا و قابلا من جهة واحدة و ما بها
ان یشرح لمعلول من جهة الفاعلیة اذ الفاعل لا یوجد فیه ان یکون محلا له حالا فیه بل الفاعل ذلک
حیث تقع بالنعال خارج و ذلک لان العلاقة لا یجس بعض منه الوجه یمکن ان یکون
محلا له لاف معتقد الوجود حیث کان مصطلح له باسرع منهم الفاعل بمعنی الوجود کما ان

الغیر

۱۲۵

المعقد محلا و قال بعض الاعلام لعل لعود و ما الفاعل العلل البعید و جود الشرائط و الامر ان
الفاعل بالعقد الوجه و هو علی اصطلاح الفلاسفة باحد الحاجة الوکلات ای الحرکات
الواقعة فی المعلولات التی تقع فیها الحرکة و اذا کان بین ذاته الا وجود الظاهر ان المساواة
المادة الشیء لمحل من الحدوث الزمانی و بقوله من وجود المعلول الی المرتبة علیها ان یکون الوقت
فقد العدم و یکون مسابقا علیه ای ارتفاع النقیض فی المرتبة و حاصله ان المعلول معدوم فی مرتبة
العلة و هذا العدم و الا وجود ثبت للمعلول لذاته و ما ثبت للشیء لذاته لا یعلل کله عند فکل وجود لم
ان ثبت للمعلول انما یکون وجوده بعد العدم فیکون هذا الوجود بعد العدم لیس معللا بل یستند
الی ذات المعلول و قوله فان کل مرجود و هو بسبب العلة فهل المراد به العدم بحاصل فی الا مراد به
لا العدم فی المرتبة فان لا سبب العلة و قوله فاما یکون وجوده بعد العدم فان العقل لعل المراد منه
العدم فی مرتبة العلة و قال بعض الاعلام ای قوله فاما کون وجوده بعد العدم فلا یصیر لعله اعلام ان یتحقق
کون هذه الصفة معلولا انما المراد منه انها لیست معلولة بالذات بل بالعرض ای لا علا التی کعلل
الوجود ما لذات کما انها بالعرض او انها معلولة لذات موصوفها لا لا و خارج عنها بناء علی ان
لوازم الذوات مستندة الی الذوات الملزومات او انها کمحتاج الی علة اخری کوی علیه موصوفها بل
علة موصوفها و انما کان من هذه المعانی یا من لی هذا المقام کما لا یخفی و ان کان بعضها لیس اظهر من الاخر
المعلوما ثبت لی الوجود انتهی ۲ [illegible]
المعلول [illegible] و اذا کان [illegible] الوجود [illegible]
لعلة و هو فان [illegible] ان یکون وجوده [illegible] و اذا کان العدم
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] العدم [illegible]

ثم قال بعض [illegible] الى ان الوجود [illegible] الفاعل [illegible]

في نفس الفاعل ملكوت فيه اي في هذه الآلة الى كان [illegible] بعد وجوده بقاءه وجوده [illegible]

وهو ليس هي الفاعل ايضا ليس المراد انه [illegible] المراد انه [illegible]

الموجد [illegible] وكذا [illegible] الفاعل [illegible] وجوده وهو [illegible] الوجود [illegible]

فالمراد بكون [illegible] وجوده [illegible] وليس [illegible] الفاعل [illegible] قطع

النظر عنه [illegible] العلة [illegible] العدم السابق [illegible]

لا بالفاعل الموجد [illegible] وجوده بعد عدم [illegible] ليس [illegible] الفاعل [illegible]

وهو [illegible] علة [illegible] موجود [illegible] علة [illegible] اولى [illegible]

فان [illegible] موجود [illegible] العلة اولى [illegible] وجود [illegible] علة [illegible]

الوجود [illegible] بعض الفضلاء [illegible] العلة [illegible] العلة [illegible]

الذات [illegible] البارى [illegible] المحض [illegible] على [illegible]

وكذا الكون [illegible] وجوده بعد العدم ليس [illegible] الفاعل ولا علة [illegible]

العدم [illegible] الفاعل الموجد وهو [illegible] وجوده

بعد العدم [illegible]

[illegible] وجوده [illegible] العدم [illegible]

[illegible] الوجود وحاصل الكلام ان [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] العلم [illegible] الفاعل

[illegible] فاعل [illegible] وجود [illegible] الوجود

[illegible] وجود [illegible] السابق [illegible] الوجود [illegible] سابق [illegible]

٢١

لا بد الفاعل الموجد ليس الا [illegible] الوجود واما العدم السابق [illegible] الا كون [illegible] الوجود

الصادر عنه [illegible] ليس [illegible] الكون والا [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] يكون [illegible]

محض الوجود ثم قال بعض الا [illegible] الوجود [illegible] الفاعل [illegible]

بعد عدم [illegible] الوجود [illegible] الفاعل [illegible] كان [illegible]

[illegible] الحدوث ليس [illegible] الفاعل [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] الحاصل [illegible] العدم [illegible]

ان [illegible] العدم [illegible] كان [illegible] الباقي

[illegible] الموثر [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] العدم

[illegible] الفاعل [illegible] الاتفاق [illegible] العدم

[illegible] الفاعل [illegible] المسئلة [illegible]

[illegible] المسئلة [illegible] المقدمة [illegible]

الوجود [illegible] المقدمة

[illegible] المطلوب [illegible] المقدمات [illegible]

المعدوم [illegible] الباقي [illegible] كلام الشيخ

[illegible] الشيخ [illegible] المطلوب [illegible] المقدمة [illegible]

الوجود [illegible] الفاعل [illegible] المحتاج الى الفاعل [illegible] المقدمة

لا بد [illegible] الوجود بعد العدم [illegible] العلة [illegible]

ثبت ان المحتاج حصول الوجود للحادث في زمن يسعه الى الوصل الى والكلام بعد محل يتكلم
وقال في حاشيته وجه التأمل ان بهذه المقدمة لا يظهر الا ان الوجود متعلق الجعل للحادث ويجوز
ان يكون الوجود محتاجا الى الجعل في آن اول الجعل لا بعده فلا بد ان يقال انا نعلم بديهة ان الوجود في كل
آن كان مسبوقا بالعدم بسبب يستند اليه ومع هذه الدعوى لا حاجة الى المقدمة المذكورة او يقال ان بديهة
هذه المقدمة القائلة انا نعلم ان الوجود لا بد له من سبب الى او الوصل الا ان يقال الجعل لا يعلم الا بعلاوة
المقدمة الا بعد ان ثبت ان الحدوث ليس متعلق الجعل بل الوجود وما لم يثبت لا يثبت ان هذه المقدمة
في ظهور المطلوب وجود ان لم يكن لها خارجة بقوة الى هي وفيه نظر لان ورود منع ان يكون التأثير مشروطا
بهذا العدم الذي لا يتوقف الا على منع قال الشيخ وكان الفاضل يقرر الفاضل السمرقندي يشترط الفاعلية
لا باسرها في العدم السابق واللاحق لان الوجود بعد عدم السابق والعدم على الوجود والثاني الى الذات
والماهية وقد ظهر ان الفاضل لا ارتباط له بالعدم حتى يكون مؤثرا فيكون ايجاده فلا يكون حادث ان لا
بعد العدم وحيث كان العدم سببا لاعدام العلة المذكورة لا يصح واما علة عدم العلة المذكورة الا علة
ان يكون عدم العلة المذكورة جزءا من علة الوجود ومما نحن فيه لو كان التأثير مشروطا بالعدم المذكور لزم
من المقدمات الذي قلنا ان عدم الشرط لا دخل له في افاضة وجوده ولا ارتباط بعدم من وجود الشرط اصلا
فقول الشيخ لما استلزم ينقض العلة المذكورة اي العلة المؤثرة لجامعة لشرائط التأثير بالمرة وفسادي ان لم يكن
الا ان قال لم يرض الشارح بذلك الوقت بعد ما يتكلم والفاضل الذي عرض بالاتفاق لا دخل له
في عدم الشرط ولا دخول للعدم المتقدم في ان يكون للوجود الحادث علاقة الا ما ذكرنا فهو لا اسود منها
بل ان نمنع ان الوجود محتاج الى الفاعل من حيث انه مسبوق بالعدم لا يظهر من المقدمات مما مر في كون الوجود
المذكور وجودا ممكنا لا واجبا لذاته ومن الكلام المذكور المسلم ان الوجود لا حاجة في الحصول الا بعلة وهذا بحث
المطلوب فان قيل اما ذكرت وجوده بعد عدمه او حاصل التشبيه ان الوجود بعد العدم يلزم

والاوجه منعه المقدمة المذكورة في المطلوب
يسوي مستقبل كالماضي

ان لم

ان يكون بان يكون العدم سابقا على كون الوجود لاحقا وعلى ان يكون ما لا يكون العدم السابق في ملك
ذلك الشرط المتحقق منه موجودا بدل العدم المذكور وكون الوجود اللاحق باعتبار العدم السابق وحاصل الجواب انه
ان قصد ان اصل وجوده في الزمان اللاحق بشرط اعتبار كونه بعد العدم فيه علاوة على العدم في ذلك
حتى يقال انه بعد العدم محتاج وان لوحظ كونه بعد العدم لا بمجرد الوجود فذلك لا يجب لو لم لا يرسل لها
ان الوجود والكلام بعد العدم حيث انما الكلام بعد العدم من حيث طبيعتها وماهيتها وليس ذلك محل
بعلة ونقض كلام من قال انه لو كان الشيء وجب حصول الاخرى لزم كلام الشيء مطلقا بالنسبة الوجود الذي
ما عينا وامكان استمرار العدم وحصل الجواب مبنيا على ما سلف منه في تقرير كلام الشيخ من البناء على
قلت وهو عندي منحرف عن المستقيم فيكون هذه العلل علل الحدوث فقط عندهم ان العلة
العلة لا يعقل الا بان يكون المعلول معدوما ثم اوجده العلة بعده ويكون العلة والمعلول موجودين معا
اذ العلم بها والايجاد الا يكون منهم ومن تقدم لا معا في فعل حدث مع المعلول في آن الحدوث
وبعد ذلك فالمعلول موجود بوجود العلة الذي كان في الآن الاول الحدوث فيكون مستغنيا ونقل بعض
من علماء المتقدمين ظاهر فيه انه يجب ان يكون مع المعلول ما دام يكون المعلول فاما ان يكون جوابه
تلك المسألة ان بعض المحدثين غرضه خلاف المعرفة فيه وقولها ان يجب لها الشرط فلا يكون ذلك
الشرط مستقلا في افادة الوجوب حتى يكون خلاف المعرفة فيه وذلك الشرط انما هو الحدوث بان يكون الحدوث
مستقلا في افادة وجوب الوجود من حيث لا اعتراف بان الحدوث نفسه ليس وجوده دائما
لانا نقول ان المراد بكون الحدوث علة للوجوب ان يكون مقدما من حيث لا للعرض وحصل هذا الا بكون
الا الواجب الوجود وقال بعض الاعلام فيه نظر اذ ليس يجب ان يكون وجود الحدوث ليفاد حتى يكون
وجوده وعلى هذا لزم ان لا يكون مكتسب الحكم الى ما الجواب بل يكفيه ما يوجد المثال الاعم وان حصر
نفس فيما ذلك من علمت ان الحدوث معناه الوجود بعد العدم او على ان الحادث البقاء ويحتاج

تعليل الحدوث [illegible]

الى العلة والنوع ان الحدوث معناه الوجود بعد العدم فالامر الحادث الموقف على العلة الاولى
المذكورة ولا يخلوا اما ان يكون بعد العدم السابق او كون الوجود بعد العدم او اصل الوجود من غير
اعتبار بعضهم وقد رجح الشيخ ان حاله في الحدوث ليس للعلة المحدثة تاثير فيها وفي انه لم يكن ثم لا يمكن ان يكون
العدم السابق شرطا لتاثير العلة وجب للعلة الفاعلة الموجبة لها من حيث البقاء وان كان الشيخ يقول
والعارض الذي عرض بالاتفاق لا دخل له في تقوم الشيء فهو كلام في ان المعلول الموقوف
وجوده على الفاعل المذكور انما هو محض الوجود والفاعل اعطى العدم من حيث كونه اشتراط
للعدم ولا فرق في محض الوجود بين كونه في اول الحدوث او في حال الاستمرار فلما توقف
الوجود المذكور على العلة المذكورة في حال الحدوث ثم لو فرض تعليقها في حال الاستمرار انما
وقال بعض الاعلام ظاهره انه وجه اخر لاحتياج الباقي في البقاء الى المؤثر ويكون حاصله ان اصل
الوجود من الفاعل وكونه بعد العدم بالاتفاق والعارض بالاتفاق لا دخل له في حصته الشيء والحكم
السابق لا كان عليه مضر العارض بالاتفاق فلا مدخل له في حصول حصة الوجود فحاصله ان النوع
من الوجود مستند الى الفاعل فيكون مستندا اليه ما استمر ولقي في طرفيه اعدم من خلط العدم
في الوجود ومجعوليته لا تعقل ان يكون الوجود متى كان حاصلا كان مستندا الى علة او كونه لو كان
احتياج المجعول الى الفاعل ابتداء والحال انه بعد وجوده مستغنيا عنه والحاصل انا لا نسلم ان
النوع محتاج الى الفاعل وان كان من خلل العدم السابق في احتياجه الى علة لكن يقول لا احتياج الى الفاعل
ليس بوجوده يحتاج الى الفاعل كما ان اول الحال وليس بعض تجويز ذلك بلا محذور الحكم بالاول
في الوجود لا يدل على السابق حتى يثبت المطلوب وهو وان ثبت قطعا انتهى واما حصر باقيه بعد الفاعل
فما ذكرناه ما مر وما ليس بعلة اى جهة وقال بعض الاعلام اى نفي ذلك حلة الحجة
وهذا لا يمكنك ان تقول اى قال بعض الاعلام لا يكفي ان يحس لاثباته سابقا

لا نظهر

لا من كلام من م
٢ وقد مر انه ليس للعلة الفاعلة تاثير في كون الوجود
بعد العدم م

كون الشيء م

ولا نظهر وجه الاحاطة فلا ادرى وتعلق الاحتياج في الاستمرار بهذه العلة وما وجها انهما اجزاء في الوجود
الذي ادركه وقد قال ان كل فاعل من اجزاء الا فاعله والفاعل الذي يحل المعاد به قال
بعض الاعلام لا يخفى ان ما ذكره لا يقتضي الا ان في مفهوم الفاعلية لا يعتبر العدم السابق وان متعلق
الجعل ليس الا الوجود لا الحدوث واما ان الجعل ليس مشروطا بالعدم السابق حتى يظهر منه ان التقدم
الفاعل يجوز ان يكون اثرا الجاعل مطلقا ولذا لا نظهر ان الوجود متى كان لا بد من الحاجة الى شيء من تلك
الى ان الجاعل في مساوقة الى المؤثر او يجوز ان يكون احتياجه الى الاثر الحدوث انتهى واقول من تأمل
بعد اطلاقنا ما سبق لكن يشكل هذا على تقدير وجوب ان هذه العلة علة الاخر
مادة وقال بعض الفضلاء وهي من المشكلات المعضلة اذ سائط الحادث بالقديم بعد ان هذه
من شان الوسط المتسلسلة لانهاية اما ان يقع كل منها في آن واحد فيلزم تتالي الآنات وتلاحق
الدفعات من غير ان يقع بينهما زمان وهو محال كما في مباحث الابطال تركب الجسم من الجزء
الذي لا يتجزى ونفي تركب الزمان والحركة من الآنات والدفعات واما ان يبقى زمانا فيكون ابقى
كل منها المعلول في جميع ذلك الزمان لا في طرفه ولذلك ان الموجب لا يكاد يكون معنى ذلك الزمان
ولكن الموجب لا يكاد يوجد وهو المتصل منها مستلزم لتسلسل على ما هو محقق من ان الزمان
واحد وهو التوحيد المتصل في العلل هو الذي حكم بانه متقدم مع كونه مستلزما لنقيض ما هو المطلوب
اذ الجزء منها الحادثات لا تلك متقدمة ولا علة خارجة عنها يلزم وجود حادث بلا علة
موجبة بالفعل وما اجاب به الشيخ وغيره من ان الاشكال هو ان الاثر بعلة ويتبين لها حركة واحدة
واحدة بل هو نفس يتعاقب الاستمرار من سعر ما فلا وجه وهو ان الحال لا يكاد يتوازى من تلك الحركة
ففالكون بها دائما وتغيرها من حال الى حال لم يرد الى المدار الاتحاد ما هو حاله انه تنوعت فيها
الا انه ما يستبقاه من حالها آنا فآنا من وجوده حالات ذكرها معرفة على النعت المذكور وبالجملة ليست

حالا تها المتجددة في اثبات مسالة حدوث فرعيل كل حادث واحد متصل على نعت الحدود دون نقصانه
فالعلل المقتضية للحوادث ليست موجودة لانها انما بل الكلام على لسنة ما وضع من السبب الحكم
انا فاعلم الحدوث او فرعها او شرطها فلم تكن علة الحوادث كما هي علة لها اذا امر المعين ما سوا الا
على حالة واحدة ولا باطلة الوجود من كل وجه ولا دفعة الوجود ولا الحامضة الوجود متعلق
وهي انما هي على الصفة التي يتأتى فيها الضرورة اي كل امر السبب التي فيه الكلام علل الحوادث
او شرطها او شرطها وبها تحل هذه الاشكال وما يجري مجراه واعلم ان الكلام ها هنا في اصل صدور
الحوادث من العلل العامة التي تستلزمها او شرطها التي صدور الحوادث المتجددة عن تلك العلل فان
الحكم عنه لسبق صدور المتغير عن الثابت والحوادث بتمام سبب لوازمه محدودة الترتيب
اسم ارادة ايهام صدور ما هو عن الثابت ومن حيث هو ثابت ليبهام صدور الحوادث عنها او عن ما لها
اوما شرطها غير حوادث الكلام عليه الى اخره من جهة كونه حادثا من جهة ما نسبتها هي وقال بعض الاعلام
لا يكون حاصل جواب الشيخ كما ان الكلام محدود على سبيل الاتصال ونعم الارتسام الموكول
اذ نقول علة حدوث زيد مثل ما في الكلام التي هو ان طلوع الشمس لم يكن علة ولا ان الزمان
الذي هو اعلى الى انتهائه ولا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة والمحال انما المحال الذي هو علة الدليل
ان تحصل العلة في زمان لم تحصل المعلول فيه او تكون العلة في جميع اجزاء زمان ولم تحصل المعلول فيه اما
اذا كان العلة امرا ممتدا كان الزمان كذلك فالعقل يحكم بانه ما لم يتم وجوده لم يوجد المعلول
ابدون تمام لم تحصل العلة فلم يلزم ان لا يقع فصل من تمامه ومن وجود المعلول اذ يلزم التخلف
المحال بل ان كان الزمان كما علة المعلول فيلزم ان يكون لكل جزء منه جزء من المعلول
هو الحقيقة ان المعلول يكون معها او يكون بعدها ويلزم تمام العلة والمعلول ان كان معها فلم
يكن لازم ان يتخلف المعلول من علته التامة الذي هو الحال الكلام وهو الشرط

الم

هو له او انعكس الحادث والقديم اذ تحصل العدم من عدم التخلف فيحصل كما رسم المدلول
لو لم يكن متكررا ان وقد كان يحصل التغير كالاكلي ما قيل بعلة الكلام علة الزمان ونقول
ان علة هذه العلل الى قبلت انها علة كان الذي هو علة حدوث ذلك انه اي ان شيء علة العلة
الى ان بقي او كان الذي هو انتهاؤه فيلزم ان يحصل تمام هذه الحكم بعد العلل بعد في كل
الذي هو انتهاؤه بل فصل عليها اعرفت به علة هذه الحكم العلل بعدم او له بعد
العقل الى نصفه مثلا ولو نقل الكلام الى نصفه نقول ان علة كل نصف العلل ان تم علة
ثم نصفه وهلم جرا ولا تحصى الى حال هذه الالفاظ التي اورده في الفاعل على الجواب الذي ذكره
الشيخ لان الزمان اذا كان علة للاشياء كلها ان يكون كل جزء منه علة لما ان يكون معلولا
امرا ممتدا علة وليس كان كذلك واما ان يكون علة لجزء منه لاول اجزاء من عدد الشيء
في الزمان واما ان يكون علة ما فيه ليس انتهاؤه الا ان يلزم ان يكون الشيء معلولا لنفسه او قول
يجوز ان يكون جزء علة الشيء من الزمان لكل الا ان يكون علة لما اذا امر ولما يحصل
بعض المعلوم الى فعلية ذلك الجزء لا يكون الطرف من العدم وعلة ما بعد وجوده كان في
الزمان وعلى التقدير ان يكون كل ما بعده وما انه ويكون ظرف وجوده ذلك الزمان في تمامه على الا
نقول اذا كان وجود عدم وجود الزمان ممكنا كان وجوده في ذلك الجزء ممكنا ايضا وان
انه علة موجود بعد ذلك فيكون ممكنا في الجزء الى علته ان يكون مع وجوده على الحالة التي
الذي هو العلة لان كل امر ممكن بالنسبة اليه فلم يكن علة حادثة او علة الاشكال ثم اول العلة الموجبة
المستقل لوجود كان الزمان يكون حاصلا من وجود الزمان قبل انقضائه ولا علة ولكانت العلة
الى ان كان بتمامه ان يكون موجودا معه وعلى التالي كان وجود كل جزء منه علة شرائط وجود
هي تكاليف بها الى العلم لا بعد العلم ان علة الوجود المستمر زمانا الا ان يكون الوجود علة

بنه ولسفاوه علا افرتكم ما ذكره من ان علة العظم القطعه الى بعد من بعض العظم اللاحق ومثلا لا محل

اما ان تكون من [illegible] من الضاف الفرا المشاهد موجودات بالفعل او بالقوه وما ذكر محال لا يكل

القوه وعلى الثاني يلزم ان يكون ما بالقوه علة لما بالفعل وهو محال ثم لا يخفى ان القائل الزم ان علة

كل قطعه العظم الى بعد على مجموع القطعه مع نصفه وظاهر ان علة الوتر لمجموع العظم اللاحق اعاهو

العظم الى تعدم مع نصفه ما تضعف الى حد العظم اللاحق يكون علة الوتر المضعف لا ول المنطق

مع تضعيف الثاني في العظم الى بعد المراد وكاين ضعف [illegible] المار [illegible] مضعف لا ضاف وعلم علم

مثله تحرر الوال [illegible] من موجود [illegible] ذلك الكم قول اذا كانت العظما الثابته [illegible] اجزاء علة ما الزم

[illegible] في مثل ان الشي الذي هو علة الكل [illegible] يكون علة للاجزاء او لا [illegible] علة المجموع [illegible]

تكون العلا الى بعد علة للاجزاء [illegible] المتعصل من العلا الى بعد عالم المختلف المسلم [illegible] العالم

ثم قال بعض الاعلام ثم لا يخفى ان اجزاء [illegible] لا يتوقف عليها [illegible] اما ان يكون الحكم [illegible]

ان الاعيان [illegible] من القول بالاول السرمدي [illegible] المتكلمون [illegible]

الزمان [illegible] ان يكون اجزاء [illegible] ذلك [illegible] الحوادث

[illegible] من الحادث بل هو عرفت انه لم يثبت ان الزمان [illegible]

[illegible] في الخارج حتى يكون [illegible] اجزاء العالم [illegible]

على خلاف [illegible] الزمان امر وهمي [illegible] الواجب [illegible]

لان الوهم [illegible] المحسوسه [illegible] الواجب [illegible]

الواجب تعالى شانه ثم ذات الواجب تعالى امر وجد [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] بالفعل ولا بالقوه [illegible] الواجب تعالى

ان تعالى الموجود [illegible] الازل [illegible]

من عدم

بقاء الاثر والعدم

خارج عن ذاته [illegible] الذي يحصل [illegible] لا براع الوهم [illegible] المحسوسه لكان [illegible]

[illegible] الواجب فيكون [illegible] الكلام [illegible] الزمان [illegible] لا يكون [illegible] موجودا

في الخارج [illegible] الحصول [illegible] المشاهده [illegible] العالم

[illegible] الموجودات [illegible]

[illegible] وما يتوهم [illegible]

[illegible] الكلام

في هذا المقام [illegible] بعض الفضلاء بعد الكلام [illegible]

اجزاء ما [illegible] هذا الباب [illegible] الصواب [illegible] بعضهم ان الحوادث [illegible]

[illegible] العلم

[illegible] الحوادث [illegible]

[illegible] علة [illegible] حادث [illegible] الحادث الذي هو موضوع

[illegible] الحوادث [illegible]

[illegible] الحدوث [illegible] المعلول

علة حادثة [illegible] العلة الى المعلول الذي [illegible] المعلول

الذي هو نفس [illegible] الحكم [illegible]

[illegible] العلة الى [illegible] المعلول الحادث [illegible]

[illegible] الحوادث [illegible] الحوادث

[illegible] الحدوث [illegible]

[illegible] الحدوث [illegible] الحوادث [illegible]

[illegible]

كالعدم

نعم منافاتها لو اتها انتهى ما احو ما فيل هذا المقام و هو منزع لم يرمي بالكلمات انتهى اعرض
عليه بان لا علاقة له اصلا حيث قال هذا الجواب من الضعف وعدم الاستعانة بحيث لا يخفى
اذ حاصل ان لم يكن نفس العدم والنعم بل هما العدم بالنظر الى العدم وادحاث فلان كان لم يكن
لكون علة للحادث ولكون مستند العدم والنعم فرجوا اصلا اذا العدم لا يمكن ان لكون علة للحادث
الى شي كان بحيث وان كان حادث فلا بد له من علة حادثة والفرق بين حادث وحادث مما يحيله
العقل الصريح قطعا والقول بان الحادث لا بد له من علة فلكم انه اشكال اجيب عنه وهو
~~لم يحد الحادث لا بد له من علة حادثة قطعا والقول ولا حادث الاقدم فلانه~~
كان احدهم قدم وحدوث لم يجد الحادث لا بد له من علة حادثة قطعا ولا يكيفه ايضا ما في تواردا اللام
استناد الحوادث الى الاول الدائم انتهى قال الفاضل السابق بعد الحكم بكون الكلام المذكور احو ما قيل
في هذا الباب ولكنه عرضه وان يحكم بان ارتباط بين الحادث والقديم لما يدري الكل بعد من جهة
الاول ان ما لم يسر ليس لها ما له انما هو حادث لا قديم ان حصر ما اضعف السراد جعلها كما عرفه
المعقول موجود في شرح القوه بسير السراد جعلها ولا دفعها لحقيقه الحادث التي هي
الخارج من القوه الى الفعل هو موجود ترجم المقولة التي قيلها ام لا والمعنى لم يكن امر نسبي هو كون التجدد
وحدوث الحادث بما هو حادث يتوقف على امر في نفسه الحادث ان كان مراده ان لم يكن حصات
جميع ما ليس لا يمكن ذلك وهو ظاهر واصل ايضا فلا يرد عليه ان تتصف بالقدم والحدوث
اذ كل شي لحقيقه الموجوده لا لكونه لم يكن امرا حادثا وان كان مراده اتصاف متقوم مما لم يسلم ذلك
لم يكن باتفاق غرضه ايضا ولو الحادث الذي هو وجود مح العدم التي قبلها لم يكن حمل نظر لان
الشي ح حصل ان لم يكن من موجود في الخارج وليس شيئا منه لم يكن موجودا الى لم يكن الا بالقوه ثم قال الكل
ان لم يكن للكون هنا الا بالقوه فلا يكن بعدم بها بالذات علة وجود حادث سواء كانت علة او جزء علة

ان

لان الحادث موجود بالفعل والكلام في العلة الموجبة والعلة الموجبة للشي يجب ان يكون موجودة معه
في الزمان مستغنية عليه الطبيعة والحال انه وهو ركبا قوي محو وجود معلولها انتهى واجاب بعض الاعلام في الكلام
عليه بانه لا امتناع ان يكون شي جزء من اجزاء العلة التامة للموجود وجوده الذي يكفي وجود العقل فقط ولذا
قال بعض الاعاظم المحققين الطبيعة الكلية اذ عدم محو لهنا وجاعلها عن مسلم اصلا بحيث بها بالمرسوم بتقول ان
الطبيعة الصورة يشترك في طبيعة الهيولى فقال الرابع انما في شيئ لكنها متقابل جوهر الفلك بصورة
الطبيعة الصنفية لان شخصه ولذا عرضه لا يجسام الطبيعة وعلى ان لم يكن الذاتية امر الوجود ولذا
موضع فيما هو باق لا القدم على طلبه فيه من ذلك وكذا الوجود الذاتي معلوم الا للعلة لا تمس منطق انتهى
وهو الكلام محسب عظم الشي هو واحرض عليه بعض الاعلام بقوله فيه بعد ومن ينكر ما هو عليه لكنه ان الكلام
هذا الحسب لانه فيه لو كان لا يكون مراده العلة الموجبة وكذا ادرح في الكلام ما وقف عليه علم
كما دوهم قال الفاضل المذكور بعد ذلك جوابا بعقده دلم لعلة وكل من من المتكلمين والاشعر
فاسد في نفسه فهو ما ليس الشي بذاته ليس مطلق احوال هو بهم العدم على وجهين احدهما ان يكون
صورة في مادة عدم لقاح المادة وما بينهما هو الشرح والجسم وهذا لم يكن امرا من اللغة الى ان اعتبار في الخ
والعصاب
من الحكمة حيث قال كل شي الا الواحد الذي هو لذاته واحد والموجود الذي هو لذاته موجود فانه
مستفيد للوجود عن غيره وهو ليس بذاته ادم اخر كل شي مع ان قال الوجود عن غيره
بالعدم سبق الكلام
فالعدم مستحق ان ذاته مطلق ليس انما يصل العدم بصورته دون وقتها ومادته دون صورته على الطبيعة
الى ان قال بل السابق الذي هو بالذات قال كما ان الذي يعرض من طبقة نفسه قبل الذي زمح غيره كان
وهي عبرة الوجود والوجوب هو نفسه العدم في حكمه فكان عدمه قبل وجوده ووجوده بعد عدمه
سلسلة لعدمه بالذات لكل شي غير الواحد موجود بعد ما لم يكن موجودا ان يستحق نفسه واعتبار كسابقه
غير قوت لسراليه اتصال بعض الفضلاء بعد ليس مطلق الا لكان له بعد عدم مطلق اي عدم ادم

لعدم ذاته لا بعدم صريح خارجي بعده وما به فالممكنات ليست لها بحسب امكانها الذاتي
اعدام خارجية كالممكنات الملحوظات حيث لها اعدام خارجية قبل كونها وربما كانت بعد كونها
ايضا فالمدعي لم يكن لها عدم في نفس ما ذكر في كثير من المصنفات من مرتبة الذات والترقي الواقع
هو الوجود لانه اوسع من تلك المرتبة فانظر فيه فان هناك شبهة مشهورة يندفع به وهي ان الامكان
العدم للمعلول يتأدى مع امتناعه على الواجب ينافي اللازم منها وهو امكان اللازم لبعض الامكان
الملزوم مع ملزوم امكان الواجب وهو محال مع انه لا يكون ما اوراه بعض المتأخرين بان الذي يلزم حقيقته
امكانها بالقياس الى الغير وذلك لا ينافي الوجوب الذاتي انما المنافي هو الامكان الذاتي بل ان الامكان
الذي هو بالقياس الى الغير ما يحصل بين شيئين لا يكون بينهما علاقة العلية والمعلولية والواجب
ومعلوله الاول بينهما علاقة ذاتية وكونه بعضها ما لحق ان يقال ان للمعلول وجودا بعد ما الذي
مصنف
من مصنف بان الامكان هو بعينه ذلك محال علاوة لما فيه امتناع الواجب ولا لزوم والذي منعه
بالوجوب الذي لزوم هو الوجود وهو واجب لوجوب مثله الذاتي ولا الامكان من جهة الماهية من جهة
الماهية فالحقيقة الملح عن اللازم واللازم عن الممكن انتهى وفيه نظر لان ما ذكره في تعين اللبس المطلق علت
ما يظهر من كلام الشيخ ما ذكره من ان الممكنات ليست لها بحسب امكانها الا الى اعدام خارجية
خلاف الظاهر من عبارات الشيخ كما يظهر وهو محل بحث ينظر الغناء الى المسلم ان ليس لها اعدام خارجية
ومن راد ونادى لا مطلقا حتى يلزم العدم في المرتبة ايضا وهو لانه اوسع من تلك المرتبة فظهر
ثم ما ذكره من ان الشيء منفرد بان الامكان الخاص يلزم الملزوم لا يستلزم الامكان الخاص للازم لجعله في مرتبة
وجعل العقل ... وجود الواجب وفي امكان العام للازم لا يستلزم الامكان العام للازم لجعله
في الاستلزام عدم العقل الاول العدم الواجب ... بل المحال امكان الملزوم بعين امكان مساوي
الاستلزام ... امكان ... مساو للعدم ... الامكان ...

معناه ان الواجب ليس بمعنى انه في مرتبة العلم
حتى اذا كان المعلول الشيء معدوما
في تلك المرتبة لم يلزم خلو الواقع
بخلاف الوجود لانه اوسع من تلك المرتبة فعلى
الوجود الواقعي بالوجود الخارجي ذاتا
الشيء موجودا ان كان معدوما في المرتبة فلم يوجد كواقع والخلاف في ... الوجود
وقال بعض الاعلام ... الوجود ...
لان ... الواقع ... الوجود ... ظاهر انتهى ... ه

الذي

الذي هو بالقياس الى الغير ما يحصل بين شيئين ولا يكون بينهما علاقة العلية والمعلولية فكل ما كان
فرض من اجاب بهذا الجواب ان يقول انا اذا قلنا امكان العقل الاول الذي هو الملزوم يستلزم
امكان الواجب الذي هو اللازم معناه انه يستلزم امكان الواجب بنظر الى العقل الاول الذي
هو الملزوم وذلك صحيح لان يتحقق امكان الشيء بالنسبة الى شيء ان لا يكون في الشيء الآخر اقتضاء لوجوده و
لا لعدمه ومن المعلوم ان العقل ليس مقتضيا لوجود الواجب ولا لعدمه الا انه مقتضاه من الكتاب
ان فرد هو غير مناف لما ذكره في ان الامكان الذي بالقياس الى الغير انما يكون بين شيئين ولا يكون بينهما
علاقة العلية والمعلولية لانه على الاطلاق ثم ليس للمعلول امكان بالنسبة الى علته العلية بل ما ذكره
من الجواب لا يستقيم بظاهره فان ظاهره منع كون وجود العقل الاول ممكنا بامكان الذاتي وهو غير مسلم
ثم لو وجب بسبب الغير وعلم انه لوجه لكلامه بتأويل فتأمل قال للمعلول في نفسه ان يكون ليس
اي مراد الشيخ المقصود في كثير من عباراته من قوله للمعلول في نفسه ان يكون ليس ان يعلم ان حال الشيء
الذي يكون للشيء باعتباره ان يجرد عن غيره تقبل حاله من غيره ملية بالذات الكل موجود عن غيره كالعدم
لو انفرد ولا يكون له وجود لو انفرد بل انما يكون الوجود عن غيره فان لا يكون له الوجود مثل ان يكون له الوجود
وهو الحدوث الذاتي المقصود الشيخ ان الماهية اذا كانت من حيث اتحادها وبعضها
... ومعلول ... لا باوصاف وما اعتبار غيره ... وصف ... ليس لها ملاحظة عن المدركات
لا للاتصاف بوصف فانه بالاعتبار كالاول معدومة عليهما فان الاعتبار الثاني لعدمها بالذات لا بالاعتبار
او الوصف اذا علم ان الماهية الموجودة في الخارج لا انفكاك عنها من حيث هي هي والماهية من حيث الوجود
الفعلية كانت بحسب الخارج ... او ... عرفت ان الوجود زائد على الماهية
مرتبة الماهية بحسب الحقيقة كالاول ... مرتبتها بحسب الحقيقة الثانية ... والوجود الذي ... ان
المرتبة الثانية بعين مرتبة الوجود الثاني من الوجود المقارن ... ليس ... المرتبة ... الى ...

ولا يلزم انما علت المرتبة بعد من مرتبة الكون الوجودي بمعنى ان يقال ليس الوجود في تلك المرتبة
الوجود حصل في المرتبة كما ان يقال ليس الوجود في تلك المرتبة بعد المرتبة كما وقع بعلمان يكون الوجود
نسبة الوجود ويه انما وقع صحة ارتفاع النقيضين في المرتبة نظرا الى ان مرتبة العلة ليست بمرتبة
المعلول اذ يقال ليس الوجود في تلك المرتبة على ان يكون الظرف قيدا للمنفي بناء على عدم جواز
ارتفاع النقيضين في المرتبة نظرا الى ان للعلة مرتبة مقدمة على مرتبة المعلول ويه اطلاقه لوجود العلة لكن
عبارات الشيخ ليس على ما ادعوه عنه كما هو المعروف عن ظاهرها وليس المراد حسب
علة الوجود ليس بحسب الخارج الا بحسب الوهم لان الشيء الخارجي معناه ليس في الوجود الخارجي
بل كان يكون الشيء مع الوجود الخارجي بحسب الوجود الخارجي وكذا الكلام في الوجود الذهني بل العلة
سابقة على الوجود المطلق لا بحسب الوجود في وعاء ما فالمرتبة مقدمة والحاصل العدم الاصلي
في المرتبة والثاني في ذلك وجودها واما اذا احتاجا بحسب الزمان والوهم كان عدم الوجود
في المرتبة اللاحقة لا في السابقة في المرتبة السابقة لقول الشيخ حال الشيء الذي يكون للشيء باعتبار ذاته
مجملا من غيره اشارة الى المرتبة الاولى العقلية وقوله قبل حاله من غيره مطلقا بالذات اشارة الى المرتبة
الثانية الوجودية وكذا في قوله كل موجود عن غيره يستحق العدم لو انفرد اشارة الى المرتبة الاولى و
استحقاق العدم فيه اشارة الى ما ادا من ان العدم ثابت في تلك المرتبة بناء على اختيار عدم
ارتفاع النقيضين في المرتبة وقوله ولا يكون له وجود من غيره لا محالة فالشيء لم يخرج اصلا الى
اذ لم يتعلق بغيره به وقوله هنا والذي يكون للشيء بنفسه اقدم عنه بالوهم اشارة الى ان سبق
العدم ليس بوجود بحسب الخارج بل انما هو بالعقل مع العلة بحسب العقل بل حظه من غيره بل
شرائح معه فعلم ان العلة سبقته لا بان يحاله موجود في الخارج او الوهم بل بانما سبقوه بحسب
الواقع بمعنى كون المعلول البتة ليس بسبق العدم في المرتبة وكمل ان يكون المراد ان ذات المعلول

في نفسها

في نفسها لاشيء صرف بسبب ان الوجود ليس مقتضا لها ولا جزءا والوجود حاصل عنها وحال في الشيء
او الكائن الشيء لم يكن وانه ان له بحسب وجود من هو باعتبار ذاته ولما علتها لا لوجود الاول
بالعلة والذي بالذات غير الذي من غير الذات فيكون لكل معلول في ذاته اولا انه ليس ثم شيء
عن العلة ثانيا انه ليس فيكون كل معلول محدثا اي مستفيد الوجود عن غيره بعد ما لم في ذاته ان
لا يكون موجودا فيكون لكل معلول محدثا في ذاته وان كان مثلا في جميع الزمان موجودا مستفيدا لذلك
الوجود عن موجده فهو محدث لان وجوده من بعد لا وجوده بعديه بالذات وبه يظهر ان ما ليس
حدوثه الحاصل في اول الزمان فقط بل هو محدث في جميع الزمان والدهر انتهى معنى وفي
وليس حدوثه الحاصل في اول الزمان الا ان الحدوث ليس باعتبار مقارنة لوجوده للعدم الزماني بل باعتبار
حصول وجوده بعد العدم في المرتبة وذلك يناسبه في اول الحدوث وفي حال البقاء لان العدم
في المرتبة ليس الا المعنى كان اول الحدوث او الحال الى في علته ومعنى قول الشيخ ان المعلول نفسها
مستحقة للعدم ليس انها مستحقة للعدم بالمعنى المقابل للوجود الخارجي بمعنى مستحقة لعدم عروض الوجود والوجود حيز لا
ان يكون مقتضيا كما توهمه من ما الارد وانسلاخ الشيء الا المغالطة بل معناه انه مستحق للعدم
في تلك المرتبة وذلك بمعنى الوجود في مرتبة اخرى ونقل في الحواشي عن الحكماء حدوث
الذاتي وقال الشيخ في آخر [illegible] ان كلامهم يرى اول ما ان الحدوث الذاتي هو مسبوقية الوجود
بالعدم ايضا الا انه ليس في الحدوث الذاتي بالذات وفي الزماني بالزمان وقد صرح به بعض الفضلاء
لكن مشكل لان العدم لا يقدم بالذات على الوجود والا لكان عدم المعلول علة ادخل في العلية
ولا سبق ذلك في الممكنات المستمرة الوجود لانه علته مع كونها محدثة انتهى وفيه نظر لان التقدم
المسلم ان عدم المعلول لعدم العلة لا لكونه ان علته علة او جزء علة لوجود الشيء لا العدم الذي هو محل الكلام
ثم الظاهر ان ليس المراد بالسبق هنا العدم ما يطلق العدم ما يطلق او بعد مستحقه الى الذات ثم العدم

الذي يشتبه على الكون ما قيل لا سرار الوجود اذا كان المعدوم زمانيا وليس له ملك ذات [illegible]
بان المراد ما ليس ليس الا زماني [illegible] المسبوق بالسابق كما يسمى [illegible] الزمان بعضها على بعض
وفيه نظر وقال بعض الفضلاء اراد ان يبين [illegible] البعدية التي يقال لها الحدوث الذاتي بان
المعلول لو خلي ونفسه ان يستحق ان ليس له وجود ولم يحصل علته الموجبة ان يكون له وجود والذي للشي
من نفسه اقدم من الذي من غيره [illegible] بالذات لا بالزمان فكل ممكن البعدية ليس له وجود
بعد عدمه بعدية بالذات [illegible] الحكم شامل لجميع الممكنات الموجودة فان كانت [illegible] الممكنات الموجودة
لصدورها عن العلة فليس لها الا الحدوث الذاتي اي المتأخر عن العدم الذاتي فقط وان لم يكن [illegible]
مع الحدوث الذاتي حدوث [illegible] ويسمى العدم [illegible] زماني [illegible] ان [illegible] الكائنات [illegible]
[illegible] ان [illegible] الوجود [illegible] الفاعل [illegible] والصادر عن الفاعل ليس
الا الوجود [illegible] على [illegible] الشي [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الوجود والجواب ان [illegible] كانت [illegible] وجوده في الواقع [illegible]
[illegible] ان [illegible] لنفسها [illegible] المنفصل لنفسها [illegible]
[illegible] كل ما هو خارج عنها [illegible] الوجود
او العدم [illegible] العلة [illegible] وجودها [illegible] الوجود وجميع
[illegible] الكون [illegible] الوجود [illegible] الواقع [illegible]
المعدوم [illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود اذا كان [illegible] الواقع [illegible] على [illegible] بعدم [illegible] لا عليه [illegible]
ما هو خارج عنها [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود في الواقع [illegible] الواقع [illegible] الوجود [illegible] الواقع [illegible]

[illegible]

منقدم من اللاحظ [illegible] العدم ليس [illegible] في الواقع [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] المعدوم [illegible] فيها [illegible] المعدوم [illegible]
[illegible] على الوجود [illegible] التقدم العدم [illegible] العقل [illegible]
[illegible] الصفات [illegible] الوجود [illegible] لا [illegible]
[illegible] ان [illegible] العدم [illegible] العدم
[illegible] على الوجود [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] في الواقع [illegible]
[illegible] الشي [illegible] المعدوم [illegible]
[illegible] الشي [illegible]
[illegible]
[illegible] وجود المعلول [illegible] وجود العلة [illegible] وجود العلة الا العدم [illegible]
وجوده [illegible] وجود المعلول [illegible] وجود العلة [illegible]
[illegible] وجود العلة الوجود [illegible] العدم [illegible] الوجود
كان [illegible] العدم [illegible] للعدم [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
في تلك المرتبة [illegible] في تلك المرتبة [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] بالوجود [illegible] بالعدم في تلك
المرتبة [illegible] العلة المعلولة [illegible] وجود
[illegible] المعدوم [illegible]

قال [illegible] الحدوث الذاتي
[illegible] الشي [illegible]
[illegible] المعلول [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible] المعلول [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود والعدم [illegible]
[illegible] المطلب [illegible]

[illegible]

متصفاً بالعدم في مرتبة وجوده المتقدم لانا نقول سلب الوجود في زمان يستلزم صحة اتصافه بالعدم
في ذلك الزمان والا لزم خلوه في ذلك الزمان عن طرفي النقيض وهو محال اما سلب الوجود
في مرتبة معينة فلا يستلزم الاتصاف بالعدم في تلك المرتبة بل ان يكون المرتبة ظرفاً فلا اتصاف بل خلو
المرتبة عن النقيضين بمعنى انه ليس شيء منهما في تلك المرتبة غير محال كما حرره المحقق من ان الممكن ليس في المرتبة
السابقة الا امكان للوجود والعدم فلم يكن في هذه المرتبة العدم بحسب الامكان بل الكون بالحدوث الذاتي انما
المتقدم والاظهر انه وجه لظهوره ما ذكره من ان المعلول ليس في نفسه ان يكون موجوداً او مستلزماً للعدم
والوجود ان كان في الدهر كان العدم في المرتبة ايضا كذلك كما هو المبين وبرهان ثم ما اراد من التعليل
خلاف ما يظهر من عبارات الحكماء بل الظاهر منها حصول عدم في المرتبة كما يظهر من عباراتهم ومن الظاهر ان
عدم كون الوجود للمعلول في مرتبة العلة بمعنى عدم كونها علة للمعلول لا منافاة بينه وبين الحدوث الذاتي واللازم
منها ليكشف ان يحمل ذلك معنى الحدوث الذاتي على عدم طريان العدم او انطباعه بالحدوث حال بطلان القضايا
بعد نقل ما نقلناه عن الفاضل المذكور اقول ما ذكره الشيخ من سلب المطلق بحسب اتهانه جهة الحمل وان لم يخرج
عن طرفي النقيض الوجود والعدم لكنهما بالمعنى المطلق بحسب ذاتها واعتبار نفسها بحسب غيرها الوجود ايضا كما
السلب التفصيلي على كل ما سبق والطرف النقيض على الوجه المذكور ما يشبه ان هذا السلب لما ...
هو عين نفسها وان كان من حيث هو هي لما كان من الوجه ومعه ما على سائر الصفات الوجه والعدم
ملكه ... من حيث الشرط بل من حيث العموم والمعنى للاسم من حيث الموضوع فكذلك هذا الشرط
بعد من اراد السلب لا من سلب ما شاء في تلك المرتبة مطلقه على سائر ما شاء من الوجه
الوجود وغيره لما تكون انها لو كان الوجود وان كان وجود السلب صح لعدم ما بالوجود على سائر الصفات
الذي هو شرط في اتصاف كل منهما بما هو الوجه المذكور فافهم ثم قول الشيخ ان المعلول
من نفسه ليس ايس انه ليس الوجود وغيره من الصفات من حيث ذاته وانه هذا في ملاحظة العقل

مجرداً عن غيره في هذه الملاحظة بخلاف المحسن فان حيثيته بعضها عن العدم في الواقع من كل وجه لك لا باعتبار
ذاته من حيث ذاته فقط حتى يكون مع اتصافه بالوجود في الواقع مجرداً عنه باعتبار ذاته
فلا يحكم بحرده من حيث ذاته عن هذا الوجود الذي يتلبس به في الواقع فاعلم هذا انه ومن ...
ما ذكره في وجه كلام الشيخ ان ... سلب ... كما ...
ولا ارتباط لها بالمعنى الحدوث الذاتي ولا يعتبار انه في اداء هذا المعنى فلان السبب الى الوجود
والعدم بمسوداته وقال بعض الاعلام بعد الاشارة الى المعنى واراده مستفاد المراد من السلب
انه لا شيء لمسه من جهاته في مرتبة ذاتها وسلبها القضايا هذا السلب بابه لها في مرتبة
ذاتها مقدما على الوجود وفرقه من ان هذا ضافه للكلام الاول لتحول ان هذا السلب ظاهر انه سلب
الى الوجود والعدم على السوية فلم ينسب الى الوجود خاصة ويكون الحدوث الذاتي بمعنى تقدم العدم
على الوجود بالذات اشبه وبيان سلب جميع الاشياء في تلك المرتبة اذ انه لما في تلك المرتبة
كان العدم بمعنى سلب جميع الاشياء ثابتا في تلك المرتبة ولم يكن الوجود ثابتا في تلك المرتبة ...
النسبة الى الوجود والحكم بسلبه والحدوث الذاتي ثم قال بعض الاعلام ثم لا يخفى ان هذا المراد في الواقع
ان المهية في مرتبة ذاتها سلب لها سلب الوجود والعدم الذاتي فان ثبت لها انه ليس لها الوجود
العدم من ذاتها وهذا المعنى ما ذكره من الكلام الذاتي وما هو مستند قضايا الامام فكان هذا المحقق
من ان الممكن في المرتبة السابقة الا العدم بحسب الامكان فان الممكن في الحدوث الذاتي بهذا المعنى
ثم الكلام والاقوال واثبات معنى اخر للمهية في مرتبة الذات بعدها على الوجود بما يسبب الحدوث
الذاتي هذا المعنى فان ما يسل اليه وكل ما قال فيه فهو مردود باطل اذ لا يخفى ان هذا المعنى خلاف
ما يفهم من كلماتهم وعباراتهم ومن كلامهم في ان نسبة الامكان الى الوجود والعدم على السوية
لبطلان العدم بهذا المعنى باعتبار من حيث الذات والحكم بسلب العدم مطلقا اشكال لم اثبات المعنى الذي نعم

السلب التفصيلي بالحمل الاولي ... كل شيء ... سلب جميع ما شاء ... السلب على العدم ... ما ذكره ... ثبوت العدم ... من حيث ... وارتسم ذلك كان ...

مرتبة الذات

من ظاهر كلامهم بالبيان البرهاني لا يكون عن قصور او اشكال ثم قال الفاضل المذكور واما الوجه الذي
ذكره هذا الفاضل بعين الفاضل الدواني من كون المعلول معدوما في مرتبة العلة فهو صحيح اذ العلة الموجبة لكل
من جميع وجوده ومعطى كل ما هو كذلك يكون خاليا عنه ثم وجود المعلول لما كان مستفادا من العلة الموجبة بعين
عن الكمال والنقص من التمام فالذي يسلب عن العلة هو النقص الذي هو مراد عن عدمه ثم هذا العدم
الوجودي كالكمالية الشديدة عليها هذا الوجه الثاني وادفع كما يراد الذي ذكره فان سلب السلب [illegible]
صادق على الموجود والمتأكد الوجود ومع ذلك لم يلزم العدم سلب المعلول عنها وجوده من الجهة
الا انه يلزم ان المعلول معدوم مطلقا في مرتبة وجود علته وان صح ان يقال العدم مطلق [illegible]
مرتبة على ما مر في الوجه الاول انه هو الذي جميع وجوده ومعطى كل ما هو كذلك يكون خاليا عنه
معطى كل ان النقيضين المساواة بينهما في جميع المراتب بل النقيض زيادة العلة على المعلول فيلزم ان يكون
الزيادة الغالية في مرتبة من مراتب الوجود ولعل هو [illegible] الى [illegible] مرجح [illegible] الى هذا الكلام
لا يمنع ان يقال ان المعلول لما في مرتبة وجود علته [illegible] والنقص [illegible] على هذا الكلام [illegible]
الفاضل [illegible] المساواة [illegible] الى [illegible] في [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] هذا الكلام ثم قال الفاضل المذكور واما الذي افاده بعض [illegible] ارتفاع النقيضين
بالسلب [illegible] الكاتب [illegible] سلب [illegible] لكان الكاتب [illegible]
الموضوع [illegible] الانسان [illegible] الكاتب [illegible]
لكاتب [illegible] الكذب [illegible] موجود [illegible] سلب [illegible] في تلك المرتبة
موجود لم يلزم ارتفاع النقيضين اصلا لا في الواقع ولا في مرتبة من مراتبه [illegible] تلك
المرتبة سلب وجوده عنها [illegible] ارتفاع النقيضين ولا خلو المرتبة عنهما [illegible]
فانه اذا كانت المرتبة [illegible] الوجود [illegible] العدول [illegible] عنها على [illegible] المحصل لا العدول

فكان

١٣٦

فكان احد النقيضين [illegible] كاذبا [illegible] النقيضين [illegible]
الا السلب عن كل شيء [illegible] كان [illegible] وجود الشيء في تلك المرتبة سلب وجوده الذي في تلك
المرتبة كان ذلك الوجود [illegible] تلك المرتبة [illegible] السلب الوجود عنها صدق النقيض [illegible] وليس
نقيض [illegible] في تلك المرتبة موجودة [illegible] السلب [illegible] موجودة [illegible] السلب [illegible]
[illegible] موجودة [illegible] السلب صادق في تلك المرتبة [illegible] السلب [illegible]
[illegible] لم يلزم ارتفاع النقيضين ولا خلو المرتبة عنهما لم يكن المرتبة عن ثبوت الوجود
[illegible] العدم [illegible] المفردات [illegible] القضايا
[illegible] ارتفاع [illegible] اصلا [illegible] لكون
[illegible] موجود [illegible] موجود فان النقيض [illegible]
[illegible] موجود [illegible] موجود [illegible]
[illegible] ارتفاع النقيضين لا في المفردات ولا في القضايا [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] وجود الشيء في مرتبة من الواقع
[illegible] وجوده في الواقع [illegible] مطلقا [illegible] الوجود [illegible]
في تلك المرتبة [illegible] مطلقا [illegible] في تلك المرتبة
[illegible] المعلول [illegible] في تلك المرتبة [illegible]
[illegible] المقام [illegible] السلب المذكور الواقع في المرتبة [illegible] القضية [illegible] المفرد
[illegible] المعلول [illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible]
[illegible] في تلك المرتبة [illegible] موجود في الواقع
من العلة [illegible] انتهى [illegible] على الفاضل الدواني [illegible]

لانه لم يوجد جواز ارتفاع النقيضين بهذا السلب فلا بد من اعتبار الوجود في مراده بالعدم مرادفا لنقيض
الوجود والعدم وعرضيان [illegible] المعلول دون العدم [illegible] العلة ان [illegible] العلة ان [illegible]
الوجود واستلزام المعلول [illegible] المقصود [illegible] بوجود المعلول ولا العدم واستحالة النقيض
في الوجود والعدم غير عزيز في كلامهم بعد ليس مطلق المراد بالليس المطلق العدم بالكلية للصورة
دون مادة ليس عدم مطلق بل عدم مقابل خاص مثل السكون [illegible] الحال لا يوجد لوجود [illegible]
مطلق بالمعنى الذي ذكرناه فان [illegible] وجود [illegible] العلة بعد عدم مقابل خاص
الصورة بالنسبة الى مادة موجودة ولا يمكن ان يكون المراد بالمقابل اى من الملكة والعدم عدم الملكة
وقال بعض من اعلام المتقدمين بالمقابل [illegible] ذكرناه ولو لم العدم [illegible] الوجود
نقيض الشيء الذاتي الا ان يكون بالعدم هو نقيض الوجود ولكنه الفاعل [illegible] الوجود [illegible]
فليس المراد كما يوهم العبارة ان الفاعل هو بعينه الوجود دون العدم وعلى [illegible] الوجود بل
المراد ان الفاعل الذي هو مقتضى الوجود [illegible] اذا افاد [illegible] وجودا نفسه فلا اعتبار ان اعتبار كالارادة المرتبطة بمادة م
بالنسبة الى الوجود واعتبار بالنسبة الى العدم [illegible] والفاعل [illegible] باعتبار
[illegible] من حيث العدم في الوجود [illegible] الفاعل [illegible] ان يكون اولى [illegible] المنفعل
[illegible] من المنفعل [illegible] ذلك [illegible] ان يكون [illegible] هو نفس
الوجود نفس [illegible] نفس الوجود [illegible] تعلق [illegible] قوله
من يكون المعلول [illegible] وفي بعض النسخ بالواو لان تلك الصورة [illegible]
[illegible] لان الصورة [illegible] ذلك اذ كان [illegible] ذلك الفعل [illegible] الخ
[illegible] الصورة [illegible] الصورة الفاعل [illegible] المنفعل المؤثر [illegible] ان يكون
المراد [illegible] وقال البعض

قوله المؤثر عن الفاعل الصادر الصورة المنفعل م

كلام

١٣٧

مع كلام كان مراده ان الشيء الذي يكون في النار حادثة من نار اخرى بعد عدم صورة النار الحادثة في
ان النار الفاعلة وكان صدور [illegible] عن [illegible] بعد ذلك بقوله [illegible]
جعل سببها العلة [illegible] ولا يجوز ان يكون [illegible] من مادة استعداد المادة قال
بعض من اعلام يمكن ان [illegible] الفاعل باعتبار زيادة استعداد المادة لا بان يكون استعداد المادة
موجبا [illegible] ان يكون [illegible] الفعل [illegible] ان يختلف باختلاف
القوابل [illegible] ان يكون [illegible] الفاعل اذا كان [illegible] البعض
[illegible] الفاعل [illegible] ذلك [illegible] الفاعل [illegible] يكون في قابلة و
الفاعل [illegible] العدم الزائد [illegible] ذلك المعنى المراد بالعدم الزائد
[illegible] ان وجود ذلك [illegible] لوجوده في
العدم باعتبار العلية [illegible] ذلك [illegible] وجوده واحد [illegible]
من جهة وجوده [illegible] بعض من اعلام [illegible] ظاهره ان [illegible] المعلول وقال في تعاقب الاعتبار وجود ذلك م
في [illegible] من [illegible] بالذات [illegible] لا من جهة اوله م
[illegible] الذاتي [illegible] المعلول [illegible]
علة [illegible] وجود العلة معدوم على وجود المعلول [illegible] العلة معدوم [illegible] المعلول [illegible]
الكلام على ان المراد [illegible] ظاهر العبارة [illegible] نفس [illegible]
يلزم [illegible] في استعداد المادة [illegible] المراد [illegible]
[illegible] بعض العبارات [illegible] وقال بعض من اعلام [illegible] في المادة لان يكون استعداد
[illegible] بالفعل [illegible]
[illegible]

كان يحصل المحمل نوعا وهو خلاف الفرض او يحصل المحمل نوعا آخر وان ليس نوعيته اولا كان صور
المركبات العارضة للعناصر وهو ايضا خلاف الفرض ويمكن ان يكون يشكل بان اشتغال الفعل مواد من
حاجة الى الصانع امر آخر اليه خارج عن الماهية فاما ما يحمله بعد كان شيئا اول من حلول الثاني يحل العموم ٢
فاما ان يكون الثاني ليس ما لعموم بل العموم حاصل اقبل حلول الثاني بل مضافا اليه كما يحمل نوعا
متعدد لصور المركبات او ورود الثاني يبطل الاول وكلاهما خلاف الفرض ولعل ما ذكر انسب
فاما ان يكون الثاني الى آخر ما ذكره انه ليس بعد العموم كان الماهية بعد ما تحمله بل راجع الى اماته المطلوب
مان [illegible] لا يكون نوعا وجنسا الاول هو المطلوب والثاني خلاف المفروض وقال بعض من علام الى المقام
كانه اراد بالاستعداد ان يكون ذلك الشيء معدوما امرا ويكون ذلك [illegible] لقبوله وعلى الى الاشكال
انه لما ان يكون ذلك [illegible] مسبوقا بالفعل [illegible] الى ان تقول ذلك الشيء الا الى الخروج الى الفعل
فنقول انه ان يكون ذلك [illegible] فاذا ذلك الشيء [illegible] فلو كان ذلك الشيء [illegible] الكل معدوما لو ملك
من [illegible] كان ذلك [illegible] مسبوقا بالفعل قبل حصول ذلك الشيء فلا [illegible] بعده [illegible] ما نيا
بذلك الشيء [illegible] احتاج المعروض وهو خلاف الفرض [illegible] الفرض انه لا يحتاج الى قبول ذلك الا
الى الخروج الى الفعل فقط [illegible] ان صور العناصر [illegible] المركبات [illegible]
احتاج المعروض [illegible] فلا يكون محلا للصورة المعدومة [illegible]
محلا [illegible] ولعل النوع [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الى [illegible] الكلام [illegible] بالفعل
موجودا ثم حصل بعده [illegible] مقوم آخر [illegible] المقوم [illegible] الى الصورة [illegible] الصورة
[illegible] المركبات [illegible] العناصر
المعدومة [illegible] لا [illegible] صورة [illegible] تلك الصورة المركبة [illegible]

من البعض وما ذكره من الجواب ضعيف او جوهره الظاهر [illegible] ان المراد من حصول الصور الجوهرية [illegible]
[illegible] الا ان [illegible] وقال بعض من علام [illegible] الجوهر [illegible] البعض
[illegible] الى [illegible] ظاهر العبارة [illegible] ذلك في [illegible]
البعض ثم قال [illegible] ان [illegible] الصورة الجوهرية [illegible] كان [illegible]
هو [illegible] متعددة [illegible] الى الصورة [illegible] فوات [illegible]
بعد [illegible] فوات امر [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] الجوهرية [illegible]
[illegible] في مواضع [illegible] في موضع آخر [illegible]
[illegible] كان [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] في كثير من المواضع [illegible]
[illegible] كان [illegible]
كان [illegible] السطح [illegible]
[illegible] العدم [illegible]
[illegible]
[illegible] الصفات [illegible]
[illegible] السطح [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ولست القضاان يكون الصنف ان يقال فيه لفظ عين ولست من الصدد وهذا المعنى من النطقاء كتب كان منها ما كان معناه معنى الكتب ان قال لم استدل بمعانى وقوم من الكلاب الذى قبل انه كان منهما مثل المنطقة والاراح فلما يقال فيه انه كان الشى الكاتب ملا يقال ان النطق كانت السنا ما او الاراح حيز الجاهل ان يكن ان يكون كاتبا الا بنوع من المجاز بمعنى صادق لم وما كان يثل يكتب فيقال بذلك الوجهين فيقال من ليس كان بين وان الشك كان بين ادوا ذلك لان يعتبر من حيث هو حث للغير وساد النطق يكون من حيث نقل الكتابة والكتابة تقل شكلا لا نقل فيها السر ويستد النطق من حيث يتصل الى الكل وحيث لا يصح من ذلك ان يقال ما امتنع السر العدم ثم كما يقال عن كان السر الكاتب كان كاتب والعدم نفسه لا يصح فيه السر ان يقال الاتم لفظ عن فاعل يقال ان غير الكاتب كان كاتبا والا فلا كاتبا غير كاتب ثم ان لم يعتبر الكاتب بعض غير الكاتب بل الموضوع الموصوف بانه غير كاتب ثم قيل ذلك وانما لفظ من يسمع استعمالنا فيه انما على انه لا اشتد ولى ما ادها الشبه في اللغات يختلف في احد هذه الاستعمالات وحفظها بل اول ادامن ملفظ المقال القدر ان اما يجار احسن اقربها وهم كونا حيث لم يجوز اسمه وقول الشيخ هنا بل الماقولون واما انه كان من العدم وافراده الزوال المطلق الدوام لخصوص هذا الموضع وتشديد العبارة المعقود عنه وقال بعض اعلام في تفسير كلام الشيخ وحاصله انهم يعرفون في عموم الكون عن الشى نعم ان ذلك الشى فاذا كان الموضوع لم يترك ولم يتغير لم يقولوا ان الكون منه و اما يقولون في مثل هذا الموضوع انه كان عن العدم او العدم ومن بعده الى الوجود كما يقولون عن عدم الكاتب كان الكاتب واما اذا تغير الموضوع فيقولون ان الكون منه ولا يقولون ان الكون عن العدم اذا العدم نفى للصلاح لان يستند اليه الكون عنه تكرى الصورة ما ولا يستند اليه للضرورة اذا الموضوع كان لم يبق بذلك بناء على عدم تغيره واما في هذه الصورة فلما كان الموضوع حاصلا بذلك ما يقولون هو عن حيث اذا لم يكن للعدم اسم كالعدم العلم فان لم اسما له كالجهل ونحو ذلك فانه لو كان للعدم اسم محصل يناسب الكون اليه اضاف

والكلام يكون العدم والشيء قد حركانا سيقتضوا امران نسبوا الكون المتقدم ما العدم الصرح مع نسبوا اليه الاسم الضرورة فانتقى ذلك ونحو ذلك عن مراد الشيخ كما الظاهر من النظر في كلام المنقول وكلام بعض الفضلاء في تفسير كلام الشيخ هنا من حذف المضاع المعد المستعم للامانة وفي نقله ومن ليس في مواضع اخرى انه لا يجوز ان يكون شى واحد او قد صرح الشيخ في غير موضع والفارابي بان العقول هي قسمين احدهما ان يكون على سبيل الوجوب واللحوق وذلك يعض سبيل الاراده ومغايرة الفاعل والقابل واما ان يكون على سبيل الوجوب واللزوم وفي هذا القسم يمكن ان يكون الشى الواحد فاعلا وقابلا بل موصوفا بالمعلول منه على جاد الاخرى قال الشيخ في التعليقات واجب الوجود لا يصح ان يكون فيه كثرة وسياق الكلام الى ان قال ولا يصح ايضا ان يكون فيه صفات حملوها ان كانت تلك الصفات اجزاء لو انه كان يحكم بها ما دار كانت تلك الصفات شا ونقره كان وجود تلك الصفات اما من خارج فيكون واجب الوجود قابلا لا ولا يصح ان يكون واجب الوجود لذاته قابلا لشى فان القبول لما فيه معنى ما بالقوة واما ان يكون تلك العوارض توجد عن ذاته فيكون اذن قابلا كما هو فاعل اللهم الا ان يكون تلك الصفات العوارض لوازم ذاته في الكون ذاته موجود ثم تلك الصفات لان تلك الصفات موجودة بل لانها هو وفرق بين ان يصف جسم بانه ابيض لان البياض من خارج وبين ان يوصف بانه ابيض لان البياض من لوازمه وانما وصف لانه هو لو كان يجوز ذلك فانه واذا اخذت حقيقة الاول علمه الوجود ولوازمه على هذا الوجه استمر هذا المعنى وهذا لا كثرة فيه وليس هناك قابل وما على بل هو من حيث هو قابل كما على وهذا الحكم مطرد في جميع البسائط فان حقائقها انها مزهنا اللوازم وفي ذواتها تلك اللوازم عليها انها من حيث هي قابله فاعله فان البسيط عنه فهو واحد ولا كثرة فيه و لا يصح فيه غير ذلك والمركب يكون ما فيه غير ما عنه اذ هناك كثرة وثم وحدة وحقيقة كل بسيط هو انه يلزم ذلك فيكون عنه وفيه شيئا واحدا اذ الكل اللوازم هذا الحكم فان الوحدة في هذه الا هي عنه وفيه لانه متناه لوازم

ولهم ايضا مثل ما تقول فيتم من اصولهم ان الشى يجب اذا كان بالاطلاق لا يكون ذلك الا بالمادة التي حصل فيه ثم وانما حصل ان يكون صاحب الكلام من ان يكون احد حدها مما ولمن فرضا ملا الحاليون ان حضح لكون استعدادا ما ويا فيهناك كلام الذى يكون منه في استعداد غير كلام الذى يكون منه كما دون في اقتضاء وما تقاضيه كلام ذلك في مباحث الهيولى وغيرها واما اوا لهم يكون الاستعداد وقبول من خارج بل كان المقتضى لا علة جار صدوره عن الموصوف عنده تم

والوحدة في غيره واورده عليه من خارج فيه لانه وهناك قابل وهي الاول القابل والفاعل
شي واحد وقال ان الفقا العاقل بعرفته وجهان احدهما ان يكون فعل شي من خارج فيكون هو الفاعل
وهو القابل ذلك الشي الخارج والثاني من ذاته لما هو من ذاته لا من خارج فلا يكون ثم الفاعل والقابل
والوجه الثاني هو الذي نحن فيه فان الفاعل هو الباري تعالى والذي هو القابل شخص الفضلاء فلما كان العنصر هو
الذي منه وجود الشي والعلة بمعنى لا لحاق في مكان بل هو الامكان لا العقل حصول الشي
للحصول الوجود من اجزاء او بعض ذلك والمعنى للوجود وهو غير الفاعل فلا يمكن ان يكون شي واحد ٢
من حيث هو واحد عنصرا وفاعلا وكل ما يتصف بامر زائد فلا بد ان يكون ذاته علة فيها هو القابل
فان قيل فالقول في لوازم الماهية سيما الماهية البسيطة حيث يكون مقتضيه بعينها لما يتصف
من اللوازم فالفاعل والقابل هناك شي واحد قلنا المراد من العنصر ما لا يمكن حصول المعلول فيه
من دون النسبة بينهما بالامكان فهو الذي لا يمكن ان يكون فاعلا واما مطلق الموصوف بشي فذلك
لا ينافي كونه فاعلا وقابلا ولذلك قال الشيخ في تعليقاته ان جنس وفصل البسيط شي واحد فالغالط
هناك من اشتراك لفظ القابل تارة بمعنى المستعد وتارة بمعنى الموصوف وللعلم
في ذلك الشك بعينه في كثير من المواضع ايضا وقال بعض الاعلام فيه نظر لانه اذا جوز ان يكون
الشي مقتضيا تاما لما يحل فيه فلم لا يجوز ان يكون مقتضيا للشرط فاذا وجد هذا الشرط كان يحدث الحال
فيه واذا لم يوجد لم يحدث فكان نسبة الى الحال بالامكان من انه يكون فاعلا من دون حاجة
الى تاثير فيه والحاصل انا نقول ان قوله المراد من العنصر ما لا يمكن حصول المعلول فيه من دون النسبة بينهما
بالامكان ان اراد ان المراد بالعنصر ما يكون نسبة الى المعلول بالنسبة الامكانية من دون اقتضاء
اصلا فمسلم ان العنصر بهذا المعنى لا يمكن ان يكون فاعلا لكن لم لا يجوز ان يكون شي اخر لكن لا نسلم لانهم لا يقولون بذلك
لا يكون فاعلا بالشرط وحاصلا فيه ان يكون ذلك الشي فاعلا مستقلا بل واحد اخر فاعلا اخر وعلة التام

اقتضاء

ذلك

ذلك اذ يجوز ان يكون في بعض تلك الاشياء اقتضاء ناقص بالنسبة الى ما يحل فيه وان اراد
ان المراد به ما لا يكون فيه اقتضاء تام في قوله اذا جاز ان يكون في المحل اقتضاء تام بالنسبة الى ما
يحل فيه من دون احتياج الى امر اخر فلم لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ناقص بالنسبة اليه فهذا ٢
ان لم يكن اولا من ... في الجواز فلم يكون النقص منه وهل هذا الا الوقوف الى التعسف ظاهر
واضح لا يشتبه ... لا ... ليس مناط ... كما عرف ويمكن ان الشرط
شرط مقصود ان المحل اذا كان نسبته الى الحال نسبة امكانية كما اذا لم يكن له اقتضاء للمحل
تحمله ... ان يكون المحل مقتضيا تاما لما يحل فيه واما اذا كانت النسبة نسبة امكانية
كما اذا كان الحال لا حقا مغايرا فالنسبة لا يجوز ان يكون شي واحد محلا وفاعلا وهذا مبني على ان في
الصورة ... حصول الحال في المحل الا بمادة واستعداد مادي حيث احتج في المحل الى استعداد والفعل
ما ... معنى وفاعلا لان العلل الفاعلة المعينة للوجود لا بد ان يكون امرا فعله ووجوده
تام من ... بفقدان الفعلية والاستعداد لا يكون الا بامرين ولو اخرين ...
~~المحل وح ... سقوط هذا الكلام كما يظهر بادنى تامل~~ نقول اذا وقع العنصر بالمعنى المذكور مقتضيا فقضاء
لا يمكن ان يكون ذلك الشي امرا واحدا مع ... لا حاجة الى جواز احتياج الاستعداد والفعلية
في شي واحد ~~... سقوط هذا الكلام كما يظهر بادنى تامل~~ ... مقتضاء العنصر فلا يكون اقتضاء
تام اذ من ... بالنسبة الى الحال اذ ... كان فيه استعداد ... اقتضاء الناقص بسبب الفعلية
الفعلية والاستعداد للكمال في امر واحد لا ... وح ظهر سقوط ... الفضلاء ان الم
على الشيخ ... ان يكون شي واحد فاعلا وقابلا بالمعنى ... علمه ... ان
لا بد ان يكون في الشي ... حتى يكون قابلا وفاعلا شي واحد لا بد ان يكون ... العنصر وصورة فلا
وهذا ... على طريق ... فيه بعض الفضلاء ان كل ماهية ... عادة ... ما

بالنسبة الى الشي

متقومة تلك الغاية يكون ما لا ان فطر السحر ما والنوع من السحر الغير بان المعمور من الفاعل
من معلوم بالقاسر والمستر منه معلوم بالنمره ليس ما لا جله ليس لاجل حصوله في الكائن وجود الشيء
الذي هو المفعول مع فاعله فكما يختلف في الطبيعيات في الفصل الثاني من المقالة الاولى
ان ذلك على سبيل المصادرة والوضع وقد يكون الغاية بعينها للغاية كحصول لها في الخارج
ومن جملة اقسام الاول ان يكون حصول الغاية في نفس الفاعل كالفرح الذي يحصل في نفس الفاعل
بسبب العقل على الخصم ولعله اراد كان الفكر من الشيء المطلوب حصوله دارك حصوله
نفس الفاعل الثاني ان يكون حصول الغاية في القابل مثل شاهد الحركات لاحساسه كما يحسن الغاية
عن العوض بالفكر واراد ولم يدرك من ايس الى ابن فوادهم وختم الادفع او حيث يكون ذلك
او هو ما جاء الى المدرسة وشكل غاية الحركات الطبيعية لكنها نسبة الى الفاعل الطبيعي المشاهدة
كما لا الكل العادة من الفوة السابقة بأن فاتها حصول ادماد في المقدار والزيادة في المقدار
كمال الجسم الذي هو الموضوع لا الفاعل النوع في النفس النباتية اما ان لا يكون الغاية في الفاعل
ولا في القابل كمن يفعل فعلا لاجل رضا غيره من لا يشاهد ما لا يعمل المعلم في هذا المعنى نظر
فان شئت ان تحقق بالغاية بالمقصود لا لحسب ان يكون امرا عائدا الى ذات الفاعل اما هو فاعل
لان غاية الشيء وكمال ما له من فعله في القابل لكون كونه من الامر العام له كمال المطلوب كما في
وكون الناس في غاية النشو غاية مطلوبة للقوة المنمية التي في النبات ولا يكون الشيء كما ادرك
في حيز ملائم له مطلوب لطبيعة المؤكد وكذلك من يفعل فعلا لرضا فلان لا ان يكون غاية فعله الا ان
قرابته امرا يعود الى النفس فكلم رضا فلان او فرحه بذلك او ما في هذا المعنى وان كان النوع
الضا غاية اوفى حق لكن الكلام في ان رضا فلان من حيث انه امر خارج عن الفاعل او لا متوسط
منه امر فعل ليس من حد الغايات المناسبة المرشد لى هذا ان الغايات انما يراد بها المبادي

قال

فان كان الفعل من المبادي متربة كالاعمال البدنية من حيث صدورها الواقعة عن نفس كان مثل
كانت فيه لفايات من سنن الغايات شيء منها فان اجابة تحقق المبادي فالغاية المعنى للفاعل
النفس والحال التي للحي والطبيعة للطبيعي انتهى وبه اي هذا امر غير متوجه لان المراد من العلة كل
النفس امر من الغايات المتوسطة وما غيره والغاية بالذات عن هذا لا يراد على النفس
قال هنا ما هو عبث بتقبل ان هو لم تكن لم لكن علة غاية امر محتاج الى البيان لان منها امور
نظر بها انها ليست لها غاية كالعبث وتحيط من الشك الذي ورد على ان شك ان لكل
فعل غاية والغاية من التي الذي تكلم فيها وفيها امر ثاني ذلك او كونه ان يكون لكل غاية غاية الى غير
النهاية كما في انتهى من الكلام وما يحتمل من ذهب ذلك لكان السائر ما لا يكون امر يشكل او يمنع فيها
فاجاب الشيخ بما ذكره ودفع برهن خفي والخوف منها بعض الفضلاء انه حج الكلام في وجوب
الاستعمال فللعلة الغائية هي في سببيتها سبب لان تكون سائر العلل موجودة بالفعل
مثلا من حيث شبهها ليست علة لوجود العلل بل من حيث كونها علة اما الفاعل فظاهر واما القابل مثلا
الخشب مثلا امر موجود مثل العلة الغائية وهي العلة الغائية من حيث شبهها ان يكون تلك
الخشبة مادة للصورة المقصودة فان العلة الغائية كونها مادة لم يكن واما الصورة فلان الصورة بعينها
موجودة في الذهن والخارج وجعلها صورة بالفعل لا دة خاصة كالسرير اثر العلة الغائية فكل
بعض كالملائم من ان الفاعل ظاهر اذ العلة الغائية ليست سببا لوجود الالات الفاعلية اما في الغير ما
فلان اذ العلة الغائية علة لوجود الغايات لا سبيل لعل انه لانه قد يمكن الصورة والمادة بل
من جهة علتها ان وجود المادة والصورة فقط انتهى والسحر بانه او ما يجريها للعلة
الى الطبايع ان انما للطبيعة غاية كالمادة التي فيها ماء واق هو العلة المحركة لما الى
تحركت الى الغاية لا يمكنه الا بها ان يوجد في حدها محجا من جهة ما الصورة هكذا

نسخه

[illegible] مثل وجود الصورة في نفسها بل قبل وجود [illegible] مادة بعد الفاعل [illegible]
الى الغاية وقال بعض [illegible] السقيد [illegible] [illegible]
[illegible] او [illegible] فانها [illegible] المتوسط [illegible]
المقدار والبياض [illegible] جسم واحد [illegible] [illegible]
[illegible] الكيف فانهما يجتمعان في جسم واحد [illegible] التناقض [illegible]
[illegible] العموم [illegible] الاختصاص [illegible]
[illegible] بان [illegible] [illegible]
[illegible] العموم [illegible] ذلك [illegible]
[illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible]
انه القائم [illegible] لا العين [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] العقد
[illegible]
[illegible]
[illegible] واحد [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ذلك [illegible] بعض [illegible]

على

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين [illegible]

١٤٣

على مسئلة الجزء [illegible] في صورة [illegible] الكيف [illegible]
[illegible]
[illegible] التخلخل [illegible]
[illegible] كل واحد منهما [illegible]
[illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible]
[illegible] واحد منهما [illegible]
[illegible] واحد [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible]
[illegible] بعض [illegible] صورة واحدة [illegible]
[illegible] واحدة [illegible]
[illegible] صورة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

لانه منه المستدل وهو وجه من آداب البحث والنظر وما شكل من الساحق والمجرد ليس مما لم فيه
او ليس منهما فانه الخلاف فتدبر   فنقل ان الغشا يكون في الجسم اي داخل تحت جنس الجسم
التعاد بين ما ان الغشا تحت جنس الحارة والباردة واما داخلا للفلك لا حقيقة ولا تعقلا فانه
من سباع الفلك الثقل والخفة اشياء للاجسام العنصرية المنفردة تحت جنس الفلك
من غير ان يكون منهما متوسطا فذلك ليس بالمتوسط الحقيقي بل بحسب ظاهر اللفظ   مما هو المعانى
التي تغاير بالمجرد بعض لا يوجد في مقصود جعلها موضوعا بها كما بين في كتاب البرهان
واما الاطلاق فالمراد به ان هذه هي كامور المشهورة ما انها متحدة وهي المادة ثابت واما ان
تجرد عن المادة واما ان يكون متوسطا بينهما وهي الامور التعليمية كالخطوط والسطوح التي تفارق المادة
في وجودها دون وجودها   فانه كان من هذا الحاصل الدليل ان عدم الساهر اما ان يكون
بمجرد الطبيعة من حاجة الى امر اخر ان يكون كل نوع منحصرا في شخص لا يتخلف
واما ان يكون لانه مجرد عن المادة اي المعنى التام الموجب لعدم الساهر كونه مجردا
عن المادة واستعداد العلة الموجب لعدم الحلول لازم كون المادة علة ومعلولة للصورة
واما ان يكون عدم الساهر لا يوجد علة خارجة ولا يكون البعد ما لا يتمسك به
عدم الساهر فيه ولا يكون ذلك لا انه لا يكون البعد ذو مادة وهو الدليل ما ان يطلب
البعد حسبه نفسه في الخلاف بالطول والعرض وغير ذلك مما هو خارج عن المقصود وكلام في بعض
مواضع الشفا صريح في ذلك وقال بعض الاعلام عليه فان لكونه لانه مجرد عن المادة فيه
ظاهر الا ان الانسب ان يقول ان لحوق الساهر والشكل باعتبار المادة مع ان المادة ليست مقصودة
عندهم   بل وجود البعد عن تقارن حال للتراخي المادة على ذلك المذكور في مواضعها   فلك
متوسطا بنا على كونها محتاجا الى المادة بحسب الزوال ومستغنية عنها بحسب الحدود   سر انه

وهذا التي عبر عنه في كلامه وكانه للظهور

من ذلك كالتعاليم الساهر من فوق البعد   غير مفارق على جهة السلب لا على جهة العدول التي
هذا التحصيل نفي بعضها غير مفارق وفي بعضها غير مفارق ومعنى الكلام على الاول انه اذا عقلنا
صورة من شأن ان ينحصر في مادة الاشياء صورة ثم تعين غير ملاحظ معنى الخارج عن ذاته بعد عقلنا
موجودا وحده من حيث ذاته فليس يجب ان يكون في نفس الامر وحده ومفارقا فان يكون متعلقا
بالمادة من امور المغايرة فان الشي الذي هو مخالط لغيره في الواقع اذا اخذ لا بشرط من حيث هو
اي من حيث نفس ذاته غير مقارن على جهة السلب بمعنى يصدق انه ليس هو المعدوم من حيث هو
مفارق على جهة العدول على ان يقال انه من حيث هو غير مفارق الذي يعم منه المغايرة
بالعوام بمعنى المتصل الوحداني صفة للعدول او على التسمية التي ان لا يصدق ليس يجب ان يكون وحده
ومفارقا واما على التسمية التي يدل مفارقا فمعناه ظاهر من العبارة فهو يعقل موجودا وحده من حيث
ذاته فليس يجب ان يكون في الملحوظ بهذا الوجه اي ليس يجب ان يكون وحده ومفارقا في الملاحظ
العقلية بمعنى الانفصال في الوجود ان كانت ملحوظة   فان المخالط اذا اخذ من حيث هو هو غير مقارن
على جهة السلب لا على جهة العدول وعليه كان معنى قوله الذي يعم منه المغايرة بالعوام صفة للسلب
لا العدول وعليه كان معنى المغايرة بالعوام المغايرة بالجملة والعوام الذي هو لا المتصل الوجودي واما
معنى الكلام على التسمية الثانية فظاهر بالمقايسة على ما ذكرناه ونقل بعض الاعلام من جملة العنوان غير مفارق
وقال يحتمل ان يكون غير صفة ما ويكون مفارقا صفة له او خبرا بعد خبر او يكون غير خبرا له ولا يحتمل ان يكون
خبرا للمخالط مفارق فان يكون المعنى ان المخالط من حيث هو هو مفارق ومفارق لما في الخط فمعنى ان ما في الخط
ليس داخلا في صورة وحقيقته لان يكون ذا منفكا عنه غير متقوم به وان المخالط من حيث هو مفارق اي
لما في الخط يكون مفارقا عنه بمعنى انه ليس ما في الخط داخلا في صورة المعنى انه منفك عنه وغير متقوم به ويحتمل
ان يكون غير منون بل مضافا ويكون المعنى ان المخالط من حيث هو هو غير مفارق عما في الخط بمعنى المغايرة

كانت مغايرة

ان كانت ملحوظة في الوجود

في القوام ان لا يكون منفكا عنه غير محتاج الى التقوم لكنه معارض عنه بعض قوم وخوارق صوره
وحقيقته والعلم بكمال كما ان يكون من الشيء الذي يلزم منه صفة للعدول وعليه الاحمال التالي مطلقا
للسلب لكن عليه على وجه كان لا نعلم وجها لان السلب والعدول كما ان فكل من معنى المقام
الذكور وعلى المعنى كما ان يلزم السلب والعدول جميعا وعلى المعنى الثاني لا يلزم شيء منهما انه
انتشر مما فيه فتدبر بعض ذلك لا يكون الشيء واحدا بعض مستقلا ان حققتم لانهم كما انهم
واحده فيه وجوه حيث قال لجواز ان يكون معنى الحد مشتركا يحمل واحد لا انه في الحال بعرضه
القوه النطقية لو احسها العارضة ماخذه صورة معقولة اي كمحسوس خصها على العقل متقررا عنه
ذلك التعقل لم يبعد صورة معقولة او نحو فكان ما ان كل شخص كما لا يخلو الا ان المستعد حصل ما يشبهه
ان يستوي تصوره الا الخيال والوهم فلا يكار لم اقبل ان صورها واحده فلما كان مثل صوره
شخص نوعي واحد حيث على الوهم بعد ان لم يحصل له ما يسمى في النفس لم ينتزع عنها العوارض
حوث حتى مستعده غير الشخص او لا فما كان كل ذلك بعقل ان مان ونحو على الحد
والوجه الثاني ان حصل الكثرة من نوع واحد انتزعت عن العوارض فعوم الحكم والحصول في العقل
صورة واحدة فلا يخفى ان الكل تحدى العقل بس واحد الحافظ بعضه والوجه الثالث ان
المعقول لو لا كثرة الموضوعات في الوجود او العقول لما ان يكون نكسها الا كثرة في الوجود بل
مثلا اذا نبت كثرة الموضوعات بعض كلامه على كثرة الشيء لم يلزم من الصورة المعقولة وجودا
وكان الوجود حينئذ واحده وليس لها حال شخص كالانسان والكرسي مع بعضه داخله سائر
وهذا الكلام مما اشاره الى الوجه الثالث وحمل العباره ان يراد حيثما ان صحمص
لما نسبته مثل لو كان ما سبق الماده عمر ومثلا كما اذا كان نسبته الى الماده التي سبق
اليه انها نسبه زيد ما لم الى التي للماده لا فرق في حمل على سعداءات الوجه بل نحو ما معنى ماده زيد فان

بعض نسخ الوهم

عنده الحافظ هو

كان نسبته زيد هو

ثم

يحصل منها بها الشخص الواحد بعينه شخص انه يوجد في تحمل الكلي الا ما ليس المكثر الا باعتبار المواد
وقال بعض الاعلام عنه بهذا الكلام بها الظاهر مما لا يخفى لم لا يكون لكن مراده مال ان يراد
اذا اوجد عند الجسم وخصائص حصلت فيه الماده المخصوصة كان بها الوجه الى ما الذي يوجب تلك
الماده او المراد ان كل واحد من الشخص لو لو فرضنا ما سبق الماده بها ما لم الى التي في مع
عمر وكان يحصل منه الشخص الواحد بعينه شخص عمرو كما ان في الحد حاصله يكون المراد بحصولها
ان الى ان ما اذا وجد عند جسد سى الى الوهم كان حاصل منه هذه الصورة مال ذات غير
مال المعنى ولو كان المعنى لا نشرك نفس كثير كما لا يعلم القول بلا وجه للعدول من كل
بها المعنى الظاهر الذي يتعلق به الوهم كثيرا ويكون اسلطا بعدا موافقا لكلام القوم الا المعنى
لا حد الذي هو المطابقه الذي يصرح جدا واصلا ولكان كلام مطابق المعنى ولا كلامه في الشيء
مطلقا انهى ولا يخفى ان الشيء يكون مشتركا بعض ان يكون في الكل واحده واحده ما به لو حق
والعوارض السبعه وبدل العوارض مع لقاء ما وتساوي احوالها على الكل ذلك واما يكون معنى
واحد الحد على كل واحد من الشخص فيطلق نوع واحد والشيء يغير لحد المذكور في كلام القوم مال كاد
بحسب الحد ولعله بما لو وجه المذكوره وقوله بها العاقل مال المعنى ولا بها الكل لا يشترك
محل نظر وحمله على ظاهر العلل الوهم محل نظر ولو انه مما لو احتمال الكلمات الوهم ان كان مراده
المقدس على الشيء فكلامهم غير ظاهر في هذا الباب وان كان المراد الماهيه عنه مطلقا فعليه
ان يفهم يطلق كلامهم اما اذا فرضنا معقولا فرضنا مثلا هو هذا البرهان ان
مع العلل والمعلولات المترتبه ادا وجدت جهاته منتظمه كان هناك
معلول محض على جهه والا ان الحكم ان يكون الواسطه في السلسله واحده ام
فوق واحده ان الطرفين حاصل للسلسله الحكم ساقطه ما ادام حق لا تتناهى حاد

كان نسبته زيد هو

وذلك لان عبارة محصلة لان مرجح العمل لو لم اذ علم لما المعلول [illegible] ان يكون الكل [illegible]

المراد جملة السلسلة [illegible] المعلول [illegible] والمقصود [illegible]

[illegible]

ان يكون [illegible] على [illegible]

[illegible] واعلم ان صاحب [illegible]

[illegible] ان كان جميع [illegible]

[illegible]

او يكون شيء منها فيه المعنى الاول من الشرايط لعالم انه كان شيء يكون في معنى من اعلاه اسم ورود دليل
المعنى عنه احوج الى العقل حال الخبر ومن اعلاه اسم الخبر وزوال ذلك المعنى عنه احوج الى العقل
في هذا ان الاطر كان عن الخبر اذ الخبر ذات خبرية   ويكون العقد اذ السلم في الموجود
الى الموصوف اولا والشيء هنا محمود ذات كلمة اه اعمال بعض [illegible] وهو ما دام الحكم بالنسبة
الكائن له الموضوع اسم وما منها ان تعتبر النسبة الى الموضوع بالوصف وما لها الحكم وهو ان الحكم
الا النسبة الى الموضوع بالوصف [illegible] معتبرة ذاته على ما مر سابقا فقال بعض الاعلام هنا
ليس شيئا او غيره ما سبقه محل نظر   فليس كما ان الكل الهواء يحمل الماء لا سابقا في [illegible]
من الماء والهواء بعض الحمارى كما على الطرفين والمعترض يقول اما المسلم ان الهواء يحمل
ماء اي [illegible] الماء [illegible] ان لا يحمل الى [illegible] ان يحمل
الى ان [illegible] يحمل الى [illegible] رجوع الى الماء وقال بعض الاعلام هذه العبارة ليست بجيده
وكان الظاهر ان يقال ليس كما ان الماء يحمل [illegible] ان يحمل الهواء بعض
ذلك [illegible] ما [illegible] ان يحمل [illegible] الى [illegible]
ولا يكون ان ظاهر هذه العبارة الى [illegible] خلاف المقصود لان [illegible] الماء ويحمل [illegible] ان
في سحابه [illegible] للماء ويكون [illegible] الكلام [illegible] ان [illegible]
للهواء سحابه الى الماء وايضا وليس [illegible] سحابه الى [illegible] مقابلا [illegible] السحاب الى الماء
فالكلام غير وجيه   [illegible] العنصر [illegible] حاله [illegible]
ذلك العنصر بالفعل الا ان يكون [illegible] الشيء [illegible] العنصر عنصر له او [illegible]
لما ان [illegible] الشيء [illegible] العنصر [illegible] الطبيعي [illegible] ان يكون
العنصر لا يقوم بالفعل الا بان يكون [illegible] العنصر [illegible] بالفعل الا بان يكون [illegible]

١٤٦

او يكون جزء الشيء الذي هو عارض العنصر عنصرا له كما لا يمكن الشيء كالياقوت فانه كمال الجوهر
من الهيولى والصورة [illegible] العنصرية وقال بعض الاعلام الشيء [illegible] وكلام [illegible] ان يكون
وهو كالمزاج الماء خاصة ان العنصر لا يقوم بالفعل الا ان يكون جزء الشيء كان ذلك الشيء كالكمال
جزء الجوهر مثلا ان الهيولى لا يقوم بالفعل الا ان يكون جزء الماء ومثلا [illegible] الطبيعي ان يكون جزءا
للياقوت مثلا انتهى والكلف [illegible] ظاهر ولا يوافق ما عندنا من النسخ   ان يكون جزء الجوهر
او [illegible] وفي بعض النسخ [illegible] وفي بعض النسخ [illegible] لا [illegible] ظاهر و[illegible]
العنصر الى [illegible] وكلام [illegible] ان يكون جزء الذي لا يكون بالفعل الا ان يكون جزء الشيء
الشيء كالماء او [illegible] كالهواء   وليس ان [illegible] السحاب الطبيعي لعل المراد [illegible] الطبيعي
او الكيفية [illegible] الجوهرية   [illegible] الطبع [illegible] المزاج [illegible] لا [illegible]
[illegible] بعض الاعلام وقال لا [illegible] بعد حصول المزاج [illegible] المادة الى الصورة [illegible]
بل حصول الصورة [illegible] المزاج [illegible] القسم الذي [illegible] المادة الى
[illegible] المراد بالمزاج [illegible] المزاج [illegible] الى المزاج [illegible]
[illegible] المادة مع المزاج [illegible] كان [illegible] المزاج [illegible] العناصر
[illegible] الكمال [illegible] الصورة [illegible] حصول تلك الصورة
مع [illegible] الصورة [illegible] المزاج [illegible] حصول
[illegible] الصورة [illegible] المزاج [illegible]
[illegible] المزاج [illegible] الشرط [illegible]
عند حصول الصورة [illegible]   والبسائط [illegible] الجوهر [illegible]
الى ان [illegible] وقال بعض الاعلام [illegible] البسائط

كان [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] العنصر [illegible]

فالاولى حمل كلام القاضي على انه لو كانت مقومة الصانع لكان يصح فيما هو مراد الشيخ اذ على هذا يكون الباطل
ومن هذا ما يصل العقول المادية والهواء حيث يحمل كل منهما الى نوع اخر من الكلام لا وجه له
ان كان صح منه لا عراض فان كون الامكان متعلق بكون يعطل المراد ان كون الامكان متعلق كون احدهما
كون الهيولى المشتركة وما يشبهها كون الصورة الجرمية وقال بعض الاعلام من عرف ما ذكرنا ينبغي ان يتفطن
للكلام منهما كلهم من وجوب الشاهد قال بعض الاعلام ظاهره ان كلام من اللوازم ليس ان يكون منهما
وانت تعلم ان الكون لا دليل منهما متعلق بمقدمات الطبيعة الى حكم الى على ما نقلنا منهما ليس دليلا
الا غير النهاية وحمل الكلام على ان لكل واحد منهما حكم بعض من وجوب الشاهد ومنه يعدم ان قوله فهو دليل
القائل الغني المذكور على هذا تشهد وانت خبير بانه فالجواب عن ذلك ان يقال
قوله قال بعض الاعلام انت خبير بان العرض لا دليل القسمين المذكورين لتصاغر من القبيل فكان منه
ان يلام لانه القسم الثاني الا ان يفرق بينهما بان من القسم يشمل ما اذا اريد الموضوعات في المستقبل
لا غير النهاية يكفي ان يكون تكلفت انه على من الاثر ما اراه في الطائفة مكن انه من علم بما سلف تساوي من الموجود
بالفعل ايضا والمراد ان منه من لا من احوال الفلك لبس تسبيحا ان الحركات لا وضاع لطبيعتها حيث تكلم
هنالك هي ما سلف واما في حركات الفلك فالوضع متصل بحكم الماضي لا المستقبل فان الوجود وجود الجسم الفلكي ثم
المتكلم في الماضي بعينه بتمامه بلزم تسلسل حاصل الوجود وما ظهر لطلائه بما سلف فالوضع ومابعد الوجود
به الماضي بعينه وانه ادخال الشيء موضوع من الفعل يمثل موضوع كل نهاية ولم تعقل بعد فان
من ملكه ان يعلم من العلم من استقم الى الجواب في تحصيل الجواب وجاز ادها الشيء من ادخاله وقال
بعض الاعلام من الشيء اما او سوى ما ذكر فيلزم اما فيه نظر وكل يحوي الذي بالذات هو
في حصاره واحده من المعلوم ما استواء احوال الانقسام في الكون والفساد والشر الى من احب لكن
في الكون والفساد وقول بعض الاعلام من الشيء بين ولا يبين انه فهو ان ذلك من جهة ما هو
ذو غاية الذي يطرح كلامه بالمراد من عرضها فهما ان الغاية العقلية ... مقصود من لاعلام وما قال بعض الاعلام

ولو كان بسائط ... الوجود ... لكان ... الاسافل ... ليس ... انه

وجه

حيث يقول بحركة اذ لو كان الفعل الفعلي بحصر الغاية ما عدا اربعة فعلية من العامل الغاية السلام
ان يكون لكل دورة تامة لذلك لجواز ان يكون القصد حادثا من فعل في الحد والانقطاع على ان القول بطل
ان يكون القصد الفعلي فقط لكن لم يلتفت لاكل قصد ومما يعرف كون الاثر مما العلل من كلام
ان الاشراع ان حسن اسم ما قال الوجود بغيره والعدم بسبعه في انه وهو ان اتصال العدم لم يكن بيس ما
بالزمان والغير وهو الامر المقر الذي اشار اليه سابقا الكلام حيث قال لكل شيء الا الواجب الذي هو له
واحد والموجود الذي هو له انه موجود هاهنا مستفيد للوجود عن غيره وهو الذي ليس له الا ان ادراك
التي ممدوحا فعل ذلك معنى ما ابداع وعلم لكونه شاملا للاثر سوى ذات الواجب تعالى انه
وما سواها ما يسبق الظرف فرقت من عدم محض بالسرمدي مطلق من ما ظن ان بالغير هو
فعل انما سمي العدم الاول والاخر فليس حرمة سبب وجوده القياس الى من المعنى مرسوم العلة
على المعلول من بسيط مركب منبسط بالنسبة الى كل بعض اقرار المعلول وجوده في بعض او غيره
دون بعض وان كان لا اقرار المعلول بترتيب ويكون باعتبار اخر حركة اليه من المادي لا اعتبار
وقال بعض الاعلام من الكلام فان ظهر منه فصل اذ كان اعتبار الحدوث ان لا يعني لا اقرار
ان يكون سابقا على وجود الكل فان ذلك باعتبار الحدوث حتى لا يؤثر سابق على وجود الكل بالذات
الا ان يكون المراد الخاص يعني لا اقرار ليس زمانيا باعتبار الحدوث وهو كان ... وانت خبير
فالكلام ان يعني جميع الموجودات بالقياس الى العدم والمعدوم بالمعنى الاول للابداع
الذي الكون لما وجد عنه يعني ليس الكون لا جهة ما هو حد لما او الكل العدم الذي الى فرداته اذ ما مثل ماسنه
الى بعض الاشياء لذلك دون بعض على الكون الذي يكون الكون اسبق العدم مطلقا ولكن ان كل الا
ليس لكونه لما وجد فيه ان يطلق تسلسل شرايطه فلذلك هو لا بداع المطلق بعين هذا المعنى هو لا بداع
المطلق وفي تفسير مطلق لا انه الشيء الى هو الشيء الى جميع الممكنات ان الحدوث مع الترك

لم يكن قطعيا وفي امره

بين ايجاد العدم — كان يعود ان لم يكن ما قبل ... ان لكل حادث ليس سوى كما لا بعد ان لم يكن بعده ما لا بداية له عشر

من الوجود بعد العدم — في الحوادث المعدة الماضية ان يكون كل حركة مسبوقة بالموجود بل على سبيل الوجود وسلسلة

الموجودات المتسلسلة لا الى الحوادث المتسلسلة سلسلة الموجودات على هذا الوجه وما بعدها

من علته الموجودة على الوجه المذكور فلزم ان يكون امر خارج عن السلسلة موجودا بعدم الوجود السلسلة

كان ومن يقول يكون كل حادث عن الليس المطلق ... بعدم ... الشيء بالمطلق ...

وهو مستلزم بطلان التسلسل ... ان ... السلسلة ... ومن ... علام ان يكون

مراد الشيخ ... ان مراده ان كل ما ان ... في الاصطلاح ... بعد ما لم

ما لم ... العدم ... ان يكون ... ليس ... بعد العدم بعد ما

فقط ... يكون كل حادث عن الليس المطلق وهو ... باطل لكن ... ان

كل حادث في الاصطلاح ... بعد العدم ... لا ... لا ... الذي لا يكون

بعد العدم ... ان ... حادث الا ان ... مراده

... ان كل حادث المعنى المتحقق

في جميع ... الذي ... كما قال ... بحث

الحدوث الذاتي ... يكون كل حادث عن الليس المطلق باطلا بل

لا ... بالمقام ... مراده ... ان كل حادث ... من العدم

الى ... الوجود ... ولكن ... الذي يكون ... العدم

المطلق ... انه ... تحقيقه ... عن ... كل حادث

في هذا المقام ... [illegible] ... الى ... الى

وهذا الذي في الوجود ... فهو مبدأ وجود كل شيء لان كل ... — ... ان هو

...

١٤٨

... على ... ان ... الواجب الوجود ... الواجب الوجود ... ان يكون

هو مبدأ وجود كل موجود ووجوبه ... لا ... من الواجب ... بغير

... الصفات ... الصفات ... الا

الى المقدسة الاخرى الذي ... عنه كل وجود ... كل موجود ... وتعلقه ...

... ان ... بعضها ...

... جميعها ... مع ... الوجود ... وهذا

... يعني وجوب الوجود ... الوجود

مراده ... الوجود ... الوجوب وان كان ... لفظ

— المطلق المعنى المذكور — ... الوجود ... ان كان ... وان كان

... تلك ... واجب الوجود مطلقا ... بعينه ...

لا ... الوجوب ... لا ... لا ...

الوجوب ... الوجود ... ان يكون ...

... المتعلق ... صاحبات ...

... الذات ... فهو موجود الوجود ... عنه

ان ... كل شيء

وجوده ... ذات الواجب تعالى ... الوجود ... الفضل

... الوجود ... ان يكون ... وجوب الوجود ... عن

— ... هو — الوجود ... ان يكون ... الوجود ... الوجود ... لا

... الوجود ... واجب الوجود ... الوجود ... ما ...

حيله على سياق ما ذكر هناك ان لا يكون في الوجود اختلاف بمعنى الوجود وذلك لانه
الا بان يقال ليس بممكن وجود حقيقة سوى ذات الله او ذو افراد الوجود منساق على سياق التخصيص
ولو كان يمكن وجود حقيقة هو الواجب كان ذلك الواجب حينئذ كالاول في كونه مجرد الوجود بشرط الا ... هو
وهي بزيادة لفظ الوجود في العبارة تنبيه لذلك وكذا في قوله ولكن غيره يحتاج زيادة
وعليه الكلام الباقي قوله لوجه ... الملابس لا السبعة والجنس من وجه هو يقبل ... يكون باده
ما لو رغم ان الجنس باعتبار الاعتبار حسن وما لا اعتبار لا فرق ماده ولا ... اراد الزمان
التي لا يعقد النفس مطلقا ... وان الجنس انه ما يمكن ان يكون بمراد ما هو بالوجود
بالفعل كان لا في موضوع والثاني انه الموجود بالفعل لا في موضوع والمراد ما الجنس هو الاول لا الثاني
فان حصوله في الوجود للاول وان قيده في الا المقام مسلما انه بها ان المعنى الذي هو جنسه
واجب الوجود فليس هو موجود في شي آخر غيره ومنع عليه ان الواجب الوجود لانه لو لا ذلك الواجب
الوجود ليس بشي غير ذات واجب الوجود المعنى حينئذ وجوب الوجود وهو امر في قولهم واجب الوجود
لا شريك له يكون ما يوجه هو الا يعني الا الشخص المعنى الواجب الوجود واما كونه يعقد الا الا
الشخص حينئذ لا يعقد على غيره لنفس حقيقة انه يكون نفس حقيقة وانه حيث انه ماهيته ... متشخصه
بهذا الوجه اما ليست المعنى بعين الحقيقة النوعية واما ليست ... الكلي ... الماده فان وجوب
الوجود ولا حقيقة المقارنة بعين وجوب الوجود ليس بمعنى يكون ... انه يتصل منها ... ذلك الا
ان يكون واجب الوجود ومن كان كذلك لا يلزمه ان يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف ... الوجوه
مرتبة وجوب الوجود فلا اختلاف ... الحقايق بان يكون ... ما ليست الذات
الحقيقية لا قطعيات الشخصية اما ان يكون وجوب الوجود لها ... الثاني ... الا ...
فرض ... وجوب الوجود ... الا ... بمعنى وجوب وجوده ... المعنى الوجود ...

ارض

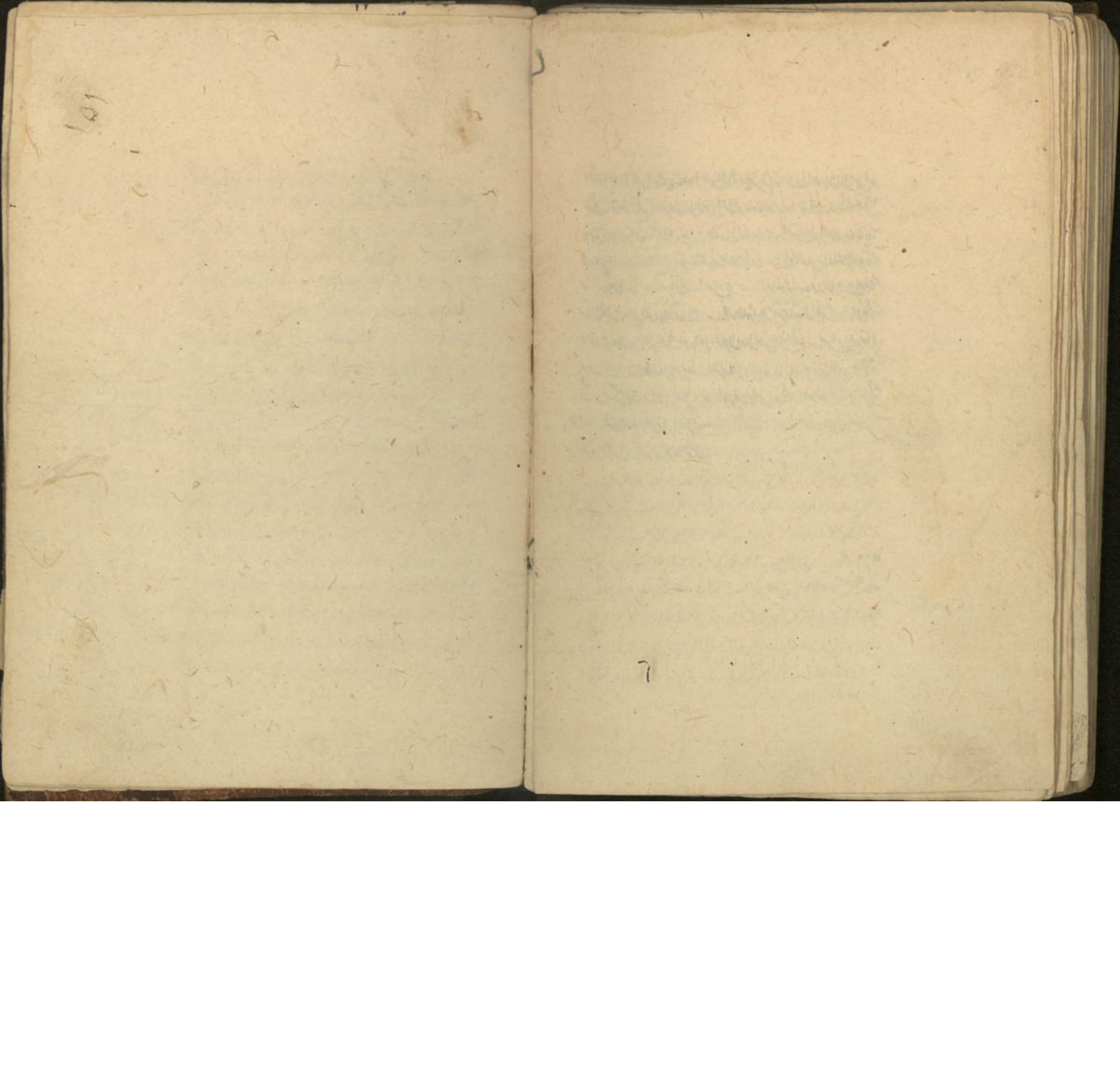
فرض ... ان ... وان كان ... فضله التقا ... ومن ... ان ... وجوب
الوجود بمعنى موجود وارادة العلة وهو فرض ان معنى وجوب الوجود ... معنى موجود ... اذا
بالمعنى الاول ... المعنى الاول ... ان ... فضله ... اليه ... الفصل
معنى وجوب الوجود اما ان يكون وجوب الوجود ثم ... اما ان يكون وجوب الوجود
... معناه وحقيقته ... وجوده او يكون الزيادة ... معناه ... الاول
الوجود ... الاول لا اختلاف ... الذات ... الشخصية والثاني على ... ان
كالفصل ... اما ان لا يكون وجوب الوجود ... الزيادة ... معناه ... او
في وجوده ... اما ... خلل ... معنى وجوب الوجود ... كل
كل ... الواجب ... هو ... ان الان
معنى وجوب الوجود بمعنى الوجود ... الواجب ... العدم وليس من شأنه ...
... الوجود والذي هو ... شي ... الوجود ...
ونفس معنى الذات ... الى ... لا ... الشي ... العدم
موجود الشي ... ليس ... الوجود ... الشي ... الا ...
ذلك ... العدم ... العدم
العدم وليس من شانه ذلك وكلا ... الماده والفساد
لان ... الماده ... صورة ... او ... الى ... او
ذلك ... بلا ماده يكون ... ولا يكون الا بالماده ... واما ...
... يعني ... الا ... بعد ...
... ان ... في بعض ... واما ... ومعناه ...

معنى وجوب الوجود

والافراد ... الكاتب ... مقابل ...

ان يعرض عرف ما عرف من الكلمات السابقة من جعل المراد ما لحقه الوات
ح المتعلقة الوجود فلا يصف بعد من سلالة التي يعرض وان كان بالسلوب والصفات لا يقيم
او المراد ان لا يصف الا ما لانه بالسلوب ولا اضافات في الحق الصحيح وان اذا كان حقيقته
ومعناه كالسابق وما يكاد من اضافات لغير اما سلب الا اختلاف العقل
لكان الحق والزائد في الكل اعلم ما جملة النفي وما كان من اضافات كلها الزائد في نفسه الكمال
ولم يعرضه على طريقة لكن ليس من ينكل الوجود معه وان الوجود وان وجود حقيقي كما شاهد ذات كل اول
التي يعرض الوجود وان يقال كل اضافة تحصل الوجود من الوجود اما عند الوجود الوجه ما
وهو كل شيء بلا اجماع الفقراء اما لكن طريقه العبارة ان رجع الحقيقة كالاول تعالى المعنى
على لا دال ظاهر ولعل المعنى على الكل ان كل اول جميع الكل شي لكن الوجود العقل النظاهر ان له
تعالى حيث انك تنظر شي كالصور والكل الذي من حيث لا يمكن منا المعلوم وللكلام معنى اوساط
وهو كل ليس وهو الظاهر مناسب ما ذكره الفاراني في الفصوص حيث قال ان واجب الوجود
مبدأ الكل فيض وهو ظاهر على الكل من حيث الكثرة منه فهو من حيث هو ظاهر اي عالم بذاته فينال
الكل من ذاته فعلمه بالكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته فكثر علمه بالكل كثرة بعد ذاته ويتحد الكل بالنسبة
الى ذاته فهو الكل في وحدة ومعنى قوله واجب الوجود مبدأ كل فيض ان واجب الوجود مبدأ لحصول
كل موجود وظهوره ومعنى قوله واجب الوجود ظاهر لذاته بذاته يعني انه عالم بذاته لذاته لكن السبب
لان العلم هو الظهور عند العالم وهو كون الاشياء الاشياء معلومة فكذلك العلم هو كون الشيء للعالم
كون هو هو واحدا حاضرا عنده اي غير غائب عنه فكون عالما بذاته هو انكشاف ذاته على ذاته
لما كان مبدأ الكل فيض وعالما بذاته والعلم بالعلة مستلزم العلم بالمعلول لزم منه علمه بكل شيء في العلم
المعلول للمعلول وهو من حيث الكثرة منه على ان كل كثرة خارجة عن ذاته كسبها النهاية كما

الظاهر في الكل الاسم الظاهر الذي اوما بعض الشارحين معنى قوله واجب الوجود مبدأ الكل فيض ان
تعالى ابتدأ انه ظهر في جميع المظاهر بهذا الظاهر بذاته المظاهر وما شاء لكن ذلك لا يوجب تغير في ذاته
وقوله وهو ظاهر اشارة الى انه تعالى هو ظاهر في المظاهر اول وما المقصود ظهور الظاهر هو ما كان
ظهور جميع الممكنات بالفاظ متطابقة وظهوره على الاحكام المشتركة بل هو العام بذاته الى العموم وجميع
ما سواه هو دون الصور والكثرة في ذاته امر وهو بعد الوجه ما ذكرناه وهو الاوضح حيث هو ظاهر
على الكل من ذاته معناه انه تعالى السبب ومظاهر الذات معلولها فنال الكل من ذاته اي يدرك
الكل من ذاته لان العلم بالعلة مستلزم العلم بالمعلول وقال بعض شارحي الكتاب يعني ان تعالى
من حيث الذات مظهر وهو اوفى سلك الكثرة التي هي الماهيات واعلى وجودها المعنى وان ظاهر
العالم باسمه مظاهر نفسه الى التي هي ظهور ما انه اثبات امر وهو بعد الوجه حمل كونه فنال الكل وجميع
بنفس الكلام بما ذكرناه وهو ذكر من علمها بالكل كثرة بعد وانه اشارة الى العلم التفصيلي والى ان العقل ذلك
كثرة في هو حين ذاته على الوجه الذي ذكرناه



قال الاول يا عسا ان لم ما بسه مجرده اى العامل بهو الذى عنده صوره مجرده فى سواء كان
ذلك الشى ذاته او غيره والحصول عند الشى يعم عموم المقارن فيه اعم من ان يكون ذلك الشى
نفسه او غيره وهنا بحث [illegible] في ترتيب المعانى حيث يقال ما بسه مجرده لذاته و[illegible]
انما به مجرده ذاته لها ولا يجوز ان يكون [illegible] بهذه [illegible] اى الوجوه من الكلام
الا [illegible] ان علم [illegible] بهذا [illegible] بعد ايضا [illegible]
[illegible] بالوجود [illegible] علم [illegible] على ذلك [illegible]
علم [illegible] بالوجود [illegible] ان يكون الواجب [illegible]
[illegible] ان يكون واجب الوجود [illegible] موجود
حاصل فى ذاته [illegible] فى ذاته [illegible]
[illegible] العلم [illegible] اللازم [illegible] موجود [illegible] ان يكون [illegible]
والاول يوجب [illegible] المضاف [illegible] والثانى [illegible] فى ذاته [illegible]
ان [illegible] استعداد [illegible] التعلقات [illegible] العلم [illegible]
[illegible] المعلوم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الكل [illegible] كان [illegible]
[illegible] موجود [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] العلم [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] كان
[illegible] الكل [illegible] والله اعلم [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
على الوجه الجزئى
وهو محال [illegible]
[illegible]
الناس على خلافه

قد عرف بحركات مبدأ الوجه الكلي الذي لا يتغير الذي يعلم ان ما دام اي فرق كان لانه الشمس الى
الاان بها الجزئي لا تخصص للاسباب تخصيصه جزئيه ايضا ولحسابه يعرف على وجه كلي
انه يكون الشمس وسببه ان اثبت الى شأن ذلك الى ان ملك من سواء الحقيقة
هو الذي ادى الشمس وهل كلاه الى يعلمه فان الا ... حاله على كثرته ثم لم يسبقه الاخص
معلول بهذا الا ان ليس المشار اليه بان سواه حقيقة بشر اليه ذا اسنده الى المشار اليه
مواجب الوجود لا يجوز ان يكون علمه بالجزئي بحيث يكون بشر اليه كالكسوف مثلا معلول في
الكسوف الشمس اليه الكسوف الذي في هذا اليوم او غدا فانه يعرف هذا الفاعل وجه كلي
فانه يعرف ... او بعده والذي اصل يعرف بشر الى الشيء واجب الوجود مع احاط علمه بما
وانتظام الموجودات على وجه كلي ملك ان نظام العالم هو نظام واحد اي هذا النظام
المعقول يكون قد احاط علمه على وجه كلي فانه ان لم يحط علمه احد انه النظام المعقول له لا
يعرف العالم على جمعه مثال ان ... الوقت لكان القمر كه الحال
العلم يتغير الان به المقارنة بعينها لا يقع على عرضها على السطح العلوم لكان به المقارنة
بهذه المقارنة تحت زمان شخص وهو هذا الوقت لانها كانت في هذا الوقت على نحو كلها
على عرضها فالاول اذا كان يعرف من ذاته لوازمه ولوازم لوازمه على الترتيب السبب والمسبب وبعض
انه كلما كان كل الكان له الى سبب هو ذلك السبب اذ هو سبب العالي فيما يكون حاصلا بما
كلها على وجه كلي وكذا يعرف الاسباب كلها والا كان علمنا على كلها لا يتغير ... الشيء
ومع ذلك لا يشغله عنه التصور الشغل من ما ... الوهم بسببه ولعيش في الاسباب متوهم
لا معقول ومثاله ان سيما يعلم الكوكب العلاني كان اولا في الدرجة العلانية فصار الى الدرجة
العلانية ثم بعد كون الساعة فارق الكوكب العلاني ثم دخل بعد كون الساعة في الكسوف ثم سبق

بعد

بعد كون الساعة في الكسوف ثم سبق بعد كون الساعة في الكسوف ثم ... الشمس والنجلي ...
يعرف كل ذلك بالسبابه ولا يكون يعرف ان هذا ملك هذا الكوكب في هذه الساعة ثم
في الدرجة العلانية حتى يكون الساعات المرئية فيستنده اليه الى المشار اليها يعني
على تحسب تغير حال ذلك ... اعرف على الوجه الجزئي ... اعني بالسبب كان علمه
في اليوم والامس وعند الحلول والاخذ والعلو يتغير ... ... هذا الوقت ...
ان الكوكب في كذا وكذا الساعة يفارق الكوكب العلاني ... ان بال ان الكوكب العلاني
في هذا الوقت العلاني المشار اليه المشاهد ... مقارن للكوكب العلاني وعدا
مقارن للكوكب ... ولما جاوز هذا ابطل بحكم الوقت والعلم الجزئي ... الوقت من العلم
ظاهر مواجب الوجود علمه على الوجه الكلي علم لا يعزب عنه مثقال ذرة وهذا الكسوف يعم
وان كان معلوما على وجه كلي او قد علم باسبابه المعقول لم ... يجوز حمله على كسوفات
كثيرة كل واحد منها فان هذا الكسوف فان كان العلم ... الخ ... والعلم الجزئي الجسم
فان ان يعرف واحد انه لم يعرف حتى المعرفة ولكن ملك نظام الموجودات عند دانع في
على وجه كلي ... يكون معقول ... حمله على كثير ... انه واحد ولكن ملك يعلم ان العقل ...
واحد وان كان عقله على وجه كلي وعلم ان هذا الكسوف يكثر لا يمنع المعقول الكلي وكان
في بعض او بعده ... العلم بما يكون بالاسباب والمعرفة بما يكون بالمشاهدة والعلم لا يتغير ... وكان
جزئيا ما كان علمنا ان هذا الكسوف هو ما يكون ... علم ... وكان علمه ...
بل كان علمه بما بالاسباب لم يكن الا علما كليا ولم يكن ان يتغير ولم يكن ... لم يعرف
ما لا ... بالاستناد الى ... المشار اليه كان بسبب العلم بالسبب لا يتغير ... السبب
على العلم الذي يتغير هو ان يكون بحسب ... واجب الوجود منزه عن ذلك

اولا يوجد الا بعد وجوده فيكون علمه بما سيوجد ويكون مستقبلا ومستمرا وكذلك معرفة جميع
الوجود وما يوجد دائما من صدور الحوادث كلها عنه لانه عالم بانه لا يظهر الا الوجود لكنه يعلم انها
تحصل شيئا فشيئا باسبابها ولوازمها وكان علمه انها تحصل وانها كانت تحصل وما يوجد
ذاته يمتنع ان يكون علمه كليا بالاسباب التي تلزمه ويكون علما قبل الكون وعنده وبعده تعلق
واحد الا تغير لانه كان بسبب وما دام العلم بالسبب حاصلا فالعلم بالمعلول كذلك لا بسبب لا تغير
انتهى واعلم ان غرضهم من هذا المقام يحتمل وجوها الاول ان يكون مراده ان الشيء الجزئي اذا عرفناه
بالوجود الخارجي شاهده الشيء الجزئي لا يكون كذلك الا بانطباع صورته في المادة في احدى الحواس الظاهرة
او الباطنة وهذا هو المشاهدة ولا العلم من العلم بالعلم باسبابه وعلله المنتهية اليه
والمعلوم الحاصل بالمشاهدة مجردا بالمشاهدة انه او عرفناه فاما ذلك بان ينطبع في الحس البصري
اللون والضوء ثم نعلم بعد ذلك ان هذا اللون والضوء قائم بمحل ذي شكل وهيولى والصورة
والكم والوضع وسائر المقولات وغيرها الى اخر فما كان من ذلك علما كان كذلك تعالى يعلم
واتم وما كان من المشاهدة درج الى الانفعال اعني بانطباعه في المادة فالاول تعالى
منزه عن ذلك ودرج سلب ذلك عنه الى تقدسه وتنزهه عن الانفعالات المادية
ما كان منها راجع الى العلم لكنه المدرك والعلم بكمالها علما تاما عاما حاصل للاول تعالى وما كان من سلسلة
الانفعال الى العلم والشهادة تعالى منزه عنه وهذا الا تعالى اعم تعالى ذاتي لا بشيء فما كان من سلسلة
العلم به حاصل للاول تعالى لوجه الكل دائم وما كان من سلسلة المشاهدة فالاول تعالى منزه عنه
وعندهم علمه تعالى ما لا شيء علما كليا لا يعزب عن علمه مثقال ذرة الواقع منحصر في فرد من افراد
على وجه علمه كليا بالنسبة ذلك الى المعنى الافراد واحد الوجه الثاني كما ان الا محققين مقامات
عندهم ان لا شيء من المادة المعلولة سيما الوضع والنسبة الى الزمان والحس المتقدم والمتاخر الى

بل

والموجود بالشيء الحاصل

علماء الكل والطبيعة
والكون الحكمي

154

ل انها الموضع الان من اول كون الشمس الى الان ثلاث ... ولعلهم عللوا لكل من يوجد في الحكم
الواقع من الكل والكلية ... ذلك على اشتراك ... في زمان ... الوضع
عاما لا يعلم اشتراك ... في الوضع في زمان ... الاعان ... ثم شاء
على ان الشمس ... على ... المعدوم ... اشتراك ... الوضع ... الكلية
هناك لا يكون ... ولا ... الانسان ... في ... ثم في ...
النظر ... لا يصح ... عن ... الزمان
فالشمس كان ... لم يوجد ... المطلقة على الزمان ... ذلك
المحدود ... الشمس ... ولما
فالحاصل ... الشمس ... ذلك الا ...
ولو ... ذلك ... على الزمان ... ولم
يوجد ... العالم ... الجوهر ... باعتبار
العالم ... الان ... الشمس ... المحدود المعين المتعلقة
على الزمان ... مستقبل
ليس ... الشمس ...
... الكلي ...
... الزمان ...
... الزمان ...
فهو مستقبل بالنسبة الى ... طلوع
او غروب او نحو ذلك ... بالنسبة الى ... مضافا اليه ... ان

دون ...

[illegible]

ملكه ... المعانی الابدیه المتقدس عن الزمان والدهر شرح من الجواهر المذکوره م

کسبه من المشرق والمرجع من علم اعتبار نسبة الیه م

الوجدان لا برهان فی شرح من الجواهر الجوده المتعالیه عن الزمان قال شیخنا الاعظم ...
مثل کان لعدم علی ذلک الصراط منسوبة الی زید ... کان متعالیا نسبة الیه ...
الی المتغیر فانه لا کثره ... ولا یعرف عنه ... حتی یتم الکلام ان ... الا ...
... ان ... و ... ان ... من ... الدهر ... ذلک ... کان ...
الی ... شیاء ... الحوادث ... وجودی ولا ... لا ... بحث ... من ... ان ...
ونقص وتجدد ولیس فیه شی زائد علی نفس الوجود ... والا ... الی الذات ولا ...
وجوده ... شیئا منه اولا وشیئا منه افرادا ... بعض ... الا ... زمانا ... ولا ...
او بعد ... فلا ... من الموصوف ... لیس ... ان یکون ... اولا ... ان یکون ...
فلا ان یکون ... والزمان ... الحیثیات ... بعقوده ... الزمان ...
... شی من ... واحد ولا ... مستقبل ... کان بالحقیقه ... الا ... الدهر
ولا ... لیس ... الزمانی قال المحقق الطوسی فی کتاب مصارع المصارع ... ذات
الکتاب ان دوام الوجود للباری تعالی ... واجب الوجود بذاته والواجب ... دوام ...
... ودوام الوجود للعالم ... الزمان ... واحد ... قال المحقق ...
... الدوام ... اثر واجب الوجود ... الدوام ... زمان موجود ... فی
الواجب ... الواجب ... العالم وجوده ... ان یکون ...
... فی ذلک الوقت ان الواجب ... الوجود ... دوام واجب الوجود ...
وجود العالم ... الزمان علی ... الزمان ... العالم ... العالم ...
... العالم ... الزمان ... الزمان ... وجوده فی الزمان ... الزمان
والزمان ... العالم ... الوجود ... ان یکون ...

فی ذلک الوقت ان العالم ... الوجود ... موجوده ... الزمان ... افراده ...
من موجود فی زمان ... الزمان ... اول ... الا ... اللاحق ...
لا فی ... ولیس ... الاول ... مستقبل ... الکل ... منه ...
... الموجوده فی الزمان ... التی ...
... منطبعه ... الزمان ... الزمان ... وما ... مستقبل ...
وعنه من ان ... الواقعه فی ... موجوده ... عنه ... الاول ...
مراده ... الحضور العلمی ... ان یکون مراده الحضور الوجودی ... ان یکون ...
... والجواهر العقلیه ... ان یکون ... الحدود ... فی ...
... ولا ... فی ... ولا یکون ... الزمان
... الدهر ... المسائل قال العلم ... الباری ...
... موجود ... ان ... الی ...
... الباری ... تعالی ...
... علیه ... ان ... المتوهم ان افعال العامل ... عنده ولیس ... اجزاء
... ان ... الا ... والشی الزمانی ... الا ...
... ان یکون ... العامل ... لا ... المطلق ...
فی الزمان المستقبل ... هناک ... یکون ... المستقبل
... کان ... الا ... فی المستقبل ... موجود ... الا ...
... عنه الباری ... زمانه ... زمانه ... وهو عنده ...
... عنده ... الباری ... عنه ...

و ... م

اثبات لها شيئا وصورها فانه هو الشيء الكامل بالفعل من ان يحدث بعض الصور بغير وسط وبعضها
بوسط واما لحدث اثبات له شيء وصورها فانه هو الشيء الكامل بالفعل حاصل مع الفعل المحض [illegible]
فانا نسلم ان انه يعقل كلها دفعة واحدة وقال ايضا انه يعقل [illegible] من [illegible] وانه [illegible]
ولا يفعل الشيء وقال ايضا العالم هناك دائم بلا زمان لا ماض ولا آت وذلك من حيث هناك
حاضر والماضي موجود وقال الشيخ في التعليقات واجب الوجود يجب ان يكون ذاته دائمة معقولة
لذاته وعنه [illegible] زمانا وقال هو يبصر كل واحد من [illegible] مرة واحدة لكون الكل
متمثلة عنده باعراضها وصورها فانا وان تمثلت عنده صورها واعراضها وان اختلفت لكون تلك
المكونات المتغيرة كلها متمثلة عنده صورها واعراضها [illegible] كل شيء على ما هو عليه في الوجود
كما كان او يكون شيئا او [illegible] فانه اذا كان يبصر الشيء [illegible] الزمان من اللوازم فانه يكون
[illegible] وقال ايضا العقل يدرك هذه الامور [illegible] في الزمان وهي [illegible]
[illegible] غير متغير [illegible] يكون متقضيا ويكون في الزمان [illegible]
وفي [illegible] وقال [illegible] الزمان [illegible] الدهر [illegible] محيطا بالزمان وهو كون الفلك
مع الزمان والزمان في ذلك الكون لانه نشأ من حركة الفلك وهو نسبة الثابت الى المتغير الا ان
الوهم لا يمكنه ادراكه لانه راى كل شيء في زمان وراى كل شيء [illegible] الماضي والحاضر والمستقبل
وراى لكل شيء [illegible] ماضيا او حاضرا او مستقبلا [illegible] الثابت مع الثابت [illegible] السرمد
وهو محيط بالدهر [illegible] ان النفس اذا استعلت [illegible] الزمان الى [illegible] الدهر [illegible] العالم
العقلي وصارت من تلك [illegible] العقلية ترى الاشياء كلها عيانا فاذا كانت نفسه صافية [illegible]
ان ينظر الى هذا العالم ولا الى [illegible] هو فيه لكنها [illegible] الى العالم [illegible]
[illegible] العالم [illegible] لا يكون بزمان [illegible] الاشياء [illegible] ذلك العالم [illegible]

صار

صارت النفس لا يكون من زمان واذ ذلك صارت النفس تعلم الاشياء والتي معها فيها ايضا بغير زمان
ولا تحتاج الى [illegible] لانها كالشيء الحاضر عندها فالاشياء العلوية والسفلية حاضرة عند النفس [illegible]
اذا كانت في العالم الاعلى العقلي [illegible] ذلك الاشياء المعلومة فانها [illegible]
ولا تعلم من حال الى حال [illegible] الاشياء المعلومة في العالم الاعلى على هذه الصفة كانت كلها حاضرة
لا حاجة للنفس [illegible] لانها تراها عيانا وهذا الذي [illegible] النفس اذا كانت في العالم [illegible]
المعلوم دفعة واحدة [illegible] المعلوم [illegible] والعالم الشريف بلا زمان لانها فوق الزمان [illegible]
فوق الزمان لانها علة الزمان وقال الشيخ في التعليقات [illegible] بالقوة
من كل وجه وبالفعل من كل وجه وبالفعل من وجه وبالقوة من وجه [illegible] الكلام في ذلك الى ان قال
[illegible] العقل الذي هو بالقوة ان يقال انه [illegible] العقل المعقولات
الى ما لا نهاية [illegible] الذي هو بالفعل انه كل شيء يعقل المعقولات بالفعل بلا نهاية وهو يعقل
المعقولات الغير المتناهية لانه سبب كل معقول في المعقولات صادرة عنه على مراتبها [illegible]
[illegible] والحادثة والفاسدة وغير الفاسدة فهي كلها حاصلة له بالفعل [illegible]
الموجودة [illegible] الموجودة في وقت بعد وقت [illegible] المنقضي شيئا فشيئا كالزمان والحركة
التي هي غير موجودة بجملتها [illegible] والمعدومة في الماضي والمعدومة في المستقبل كلها بالاضافة
اليه موجودة وحاصلة بالفعل لانه سبب وجودها ومبدأ الاسباب [illegible] وهو يعقل [illegible]
ولوازمه ولوازم لوازمه الى اقصى الوجود [illegible] كل المعقولات حاصلة حاضرة عنده [illegible]
في كل حال [illegible] وجودها [illegible] وجودها [illegible] وهو يعقل [illegible] العقلية
[illegible] معقول [illegible] بالفعل وهو يعقل [illegible]
[illegible] وقال ايضا [illegible] كل موجود [illegible] في دائرة [illegible]

قال علم الواجب الاول بان زيدا موجود في وقت كذا يصير العلم بذلك اما المنفعل بغير كل في الوجود وعدم علمه كالا
علم بعد لو يكون الزمان بشرا ولا ابدا ولبس الواجب الحق اجزاء الزمان كنسبة واحدة ولبس بمتشكل مستقبل بالنسبة اليه تعالى وعلمه
بكل واحد في وجوده الزماني على وجه كلي منطبق على ما هو الواقع ولبس ساعا علمه بتغير ما لشا حلا لما هي لبطلان المذكور في الشبهة المحو
الملك الذي سلكناه وفوق شئ ه

لا سيما والعلم السابق فعلم بما هو ... وبشكل فقال ان ... بتعلق وجوده بالفعل
بل بالقوة فمعنى ... يكون بالقوة او يكون لا يعلمها فقال ان كل شيء ... واجب ... بالافعال
يكون موجودا بالفعل بالا انضمام الى سبب وجود وكل موجود ... يعلمها علما فقد حصل وجوده فهو
يعلم الاشيا واما المراد ... والمعلومات معلول لعلل ... حصل الى الواجب
كان ... ثابت ازلا وابدا ... لكان حادثا في كل آن
ولا سعادت علمه ... لا يعلمها اذا علمها علما بالعلم
المستقل خارج ... فكما ... وتحول في ... لكن بما يخرج لزمان
فهذا ... انما يتعين باعتبار النسبة ... في حركات ... كانت
اوقات ... كالطلوع والغروب ... الواجب ... اما
على انه ... بما هو ... في المشرق والمغرب ... تلك
النسبة ... الواجب ... الواجب ...
الكائنات في الزمان ولكن ليس ... الواجب ... الزمان ...
اجزا ... ليس ... الزمان ... الزمان والمكانيات ...
يكون ... بل المعنى ...
... كل موجود ...
اذ الزمان ... الحق الطوسي في ... الكلام في
... على ... في كتاب المصارع
في اجوبة ... في اجوبة المسائل القونوية ... اذ ذلك وان ... الكلام
لما فيه ... في اجوبة المسائل القونوية لما نفوا عنه الكون في المكان ... عن ... بل

لق

نسبه واحده ... وانما نفوا عنه الكون في الزمان جعلوا نسبته جميع الازمنة ماضيها ومستقبلها
وحالها اليه نسبة واحدة ... لما قال في كتابه ... ولا يعزب عنه مثقال
على وجه كلي لا يعزب عنه ... العلم ... المعلومات ... العلم
بالكائنات ... ذلك ... لو كان ... العلم بالكليات ...
... الكلمات ... ان يكون كسوف ...
... لا يكون ... الكائنات وقت الكسوف ... بعض ... الكسوف ... ان
العلم ... العلم الاول ... الكائنات ...
... اسباب التي توجب الكسوف ... ان يكون كسوف ...
... الكسوف ... الكسوف ... واحده ... ان ...
تمثيل ... المسائل ... قال المحقق الطوسي ...
على المصارع ... ابن سينا على وجه ... ابن سينا ...
... بل ... في زمان ... الزمان ...
بعضها ماضيا ... بالقياس الى ... آتيا الى ... زمانا
بالنسبة الى ... في مكان ... الكائنات ... يكون ...
... مكاني ... يكون ...
زمانيا ... مكانيا ... جميع الزمانيات والمكانيات ... الى زمان ...
... الزمانيات ... حاضر ...
... المكانيات ... ان كل مكان ... يكون ...
... ان يكون زمانيا ومكانيا ... حصل ... جميع الكائنات

١٥٧

بالحس يظهر في آلة جسمانية بتجربة [illegible] الصورة المنطبعة
في الحس [illegible] لا [illegible] انطباعها على الكرسي بخلاف الصورة العقلية
بالمقارنات [illegible] العقل [illegible] الكلية [illegible] الصورة المدركة [illegible]
بالذوات لا المدرك بالعرض فعلى هذا إن كان [illegible]

[illegible]

[illegible]

هذه هو المراد بالشئ والجواب من قال ان وجود المحسوس اثر المتعلق بالزمان والمكان
من حيث كونه متعلقا بهما لا يلايم ادراك [illegible] الا بالحس [illegible] والعقول
حس [illegible] العلم به كما انا نجد [illegible] والمدرك في الكل ليس [illegible] الحضور [illegible]
الحسية [illegible] وهو خلاف نسبتها بالحضور الى النفس وليس على الكلام ان حضور الشئ وعدمه بحاله
لله [illegible] مطلقة والعقلية بالنسبة الى [illegible] معلوم له [illegible]
[illegible] والجواب عن الثاني [illegible] ان المراد [illegible]
جميع الاشياء [illegible] بالنسبة الى [illegible]
محيط علمه [illegible] عنه تعالى [illegible] جميع الموجودات [illegible]
[illegible] حاضرة [illegible] عنه تعالى [illegible] المعلومات والعلوم
[illegible] في الصورة [illegible] عنه تعالى [illegible] النفس
في معلوماته ومعلولاته [illegible] التي [illegible] والعلم ان النفس
في الصورة [illegible] باعتبار اختصاص كل [illegible] بزمان خاص ومكان خاص [illegible]
[illegible] في كل [illegible] والجواب عن الثالث ان
المراد [illegible] العلم [illegible] في [illegible] المطلق
والمراد [illegible] موجود [illegible] بحسب [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] او معدوم في [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] المطلق [illegible] المتواطئ [illegible]
[illegible] موجود [illegible] او معدوم [illegible] موجود
في [illegible] او معدوم في [illegible] موجود [illegible]

فان المحسوس [illegible] ان الكلام [illegible] على [illegible]
الحاكم بخلاف المتعالم [illegible] الحكم على الوجه [illegible]
[illegible] الى ان الحس [illegible] صورة [illegible] بخلاف [illegible]
على الوجه الجزئي [illegible] صورة جسمانية [illegible]
[illegible] في كلامهم [illegible]
[illegible] في الجهات [illegible] اللون والضوء
[illegible] الشخص [illegible] بالمدرك [illegible]
[illegible] صورة [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] العالم [illegible] العقول [illegible]
ادراك ذلك الشخص الجسماني [illegible] جسماني [illegible]
[illegible] في ذلك الشخص [illegible] الموجود
في الخارج وذلك [illegible] الصفات [illegible] الجسماني ولا تفاوت
في المدرك [illegible] الصورة [illegible] في [illegible]
في العقول [illegible] صورة [illegible]
[illegible] الموجود في الخارج [illegible] صورة [illegible]
الموجودات [illegible] الشيخ [illegible] العلم [illegible]
[illegible] بل [illegible] في [illegible] العقول [illegible]
القول [illegible] الذات [illegible]
[illegible] العالية [illegible] الشيخ [illegible] الوجود [illegible]

ثم شيء منها مع [illegible] ظاهر كلامه ان الموجودات الكائنة الفاسدة لا تنكشف عنده واجب
الوجود الا بالصور الكلية الموجودة قبل الكائنات ولا تنكشف عنده تعالى باعتبار وجودها العيني
الذي هو منوط بالمادة التي هي الا لكشف منوطة بها [illegible] على الصورة [illegible]
واجب الوجود هو مبدأ الوجود وتلك الجزئيات الكائنة الفاسدة صادرة عنه تعالى فتنكشف
حاضرة ولا مانع من [illegible] واجب الوجود ونعلم ان الجزئي الكائن الصادر عنه حين
كونه موجودا ولا يحتاج الى آلة [illegible] تعالى [illegible] ذكره [illegible] الكامل [illegible]
بان واجب الوجود [illegible] الكل [illegible] لا يعزب عنه تعالى شيء [illegible] ذلك [illegible]
المحسوس الموجود في الخارج هو حاضر عنده تعالى باعتبار الوجود العيني تعالى عن ذلك علوا كبيرا
شيء من الجزئيات [illegible] باعتبار الوجود العيني الا باعتبار الوجود العقلي
وايضا قال تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض ولا اصغر من ذلك ولا اكبر
الا في كتاب مبين فان قوله لا يعزب عنه اشارة الى عدم الخفاء [illegible] باعتبار الوجود
العيني [illegible] ولا اصغر من ذلك اشارة الى الحضور باعتبار الوجود العقلي [illegible]
العيني [illegible] حاضرة وانها عنده واجب الوجود في اوقات كونها موجودة في [illegible]
والصغر [illegible] في [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] واما [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] تلك الصور [illegible] واجب الوجود [illegible]
تلك الصور [illegible] حاضرة [illegible]
واجب الوجود [illegible] واجب الوجود [illegible] تلك الصور [illegible]

المحسوسات

المحسوسات [illegible] والمحسوس والتخيل مع جميع القوى [illegible] الجسمانية [illegible]
حاضرة [illegible] واجب الوجود [illegible] التعقلات
[illegible] الصورة [illegible] العقلية [illegible] وجودي
موجود في زمان وجوده عنده تعالى [illegible] الكائنات [illegible] حاضرة
عنده تعالى [illegible] الحوادث [illegible] الجزئيات
[illegible] واجب [illegible] واجب الوجود [illegible]
الكلام [illegible] الممكنات [illegible] واجب الوجود [illegible]
[illegible] تعالى [illegible] العقل [illegible]
ذات [illegible] عنده تعالى [illegible] ذلك [illegible]
وان كان العاقل [illegible] ذلك [illegible]
لواجب الوجود [illegible] الوجود [illegible]
اجزاء الزمان [illegible] الممكنات في الوجود العيني [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الوجود العيني [illegible] الحضور [illegible]
[illegible] الحكماء [illegible] العلم [illegible] الحادثة [illegible]
[illegible] العلمي عند الواجب [illegible]
[illegible] الواجب تعالى [illegible] الكائنات [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] واجب الوجود [illegible] الوجود [illegible]

ما نقلناه

[illegible] المطلوب [illegible] ان يكون

الوجودات [illegible] الاول [illegible]

[illegible] الكمال [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] المعلومات [illegible]

[illegible] العلم [illegible] الثاني [illegible]

[illegible] الكمال [illegible] المراد [illegible]

ان يكون [illegible] العلم [illegible] المعدوم [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

[illegible] المراد [illegible] العلم [illegible]

[illegible] الصور [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] العلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الصفات [illegible]

[illegible] العلم [illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

وحاصله [illegible] العلم [illegible] ان يكون [illegible]

ان [illegible] الصفة [illegible]

[illegible] العلم [illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] المكلف [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

[illegible] المعقولات [illegible]

[illegible] العقلاء [illegible]

[illegible] الصورة [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] العقل [illegible]

فانه موجود [illegible] من اللوازم [illegible] [illegible]

[illegible] العقل [illegible]

[illegible] العالم العقلي [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] العقل [illegible]

[illegible] العقل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الصور العلمية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] العقل [illegible]

١٠٦

[illegible] العقل [illegible]

[illegible] الطبقات [illegible]

[illegible]

[illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الصورة [illegible]

[illegible] العالم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في ذاته وقال صاحب الشفاء العلم هو حصول صورة المعلوم في النفس وليس نعني بذلك أن تلك
الذوات تحصل في النفس بل آثار منها ورسوم وهو الحضور الموجودات مرتسمة في ذات الباري جل
أو هي معلومات له وعلمه بها بسبب وجودها وقال في الشفاء هو الموجودات كلها لوازم ذاته
فهي غير ذاته لا بعد عنه لأن يصدر عن غيره كالنفس فيكون هو فاعل العقل الفعال فهو كونه غير على
وجهين أحدهما أن يكون حاصلا فيه وثانيهما أن يكون فيه لا على وجه [illegible] بعينه ذاتك
فيه الصفات واسل [illegible] في عقل فعل عليه النفس البسيط او يعقل الأشياء بعقلها [illegible]
حاصلة معا بذاته بان يكون صورة [illegible] وعنه او في الصفات الفعل الا بان يكون تلك
فيه غير ذاته صور الأشياء التي يعقلها حصوله في ذاته وكان [illegible] من بعض [illegible]
ويراد به ان يكون عقلا من تلك الصورة التي لغير عن علته [illegible]
مراد الماتن من ان علمه تعالى بالأشياء بارتسام صورها في ذاته ولم يحج من كلام الشيخ
ومن [illegible] ان يكون تلك الصور اشاره الى الأشياء العقلية والمراد تعقله صور الأشياء
صورها المحصلة الحاصلة في صورها العلمية وما يهمهان يكون المراد بالصور العلمية والمراد من
نفس نعقل كونها فيه على وجه الجزئية او على الوجه الشبيهة الجزئية وقال في التعليقات الصانع يعقل
الأشياء ولا علمه انه يحصل في ذاته كما تعقلها بل على انها تصدر عن ذاته فان ذاته سبب لها ويعقل
ان ذاته الصانع له [illegible] من ان علمه تعالى بالأشياء بارتسام صورها في ذاته ويلزم من ذلك
ما ذكره من ان يكون النفس ذاته [illegible] كما يعقلها وقال بعض الشارحين بعد نقل كلام الشيخ
او اصل [illegible] في الكتاب [illegible] بعد [illegible]
كلام [illegible] بعد [illegible]
الواجب الوجود [illegible] العلم المطلق [illegible]

ضمن العلم بذاته كما صرح به الفارابي في بعض رسائله ثم ان الشيخ على الوجه المذكور ما حاول
به التقسيم الذي هو مذهب القدماء وان كان لعدم [illegible] في جواب الشبه المذكورة من العلم
حصول [illegible] من ذكره [illegible] من العلم التفصيلي وان [illegible]
مان يكون ذاته محلا [illegible] المذهب الثاني وما في كلامه يكم
حمله على المذهبين [illegible] في كلامه [illegible] من المذهبين [illegible]
بما يراد [illegible] الا ان [illegible] في الشبه المذكورة [illegible]
العبارة المذكورة انه كما ان المذهب الثاني هو القول بتعلقات الصور العلمية [illegible]
ان تلك الصور العلمية لوازم الذات متكثرة فيه [illegible] الصور [illegible] الموجودات
الخارجية يعلم بتلك الصور وتلك الصور لكونها لوازم متكثرة [illegible] لا يحتاج الى صور
لا محذور في كون الواجب فاعلا للصور الممكنة او لا يكون الواجب الوجود متازا [illegible] تلك
الصور التي هي اللوازم له تعالى [illegible] ان يكون فاعلا وقابلا لها [illegible]
به [illegible] العقل [illegible] المقام [illegible]
هذه المقالة [illegible] العقل [illegible] المذهب [illegible] الصور
العلمية [illegible] العقل [illegible] الواجب [illegible] لا يحتاج الا العلم المقدم
على العقل كما لا يحتاج على المذهب الثاني في ان العلم المقدم على الصور [illegible]
[illegible] العلم بالممكنات لا يكون من الصفات الكمالية الذاتية [illegible]
[illegible] بالممكنات [illegible]
ان لا يكون [illegible] الصور العلمية [illegible] العلم [illegible]
لم [illegible] العلم [illegible] الذات [illegible] بالممكنات [illegible]

ان اول ما جاء الذي لا احتمال فيه هو حصر علم الواجب بالجزئيات بذاته بالذات ومغايرته بالاعتبار
ايضا ولذلك قال الشيخ وبذلك يعقل ماهيته ويحتمل الحمل على العلوم التي هي صور الذات كما ان
بل لا يعزب عن علمه ذرة لا انه اعلم به حاصل بل وجود صورها ولما كان يمكن حصول تلك الصور الحاصلة مستوية النفس
ذكره في تعليقه من ان كل شيء اما موجود لسبب الكل التي العقل كما اول الواجب والنسب الاول ما ذكره
من ان كل ماله سبب العلوم الحاصلة وسبب ما بعده من الكلام فكلام من ارسطو ماثلة فلسفة فهو من الحكماء
فلسفة الحكماء من [illegible] لا يحتمل ان يعرف مراد الشيخ على الوجه الذي ادعاه
من مراده ولا احتمال لم يذكره ولا على ما ذكره على ما القائل لان هذا الكلام داخل في سياق ما ذكره
الشيخ ولو دل على انه لو كانت بعينها صور ولكنه كان كذلك الصور التي يعقلها الواجب ذاته و
من السياق هذا الكلام الى مراد الشيخ كان الكلام متعلقا كانت الشبهة متعلقة بالصور العقلية العلم
علاوة على ما ارادوا من احتمال المذكور ثم قولهم ما ذكره في جواب الشبهة الواردة على الحمل على المذكور
لما ذكره في تعليقه بالكلام الشيخ ومادة من العقل الاول نوع ما من قول لا سيما ان حمل ما على لا يخفى قوله
ويدل على ذكره من المذهب ما ذكره في الاشارات من حمل ما على كلامه لان الموجب اقتضاء ان يكون
اللوازم العلمية لا ينافي الوحدة حتى يظهر انه لا يوجب الحمل على الشرح المذهب ثم ما ذكره
ومع الشبهة بناء على اصطلاح المذهب انه في جواب العام لا يستلزم التام فلا يلزم ان يكون فاعلا
وقابلا بل يكون ذلك العام ولا ما ذكره من حمل كلام الشيخ في الشبهة التي ذكرها من مراد الشيخ
فاعلا وقابلا ولا في الجواب نوع الوحدة ذلك بل اورد في الشبهة على احتمال التي المذكور
ان لا يكون الشيء الواحد الواجب الوجود بالاضافة على الوجود واشار في الجواب الى ان لا يوجد في كل
دائم مع اضافة ماهيته الوجود وحيث كان الشيء فاعلا وقابلا وجوابه ان الشيء هو في موضع واحد
كان الحمل على هذا ممكن ان يكون على سبيل الوجوب الحق من اللوازم الواجب ومن الصفة [illegible]

ومغايرة الفاعل والقابل والثاني ان يكون على سبيل اللزوم والوجوب وفي الاول يلزم
ان يكون الشيء الواحد فاعلا وقابلا فان الشيخ في التعليقات واجب الوجود لا يلزم ان يكون
فيه كثرة بسبب الكلام الى ان قال ولا يلزم ايضا ان يكون فيه صفات حصلت فيه فلو كانت تلك
الصفات اجزاء لذاته كان الحكم ما ذكره وان كانت تلك الصفات عارضة لذاته كانت
تلك الصفات اما عن سبب خارج فيكون واجب الوجود قابلا ولا يلزم ان يكون واجب
الوجود قابلا للشيء فان الحصول لصفة منها بالقوة واما ان يكون تلك العوارض توجد فيه عن ذاته فيكون
اولى بان لا يكون فاعلا اللهم الا ان يكون تلك الصفات والعوارض لوازم ذاته فلا يكون ذاته
موصوفة بتلك الصفات لانها تلك الصفات موجودة فيه بل لانها هو وان الصفة
جسم بانه ابيض لان البياض يوجد فيه من خارج وهو ان يوصف بانه ابيض لان البياض من لوازمه
انما وجد فيه لانه هو لو كان يجوز ذلك في الجسم واذا اخذت حقيقة الاول على انه الواجب ولوازمه على
الوجه الشديد المعرفة هو انه لا كثرة فيه ليس هناك قابل وفاعل بل هو من حيث هو قابل
هو فاعل وهذا الحكم مطرد في جميع البسائط فان حقائقها هي انها يلزم عنها اللوازم وفي ذاتها تلك
اللوازم على انها حيث هي فاعلة فان البسيط عنه وفيه شيء واحد ولا كثرة فيه ولا يلزم فيه
عن ذلك والمركب يكون ما فيه غير ما عنه ان هناك كثرة ثم وحدة وحقيقته انه يلزم ذلك
عنه وفيه شيئا واحدا وكل اللوازم من الكيفية فان الوحدة في الاول هي فيه وفيه لا انها من اللوازم
والوحدة في غيره واردة عليه من خارج فهي فيه لا عنه بل هناك قابل وفي الاول العاقل و
الفاعل شيء واحد ودل فيه ايضا العاقل يعرف فيه وانه لا احد ممكن ان يتقبل شيئا من خارج
فيكون ثم انفعال وهي لا يعقل ذلك الشيء الخارج وقابل مع ذاته لما هو ذاته لا من خارج فلا يكون
ثم انفعال وان كان من الوجه الثاني حتى ما ذكره ان الحمل على ما الباري تعالى انتهى والحمد لله وحده

ان دعوى كون وجوه العالم والفاعل ... لظاهر مذهب الحكماء لا تخلو عن اشكال ثم قوله
هذا انما المقصود القول بالمثل لا مثلا طوبه كل بامل لان الموجود لكون العقول هاهنا بالذات حال
منها وسلم تلك الصور لا مثلا طوبه ثم قوله يرد عليه الماخوذ كلام محل تامل لان قول الشيخ و
هو يعقل ذاته مبدا الفيضان كل معقول من حيث هو معقول اشارة الى العلم حالا اي مبدا
كسب الذات مضافا الى ان اشارات السابعة الاشارة المشار اليها حتى يكون له
ما عنه عرض اعلم ان محل الشروط مقرر قدر ... السطر اعلالات ... ما ان يكون الوجه
في الفعل امتناع الفاعل او الموادة وامتداد الاستكمال وارتفاع عن درجه النقصان الكل
مرجع الى الاستكمال الفاعل في نفسه اي متوجه فاده وهذا المعنى لا يتصور في حق الله سبحانه
لما خلاف في ذلك لا عند الثاني ان يكون الغرض من الفعل هو امتناع الغير او اثر ادة
او الاستكمال الثالث ان يكون مجرد حسن الفعل في نفسه باعثا على الفعل ودعا اليه وهو مذهب الحكماء
ان الله تعالى يفعل لكون الشيء لا لشوق اليه وغرض فانه لو فعل الا لاشياء كلها مرادة له تعالى
لذاته لا لامر اخر وراء ذاته وسبيل فعل غيره تعالى ان يدرك الشيء بمحصل الشوق والمحرك الشوق الحاصل
ولك الشيء طلبه وهذا سبيل لا يمكن ان يكون الا بعد تصور العقل هو دفع الغير او حسن الفعل في
نام الفعل تعوا وله او هو وما هو الاستكمال ... الاعلى امكن الا ... حيث ... هو كما
يظهر بالتامل ... الا ... حق الله تعالى وحاصل كلامهم ان مجرد امتناع الغير او الموادة او حسن الفعل
في نفسه لا يمكن ان يكون غاية للفعل العاقل او ما شبهه وهو انه ليس هذا الثامل والله سبحانه لا يكون الى
مستكملا بمعلوله لان العلة اشرف من المعلول ولا تكون الاستكمال الاشرف الا بالاخس وفي المرتبة العليا
مذهبهم ان المعلول لازم لذاته تعالى والله تعالى كما انه فاعل المعلول فهو غاية وليس لفعله غاية سوى ذاته ولا يكون
لعبرة في ... كما هو شان العلل الغائية وحاصل ان ... السعادة من كلامهم فيما الى الكائن ... فليس

عبره تعالى موثرا هو

ادعلا

او فعله علا كله اما ان لكون ذلك الغير معلولا له تعالى ام لا وعلى الاول كان الاثر مستقل
بذاته في ذلك الغير مجموع الواسع الغير مستكملا الى المعلول الذي يكون الذات مستكملا
بذاته والمعلول يتوسط الغير فيما ذاته في ذلك والا كان فيه سهم الطالب الثاني لا تحتاج اما ان يكون
ذلك الغير واجبا او ممكنا وعلى الاول يلزم الاثنان بسلوم السعادة الى الواجب والاخر الى ...
حصول المعلول في ذات الفاعل حتى علا العاقل الفاعل كمجمعه ومقام وذلك من الامر الاول
ذات الفاعل او امر لاحق له ... وعلى الاول هو المطلوب والثاني كالف ماثور ... ان
الواجب الخ ... واجب الوجود في جميع جهاته ... ان يكون نسبته الى الاجاد والمعلول في سبل
الجود ... على سبل الوجوب ... على سبيل العالي الغير او اشراك معه
كان شانه ... لا ... المعلول ... اول ... الصور ... لذة او منفعة
او كالاكمال او النظر او الوهم ... الشوق حصل ... الشيء اليه
وليست الارادات مستعدا للكمال ذلك هو المعرفة الجسمانية ذلك ... الكل لا يكون ول
النسان ... في ... الفلك كمال ... ولا كان منقطع
حال سبيل الى ... الطبيعي ... العالم ... في العالم
... لوجود في ... مطلقا ... الاطلاق ... اخر
الله سبحانه ... النفس ... من ... النظام ... المرجع احرا الى العام
... مرجع الى النفس الذات ... حدود


۳۲۵
کتابخانه مجلس شورای ملی

